

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي



جامعة أبي بكر بلقايد - تلمسان

كلية العلوم الإنسانية و العلوم الاجتماعية

أري (شعبة التاريخ)

## هاجرون الجزائريون ونشاطهم في تونس

(1830-1954)

أطروحة مقدمة لكلية العلوم الإنسانية و العلوم الاجتماعية لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث

:

:

. يوسف مناصرية

:\_\_\_\_\_

. . .مبخوت بودواية- أستاذ التعليم العالي- - رئيس

. . يوسف مناصرية- أستاذ التعليم العالي- -

. . - أستاذ التعليم العالي- -

. . - أستاذ التعليم العالي- جامعة وه

. جمال يحيوي- - (-)

. جيلالي بل - - (-)

ية 2010-2011

بسم الله الرحمن الرحيم

" وَالَّذِينَ آمَنُوا وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ  
آوُوا وَنَصَرُوا أُولَئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا لَهُمْ مَغْفِرَةٌ  
وَرِزْقٌ كَرِيمٌ "

سورة الأنفال: الآية 74.

## الإهداء

أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع إلى من وجب إليه الشكر والفضل في هذا الكون، العلماء الذين يرفعون غطاء الجهل ليحل محله نور العلم والإيمان، وإلى روح الوالدين الكريمين، وإلى أم الأبناء التي تحملت معي أتعاب البحث ومصاعبه، وإلى شهداء الجزائر الأبرار الذين لهم الفضل في استعادة الاستقلال الذي بسط لنا نعم الحرية، وفتح طريق العلم والمعرفة لأبناء الجزائر .

## شكر وعرّفان

أُتقدّم بالشكر والتقدير إلى الأستاذ الكريم الدكتور يوسف مناصرية الذي كان لي عوناً بتوجيهاته السديدة، وبصبره وحلمه في مساندة هذا العمل.

كما أُتقدّم بالشكر والعرّفان إلى كل من الأساتذة: الدكتور بوجلة عبد المجيد، الدكتور تلمساني بن يوسف، الدكتور جمال يحيوي، الدكتور بلقاسمي بوعلام، وإلى إدارة قسم التاريخ والآثار وأساتذته الكرام، وكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعة تلمسان وإلى كل من قدم لي يد المساعدة من قريب أو بعيد من موظفي دور الأرشيف الوطنية والدولية، وموظفي المكتبات في داخل الجزائر وخارجها.

### المختصرات المستعملة:

#### 1- اللغة العربية:

أ.و.ت : الأرشيف الوطني التونسي.

تحقيق	: تح
جمعية الطلبة الجزائريين الزيتونيين.	ج.ط.ج.ز:
دار الشباب للنشر و الترجمة والتوزيع.	د.ش.ن.ت.ت:
دار المعرفة الجامعية.	د.م.ج :
دار المعارف للطباعة والنشر.	د.م.ط.ن:
ديوان المطبوعات الجامعية.	د.م.ج :
الدار العربية للكتاب.	د.ع.ك:
الدار القومية للطباعة.	د.ق.ط:
دار بوسلامة للنشر والتوزيع.	د.ب.ن.ت:
الدار التونسية للنشر.	د.ت.ن:
سلسلة تاريخ الحركة الوطنية التونسية.	س.ت.ح.و.ت:
الشركة التونسية للتوزيع.	س.ت.ت:
شركة فنون الرسم والنشر والصحافة. تونس.	ش.ف.ر.ن.ص:
الشركة الوطنية للنشر والتوزيع.	ش.و.ن.ت:
طبعة خاصة	ط.خ:
عدد خاص.	ع.خ:
المجلة التاريخية المغربية.	م.ت.م:

م.إ.ع.ش.ت: مطبعة الإتحاد العام للشغل التونسي.

م.و.د.ب.ح.و.ث.ن: المركز الوطني للدراسات، والبحث في الحركة الوطنية  
وثورة نوفمبر 54.

م.و.ك: المؤسسة الوطنية للكتاب.

م.و.ن.ت: المؤسسة الوطنية للنشر والتوزيع.

م.ق.ج.ت.ع.ت: المركز القومي الجامعي للتوثيق العلمي والتقني.

م.و: ملتقى وطني.

م.ش.ف.ر: مطبعة شركة فنون الرسم.

و.ت.أ.و.ش.د: وزارة التعليم الأصلي والشؤون الدينية.

## 2- اللغة الأجنبية:

**A.N.T :** Archive national de la Tunisie.

**A.O.M :** Archive d'outre mer. (Aix-en-Provence).

**A. M. A.E :** Archive du ministère des affaires étrangers.

**A.R.G :** Archive de la résidence Générale.

**A.C.P.G :** Archive de la compagnie des phosphates de Gafsa.

**A.C.M :** Archives de la compagnie du djebel m'dilla.

**Bob :** bobine.

**C.D.N :** Centre de documentation national.

**C :** Carton.

**C.A.D.N:** Centre des archives de nantes.

**D :** Dossier

**D,EX :** Date Extrême.

**ED :** Edition.

**F :** Folio.

**G.G.A :** Gouverneur Général d'Algérie.

**O.P.U :** Office des publications universitaires.

**R.H.M :** revue d'histoire maghribine.

**s.m.n :** serie du mouvement nationale.

## المقدمة

لقد جبلت المجتمعات البشرية منذ القديم على حب الهجرة و التنقل من مكان إلى آخر، ومن قارة إلى أخرى، فتطورت أشكال الهجرة في العصور الحديثة بشكل كبير، فتنوعت أصنافها و تعددت أشكالها و أسبابها نتيجة لعوامل سياسية، و

اقتصادية، و اجتماعية و ثقافية... الخ، فصنفت الهجرة إلى داخلية و خارجية، و إلى مؤقتة و دائمة، و حدد مفهوم الهجرة الخارجية بأنها هي التي يكون فيها انتقال الأفراد أو الجماعات خارج حدود موطنهم الأصلي، دفعت بهم عوامل الطرد إلى خارج حدودهم الإقليمية، وعوامل الجذب إلى موطن الاستقبال.

و في هذا الإطار يندرج موضوعنا حول الهجرة الجزائرية نحو البلاد التونسية ما بين 1830- 1954، و التي تميزت ظروفها بالغزو الفرنسي للجزائر، و ما أحدثته من صدمة في ضرب البنية الاقتصادية و الاجتماعية والثقافية والدينية والعسكرية، وهتك الأرض والعرض فشكلت هذه الأوضاع المتعددة دوافع لطردهم الجزائريين، وعوامل للأوروبيين.

ومن ذلك فإن اختياري لموضوع الهجرة الجزائرية نحو تونس و نشاطاتها المختلفة خلال المرحلة الاستعمارية، هو ناتج عن رغبة مني في المساهمة قدر الإمكان بتسليط الأضواء على جانب هام من أوضاع الجزائريين و نشاطاتهم بالبلاد التونسية، و الكشف عن جانب أراه هاما بأنه يمثل نوعا من المقاومة الوطنية التي تميز بها تاريخ الجزائر الحديث و المعاصر، فقد كانت هذه الهجرة نحو بلد مجاور نتيجة حتمية فرضتها السياسة الاستعمارية الاستيطانية تجاه المسلمين الجزائريين، و ذلك لما فرضته إدارة الاحتلال من قوانين مغرضة ضد حياة الجزائريين السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و الدينية... الخ، و الحقيقة أن هذه القوانين قد وضعت لخدمة المستوطنين الفرنسيين، والأوروبيين، ومن العوامل الهامة التي دفعتني لاختيار هذا الموضوع، نوجز أهمها سبب بي.

1- المساهمة في إثراء المكتبة الجزائرية ببحث أكاديمي يتناول موضوع نشاط الجزائريين في تونس، و تأثيرهم الايجابي في الحركة الفكرية و السياسية،

و حتى الاقتصادية في البلاد التونسية، في الفترة المعاصرة 1830-1954، والتي تتم بالإشارة إلى الأدوار و الأبعاد و الآثار التي تقف في وجه السياسية الاستعمارية بالبلدين الشقيقين ( الجزائر و تونس )

2- الرغبة في إحياء نشاطات الجزائريين التاريخية و إبرازها، و تسليط الأضواء على أوضاعهم المتردية بعد عمليات الغزو، التي دفعتهم إلى الهجرة الخارجية، ومبادراتهم المبكرة في بعث الشعور القومي الوحدوي.

3- محاولة الكشف عن عمق الاتجاه الأصيل لدى الجزائريين الوافدين إلى البلاد التونسية بالمصير المشترك و تجسيد ذلك لما تم بينهم و بين التونسيين من دماء و نضال خلال هذه الفترة التاريخية.

4- محاولة إبراز و إنصاف نشاط أولئك الذين ينتمون إلى أصول جزائرية أُجبروا على الهجرة و الإقامة في تونس سواء كانت إقامة دائمة أو مؤقتة، فكانت مشاركتهم الفعالة في مختلف الميادين التي شكّلت عملا ايجابيا بتونس، و التطلع إلى تحقيق الأهداف المشتركة لبلدان المغرب العربي.

5- محاولة إثارة بعض التصورات التي انطبعت في أذهاننا بأن الجزائر تمثل حقا لتجارب الغير، و أنه لم يعد بوسعها أن تنهض، و أن تزيل الغشاء الضبابي عن نفسها، وعن تراثها دون الاستعانة بتأثير شرقي منبه، أو وخز غربي موقظ، و هذا الأمر جعل الكثير يقللون من الدور الهام الذي لعبه الجزائريون في نهضة الآخر، وير وراء الرأي القائل بأنه لولا التأثير الخارجي لما عمّ الجزائر إشعاع اليقظة و التنوير.

و هذا ما أثار مكامن الغيرة عند الشيخ عبد الحميد بن باديس في إحقاقه للحق ودحضه للباطل، عندما نشر السائح العراقي (يونس بحرى) في إحدى مقالاته بجريدة الشورى عدد 210، ورد في بعض فقراته "... فقيضت العناية الإلهية إلى الجزائر

نخبة من الشبيبة التونسية، وعلى رأسهم الشاب الأستاذ أحمد توفيق المدني..."، فكان رد عبد الحميد بن باديس في تنفيذ هذا القول، وتأكيدَه للنشاط القوي والإيجابي الذي لعبه الجزائريون في نهضة تونس والتونسيين، وهو نشاط لا يمكن تجاهله، "...فأما السيد أحمد توفيق المدني، فهو في قوله وأعماله كما قال: "... وأما في نسبه فهو من أبوين جزائريين، ونفته السلطات من وطنه الجزائر فألف بها أقاربا وأصهارا، فهو جزائري حقيقة وحكما وأصلا وفصلا..."

وبعد هذا فإننا لا نعرف في تاريخنا تونسيا ترأس حركة جزائرية، في حين نجد إخواننا التونسيون في حركتهم الدستورية المشهورة، ترأسهم الأستاذ الثعالبي وهو من أبوين جزائريين انتقلا إلى تونس، كما انشق من الدستوريين جماعة أطلقوا على حركتهم إسم الحزب الإصلاحى رأسهم الأستاذ قلاتي وهو جزائري أيضا، ومما لا ريب فيه فإننا في هذا البحث نطمح كغيرنا إلى التحري في البحث الذي يهدف إلى معرفة الحقائق التاريخية من منابعها التي تقطع الشك باليقين، وإنى أرى بأنه آن الأوان لدراسة تاريخ الجزائر من كل جوانبه الحضارية والخوض في جزئياته المختلفة، والتخلي عن الانتقائي والفئوي الذي تتجاذبه هوى الإيديولوجيات والتوجيهات التي تحجب عنا الحقائق التاريخية الصحيحة، وبالتالي فإن بحثنا هذا يشكل محاولة متواضعة تلتزم الجدية في تسليط الأضواء قدر الإمكان على شريحة اجتماعية تفاعلت وتأثرت بعدما انصهرت فيها كل الأفكار والتصورات النهضوية والإصلاحية وحتى الثورية، فأصبحت بذلك حلقة التأثير المهمة في الضرورة التاريخية على مستوى القطرين الجزري ورسونسي ومن ثم على مستوى المغرب العربي. وهي بذلك تمثل إشكالية هامة جديرة بالبحث والدراسة

غير أن اختيار الموضوع والرغبة في تناوله شيء، والبحث فيه أكاديميا شيء آخر، وهو الأمر الذي أعطى الأهمية لهذا البحث الموسوم بعنوان "المهاجرون

الجزائريون ونشاطهم في تونس 1830-1954"، الذي سيثير أكثر من تساؤل واستفهام، وتشوق في البحث الذي يهدف إلى التعرف على مدى عمق المعاناة، والأوضاع التي عاشها الجزائريون بعد عمليات الغزو الفرنسي للجزائر، وما تلاه خلال القرن التاسع عشر بعد 1830، وخلال النصف الأول من القرن العشرين، وذلك نتيجة للسياسة الاستعمارية في الجزائر التي أدت إلى دفع الجزائريين نحو الهجرة الخارجية خاصة باتجاه البلاد التونسية و غيرها، ومدى رسوخ الروابط الحضارية بين الشعبين والمصير المشترك الذي أدى إلى الانصهار والاندماج في مختلف النشاطات السياسية والثقافية والاقتصادية بتونس.

خلال هذه الفترة من التاريخ المعاصر، كانت البلاد التونسية تمثل ملجأ وملاذا للوطنيين الجزائريين المعرضين لاضطهاد الغزاة، شكلوا بها نشاطا متنوعا ومهما في تطور الحياة التونسية، كما شكلوا بها أيضا موردا للطاقت الفكرية والسياسية، ومختلف النشاطات الاقتصادية والثقافية، والسؤال المطروح هنا هو: ما هي دوافع هذه الهجرة؟ وماهي أهدافها؟ في ظل ظروف استعمارية واستيطانية، في الجزائر وتونس، والتي خضعت فيها الجزائر للغزو الفرنسي، قبل جارتها تونس بـ 50 سنة؟ وما هي نتائج وآثار هجرة الجزائريين على البلاد التونسية؟ وعلى منطقة المغرب العربي كله.

فهذا الموضوع يستمد أهميته من كونه أ . توافد المهاجرين الجزائريين نحو البلاد التونسية قد جاء في ظروف تاريخيه تميزت باستعمار استيطاني عمل على طرد الأهالي، أصحاب الأراضي الشرعيين ليحل محلهم الوافدون الفرنسيون والأوروبيون عامة، ولنا أن نتساءل هنا كيف أصبحت الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية خلال هذه الفترة المحددة للبحث في الجزائر؟ وما هي مختلف العوامل التي كانت وراء الهجرة الجزائرية إلى تونس؟ وعن كيفية استقبال هؤلاء

الوافدين من طرف حكومة الإيالة التونسية؟ ومن طرف الأهالي كذلك؟ وهل لعب الانتماء المشترك للأمة الإسلامية في اندماج المهاجرين الجزائريين بكل يسر في عمق المجتمع التونسي (المستقبل)؟ وعدم الخضوع إلى أي نوع من التمييز الذي يحد من نشاطاتهم بتونس.

وإذا كان لفرض الحماية الفرنسية بتونس سنة 1881 تأثيرها على وضعية الأهالي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية... إلخ، فهل كان لهذا الحدث انعكاسات على أوضاع المهاجرين الجزائريين المتواجدين بالإيالة التونسية قانونيا واجتماعيا واقتصاديا؟ وهل شكلت الحماية الفرنسية بتونس عامل جذب ساهم في تطور عدد الوافدين الجزائريين ومناطق انتشارهم بالبلاد التونسية؟ أم أن شدة السياسة الاستعمارية في الجزائر وتضييقها على الأهالي هي التي لعبت دورا في تطور عدد الوافدين إلى تونس خلال الفترة المحددة للدراسة، وفي نهاية الأمر ما هي النشاطات التي قام بها المهاجرون الجزائريون بتونس؟

ومن الممكن هنا طرح كل الأسئلة المتعلقة بالإشكاليات التي تقتضيها حركة الهجرة، وهذا لا يعني خوفا من عدم الإجابة، لأن المؤرخ مطالب في الأساس بطرح الأسئلة دون أن يكون ملزما بالإجابة عنها، إذا لم تتوفر لديه الوثائق التي تتضمن الإجابة عن تلك الأسئلة، كما تجدر الإشارة هنا بأننا لا نشكو من شح المعلومات بل من كثرتها وتناثرها بمختلف خزائن دور الأرشيف المختلفة داخليا و خارجيا، تتطلب مجهودات متواصلة مع التآني والترافيق إلى انتقاء الوثائق و تصنيفها حسب إشكالية البحث

وللإجابة على الإشكالية المطروحة، ارتأيت أن أعالج هذه الدراسة ضمن أربعة فصول، تناولت في الفصل الأول منها الذي جاء تحت عنوان " الإطار النظري للهجرة"، تعرضت فيه إلى مختلف التعريفات المتعلقة بحركة الهجرة، وذلك لكون هذا

البحث يتناول الهجرة في فترة استعمارية بالموطن الأصلي فهي هجرة تحدث في ظروف غير عادية تحتاج إلى توضيح يبين كل أسباب الهجرة المباشرة وغير المباشرة لمعرفة عوامل الطرد بالموطن الأصلي، وعوامل الجذب بموطن الاستقبال ثم تحليل الأسباب المختلفة خلال هذه الفترة التي كانت فيها أسباب الهجرة متنوعة، وأصنافها و أشكالها البشرية التي كانت من مختلف الفئات الاجتماعية.

وخصصت الفصل الثاني، للحديث عن الأوضاع العامة، التي سادت الجزائر منذ بداية الاحتلال سنة 1830 إلى غاية 1881، فتناولت الوضع السياسي والعسكري الذي انتهجته سلطات الاحتلال الذي سلكت فيه سياسة التدمير والإبادة بعد انتصاراتها العسكرية الميدانية، ثم التشريد والنفي، وتزامن ذلك بسن ترسانة من التشريعات الاستعمارية الرسمية، ومن ثم الوصول إلى الأهداف المسطرة التي كانت تسعى إلى ضرب البنية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والوصول إلى خلاصة مفادها أن وضع الإنسان الجزائري قد أصبح منهكا من المقاومة المستمرة وتدهور مستوى الحياة المعيشية والثقافية، ولم يبق أمام الكثير من الجزائريين إلا البحث عن أسلوب آخر، رأى فيه البعض بأنه مقاومة وهو الهجرة بنوعها الداخلية والخارجية، وخاصة منها الهجرة نحو البلدان المغاربية باتجاه المغرب الأقصى، والبلاد التونسية، والتي كان للمسافة القريبة فيها دورا كبيرا في استقطاب أعداد كبيرة منها خاصة وأن المناطق الحدودية تمتد على مسافات طويلة، وهذا له دلالة على أن الجوار و قرب المسافة، و غيرهما من العوامل الأخرى شكلت دوافع أساسية في توافد الجزائريين إلى تونس لمدة مؤقتة أو دائمة، واندماجهم الاجتماعي.

أما الفصل الثالث فتناولت فيه الهجرة الجزائرية نحو تونس وتطورها وتوزيعها الجغرافي منذ بداية الاحتلال إلى غاية 1954، فخصصت المرحلة الأولى منها إلى مرحلة ما قبل الحماية الفرنسية (1830-1881)، والأوضاع القانونية التي كان باي

تونس يعتبر فيها الجزائريين رعايا تابعين له، وإدارة الاحتلال بالجزائر كانت تعتبر المهاجرين الجزائريين بتونس هم بمثابة رعايا فرنسيين تابعين لها يستفيدون من الحماية الفرنسية، مع الإشارة إلى دوافع الهجرات الجماعية والفردية وما تعرضت له من متابعة و مراقبة اعتبارا من أنها تتخذ من البلاد التونسية منطلقات للمقاومة في تجميع وتحضير قواها والعودة إلى مقاومة الاحتلال و زعزعتة بالجزائر.

أما التوزيع الجغرافي للوافدين الجزائريين بالبلاد التونسية، فإنه قد تبين بأن الجزائريين ينتشرون بمختلف الجهات، فهناك مناطق أكثر كثافة، كالمناطق الشمالية الشرقية ومناطق الشريط الحدودي من الوسط إلى الشمال، وبعض المدن القريبة من الحدود كمدينة الكاف التي تتميز بنشاطها الفلاحي، ومدينة تيرسوق، وسوق الأربعاء، ومدينة تونس العاصمة التي تستحوذ على أكبر عدد من الهجرة الجزائرية.

وأفردت الفصل الرابع لنشاط الجزائريين بتونس، وفصلت فيه هذه النشاطات إلى مرحلة ما قبل الحماية (1830-1881)، والتي تميزت بالنشاطات الثقافية والاقتصادية، وهذا ما أفرزته الأوضاع " التي أدت إلى هجرة الجزائريين نحو تونس، بعد أن دمرت مصادر أرزاقهم المعيشية، وهدمت مؤسساتهم التعليمية والدينية والخيرية، التي كانت تمثل مصدر التمويل للنشاط الثقافي ببلادهم وصودرت أراضيهم، التي كانت الهدف من ورائها هو جلب الهجرة الأوروبية واستيطانها بالجزائر، ثم عرجت إلى مرحلة الحماية ما بين (1881-1954) فتناولت فيها النشاط السياسي والعسكري منذ انتصاب الحماية بتونس عام 1881، وإلى غاية 1954، والتي سجل فيها النشاط الجزائري بتونس موقفه ومشاركته من المقاومة التي تلت عمليات فرض الحماية في سنواتها الأولى، ثم نشاطهم السياسي مع إخوانهم التونسيين في حركتهم الوطنية التي كانوا يرون فيها بأن تحرير الوطن التونسي من الاستعمار المشترك هو واجب يصب في تحرير الجزائر، وتطور النضال السياسي

بعد الحرب العالمية الأولى إلى نضال مشترك يهدف إلى التنسيق والتعاون لتحرير بلدان المغرب العربي، الذي يضم خاصة تونس والجزائر والمغرب الأقصى، وامتد هذا النشاط المشترك في تنسيقه إلى خارج تونس بين أبناء المغرب العربي كافة، و حتى إلى المشرق العربي و خارجه في أوروبا و غيرها .

كما تناولت النشاط الاقتصادي الاجتماعي للمهاجرين الجزائريين بتونس، الذي كان منتشرا في كل الميادين من الفلاحة والتجارة والخدمات، وبالصناعات المنجمية، وميز هذا النشاط الاقتصادي الحياة الاجتماعية للجزائريين في البحث عن لقمة العيش التي حرموا منها في بلادهم، والوصول إلى خلاصة مفادها بأن مساهمة الجزائريين في النشاطات الاقتصادية قد عاد بالنتائج الايجابية على موطن الاستقبال.

كما اشتملت هذه الخطة على مقدمة احتوت على تمهيد يعرف بموضوع البحث و أهميته، وإشكالية البحث وخطته، والصعوبات التي واجهتني في انجازه ثم خاتمة تضمنت خلاصة النتائج التي تم التوصل إليها، و ذيلته بملاحق متنوعة من الوثائق الأرشيفية، و الخرائط، و الصور، و تراجم لبعض الشخصيات الجزائرية التي كان لها نشاطا متميزا و مؤثرا و مساهمات إيجابية في مختلف مجالات الحياة بالبلاد التونسية، في ظل ظروف استعمارية بالبلد الأصلي والبلد المستقبل الأمر الذي يتطلب اختيار منهج يتناسب معالجة هذه الدراسة .

وبذلك فالمنهج الذي ارتأيت توظيفه في هذا البحث هو الذي يركز على تتابع الأحداث التي يعطيها سياقاً زمنياً يربط فيها السابق باللاحق، ويعتمد المنهج التحليلي الذي يهتم بالبحث عن الأسباب والتفسيرات، ودراسة العوامل المؤثرة، ومجالات التأثير، كما أن دراسة المضمون بالأسلوب الكمي لها أهميتها في رصد الأفكار والكشف عن اتجاهاتها وأهدافها خاصة عند دراسة الظاهرة عند معرفة الأوضاع

الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والسياسة الاستيطانية التي انتهجتها إدارة الاحتلال وتأثيراتها في دفع هذه الهجرة نحو البلاد التونسية، واندفاعها بأعداد كبيرة في بعض الفترات والعكس في فترات أخرى، حسب شدة العوامل المتحكمة فيها أو ضعفها (عوامل الطرد والجذب)، وبالرغم من هذا الطرح المنهجي للبحث، فإن الكتابة التاريخية لا تنجو من المزالق والهفوات، الأمر الذي يزيد من صعوبة الكتابة التاريخية التي تستند إلى المصادر الأساسية بالدرجة الأولى في إثبات الحقائق التاريخية.

وعلى الرغم من ذلك فقد يتبادر إلى بعض الأذهان بأن موضوع بحثنا هذا سهل، غير أن صعوبته لا تبدو جلية إلا عند الممارسة والغوص في مضمونه، خاصة وأن الدراسات الأكاديمية في هذا الموضوع شحيحة، إن لم نقل نادرة، فالصعوبة كبيرة خاصة عند جمع المادة التي اقتضت مني جهدا ومشقة خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار البحث عن المدري تتطلب جهدا مضاعفا في الحركة والتنقل داخل الوطن وخارجه في المكتبات ومراكز البحث ودور الأرشيف، وأن المادة مبعثرة في الوثائق الأرشيفية، وغير مرتبة في علبها بالصورة التي يبتغيها الباحث من قلة للجهد واختصار للزمن، كما أن طبيعة الموضوع تحتاج إلى معرفة خاصة بالأشخاص حتى يمكن تحديد أصولهم الجزائرية، فكثيرا هي الشخصيات التي لها نشاطات سياسية أو ثقافية، ولها إسهامات وأدوار فعالة في منظمات تونسية أو مغاربية، يعتبر أصحابها بأنهم تونسيون وذلك لأن رواد ترجمة الأعلام في تونس يعتبرونهم تونسيون، الأمر الذي زاد من صعوبة البحث عن أصول هذه الشخصيات.

كما أن نشاط الجزائريين بتونس خلال هذه الفترة كان نشاطا عفويا لا يراعي الانتماء القطري الضيق ولأن دوافعه وأهدافه كانت تتم باسم المغرب العربي تارة وباسم القومية العربية الإسلامية تارة أخرى، لأن الروابط التاريخية والظروف

الاستعمارية جعلت الأهداف من النشاط أسبق من انتساب هذا النشاط لأصحابه الجزائريين أو التونسيين، وقد لمست من خلال نشاطات الجزائريين بتونس بأن هناك دلالة واضحة تتم عن مقدار واسع من الوعي القومي والنظرة البعيدة لدي الجزائريين .

وبهذا فإنني أرى بأن الموضوع لا زال بكرة، يحتاج إلى أبحاث تتعمق في جوانب أخرى منه تكون أكثر تفصيلا، تغوص في البحث والتتقيب في الوثائق الأرشيفية المتنوعة ، و الموجودة في مختلف دور الأرشيف الوطنية و الدولية، ومضامين الكتب وملاحقها التي تتحدث عن نشاط و مساهمات الجزائريين في تونس، لكنها لا ترجع انتماءهم إلى بلدهم الأصلي، فيعتبر ذلك اجحافا في حق الإنتماء الذي يضفي إلى تحريف الحقائق التاريخية، و تثبيط العزائم لدى الأجيال اللاحقة وهذا ما أتطلع إليه بكثير من الأمل بجهود الذين يأملون بعدي لاستكمال الطريق الذي هو مطمح كل باحث يريد المزيد بنفسه أو بغيره.

وفي الأخير لا يسعني إلا أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من قدم لي يد المساعدة من قريب أو بعيد في إنجاز هذا العمل المتواضع، وخاصة الأستاذ الدكتور يوسف مناصرية الذي تابع هذا العمل بتوجيهاته القيمة التي كان لها أكبر الأثر في الأخذ بهذه الدراسة في مسارها الصحيح، واستيفائها للغرض المطلوب الذي تستحقه.

ري لله

- مفاهيم الهجرة

- ها

- أنواعها

- أشكالها

- نتائجها

## 1- مفهوم الهجرة وأسبابها

يتضمن مفهوم الهجرة بأنها ظاهرة ديموغرافية تمثل التحرك السكاني من منطقة إلى أخرى، تميزت بها الجماعات البشرية منذ القدم إلى يومنا هذا، عبر العصور التاريخية لحياة الإنسان، فالتنقل كان سابقا للاستقرار في حياة الإنسان، و كانت أسبابه في البداية من أجل الغذاء و الأمن، غير أن ظروف الحياة و تطور الجماعات البشرية أدى إلى تنوع وتغير الأسباب والدوافع التي كانت تحت الإنسان على التنقل و الهجرة، و مع تقدم الحياة البشرية و تطورها و ما نتج عنها من ظهور للملكية العامة و الخاصة، و تكوين الدول و تمايزها عن بعضها، و اختلاف المجموعات البشرية، و ما تلاها من صراعات و نزاعات، أدى ذلك كله إلى هجرة السكان أو تهجيرهم (1)

كما أن هناك عوامل أخرى قد لعبت دورا رئيسيا في بعث حركة الهجرة وهي العوامل الطبيعية من تغيرات مناخية أو كوارث طبيعية كالفيضانات و الزلازل أو غيرها كالجفاف مثلا، وهنا ينبغي الإشارة إلى التمييز بين اصطلاحين لكلمة التنقل التي نعني بها ظاهرة الهجرة، فهناك الهجرة و التهجير، فالهجرة غالبا ما تكون أسبابها طبيعية او اقتصادية، أما كلمة التهجير فتطلق على السكان الذين يغادرون أماكنهم الأصلية أو يرحلون مجبرين من قبل مجموعة سكانية أخرى أو تحت أية قوة أو ضغط خارج إرادتهم (2)

---

(1)- البشير العربي: الهجرة الداخلية و التنمية في المجتمع التونسي، دراسة سوسيوولوجية، مطبعة دار نهى، صفاقس ط1، تونس 2005، ص. 62.

(2)- مار ستون بيتس: الانفجار السكاني - دراسة في انتشار الشعوب و تكاثرها، ترجمة جلال زريق و مراجعة عبد الملك الناشف، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، 1966. ص. 268.

و بهذا يمكن تبسيط مفهوم مسألة الهجرة بأنها تتمثل في انتقال فرد أو جماعة من مكان إلى آخر بغرض الحصول على حياة أفضل، و غالبا ما يكون هذا الانتقال من الموطن الأصلي أو مسقط الرأس إلى مكان آخر بغرض الاستقرار، وعلى هذا الأساس فقد تعددت التعابير حول مفهوم الهجرة و أنماطها و أنواعها، و أشكالها ونتائجها، ومن أهمها (1):

- الهجرة من مكان إلى آخر بغرض الإقامة الدائمة.
- الهجرة بصفة دورية أو مؤقتة من إقليم إلى آخر.
- هجرة الأفراد أو الجماعات أو الأسر طوعا أو كرها.

و بهذا فالهجرة هي كلمة ذات دلالات واسعة، تدل على كل التحركات السكانية التي تقتضي التغير المكاني الذي قد تكون فيه الهجرة دائمة و التي تعني استقرار المهاجرين بصورة دائمة في المكان أو البلد المهاجر إليه، أو تكون هذه الهجرة مؤقتة أو بصفة دورية بغرض العودة ، كما أنها تتصف بعدة أشكال كأن تكون فردية أو جماعية أو أسرية و منها على سبيل المثال أصحاب الكفاءات التي تأتي ضمن سياق الهجرات الفردية، كما تنطبق على الهجرة الجزائرية إلي تونس.

### 1-1- تعريف الهجرة: هناك تعاريف عديدة للهجرة منها:

عرفت من طرف الأمم المتحدة بأنها "ظاهرة تمثل انتقال السكان أو الأفراد من أرض تعرف بالمكان الأصلي أو مكان المغادرة إلى مكان الوصول أو المكان المقصود"، و يعني ذلك تغيير مكان الإقامة (2).

(1)- د. البشير العربي: مرجع سابق، ص. 215.

(2)- الأمم المتحدة(قسم الشؤون الاقتصادية و الاجتماعية): المعجم الديموغرافي المتعدد اللغات، ترجمة د. المنعم الشافعي و د. عبد المنعم اليافي، دار الكتاب العربي للطباعة و النشر، القاهرة 1966، ص. 89.

و هناك تعريف آخر يرى بأن الهجرة هي " تغيير دائم أو شبه دائم لمحل الإقامة بغض النظر عن طول مدة هذا التغير أو قصره، و كل حديث عن الهجرة يشمل الوطن الأصلي و مكان الوصول و مجموع العقبات التي تتطوي عليهما(1).

من التعريفين السابقين فإن موضوع الهجرة يعد من أهم مجالات البحث ليس بالنسبة للبحث التاريخي فقط، و لكن بالنسبة لتخصصات أخرى من العلوم كالجغرافيا و الاقتصاد و علم الاجتماع، و تعتبر المساهمات التي تقدمها مختلف هذه التخصصات عن الهجرة بأنها متكاملة و متصلة مع بعضها البعض.

غير أن اهتمام الدراسات التاريخية بموضوع الهجرة يعتبر في نظر الباحثين المعاصرين من الموضوعات الجذابة و الأساسية لدراسة متوافقة و متلائمة مع الظروف المكانية و ارتباطها بالأحداث الزمنية التي تطرأ على المكان أو على المنطقة، فأصبح من الضروري الاهتمام بالدراسات و البحوث الخاصة بالهجرة، و ذلك من خلال الأسئلة التي تطرح في هذا الميدان و أهمها:

من هو المهاجر؟، و لماذا يهاجر؟، و ما هي نماذج تدفق و اتجاه هذه الهجرة؟، و ما هي نتائجها؟، و يبدو أنه من خلال هذه الأسئلة الأربعة بأن هناك أهمية كبيرة خاصة منها السؤالين الثالث و الرابع، غير أن الدراسة التاريخية تركز على كل هذه الأسئلة و غيرها كاتخاذ القرار في تفسير حركة الهجرة لأن عوامل الطرد و الجذب غالبا ما تساعد في فهم آلية الهجرة، و في رأي الكثير من الباحثين بأن عملية الهجرة تحدث بعد اتخاذ فرد أو جماعة القرار الناجم عن تقييم لكافة الجوانب المتعلقة بالموطن الأصلي، و مكان الوصول، و بالإضافة إلى العوامل

(1)- شكيب الخامري: الهجرة اليمنية إلى أمريكا، نموذج من ديترويت بالولايات المتحدة الأمريكية، ترجمة د. محمد عبد الرحمن الشرنوبي، مجلة الجمعية الجغرافية الكويتية، عدد 38، فبراير 1982، ص. 08. أنظر أيضا: الملحق رقم (1).

المتعلقة بالموطن الأصلي (المنشأ)، و العوامل المتعلقة بالمكان المهاجر إليه فإن هناك من أضاف عاملين آخرين هما العقبات التي تحدث نتيجة لعملية الهجرة، و العوامل الشخصية التي ترجح كفة التحرك على كفة الاستقرار الطبيعي الموجود في النفس (1)، كما أن للمسافة دورها و أهميتها في اتخاذ قرار الهجرة أحيانا، كما أن قضية الرحيل أو الهجرة ليست كافية في حد ذاتها إذ لا بد لها كذلك من وجود شيء ما يجذب المهاجرين كالهروب من الاضطهاد السياسي أو القمع العسكري أو الرخاء الاقتصادي، كما يلاحظ بأن المهاجرين من إقليم لآخر أو من مدينة لأخرى غالبا ما يقومون بتشجيع بعضهم البعض على تشكيل تجمعات جديدة في نهاية المطاف كمجموعات أو أحياء خاصة بهم كتجمعات الجزائريين في دمشق أو لبنان و فلسطين أو في تونس حسب مناطقهم الأصلية (2).

و قد تنشط حركة الهجرة في شكل أفراد أو مجموعات بدافع الشعور و الإحساس بالانتماء الحضاري و القرابة و الصداقة التي تجمع بين الأصدقاء و الأقرباء، هذا إلى جانب الدوافع النفسية التي تسببت في حدوث تيارات الهجرة و تيارات معاكسة لها في وقت تجتمع فيه دوافع الهجرة في فترات تاريخية معينة كما عرفتة الهجرة الجزائرية بعد الغزو الفرنسي للجزائر سنة 1830 نحو البلاد العربية، وخاصة المجاورة لها كالمغرب وتونس.

---

(1) - شكيب الخامري: نفسه، ص. 09.

(2) - د. سعيد محمد أحمد باناجة: حق الهجرة و حق اللجوء السياسي بين القانون الدولي والتشريع الإسلامي، مجلة منار الإسلام، عدد 03، السنة السابعة، وزارة العدل و الشؤون الإسلامية و الأوقاف، الإمارات العربية المتحدة، يناير، 1982، ص. 84.  
وانظر كذلك: د. عبد القادر القصير: الهجرة من الريف إلى المدن، دراسة ميدانية اجتماعية، دار النهضة العربية، بيروت 1992، ص. 101.

## 1-2-أسباب الهجرة:

من المعروف أن الهجرة عادة ما تكون بوجه عام في الظروف العادية و الأوقات السلمية للبلد من الأقاليم المكتظة بالسكان نحو الأقاليم القليلة السكان، أو أن اتجاه الهجرة يكون من المناطق التي تنعدم فيها فرص التقدم الاقتصادي نحو المناطق التي تتوفر على فرص للنشاط الاقتصادي بغرض الحصول على العمل، غير أن هناك عوامل أخرى تدفع الأفراد أو الجماعات للهجرة كالدوافع الدينية و السياسية التي لا يستطيعون القيام بها في وطنهم الأصلي، كالجماعات التي هاجرت من ألمانيا سنة 1840، و التي رأت في تلك الهجرة أفقا ملائماً للقيام بنشاطها السياسي و الديني (1).

أما في المجتمعات العربية فقد تنوعت أشكال و أسباب الهجرة، فهناك هجرات لأسباب دينية، و أخرى لأسباب سياسية و اقتصادية، و لعل هجرة الرسول صلى الله عليه و سلم من مكة إلى المدينة منذ حوالي أربعة عشر قرناً مثال حي للهجرة أو الانتقال من أجل تكوين مجتمع جديد تسوده نظم و قيم و معايير مختلفة عن النظم و القيم و المعايير التي كانت تنظم الحياة في المجتمع الأصلي(2).

و بهذا فالمهاجر في نظر الإسلام حين يهاجر فهو يخدم حقيقة كبرى تتمثل في تبليغ رسالة الإسلام و المحافظة عليه، و يحب وطنه الذي نشأ فيه و ترعرع، و استمتع بخيراته و عاش فيه ردحا من تاريخ حياته، فهو يؤدي حقوق ذلك الوطن،

---

(1) - مارستون بيتس، مرجع سابق، ص. 284.

(2) - أحمد باناجة: ( مجلة منار الإسلام)، مرجع سابق، ص.86.

و هو يشعر بكل ذلك أكثر مما يشعر به أولئك الغلاة و المتعصبون ذووا النزعة القومية و الترابية الضيقة (1).

و من خلال الهجرات الواقعة في العصر الحديث و المعاصر فإننا نجد نماذج كثيرة لهجرة جماعات عربية كانت نتيجة لأسباب سياسية، فالظروف القاسية التي أحدثها الاستعمار الحديث في القرنين التاسع عشر و العشرين قد أرغمت الكثير من الجماعات القبلية و الفردية في العالم العربي على أن تغير أوطانها الأصلية، إضافة إلى الحروب بين القبائل التي تضطر فيها الجماعات المنهزمة إلى الهجرة و الفرار إلى مناطق جديدة، حيث تعتبر قبائل أولاد علي الذين يسكنون الصحراء الغربية من مصر مثالا واضحا للهجرة التي أدت إلى وقوعها الأسباب السياسية من مناطقها الأصلية بليبيا (2).

أما الأسباب الاقتصادية للهجرة في مختلف المناطق العربية فهي متعددة ومنها هجرة أبناء الواحات الخارجية في مصر نحو وادي النيل، و الهجرة من المناطق الريفية نحو المدن بسبب تقلص مساحة أراضي سكان الريف التي لا تستطيع أن تلبي احتياجات الزيادة السكانية الهائلة، الأمر الذي يدفع بهم إلى الهجرة نحو المناطق الحضرية بغرض الحصول على عمل مستقر، و لعل الهجرة اللبنانية لأنحاء مختلفة من العالم و غيرها من الدول العربية مثال بارز للهجرة

---

(1)- عمار بن عامر: الهجرة إلى بلاد غير المسلمين (حكمها، ضوابطها و تطبيقاتها)، دار ابن حزم للطباعة و النشر و التوزيع، ط 01، الجزائر، 2004، ص 63.

وانظر كذلك: د. عبد القادر القصير، مرجع سابق، ص 111.

(2)- محمد عبده محجوب: الهجرة و التغير البنائي في المجتمع الكويتي (دراسة في الأنتروبولوجيا الاجتماعية)، مطبعة نهضة مصر، القاهرة، ب.ت. ص 49.

التي كان الدافع إليها قلة الموارد المحلية في تحقيق حاجات السكان المتزايدة (1)، كما كانت الأسباب الاقتصادية وراء الحروب القبلية في كثير من المناطق العربية، مثل ما وقع في منطقة الخليج العربي في القرن الثامن عشر فقد تعرضت البحرين إلى هجوم من سلطان مسقط، و حينها كانت خاضعة للشيخ جبارة و هو من عرب الهولة(2)، و كان السبب الذي جعل البحرين محل أطماع في بداية القرن الثامن عشر هو غنى منطقة الخليج باللؤلؤ حيث بلغت كمية اللؤلؤ البحريني المستخرج كل سنة حوالي نصف مليون روبية هندية، الأمر الذي دفع للتنافس على البحرين و من ثم السيطرة على ثرواتها المائية.

كما كان للأسباب الاقتصادية دور في الحروب القبلية التي نشبت ما بين الكويتيين و السعوديين و أدت إلى هجرات و تغييرات سكانية في المنطقة، فالروابط التقليدية بينهما متعددة، و لعل أهمها انتساب عائلة الصباح و آل سعود إلى قبيلة العيزة العربية المعروفة، كما أن تاريخ الكويت يبين هجرتهم من منطقة نجد باعتبارهم أول من عمر منطقة الكويت، غير أن العوامل الاقتصادية كانت دائما هي العلة الأولى في الأحداث التاريخية و الثقافية بالكويت التي أدت إلى حركة الهجرة، و الاحتكاك بين السعوديين و الكويتيين أدى إلى حملات و إغارات بينهما كان آخرها سنة 1920 و انتهت بعقد ثلاث اتفاقيات تمثلت الأولى في معاهدة للصدقة و حسن الجوار، و الثانية في معاهدة تجارية، و الثالثة في اتفاقية لتسليم المسلمين (3).

---

(1) - أبو حاكمة أحمد مصطفى: تاريخ الكويت (ج 1)، مطبعة تاريخ الكويت، 1967، ص- ص 214 - 215.

(2) - الهولة: قبائل عربية كانت تحتل الساحل الشرقي من الخليج العربي.

(3) - محمود حسن سليمان: الكويت ماضيها و حاضرها، منشورات المكتبة الأهلية، بغداد، 1968، ص. 233.

### 1-3- الأسباب المباشرة:

الغرض من بيان أسباب الهجرة و تحليلها هو بهدف الوقوف على العوامل الحقيقة التي دفعت بأعداد كبيرة من الجزائريين إلى الهجرة ومراحل تطورها التاريخي نحو البلاد التونسية، والتساؤل عما إذا كانت فكرة الهجرة هذه ظاهرة عادية سببها البحث عن العمل لتحقيق لقمة العيش، أو الهروب من الاضطهاد الاستعماري، أم أن هناك أسبابا أخرى لها جذور عميقة لا تعرف إلا بالبحث و التحليل المعمق، خاصة و أن هجرة الجزائريين نحو الخارج بعد الغزو الفرنسي عام 1830 لم يكن لها تاريخ محدد لبدايتها، سواء بالتنقل داخل الجزائر من منطقة لأخرى، أو بالتوجه نحو الخارج (1).

غير أننا نستطيع أن نقول بأن سنة 1871 تعتبر سنة حاسمة في التغيير السياسي و الاجتماعي و الاقتصادي في الجزائر، كما كان لها تأثير بالغ في تاريخ الشعب الجزائري، و تطور المقاومة الجزائرية بثورة أدت إلى الانتقام من السكان الجزائريين و مصادرة أملاكهم، و انتهاء سياسة استعمارية جديدة عرفت بسياسة الاستعمار الرسمي، و التي تضمنت تطور عدد المهاجرين الأوروبيين و تزويدهم بمساحات واسعة من الأراضي مجانا، و إنشاء المدن الصغيرة التي سمحت للمهاجرين الأوروبيين بتوغلهم في المناطق الريفية، و تهجير الجزائريين إلى مراكز الاستيطان التي خصصت لهم من طرف إدارة الاحتلال الفرنسي بغرض إخماد المقاومة (2).

(1) - محمد عبد الهادي: الهجرات الخارجية من وإلى سوريا في العصر العثماني (1831-1916)، رسالة لنيل درجة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف. أ.د. يوسف جميل نعيسة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية. قسم التاريخ. دمشق 2002. ص. 179.

(2) - عمار بوحوش: العمال الجزائريون في فرنسا، دراسات تحليلية، ط 2 (ش.و.ن.ت)، الجزائر. 1979، ص 63.

فاتخذت الهجرة في بداية الأمر ميزة التنقل القريب ثم اتسعت و تطورت إلى التنقلات البعيدة التي كانت تحددها سلطات الاحتلال بمنحها رخصا للسكان خاصة منها للتنقل بين المدن، و يذكر هنا بعض المؤرخين بأن الهجرة إلى مناطق الاستيطان الأوروبية أصبحت منتظمة لأن بعض الجزائريين اعتبروها عملا لكسب العيش، و طريقة تمكنهم من اكتساب نفوذ سياسي عن طريق الاختلاط بالفرنسيين، و هذه التغيرات العميقة التي أدخلت على أفراد المجتمع الجزائري كانت نتيجة لعمليات الاستيلاء على ممتلكاته من الأراضي و التي قدرها بعض الخبراء بأن المساحة المنزوعة من الأراضي تقدر بحوالي 5000.000 هكتار (1).

و نظرا لمكانة الفلاحة التي كانت تمثل المصدر الأساسي للعيش بالنسبة للفرد الجزائري، فقد شكلت لديه دافعا رئيسيا للهجرة في بداية الأمر، كما وجد الجزائريون أنفسهم أمام اختيارين إما الانطواء على النفس و الرضا بالعيش في بؤس شديد، أو الهجرة نحو المدن القريبة بغرض البحث عن شغل يسد الحاجة، و يوفر العيش لبقية أفراد الأسرة، كما تداولت بعض الحقائق التاريخية التي يرونها الآباء عن الأجداد، و التي مفادها أن المأساة لم تبق محصورة في فقدان الإنسان الجزائري لأرضه أو مدخوله، بل أصبح الأمر أكثر من ذلك حيث انخفضت كمية الغذاء المعروضة في الأسواق بمرور الوقت، و لم تعد كافية لسد حاجيات السكان، فالفرد الجزائري الذي كان محصوله السنوي يقدر بخمس قناطر من القمح والشعير قبل و إلى غاية 1871، أصبح محصوله السنوي ينخفض تدريجيا إلى أن بلغ سنة 1900 مستوى قنطارين في السنة، كما أشار بعض الباحثين بأنه ما

---

(1)- الجيلالي صاري: تجريد الفلاحين من أراضيهم 1830-1962، منشورات (م.و.د.ب.ج.و.ث.ن)، الجزائر. 2010، ص. 124. و انظر أيضا:

Charles Favrod : La Révolution Algérienne, Paris 1959. P.15.

بين 1945-1947 لم يبق بإمكان أي فرد جزائري الحصول على مقدار قنطارين في السنة، ما عدا السنوات التي يزداد فيها الإنتاج (1).

و انخفاض الإنتاج الزراعي لا يعود فقط إلى الاستيلاء على الأراضي، و إنما يعود كذلك إلى تحويل تلك الأراضي إلى مزارع لعنب الخمر بدل الحبوب، و كان لهذه السياسة الزراعية تأثيرها البالغ في انخفاض إنتاج الحبوب، حيث تم تحويل أكثر من 450.000 هكتار من أخصب الأراضي إلى مزارع لإنتاج الخمر فأدى ذلك إلى اختلال التوازن بين عدد السكان الذين يزداد عددهم سنويا و الاحتياجات الغذائية لهم، فمثلا نجد في الفترة الممتدة ما بين 1934 إلى 1954 ازدادت المحاصيل الزراعية بـ 2 مليون قنطار فقط في حين ازداد عدد السكان في نفس المدة بعدد قدر بثلاث ملايين نسمة (2)، و هذه السياسة الزراعية كانت ذات فائدة كبيرة بالنسبة للمهاجرين الأوروبيين بالجزائر، حيث يتضح لنا ذلك من خلال عمليات حسابية بسيطة تظهر لنا بأن تخصيص أخصب الأراضي للخمر كانت تحقق لهم مصلحة شخصية، و ذلك بأن الهكتار الواحد كان يحقق لهم مقدارا من الربح لا يقل عن 90.000 فرنك قديم، و قد يصل أحيانا إلى أكثر من 140.000 فرنك سنويا، في حين كان نفس الهكتار الواحد من الحبوب لا يزيد عن 12000 فرنك قديم من الأرباح.

غير أن سياسة التجويع المنتهجة ضد الجزائريين من طرف سلطات الاحتلال لم يكن أثرها البالغ على الهجرة فقط، و لكن كان أيضا على جمع الثروة، و العمل

---

(1) - Louis Chevalier : Le Problème Démographique Nord Africain, Paris, Presses Universitaires de France, 1947, P. 90.

(2) - Favrod, Op. Cit. P-P 122-123.

على رفع دخل المهاجرين الأوروبيين بالجزائر، و كمثل على ذلك نجد معدل الدخل السنوي بالنسبة للجزائري سنة 1954 لا يتجاوز 16000 فرنك قديم، في حين كان معدل الدخل السنوي بالنسبة للأوروبي لا يقل عن 450.000 فرنك قديم، و هذا المعدل من الدخل كان يفوق حتى معدل دخل الفرد الفرنسي في بلاده، حيث كان يقدر في نفس السنة بـ 350.000 فرنك قديم (1)، و تجدر الإشارة هنا بأن هذه الهجرة الداخلية كانت تتم خلال فصول معينة من كل سنة، و الغرض منها هو القيام بعمل الحصاد للحبوب في المزارع الكبيرة لكبار المعمرين الأوروبيين، ثم العودة بعد الانتهاء من فصل الحصاد إلى مقر العائلة، كما تميزت بأنها تمكن العامل الجزائري من الحصول على مبلغ من المال سنويا، و كمية من الحبوب يقدمها المعمر صاحب المزرعة الكبيرة كمقابل للعمل الذي بذله المهاجر الجزائري في عملية الحصاد السنوي.

كما أن هذا النوع من الهجرة كان انتشاره واسعا بشكل ملحوظ لا لكونه يحقق الاحتياجات الضرورية للأسرة فقط، بل كذلك لكون هذه الهجرة تستغرق مدة قصيرة (موسمية) تكون بدايتها في شهر أبريل على أن تنتهي في شهر جويلية أو أوت، كما أنها لا تتطلب أية خبرة مهنية مثل ما هو الحال بالنسبة للعمال الذين يلتحقون بالمدن بغرض البحث عن أشغال معينة تتطلب خبرة محدودة(2).

و هناك نوع آخر من الهجرة الذي كان في شكل تجارة قائمة بين المدن و الأرياف، و هذا النوع من التجارة كان مألوفاً لدى الجزائريين في السابق، حيث كان فيه سكان الريف يقومون ببيع الزيت و المواشي و الصوف و غيرها في

---

(1)- بوحوش، مرجع سابق، ص. 132.

(2)- الجيلالي صاري، مرجع سابق. ص-ص. 175-176.

الأسواق بالمدن الكبرى ثم يعودون إلى قراهم مزودين بما يحتاجونه من ملابس وأحذية و أشياء أخرى مفقودة بمقر قراهم، غير أنه مع مرور الوقت توسع نطاق هذه التجارة فتعددت أنواعها ثم تحول النشاط فيها إلى إقامة طويلة بالمدن ثم الاستقرار بها، و حلول جماعات جديدة تخلف الجماعات القديمة (1).

أما النوع الثالث من الهجرة الداخلية فيمكن وصفه بأنه يشكل فئة من الطبقة المثقفة بالقرى الصغيرة، و التي كانت هجرتها نحو المدن الكبرى بهدف تحسين وضعيتها الاجتماعية و المشاركة في مسابقات كانت تنظم بغرض الحصول على مناصب تعتبر قيمة في الإدارات و الهيئات العامة، و الشيء الذي زاد في تشجيع هذه الفئة المثقفة للهجرة إلى المدن هو أن عددها كان قليلا، و الاحتياج إليها كان كبيرا في العديد من الإدارات و الهيئات الاستعمارية، و حيث ما كان الأمر بأن الهجرة كانت في مواسم معينة من السنة لاحتياجات معيشية أو لأغراض تجارية أو للبحث عن فرصة لتحسين الوضعية الاجتماعية، فإن المعمرين الأوروبيين قد انتهجوا سياسة استغلال جهد الجزائريين في خدمة أهدافهم الاستعمارية، و توظيفهم بأجور زهيدة زادت من حجم ثروة الأوروبيين و روجت لبضائعهم التي كانت تتم عن طريق التجار الذين ينشطون بالأسواق الريفية، أو يعملون في الإدارات الاستعمارية، و المهاجرين من المدن الصغيرة (2)، و للاستفادة من الطاقات الجزائرية أصدرت إدارة الاحتلال بالجزائر مرسوما بتاريخ 6 ماي 1874

- 
- (1) - د. عمار بوحوش: الهجرة إلي فرنسا: تاريخها... (مجلة الثقافة)، عدد 13، وزارة الإعلام و الثقافة، فيفري- مارس، الجزائر. 1973، ص. 26.
- (2) - الهجرة نحو المدن لم تقتصر علي الفئة المثقفة، بل شملت سكان الريف الذين صودرت أراضيهم فا اضطروا للبحث عن العمل في المدن.

تضمن منع الجزائريين من الهجرة باتجاه فرنسا بغرض العمل هناك إلا بإذن خاص من طرف السلطات الاستعمارية (1).

و في الربع الأول من القرن العشرين تغيرت الوضعية الاقتصادية في فرنسا، فبدأ اهتمام السلطات الفرنسية بتطوير سياستها الاقتصادية التي تساهل التقدم السريع الذي عرفته أوروبا الغربية، فنتج عن ذلك التوسع الحاجة إلى الأيدي العاملة التي تحتاجها المصانع الفرنسية - و هذا ما كان له تأثير في جلب الهجرة الجزائرية نحو فرنسا، و قلتها نحو المشرق العربي- فاتجهت أنظار رجال الأعمال الفرنسيين إلى الاستعانة بالأيدي العاملة، خاصة منها ما يتعلق بالوظائف التي لا تحتاج إلى مهارة فنية دقيقة، و خلال هذه الفترة قدر عدد المهاجرين الجزائريين بفرنسا سنة 1912 ما بين 4000 إلى 5000 مهاجر (2)، و استقر نصف هذا العدد بضواحي مدينة مرسيليا وحدها، و هذا ما أثار البهجة كثيرا لدى الفرنسيين لأن الجزائريين كانوا يرضون بالأعمال التي يابأها الفرنسيون مقابل أجور زهيدة يتلقونها مقابل عمل شاق يقومون به (3).

و بالنظر إلى ما توصلت إليه ألمانيا في الصناعة الحربية، عملت فرنسا هي كذلك على مضاعفة مجهوداتها في تطوير أسلحتها الحربية مستعينة بالهجرة

---

(1)- عبد الله جندي أيوب: الاستيطان الفرنسي في الجزائر 1870-1919، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب - قسم التاريخ-، جامعة القاهرة، 1969، ص. 325.

(2)- A.O.M,G.G.A :3H4 B.1276, les kabyles en France, rapport de la commission chargée d'étudier les conditions des travaux des indigènes algériens dans la métropole .1914, P 8.

(3)- شارل رويبر أجرون: المسلمون الجزائريون و فرنسا 1871-1919، ج2، ترجمة م. حاج مسعود، ع. بلعربي، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2007، ص. 400.

الجزائرية فأصدرت لذلك سلطات الاحتلال مرسوما بتاريخ 18 جوان 1913، تلاه مرسوم آخر مكملا للمرسوم السابق بتاريخ 15 جولية 1914 تضمن إجراءات تسهيلية لهجرة الجزائريين نحو فرنسا، فأبطلت هذه القرارات مفعول الإذن السابق الخاص بالسفر نحو الخارج، وفتح باب الهجرة باتجاه فرنسا بهدف سد ذلك النقص في الأيدي العاملة، واندلاع الحرب العالمية الأولى عملت فرنسا على تجنيد كل عامل جزائري أو أي عامل آخر من مستعمراتها ليعوضوا الفرنسيين الذين لم يجندوا للدفاع عن فرنسا، و كما يذكر الكثير من المؤرخين بأنه لأول مرة فرنسا تبحث في المناطق النائية بالجزائر عن العمال، و تفرض عليهم الهجرة بغرض الحصول على أكبر عدد ممكن من الأيدي العاملة التي اقتضت الضرورة تهجيرهم إلى فرنسا للدفاع عنها، كما أشارت كذلك بعض الوثائق التاريخية لسنة 1916 بأن عدد المهاجرين المتوجهين إلى فرنسا قد قدر بحوالي 17000 نسمة، ولم يلتحقوا بها لأن تعاقدهم كان على أساس العمل في المصانع الفرنسية، بل أجبروا على التوجه نحو فرنسا بغرض العمل في مصانع وزارة الدفاع الفرنسية ضد إرادتهم التي كانت تحبذ العمل في القطاعات المدنية (1).

فتعددت أسباب الهجرة و تتوعت من فترة لأخرى، و من منطقة لأخرى، و سنحاول هنا تحديدها بصورة مباشرة حتى يتسنى لنا معرفة الأسباب الحقيقية التي دفعت بالهجرة الجزائرية نحو الخارج، وخاصة نحو البلاد التونسية خلال فترة الدراسة ما بين 1830-1954، و سنتعرض لمختلف أسبابها وعناصرها بالمناقشة و التحليل.

---

(1) - Jean Jacque Rager : Les Musulmans Algériens en France et dans Les Pays Islamique, Société d'édition "Les Belles Lettres", Paris, 1950, P-P. 63-64.

#### 1-4- الأسباب السياسية والعسكرية:

شكّلت الأسباب السياسية والعسكرية عاملاً أساسياً في دفع حركة الهجرة الجزائرية نحو الخارج فاتخذت أشكالاً متعددة من القوانين و المراسيم والأعمال العسكرية بغرض تحقيق الأهداف الاستيطانية بالجزائر، فشرعت قوات الاحتلال الفرنسي بالجزائر منذ انطلاق عمليات الغزو في سنة 1830، في انتهاج سياسة إصدار قوانين للمجتمع الجزائري المسلم، فبدأت بحرمان الجزائريين من حق اختيار قادة كل جماعة والتي كان معمولاً بها قبل بداية الاحتلال، فقامت بتطبيق سياسة التعسف، واضطهاد الشخصيات المحلية من رجال القرى و المداشر خاصة منهم أولئك الذين قادوا المقاومة ضد قوات الاحتلال، و قاموا بالمحافظة على بقاء الشخصية الجزائرية المتميزة مستقلة عن الشخصية الفرنسية (1).

غير أن سلطات الاحتلال باعتمادها أسلوب إصدار القوانين و المراسيم المتعددة منذ بداية الغزو سنة 1830، و منها المرسوم السياسي الصادر في 24 أكتوبر 1870 الذي نص على منع الجزائريين المسلمين من المشاركة في هيئة المحلفين الشرعيين الذين كان لهم حق النظر في القضايا المقدمة، واعتبار الجنسية الفرنسية أساسية في تعيين المحلفين الشرعيين في هيئات المحاكم (2).

و بهذا القانون أصبح المعمرون يتحكمون في مصير الجزائريين، فيقومون بدور الخصم و الحكم في القضايا المطروحة مع المسلمين الجزائريين، فكان استغلال هذا المرسوم في مختلف القضايا الهامة ذات العلاقة مع المسلمين الجزائريين، كالاستيلاء على الممتلكات و خاصة منها الأراضي،

---

(1)- محمد مرزوقة: الهجرة و فوائدها، الثمرة الثانية، النشرة السنوية لـ (ج. ط. ج. ز)

1947- 1948، مطبعة التليلي، ص- ص. 56- 57.

(2)- أجرون: مرجع سابق، ص. 839.

و التخلص من الجزائريين الراضين للسياسة الاستعمارية الاستيطانية مادامت هيئة المحلفين مشكلة من المعمرين فقط، و الهدف من ذلك كله هو ضرب البنية الاجتماعية الجزائرية و تشكيلها حسب ما يتناسب مع طبيعة الأغراض الاستعمارية في أهدافها القريبة و البعيدة سياسيا (1).

كما كان للعامل السياسي دور في دفع حركة الهجرة الجزائرية أيضا بتطبيق القوانين الاستثنائية الخاصة بالجزائريين، و القوانين العادية الخاصة بالمعمرين، و انطلق تطبيق هذه القوانين خاصة بعد عام 1874 عقب موافقة البرلمان الفرنسي على مشروع قانون يتضمن عدم تطبيق القوانين الفرنسية في الجزائر إلا بموافقة الحاكم الفرنسي بالجزائر، و بذلك جرد الجزائريون من جميع الحقوق السياسية التي تسمح لهم بالمشاركة في انتخاب الهيئات المحلية من البلدية أو البرلمان، و أصبح الجزائريون محاصرون بمجموعة من القرارات التي تصدر في شكل مراسيم مختلفة تهدف إلى اختناق و مضايقة كل جزائري حتى لا يتمكن من القيام بأي حركة تكون مناهضة لسلطات الاحتلال وسياستها الاستيطانية (2).

و مواصلة للنهج السياسي الذي يعمل على عزل الجزائريين و حرمانهم من الحياة السياسية، وافق البرلمان الفرنسي سنة 1889 على قانون يسمح لكافة الأجانب الذين منحت لهم الجنسية الفرنسية بأن لهم حق التصويت في الانتخابات البلدية و التشريعية، الأمر الذي نتج عنه ارتفاع عدد الأوروبيين الحاملين للجنسية

---

(1)- د. عبد المالك خلف التميمي: الخليج العربي و المغرب العربي، دراسات في التاريخ السياسي و الاجتماعي و الاقتصادي، دار الشباب للنشر و الترجمة و التوزيع، ط1، قبرص، 1986. ص. 191.

(2)- أجرون: مرجع سابق، ص. 867.

الفرنسية بالجزائر، و تشكيل كتلة قوية تقف ضد الجزائريين الذين لا يمكنهم الحصول على الجنسية الفرنسية التي تمكنهم من امتلاك حق المشاركة في العمل السياسي الذي وضعت سلطات الاحتلال الفرنسية (1).

أما السبب السياسي الثالث الذي دفع بالهجرة الجزائرية فإنه قد مس بصورة أساسية الطبقة المثقفة القليلة و رجال السياسة الوطنيين الذين تطور وعيهم وازداد نشاطهم فاصطدموا بالمعاملة السيئة، و الحواجز المكبلة لهم من طرف الجالية الأوروبية، وسلطات الاحتلال التي عملت بقسوة على منع الجزائريين وحرمانهم من المشاركة السياسية في الانتخابات البلدية و التشريعية الأمر الذي أدى بالكثير من الشخصيات الجزائرية إلى الهجرة الداخلية نحو المدن الكبرى بالجزائر، وإلى الهجرة الخارجية خاصة باتجاه البلدان المجاورة نحو المغرب الأقصى و تونس أو باتجاه المشرق العربي، و المبالغة في تشديد الخناق على الطبقة المثقفة الأمر الذي أدى إلى تشكيل جبهة مشتركة جمعت بين المثقفين و غيرهم من الطبقات الأخرى لمواجهة سلطات الاحتلال بالجزائر خاصة بعد الحرب العالمية الأولى (1914-1918) غير أن هذه الخطة الاستعمارية تغيرت بعد الحرب العالمية الثانية، فسمح للطبقة السياسية الجزائرية بأن تلعب دورا تحدد الإدارة الاستعمارية (2).

فانطلقت هذه العملية السياسية حيز التنفيذ سنة 1947 بقرار يسمح بتكوين المجلس الوطني الجزائري الذي ادعت فيه إدارة الاحتلال المساواة بين الجزائريين أبناء البلد الأصلي و المهاجرين الأوروبيين يكون فيه من حق الجزائريين اختيار ستون عضوا يمثلون ثمانية ملايين من الجزائريين في المجلس التشريعي مقابل

---

(1)- صالح عباد: الجزائر بين فرنسا و المستوطنين، 1830-1930، (د.م.ج)، الجزائر، 1999، ص. 68..

(2)- Favrod, OP. CIT, P. 81.

ستين عضوا يمثلون حوالي مليون أوروبي، لكن إدارة الاحتلال كعادتها لجأت عندما حان وقت الانتخابات التشريعية سنة 1948 بيوم واحد إلى اعتقال 32 شخصا من المرشحين و سجنهم، و الرفض عن إعلان النتائج في بعض المدن الجزائرية مثل سطيف و قالمة و غيرهما، و العمل على تشكيل كتل سياسي موالى للجالية الأوروبية في الجزائر (1)، و كان نشر نتائج هذه الانتخابات بصورة متقطعة من جهة، و الامتناع في نشر بعضها الآخر دليل على مدى التزوير الذي مارسته سلطات الاحتلال، و لتغطية هذا التزوير لجأ المعمرون إلى سياسة التهيب ضد الكثير من الجزائريين، و ذلك باستنطاقهم عقب الانتخابات البرلمانية، و هذه المضايقات المسلطة من طرف إدارة الاحتلال أدت في النهاية بالعديد من الفرنسيين أنفسهم بالدفاع عن حقوق الجزائريين و الاحتجاج لعمليات التزوير التي تمت ممارستها، و التنبيه إلى عواقبها من طرف الجزائريين ، و وصفها بالعار الذي مارسته سلطات الاحتلال(2).

أما السبب السياسي الرابع الذي كان له تأثير في الهجرة الجزائرية نحو الخارج فإنه تمثل في حرمان المجتمع الجزائري من تشكيل منظمات أو هيئات مدنية تدافع عن مصالحه و تعبر عن وجهة نظره السياسية وبعد أن تبين له التواطؤ المنسق بين السلطة في فرنسا، و سلطات الاحتلال بالجزائر، و تصميمهما على انتهاج أسلوب القمع و متابعة كل حركة سلمية تسعى إلى كسب الحقوق المدنية المشروعة في الحياة، الأمر الذي أدى بالجزائريين إلى هجرة تمكنهم من تشكيل هيئات و جمعيات، وانخرطهم في تنظيمات سياسية كما حدث مع الحركة الوطنية

(1) Favrod, op.cit, P. 84.

(2) -عبد الرحمن بن إبراهيم بن العقون: الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر، ج1، م. و.ك، الجزائر. ص 87.

التونسية التي لعب فيها الجزائريون دورا فعالا في التأسيس للنضال المشترك بين الجزائر و تونس (1)، و ازداد الأمر حدة بين إدارة الاحتلال الفرنسية و الشعب الجزائري، و لم يعد في وسع هذه الإدارة حتى تقبل الانتقادات الموجهة ضدها، فانعدمت الثقة، و اضمحلت الآمال في التعايش السلمي مع الجالية الأوروبية الأجنبية التي تمارس سياسة الضغط و الحرمان على شعب له حق مشروع انتزعت منه حقوقه السياسية المطلوبة، فلم يبق أمام الجزائريين سوى انتهاج أسلوب المقاومة المسلحة بالتحضير للثورة في الداخل، و مناهضة المحتل عن طريق الهجرة الخارجية بنشر الوعي السياسي في إطار التنسيق مع كل من المغرب و تونس بتشكيل جمعيات و هيئات سياسية تطمح لوحدية المغرب العربي و تحقيق استقلاله (2).

أما فكرة التجنيد الإجباري للشباب الجزائري لم تكن وليدة القرن العشرين التي بدأ تحضيرها في سنة 1907 كمشروع يسعى إلى الاستفادة من الطاقات الشابة الجزائرية، بل كانت هناك عدة خطط و مشاريع روج لها القادة الفرنسيون خلال القرن التاسع عشر، فكان أول ترويج لفكرة التجنيد الإجباري عام 1855 حين رأت وزارة الدفاع الفرنسية استبدال التجنيد التطوعي بالتجنيد الإجباري بعد أن برز تفوق القناصة الجزائرية الأمر الذي دفع بفكرة تكوين جيش من الشباب الجزائري، غير أن حالة فرنسا الهزيلة في تلك المرحلة حالت دون ذلك (3)،

---

(1)- د. يوسف مناصرية: الحزب الحر الدستوري التونسي 1919 - 1934، دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت- لبنان، 1988، ص.45.

(2)- ابن العقون: الكفاح القومي...، ج3، مرجع سابق، ص. 271.

(3)- أجرون: مرجع سابق، ص. 722.

كما عارض المستوطنون الفرنسيون بالجزائر تجنيد الشباب الجزائري خوفا من أن يصبح هذا الشباب المجند من الجزائريين يتقن فنون القتال فينقلب ضد الفرنسيين الموجودين بالجزائر، فطالب الفرنسيون بالجزائر ببقاء العمل بطريقة نظام الارتزاق الذي يحد من تشكيل جيش من المسلمين الجزائريين (1).

غير أن القانون العسكري الصادر في عام 1905، و الذي تضمن تخفيض مدة الخدمة العسكرية في فرنسا من ثلاث سنوات إلى سنتين بغرض تخفيض تكاليف الخدمة العسكرية، و إظهار حب فرنسا لعملية السلام لأوروبا، ارتأت فرنسا إعادة إحياء فكرة تجنيد الشباب الجزائري لكن بمشروع يختلف عن المشاريع السابقة، فإذا كان الأمر يهدف في السابق إلى تكوين فرق من المرتزقة، فإن الأمر قد أصبح هذه المرة يتمثل في إصدار قانون للتجنيد الإجباري يشكل منه جيشا نظاميا، فاقترح النائب "ميسيمي" مشروعه على البرلمان بعد أن رأى بأن تجنيد الشباب الجزائري يمثل عملا أساسيا يمكن به إخراج فرنسا من أزمتها خاصة و أن ظروف أوروبا أصبحت تسير في اتجاه التآزم فبعث ميسيمي *Messimy* رسالة إلى وزير الحربية بتاريخ 7 ديسمبر 1907 ضمنها اقتراحات منها:

1- العمل على تخفيض عدد القوات الفرنسية في الجزائر، و تعويضها بقوات عسكرية من الأهالي، و تشكيل قوة احتياط منهم (2).

و لإمكانية تطبيق مشروع ميسيمي *Messimy* مبدئيا تشكلت لجنة خاصة لدراسة المشروع ما بين سنتي 1907-1908 و بناء على نتائج هذه الدراسة اتخذ قرار

---

(1) -Bevia (J):LeService Militaire Obligatoire Pour les Indigène enAlgeri (revue Africaine) N°52. 1908, P-P. 116-117.

(2) -PRUNNEL (A), Le Recrutement des Indigènes Algériens Par Voie de L'appel, Thèse de Doctorat, Alger- Jourdan, 1913, P. 22.

صدر قانون التجنيد الإجباري سنة 1912 (1)، و شرع في تنفيذه ميدانيا فقامت سلطات الاحتلال بالجزائر بإحصاء الشباب الجزائريين الذين تتوفر فيهم شروط الخدمة العسكرية، وذلك ابتداء من سنة 1909، ومن نتائج ما توصلت إليه هذه اللجنة التطبيق الإجباري للخدمة العسكرية لا يكون في البداية إلا بنسبة قليلة من 5% إلى 10% ثم يزداد العدد سنة بعد سنة ويمكن إجراء عملية القرعة، و السماح بعملية التعويض مثلا أن يجند أخ مكان أخيه (2). و

هنا يستوجب علينا إلقاء نظرة حول مضمون مشروع ميسيمي و ردود الأفعال المختلفة حوله في الأوساط الحكومية و الشعبية و الصحف و الدوريات، فمن أهم ما جاء في مشروعه هو رغبة فرنسا في تحقيق السلام و هذا ما يتجلى في التقليل من قوتها العسكرية عكس الدول الأوربية الأخرى التي لم تقم بأي عمل مقابل ذلك، فإيطاليا لم تعط القضية العسكرية أدنى اهتمام بها، أما ألمانيا فهي متمادية في تطوير قواتها العسكرية بشكل يندر بالخطر و يهدد السلم، والقرار الذي اتخذناه سنة 1905 الخاص بتخفيض مدة الخدمة العسكرية لا يمكننا التراجع عنه، الأمر الذي يستوجب علينا تطبيق إجبارية الخدمة على الشباب الجزائري، و أن القوة العسكرية الموجودة بإفريقيا منذ خمسين سنة، وفي المستعمرات منها حوالي 16000 قناص يعملون كمرتزقة تتراوح مدتهم من 10 إلى 15 سنة، و تكاليفهم كانت باهضة، فالجندي الواحد تكلفته تقدر بـ 480 فرنك سنويا، بينما تكلفة الجندي المرتزق أو القناصة تقدر بـ 1500 فرنك، وبهذا تكون قيمة تكلفة 10000 قناص تفوق تكلفة 25000 مجند (3).

---

(1) - PRUNNEL, OP.CIT, P 27 .

(2) - Missimy (A) : Ressources Militaires de L'Afrique du Nord, (Revue de Paris), Novembre -décembre, 1910, P-P.642-343.

(3) - أجرون: مرجع سابق، ص. 728.

وهنا قام ميسيمي بإجراء مقارنة بين ما تقدمه الجزائر، وما تقدمه تونس من قوات عسكرية، فالجزائر أقل من تونس على الرغم من أن عدد سكان الجزائر أكبر من عدد سكان تونس، كما أن تشكيل القوات التونسية يعود لمدة عشرين سنة مضت، و التجنيد بها لمدة ثلاث سنوات، ويمكنها أن تدعمنا في حالة السلم بعدد من قواتها قد يصل إلى 7000 جندي بتكلفة معقولة جدا مقارنة مع الجندي الجزائري، وفي حالة الحرب بعدد قد يصل إلى 30000 من قواتها (1).

غير أن مشروع ميسيمي قد أثار العديد من ردود الأفعال حوله، فرد الجزائريون بمعارضة المشروع خاصة بعد أن بدأت عمليات إحصاء السكان في كل من الجزائر و قسنطينة و وهران، في حين رأت جماعة الشباب الجزائري بأن مشروع التجنيد الإجباري يشكل عاملا في حصول الجزائريين على بعض حقوقهم أو أنها فرصة أتاحت لهم لمطالبة الحاكم العام بالجزائر، وحكومة باريس ببعض الحقوق، فشكلت لجنة بزعامة "بوضرية" و ذهبت إلى باريس و في جعبتها مجموعة من المطالب و من أهمها ضريبة الدم التي ينبغي أن تكون بتعويضات حقيقية بالنسبة للمسلمين الجزائريين، ومطالبة الجزائريين بحقوقهم السياسية و الهجرة بحرية (2)، فكان رد الحكومة الفرنسية بالموافقة على مشروع التجنيد الإجباري و منح بعض الحقوق السياسية منها حق الانتخاب، و التمثيل النيابي في البرلمان.

غير أن هناك من الجزائريين من رأى بأن الفرنسيين يهدفون إلى استغلالهم، في محاربة إخوانهم المسلمين في المغرب الأقصى بغرض فرض الحماية على المغرب عام 1912، ونتيجة لعدم انصياعهم للمشروع قرر بعض سكان ندرومة التوجه إلى طنجة لطلب الحماية من الألمان، كما تشكلت لجنة برئاسة "ابن رحال"

---

PRUNNEL (A), OP.CIT, P. 27.-(1)

(2)- أجرون، مرجع سابق، ص. 735.

توجهت إلى الحكومة الفرنسية بغرض إلغاء مشروع التجنيد الإجباري أو فتح حرية الهجرة نحو البلدان الإسلامية أو تحديد تعويضات خاصة بتطبيقه (1).

غير أن هناك موقفا معارضا لمشروع التجنيد الإجباري جمع بين الجزائريين و المعمرين الأوربيين بالجزائر، فالجزائريون رأوا في المشروع خطرا يهدد عقيدتهم كمسلمين، أما المستوطنون الأوربيون فرأوا فيه خطرا على وجودهم و أمنهم ومكاسبهم كمعمرين قد تسوء أوضاعهم بالجزائر بانقلاب المجندين عليهم ، كما أن هناك من لاحظ من المعارضين بأن قبول التجنيد في تونس ليس مرده خشية المواطن التونسي لزعامة الباي المحلي في تونس، وإنما يعود ذلك لكون المواطن التونسي مسالما و هادئا في طبعه، عكس المسلم الجزائري العنيد المحب للقتال، و الذي يحكم بمحاربة المستوطن الأوربي بالجزائر و يسعى إلى طرده، ومما قاله أحد النواب في هذا الشأن "فإذا لم يسعى الجزائريون إلى الاحتجاج و الوقوف ضد قانون التجنيد الإجباري، فيجب حثهم على ذلك" (2).

أما البرلمانيون فكانت آراؤهم حول مشروع التجنيد مختلفة، فمنهم من كان مدافعا عنه، ومنهم من عارضه بصفة كاملة، ومنهم من اتخذ موقفا وسطيا، وذلك بمنح الجزائريين بعض المطالب مقابل رضاهم بالمشروع، فطالب النائب ألبين روزيت (*Albin Rozet*) بتعديل قانون الأهالي و الاهتمام بالإسلام و المسلمين في الجزائر فأشار في قوله بأن "... العالم الإسلامي تحدث به نهضة حقيقة عكس ما هو عليه الحال في الجزائر، فإدارة الاحتلال و المستوطنين الأوربيين يعملون على جهل الجزائريين و تخلفهم بغرض السيطرة عليهم الأمر الذي يزيد من الضغط

---

(1) - أجرون، نفسه، ص. 736.

(2) - PRUNNEL (A), OP.CIT, P. 29.

على الإنسان الجزائري و يحول دون ارتقائه اجتماعيا و ثقافيا في جميع الميادين"(1).

أما ما رآه بعض الصحفيين و الكتاب فمنه ما جاء في المجلة الإفريقية للكاتب **بيقيا Bévia** ".... شكلت مقارنة ميسيمي بين الوضع في الجزائر و الوضع في تونس خطأ، فالتعامل مع الجزائريين هو تعامل مع تابع و ليس تعامل مع مواطن فالتابع هنا يقوم بخدمة المسيحي، عكس التونسي فهو مواطن يحكمه القانون الإسلامي، أما فيما رآه ميسيمي في تخفيض عدد القوات الفرنسية بشمال إفريقيا فإن ذلك ينعكس على حرمان المستوطنين الأوروبيين من أمنهم، و يصبح المستوطن هنا معرضا للخطر و مهددا في حياته، و هناك مطالب في هذا الشأن رأت بأن إبقاء العمل بنظام التجنيد التطوعي على أن توفر وظائف مدنية لأولئك المتطوعين بعد الانتهاء من مدة الخدمة التي تضمن لهم بقية حياتهم، و هذا ما يكون له تأثير في جلب الجزائريين و تجنيدهم ضمن فرق الصبايحية أو فرق أخرى، كما أن مسألة التجنيد و الاحتياط ليست ضريبة، و لا فرصة في الثورة ضد المعمرين و هذا ما يجب أن يقتنع به الشاب الجزائري، بل ينبغي أن يرى في الخدمة العسكرية وسيلة تضمن له حياته في فترة التقاعد"(2).

كما دعت في هذه الفترة فكرة أخرى إلى تجنيد قوات عسكرية من السنغال في الجزائر تعويضا للقوات العسكرية التي ستنقل إلى أوروبا غير أن هذه الخطة لم يكتب لها النجاح، كما أن هناك ظروفًا و ضغوطًا دولية كانت تسرع في إصدار قانون التجنيد الإجباري بالجزائر و تطبيقه، و من أهم هذه الضغوط انخفاض

---

(1) Depince (Ch) : Le Régime de L'indigénat Algérien. (Revue

Politique et Peuplement aire) , N° 72, P. 298.

(2) Bevia (J) : (Revue Africain) , op.cit. , P. 124. -

عدد القوات العسكرية الفرنسية، و عدم إقبال الشباب الجزائري على التجنيد الإجباري بسبب الطلب على اليد العاملة نتيجة لازدهار الاقتصادي في تلك الفترة، والانطلاق في استغلال الموارد المنجمية و ازدهار الخدمات و ارتفاع الأجور، فهذه العوامل كلها حالت دون إقبال الشباب الجزائري على التجنيد الأمر الذي عجل في إصدار قانون التجنيد الإجباري في 3 فيفري 1912 (1).

كما كان للحملة الفرنسية على المغرب الأقصى، والظروف الصعبة التي عرفتها أوروبا آنذاك دور في عدم نقل قوات فرنسية كبيرة إلى المغرب الأقصى، الأمر الذي أدى إلى نقل قوات عسكرية من الجزائر وتونس قدرت بحوالي الثلثين نحو المغرب الأقصى و تزامن ذلك مع عمليات إحصاء الشباب الجزائري فتقطن السكان الجزائريون لأمر التجنيد الإجباري، وأعلنوا معارضتهم الشديدة بالتظاهر في مناطق عديدة في كل من تلمسان التي قدر عددها بحوالي 2000 شخصا والمدينة، وسوق أهراس، وغيرهم (2) كما قدمت طلبات الحصول على جوازات السفر للهجرة نحو المشرق العربي فقدم حوالي 321 طلبا، وازدادت الدعوة للهجرة في الخطب والدروس بالمساجد في تلمسان خاصة حيث دعا المفتي "جلول شلبي" إلى الهجرة ردا على قانون التجنيد الإجباري الذي كان الهدف منه أخذ الأبناء وتجنيدهم في الجيش الفرنسي بعد استيلائه على الأراضي و الممتلكات، و توالى عمليات الرفض لإحصاء الشباب الجزائري بغرض تجنيده، فدعا أصحاب الطريقة الدرقاوية أتباعهم إلى الهجرة نحو المشرق العربي فخرجت بذلك عدة أفواج

---

(1) - PRUNNEL (A), OP.CIT, P. 29

(2) - أجرون، مرجع سابق، ص. 742.

، قدر عددها بحوالي 140 مهاجرا باتجاه بلاد الشام كان من بينهم عدة شخصيات هامة (1).

و مما سبق فإن الهجرة الجزائرية نحو الخارج قد عرفت منذ نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين تطورا كبيرا، و خاصة منها نحو فرنسا التي عرفت فيها نوعية جديدة، لعبت فيها الأسباب العسكرية دورا هاما، و ذلك من خلال الاحتكاك الذي جمع بين الجزائريين و الفرنسيين في فرنسا، و التعامل الذي عرفه الجزائريون مع مختلف المعمرين الأوروبيين في الجزائر، فالشبان الجزائريون الذين تم استدعاؤهم إلى فرنسا أثناء الحرب العالمية الأولى كانت لهم فرصة التعرف على حقيقة الفرنسيين الأصليين في فرنسا، و تقديرهم للشعور الإنساني، و طريقة تعاملاتهم الواقعية التي كانت تختلف بصورة جذرية عما ألفه الجزائريون من المهاجر الأوروبي في الجزائر (2).

فهذا النوع من الهجرة كان بموجب التجنيد الإجباري الذي سمح بالاحتكاك مع الأوروبيين و التعرف على ثقافتهم، و وسائل التقدم الحديثة التي تقنن المجتمع الأوروبي في استخدامها، و توظيفها لتحقيق أغراضه القريبة و البعيدة، كما كان لهذين العاملين تأثير على الكثير من الشباب الجزائري المجند و ذلك لما لاحظته في أسلوب الحياة الأوروبية، الأمر الذي أدى بالعديد منهم بعد الانتهاء من مدة الخدمة العسكرية إلى اختيار الهجرة نحو فرنسا، و بهذا فالأسباب العسكرية كانت دافعا قويا لحركة الهجرة الجزائرية نحو الخارج، و منها باتجاه البلدان الإسلامية و ذلك باعتبار التجنيد الإجباري في صفوف القوات الفرنسية هو مؤامرة و استغلال

(1) - Marchand (H) : L'exode Des Musulmans Algériens,

(Questions Diplomatiques et Coloniales) , N°33, 1972, P. 86.

(2) - د.عمار بوحوش: الهجرة إلى فرنسا، تاريخها... (مجلة الثقافة) ع. 13 ، فيفري-مارس

1973. الجزائر. ص. 28.

للشباب الجزائري المسلم في ضرب إخوانه المسلمين، أو استغلاله في تحقيق فرنسا لأهدافها الاستعمارية كما أشرنا إليه سابقا، كما كانت الأسباب العسكرية دافعا للهجرة نحو فرنسا باعتبارها بلدا تتوفر فيه بعض الحقوق التي حرم منها الإنسان الجزائري في بلده، كما لاحظ الجزائريون في فرنسا بأن الفرنسي حريص على مصالحه، و له رغبة قوية في العمل على رفع إنتاجه، و تصرفاته لا تعترها غطرسة و لا تسلط كالإنسان الأوروبي المهاجر الذي استوطن في الجزائر (1).

كما كان للعامل العسكري أثره في الهجرة، حيث كان للحروب الطويلة التي خاضتها فرنسا في القرن العشرين خاصة بعد الحرب العالمية الثانية 1946-1962، و التي كانت لها نتائج سلبية في امتصاص طاقات الشباب الفرنسي، و جعل الاقتصاد الفرنسي يعاني من نقص كبير في اليد العاملة خاصة منها اليد العاملة الشابة التي تحتاجها التنمية الاقتصادية، و لتغطية هذا النقص لجأ أصحاب المصانع الفرنسية و كل المؤسسات الاقتصادية إلى استقطاب اليد العاملة الخارجية، و خاصة منها الجزائرية لتحقيق أهدافها بتعويض ذلك النقص، ففتحت بذلك المؤسسات الاقتصادية خاصة منها المؤسسات الصناعية أبوابها للعمال المهاجرين الجزائريين، و ذلك باعتبارهم القوة التي يمكن الاعتماد عليها في جميع الظروف سواء في أيام الحرب أو السلم لاستمرارية العمل، و الإنتاج المتواصل خاصة بعد إصدار المرسومين الأول في جوان 1913، و الثاني في جويلية 1914 اللذين ألغيا رخصة السفر نحو فرنسا، و التي كانت مفروضة منذ 1874 (2).

---

(1) - بوحوش، العمال الجزائريون ، مرجع سابق، ص. 163.

(2) - صالح عباد، الجزائر بين فرنسا... ، مرجع سابق، ص. 103، و للمزيد من التفاصيل أنظر كذلك، بوحوش مرجع سابق، ص. 135 و ما بعدها.

## 1-5- الأسباب الديمغرافية و الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية:

مثلت العوامل الديمغرافية أحد الأسباب الأساسية في دفع حركة الهجرة الجزائرية نحو الخارج، و كان ذلك بعد الزيادة السكانية، و الاهتمام بالعناية الصحية للأطفال و الأمهات التي كانت تسعى إلى الحد من ارتفاع نسبة الوفيات، و هذه الوضعية السكانية بدأت تعرفها الجزائر في القرن العشرين خاصة بعد الحرب العالمية الثانية عكس ما كانت عليه خلال القرن التاسع عشر التي كانت منذ بداية الاحتلال سنة 1830، فالنمو السكاني كان متذبذبا في الفترة ما بين 1845 و 1900. جدول رقم (1): التغيرات السكانية في الجزائر (1845-1901) (1).

السنة	عدد السكان	السنة	عدد السكان
1845	2 028 000	1876	2 479 000
1851	2 324 000	1881	2 842 000
1856	2 310 000	1886	3 287 000
1861	2 737 000	1891	3 577 000
1866	2 656 000	1896	3 781 000
1872	2 132 000	1901	4 089 000

إن أهم ما تضمنه الجدول هو التذبذب في تطور السكان، فالنمو البطيء الذي استمر من 1845 إلى غاية 1866، ثم الانخفاض بين 1866-1872 المقدر بـ 524000 نسمة منها حوالي 300.000 نسمة بسبب المجاعة في عام 1868(2).

(1) Rabah Brahimi Démographie – Projection de Population  
Collection Statistique, N° 05, Alger 1990, P. 5.

(2) ( مراحل التحول الديمغرافي في الجزائر والعوامل المتحكمة فيه )، دون مؤلف،  
(الباحث) ، مجلة علمية أكاديمية، عدد صفر، المدرسة العليا للأساتذة، ديسمبر 2007،  
ص- ص (183-205).

والملاحظ في القرن التاسع عشر من الاحتلال الفرنسي للجزائر هو أن التطور العددي للسكان تميز بحالة من الركود منذ بداية الاحتلال إلى غاية 1886 حسب ما هو مبين في الجدول المذكور سابقا، و بلغ أدناه في سنة 1861 بحوالي 2134000 نسمة، و السبب في ذلك يعود إلى انتشار الأوبئة و المقاومة الشعبية، و انعدام العناية الصحية للسكان، إضافة إلى حركة الهجرة التي ميزت القرن التاسع عشر خاصة عبر الحدود الغربية و الشرقية للجزائر باتجاه المغرب وتونس.

أما تطور سكان الجزائر في النصف الأول من القرن العشرين فيمكن تتبعه من خلال الجدول الآتي في الفترة ما بين 1900 إلى 1954.

جدول رقم: (2) نمو سكان الجزائر في الفترة ما بين 1900 إلى 1954 (1)

السنة	عدد السكان	السنة	عدد السكان
1901	4 089 000	1931	5 588 000
1911	4 741 000	1936	6 201 000
1921	4 923 000	1948	7 460 000
1926	5 151 000	1954	8 745 000

نلاحظ من خلال إحصاءات الجدول لفترة تزيد عن نصف قرن نمو بطيء بـ 0.16 نسمة في السنة، فهذا التباطؤ سببه ارتفاع نسبة الوفيات الناتجة عن الأوبئة و المجاعات و سوء التغذية، و الثورات و الانتفاضات، و القتل الجماعي المنظم كما حدث في 8 مايو 1945، و سياسة التهجير المتواصلة خلال هذه الفترة،

Groupe inter ministériel: maitrise de la croissance

-(1)

Démographique bilan. Alger,1984 .p.49.

ومواصلة الاستيلاء على الأراضي الخصبة، حيث قدرت المساحة التي تم الاستيلاء عليها سنة 1900 بـ 1.912.000 هكتار، ثم ارتفعت هذه المساحة سنة 1954 إلى 3.028.000 هكتار، و كان انخفاض الإنتاج الزراعي ما بين 1880 إلى 1950 بنسبة 20% (1).

و نستخلص مما سبق بأن الإحصاءات السكانية التي نشرت خلال فترة الاحتلال الفرنسي للجزائر تؤكد أن حجم السكان قد عرف نموا بطيئا وأحيانا انخفاضا غير أن عقد الخمسينات من القرن العشرين قد عرف ارتفاعا بالنسبة للسكان الذين هم في سن العمل، فقدر العدد بحوالي 200000 نسمة دون أن يدخل ضمن هذا العدد النساء أو العمال المهاجرين إلى فرنسا، و معظم هؤلاء لم يتحصلوا على عمل، فلم يبق أمام الجزائريين في ظل سياسة الاحتلال الفرنسي للجزائر إلا البحث عن الهجرة الخارجية بغرض الحصول على عمل أو مهنة على الرغم من وضع بعض القيود التي تعمل على كبح حركة الهجرة (2).

أما الأسباب الاجتماعية فكانت هي الأخرى قد شكلت دافعا لعملية الهجرة الجزائرية الداخلية منها باتجاه المدن الكبرى، و الخارجية باتجاه البلدان الأوروبية و الإسلامية المجاورة كالمغرب و تونس، كما كان تأثير الخدمة العسكرية على العديد من الشباب الجزائري الذي رأى أن النظام العسكري لا يتوفر إلا على الالتزام بالواجب، و هذا ما شكل لديه بداية لحياة جديدة لا تتناسب مع الحياة في

---

(1) - BENJAMIN Stora, Histoire De L'Algérie Coloniale 1830-1954,

La Découverte, Paris, 1991, P-P. 31-32.

(2) - سيد عبد الفتاح علي حسن، (إشراف د. محمد عبد الغني سعودي): سكان الجزائر دراسة ديموغرافية، رسالة ماجستير في الدراسات الإفريقية، معهد الدراسات و البحوث الإفريقية، قسم الجغرافيا، جامعة القاهرة. 1979. ص. 194.

القرية التي ترعرع فيها و التي تحد من حريته، و تتحكم في مصيره، الأمر الذي دفعه إلى الهجرة بغرض تحقيق حريته، و بناء مستقبه بأسلوب يتناسب و رؤيته الجديدة في الحياة (1).

كما أن الهجرة السابقة التي كانت باتجاه أوروبا و البلدان الإسلامية و التي كانت تهدف إلى البحث عن شغل أو الحصول على شهادة علمية، قد صارت نموذجا يدفع إلى الهجرة، و وسيلة تفتح الآفاق للمهاجر و تمكنه من الحصول على مهنة خاصة أو شهادة علمية تسمح له بالحصول على وظيفة حكومية، أو إقامة مشروع اقتصادي عقب عودته إلى الجزائر، و من هنا فالهجرة نحو الخارج كان الهدف منها بالدرجة الأولى هو تحسين الحالة الاجتماعية (2)، أو الحصول على مستوى ثقافي من المؤسسات العلمية المعروفة، كما هو الحال بالنسبة للهجرة الطلابية نحو جامع الزيتونة بتونس أو غيرها من البلدان الإسلامية(3).

كما شكلت الأسباب الاقتصادية عاملا أساسيا للهجرة الجزائرية نحو الخارج، فدفعت بالسكان إلى البحث عن مورد اقتصادي لهم خاصة بعد تدفق الهجرة الأوروبية نحو الجزائر خلال فترة الاحتلال، و الدور الذي لعبته هذه الهجرة في عرقلة النشاط الاقتصادي كقيام الصناعة، و توفير فرص العمل للسكان الجزائريين، فكانت معارضة المعمرين في إنشاء صناعة ثقيلة بالجزائر بحجة أنها ستؤدي إلى رفع الأجور. فأحجمت سلطات الاحتلال عن إقامة صناعة بالجزائر بغرض أن تبقى الجزائر تابعة اقتصاديا لفرنسا، و كان رفض الاستثمار في

---

(1) - بوحوش، مرجع سابق، ص.164.

(2) - د. عبد اللطيف بن أشنهو، تكوين التخلف في الجزائر 1830-1962، (ش.و.ن.ت)، د.ت. الجزائر. ص. 302.

(3) - سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي .ج.5، مرجع سابق، ص. 491. و انظر: الثمرة الثانية ، مرجع سابق، ص. 56.

الجزائر من طرف رجال الأعمال، و إقامة صناعة بها بدعوى أن اليد العاملة غير مؤهلة و البضائع الواردة من فرنسا لا يمكنها التنافس مع ما ينتج في الجزائر، الأمر الذي يؤدي إلى ضرر كبير بالاقتصاد الفرنسي في حالة ما إذا كان هناك نشاط صناعي بالجزائر، و لم تتغير هذه الإستراتيجية حول تصنيع الجزائر إلا حين أصيبت فرنسا بضربة ألمانيا خلال الحرب العالمية الثانية عام 1944، فحينها قررت سلطات الاحتلال السماح بنشاطات صناعية خفيفة حسب ادعاءاتها، و ذلك بإدخال نظام اللامركزية في الصناعات الفرنسية (1).

و إذا كانت الصناعة في القرن العشرين قد أصبحت تمثل المصدر الرئيسي في دخل الأفراد، فإن المصدر الثاني للدخل هو الزراعة التي أصبحت هي الأخرى أراضيها الخصبة بالجزائر تحت سيطرة المعمرين، و إن أكثر من نسبة 65% من قيمة المحاصيل الزراعية قد أصبحت من نصيب الأوروبيين في الجزائر بعد الحرب العالمية الثانية، كما أن الإحصاءات المقدمة من طرف سلطات الاحتلال لم تكن تسمح بالإطلاع عليها خاصة منها نسبة الأراضي الخصبة التي يستغلها الأوروبيون، فكبار المعمرين لم تكن ملكيتهم للأراضي الزراعية محصورة على المساحات الواسعة فقط، بل كانت تضم كذلك الأراضي الزراعية الجيدة، و التي كان معدل إنتاجها يصل إلى 9.74 قنطار في الهكتار الواحد، في حين كان معدل الإنتاج في الأراضي الأخرى التي هي في حوزة الجزائريين لا يتجاوز 4.65 قنطار في الهكتار الواحد (2).

(1) -ch.rober.Ageron : Histoire del'Algerie contemporaine, presses universitaires de France .paris ,1966 .p. 81.

(2) -Rober aron : Les Origines de La guerre d'Algérie, fayard, Paris 1962. P. 226.

ولعل أهم ما يمكن استخلاصه من سياسة الاستحواذ على الأرض الزراعية هو أن نسبة 87.4 % من الجزائريين الذين هم في سن العمل يعيشون من المدخول الخاص بهم من القطاع الزراعي، في حين أن نسبة 14.4% من الأوروبيين يعتمدون في دخلهم على القطاع الزراعي، و يسيطرون على الثلثين (312) من المحاصيل الفلاحية (1)، و هذه السياسة الجائرة في الاستيلاء على الأراضي الزراعية جعلت المواطن الجزائري غير قادر على الحصول على ما يكفيه من العيش الأساسي، بل وصل الأمر الى أكثر من ذلك في بعض الجهات من الجزائر حيث أن نسبة 50% من السكان كانوا يعيشون على أكل بعض البقول و الأعشاب كما أشار إلى ذلك الكاتب الفرنسي **ألبير كامو** عام 1939 (2).

و اعتماد سياسة التجويع كعامل اقتصادي في إجبار الجزائريين وإرغامهم على الهجرة لا يمكن استيعابها إلا بالإشارة إلى حجم مساحات الأراضي التي استولت عليها الأقلية الأوروبية المهاجرة إلى الجزائر و مقارنتها بالملايين من الجزائريين الذين كانت معيشتهم تعتمد بصورة أساسية على النشاط الزراعي، فالإحصاءات تدل على أن عدد المعمرين الأوروبيين قد انخفض في الفترة ما بين عام 1940-1954 من 25.795 إلى 22.037، في حين بقيت الأراضي المستغلة من طرف هذه الفئة القليلة من الأوروبيين مرتفعة و لم يطرأ عليها أي تغيير يذكر ففي سنة 1940 قدرت مساحتها بحوالي 2.720.000 هكتار، غير أنها ارتفعت في عام 1954 إلى 2.726.000 هكتار (3).

---

(1) - Aron, op.cit P. 226.

(2) - Quoted In Maurice Moissonner, origine et début de conquête de l'Algérie, (cahier internationaux), Vol.12, N°, 113, 1960, P. 75.

(3) - André Noushi : La Naissance du Nationalisme Algérien, Les Editions des Minuit, Paris, 1962, P. 119.

فدلالة هذه الأرقام هي أن الجزائريين الذين بلغوا سن العمل خلال هذه الفترة، ما بين 1940 إلى نهاية عقد الخمسينات تضاءلت لديهم فرص العمل بالقطاع الزراعي الذي لم يعد بإمكانه استيعاب الطاقات البشرية المتوفرة، و التي تبحث عن العمل بسبب السياسة المنتهجة من قبل سلطات الاحتلال، و ازدادت هذه الوضعية وضوحا مع بداية الخمسينات التي لم يتجاوز فيها عدد العمال الذين تمكنوا من الحصول على عمل دائم لهم عن 160.000 فقط، و معدل دخلهم السنوي قدر بحوالي 75.000 فرنك قديم، و عدد العمال الموسمييين الذين تحصلوا على العمل لمدة تسعين يوما في السنة قدر عددهم بحوالي 400.000 عاملا، و معدل دخلهم السنوي يتراوح ما بين 20.000 إلى 25.000 فرنك قديم، أما عدد العمال الذين كانوا في حالة بطالة و لم يحصلوا على عمل خلال نفس الفترة الزمنية فقد قدر عددهم بحوالي 650.000 عاملا أي بنسبة 46% من الجزائريين الذين بلغوا سن العمل (1).

أما السبب الاقتصادي الثالث الذي كان له تأثير في دفع الجزائريين إلى الهجرة نحو الخارج، فإنه يتمثل في انخفاض الأجر الذي يتلقاه العامل الجزائري إذا ما قورن بالأجر الذي يمنح للعامل خارج الجزائر، و السبب في ذلك هو قلة عروض العمل، فكان الحصول على عمل أو وظيفة شحيحة و نادرة جدا، و الجالية الأوروبية لا تمنح العمل إلا لعدد قليل من الجزائريين، و نتيجة ذلك هو قلة فرص العمل (2) التي أدت إلى إلحاق الضرر البالغ سواء بالعاملين، أو العاطلين عن العمل، فالعامل الذي كان له الحظ في الحصول على عمل ليس بإمكانه المطالبة برفع الأجر الذي يتلقاه، و بالتالي سيبقى مدخوله ضعيفا لأن هناك أفرادا

---

(1) - Aron, Op. Cit, P. 233.

(2) - G.G.A : direction l'Agriculture et la colonisation 1830-1930,

.p.11 . cet ans de colonisation française en Algérie .

آخرين لهم الاستعداد و في أشد الحاجة إلى العمل و يمكن تعويضه دون قيد أو شرط، و قد أشارت بعض الإحصاءات الفرنسية نفسها قبل اندلاع الثورة الجزائرية سنة 1954 بأن واحدا من اثنين لم يتمكن من الحصول على عمل يقوم به، و حتى الذين تمكنوا من الحصول على عمل ما فإن الأجر الذي يتلقونه كان ضعيفا ولا يسد حتى نصف النفقات السنوية للإنسان العامل(1)، و كان عدد العاملين في الصناعة و التجارة يقدر بحوالي 300.000 عامل، و كان 200.000 عامل من بين هؤلاء لا يتجاوز مرتبهم 20.000 فرنك قديم في الشهر، و معدل دخل العامل في الساعة الواحدة كان يتراوح ما بين 74 إلى 91 فرنك قديم، في حين كان معدل دخل العامل الفرنسي من نفس الفئة يتجاوز 121.5 فرنك قديم في الساعة، كما أن العامل الجزائري في الصناعة و التجارة لم يكن له الحق في الحصول على المنحة العائلية قبل 1941، و كذلك الاستفادة من الضمان الاجتماعي فقد كان العامل الجزائري محروما منها قبل شهر أبريل 1950، و هذه الاستفادة تتطلب شرطا أساسيا يتمثل في أن يكون العامل مشغلا بصفة دائمة، كما أن علاواتها كانت ضعيفة لا تتجاوز 7600 فرنك قديم كمنحة عائلية لمن له أربعة أطفال، في حين كان العامل بفرنسا يتلقى منحة تقدر بحوالي 27.744 كمنحة عائلية لمن له أربعة أطفال (2).

كما كان للعامل الاقتصادي التأثير المباشر في الأسر الجزائرية الكبيرة، فالكثير منها لم يستطع رفع المستوى المعيشي للأسرة، و ذلك يعود للدخل الضعيف من جهة و تعدد احتياجات العائلة من جهة أخرى، فمنها من كان يملك

---

(1) - أجرون ،تاريخ الجزائر المعاصرة، مرجع سابق،ص-ص.137-138 .

(2) - Favrod Charles Henri, la révolution algérien, Plon, Paris, 1959, P-P. 124-125.

محلات تجارية بسيطة، أولها يعمل في الإدارات الحكومية، حيث قدر مدخول

التاجر أو الموظف البسيط في بداية الخمسينات بعدم تجاوزه 42.350 فرنك قديم، و هو راتب أو مدخول سنوي لا يسد الحاجات الأساسية للأسر مهما كانت الأسعار منخفضة، و بذلك استوجب الأمر البحث عن عمل إضافي أو التفكير في الهجرة بغرض البحث عن مخرج للوضع الاقتصادية السيئة للأسرة (1).

و نستخلص بصورة إجمالية بأن العامل الاقتصادي كان متعددًا ومتشعبًا، و كان تأثيره و دوره أساسيا في دفع حركة الهجرة الجزائرية نحو خارج الحدود الجزائرية سواء باتجاه فرنسا أو باتجاه البلدان المجاورة كالمغرب و تونس، أو باتجاه بلدان المشرق العربي، كما أن الأسباب الاقتصادية قد تداخلت مع بقية الأسباب الأخرى، كالأسباب السياسية و العسكرية و غيرها في دفع حركة الهجرة الجزائرية خلال فترة الاحتلال الفرنسي للجزائر.

أما التعليم و الثقافة فهما لا يزالان مطلبين ضروريين في حياة الإنسان، يسعى إلي طلبهما في كل مكان للحصول عليهما، و الجزائر حرم أبنائها من التعليم في بلادهم خلال فترة احتلالها، فأصبحت الضرورة ملحة في البحث عن تلقي التعليم خارج الجزائر خاصة باتجاه البلدان العربية فشكلت الهجرة العلمية باتجاه تونس أهمية كبيرة وشهرة لما كان يتميز به التعليم بجامعة الزيتونة في جذب الطامحين إليه وخاصة منذ أن زار عبد الحميد بن باديس تونس سنة 1908 وعاد بعدها لينظم البعثات الطلابية إلى جامع الزيتونة(2).

غير أن السياسة الاستعمارية في الجزائر عمدت إلى خطة تهدف إلى حرمان الجزائريين من التعليم بغرض تقش الأمية بين أفراد المجتمع الجزائري الأمر

---

(1) - أجرون: مرجع سابق، ج 2، ص- ص. 391- 392.

(2) - محمد صالح الجابري: النشاط العلمي، مرجع سابق، ص- ص. 83- 84.

الذي يحجب عنه أدوات التفتن، و التعريف بحقوقه السياسية و الحضارية و الاقتصادية، فهذه السياسة الاستعمارية كانت لها نتائج مباشرة في حياة الجزائريين أقلها عدم معرفة القراءة و الكتابة، وهذا ما تدل عليه إحصاءات الأطفال الذين بلغوا سن الدراسة سنة 1944 فقدر عددهم بحوالي 1.250.000 طفلا لم يتمكن منهم مزاولة التعليم في المرحلة الابتدائية سوى 11000 طفل، وفي سنة 1954 بلغ عدد الأطفال الجزائريين الذين تتراوح أعمارهم ما بين 5 إلى 14 سنة حوالي 2.070.000 طفلا، ولم يتمكن من هذا العدد مزاولة تعليمه الابتدائي سوى 307.000 طفل من المسلمين(1)، ومن هذه العينات الإحصائية يمكننا استخلاص معدل التعليم بالنسبة للأطفال الذين بلغوا سن الدخول المدرسي من الجزائريين في سنة 1944، وكان معدلهم طفل واحد من مجموع أحد عشر طفلا، ثم أصبح هذا المعدل في سنة 1954 بنسبة طفل واحد من مجموع ستة أطفال في التعليم الإبتدائي بإحدى المدارس الخاصة بأبناء الجزائريين والمعروفة بمدارس الأندجينا (2).

أما على مستوى التعليم الثانوي أو الجامعي، فإن نسبة الأبناء الجزائريين الذين تمكنوا من الوصول إلى مرحلة التعليم الثانوي و الجامعي فهي ضئيلة جدا، ففي مرحلة التعليم الثانوي كانت بنسبة تلميذ واحد من مجموع 175 تلميذا أمكنه الوصول إلى مرحلة الثانوي، في حين كانت نسبة التلاميذ من أبناء المعمرين الأوربيين في مرحلة التعليم الثانوي تمثل نسبة تلميذ واحد من ثلاثة تلاميذ وغداة اندلاع الثورة التحريرية سنة 1954 كان عدد الثانويات بالجزائر يقدر بـ 49 ثانوية على مستوى الجزائر كلها بها 5308 تلميذا و 952 تلميذة جزائرية،

---

(1)- غي بيفيرلي: الطلبة الجزائريون في الجامعة الفرنسية، ترجمة، م. حاج مسعود وآخرون ، دار القصة للنشر، ، 2007، الجزائر، ص.28.

(2)- أجرون: الجزائريون المسلمون و فرنسا، مرجع سابق، ص. 584.

وكان هذا العدد من مجموع العدد الإجمالي بالثانويات كلها من أوروبيين و غيرهم و المقدر بـ 34.468 تلميذا و تلميذة.

أما على مستوى التعليم الجامعي فكانت نسبة الجزائريين هي بمعدل طالب واحد من مجموع 15.342 مواطن جزائري، في حين كانت نسبة الأوروبيين تمثل طالبا واحد من مجموع 227 معمر أوروبي بالجزائر، ونسبة المعمرين هذه كانت تفوق نسبة الأطفال في المرحلة الجامعية بفرنسا نفسها، فكانت النسبة بفرنسا تمثل طالبا واحد لكل 300 طالب (1).

و نستخلص مما سبق الإشارة إليه هنا، أن المسلمين الجزائريين كانوا يتحملون العبء الثقيل في تمويل التعليم بسبب الضرائب الباهظة التي كانوا يدفعونها، و استغلال ممتلكاتهم من طرف أقلية أوروبية، في حين كان حرمانهم من التعليم ولو في مراحل الأولى الأمر الذي أجبر الكثير من الجزائريين على الهجرة نحو الخارج لمواصلة تعليمهم، والحصول على المؤهلات العلمية والمهنية، و المحافظة على التعليم العربي و الحصول على مستويات عالية في مختلف العلوم الإسلامية، فكانت الهجرة نحو بلدان المشرق العربي، وخاصة منها نحو بلدان المغرب العربي المجاورة كالمغرب و تونس ثم العودة إلى البلد الأصلي، وهذا ما عرفته الهجرة الطلابية مع مطلع القرن العشرين نحو تونس، وتطور أعدادها عاما بعد عام رغم الظروف الصعبة التي تواجه الطالب الجزائري بالبلاد التونسية في المأكل والمأوى فكانت إرادة الطموح أقوى في دفع النشاط الطلابي بتونس(2).

كما نستخلص أيضا مما سبق الإشارة إليه عن أسباب ودوافع الهجرة

---

(1)- Favrod : OP.CIT, P. 126.

(2)- جريدة البصائر في 19جانفي 1945، ع. 20، ص.8، وانظر أيضا، ع. 137 ، أكتوبر 1938 ، ص.3. وانظر الملحق رقم (23).

الجزائرية نحو الخارج بأنها تتطلب جهدا وتخطيطا وإنفاقا سواء على مستوى الأفراد أو الجماعات، وهي تخضع لعوامل الطرد والجذب في المواطنين الأصليين والاستقبال، وقوة هذين العاملين في المنطقتين هما اللذان يحددان حجم هذه الهجرة فيما بينهما، فالهجرة ما هي إلا نتائج لعدد من القرارات الشخصية التي يتخذها المهاجر، هل يهاجر أم لا؟، إلى أي جهة يهاجر؟، كيف يهاجر؟ متى يهاجر؟، ويتوقف القرار على مزايا وعيوب الهجرة في مجال العمل والسكن والعلاقات الاجتماعية السائدة (1).

كما شكلت العوامل السياسية والعسكرية في دفع حركة الهجرة الجزائرية نحو البلاد التونسية عقب عمليات الغزو والاحتلال سنة 1830 دوافع قوية في المواطن الأصلي بعد تجريد السكان من أملاكهم ومصادرة أراضيهم، وتشريدهم ومتابعتهم والتضييق عليهم بالقوة العسكرية بإتباع السياسة الاستعمارية الهادفة إلى تحقيق الاستيطان الأوربي في الجزائر، كما شكلت العوامل الاقتصادية والاجتماعية والديمغرافية والثقافية والنفسية عوامل طرد للسكان هي الأخرى في المواطن الأصلي بسبب البطالة والضرائب الباهظة، فانعكاس ذلك على الحياة الاجتماعية، بالإضافة إلى النمو السكاني وضعف الخدمات الصحية والتعليمية، والثقافية، وسن القوانين الاستعمارية الهادفة إلى ضرب البنية الحضارية للمجتمع الجزائري (2) ، كما كان لعوامل الجذب بموطن الاستقبال دورها في الهجرة الجزائرية نحو البلاد التونسية وذلك لمالها من روابط تاريخية وعرقية وحضارية قديمة وبذلك تفاعلت عوامل الجذب والطرْد معا في دفع حركة الهجرة نحو البلاد التونسية خلال فترة الدراسة كأفراد أو جماعات تزداد وتقل حسب قوة الجذب والطرْد .

(1)- الخامري، الهجرة اليمينية...، مرجع سابق، ص- ص . 8-9.

(2)- يحيى بوعزيز، السياسة الاستعمارية...، مرجع سابق، ص. 243.

## 2- أنواع الهجرة ونتائجها

بعد تعريف حركة الهجرة وتحديد أسبابها كظاهرة ديمغرافية تتداخل فيها دوافع كثيرة، تجدر الإشارة إلى تبيان أصنافها وأشكالها ونتائجها. أنواع الهجرة: أنواع الهجرة في نوعين رئيسيين هما(1):

- الهجرة الداخلية والتي تعني انتقال الأفراد والجماعات من إقليم لآخر دون اجتياز الحدود السياسية للدولة كالانتقال بين منطقتين لهما نفس الخصائص الإقليمية، أو يختلفان فيما بينهما كالهجرة من المناطق المتضرسة إلى المناطق السهلية، وقد تكون الهجرة الداخلية من الريف إلى المدينة أو العكس وذلك لأسباب الطرد وال جذب كما حدث للسكان الجزائريين بعد عمليات الغزو الفرنسي للجزائر عام 1830 وما أعقبها من اغتصاب للأراضي الخصبة وطرد أصحابها للأراضي الجبلية والمناطق الفقيرة .
- الهجرة الخارجية وهي التي يكون فيها انتقال الأفراد أو الجماعات إلى خارج الحدود السياسية للدولة وقد تكون في الظروف العادية في عهد السلم والحرية، أو تكون في عهد الاحتلال والحروب كالهجرة الجزائرية نحو البلاد التونسية بعد أن اشتدت الهجرة الداخلية وتتنوع أشكالها من المسافات القريبة إلى المسافات البعيدة بالتوسع الاستعماري نحو المناطق الداخلية كان دافع الطرد فيهما قويا من طرف قوات الإحتلال و يمكن أن نميز بين الهجرة الداخلية والخارجية بالمقارنة كما هو مبين في الجدول الآتي:

---

(1)- د. عمار بوحوش: الأرض والهجرة، (مجلة الأصالة) ، وزارة الشؤون الدينية ، مطبعة البعث قسنطينة، ع. 11، ص-ص. 121-129. وانظر أيضا، د. عبد الفتاح محمد وهيبة، في جغرافية السكان، د.ن.ع، بيروت.1972. ص-ص. 102- 103.

## المقارنة بين الهجرة الداخلية والخارجية (1)

الهجرة الخارجية	الهجرة الداخلية
- تكون بالانتقال من داخل الوطن الواحد إلى خارجه .	- تكون من إقليم لإقليم داخل حدود الوطن الواحد .
- تكلفتها تكون أكبر من الهجرة الداخلية.	- تكلفتها أقل من الهجرة الخارجية .
- تمثل الحدود السياسية للدولة الخط الفاصل لها وتعرضها صعوبات وقوانين .	- لا تعترضها صعوبات الحواجز والحدود والقوانين الدولية .
- يتأثر المهاجر بمشكل اللغة والثقافة والعادات	- لا يتأثر فيها المهاجر بعامل اللغة والثقافة.

يتضح لنا من خلال جدول المقارنة بأن الهجرة الخارجية تتميز بصعوبات تعترض المهاجر في الظروف العادية، و تزداد حدة هذه الصعوبات تعقيدا في الظروف الاستعمارية، كما كان عليه حال الجزائريين الوافدين إلى البلاد التونسية خلال فترة الاحتلال بدءا من عام 1830، نتيجة للأوضاع السياسية و العسكرية التي فرضها الاستعمار الفرنسي بالجزائر في مراقبته لكل التحركات الداخلية للسكان الجزائريين، و المتابعة الخارجية عبر قناصله و خاصة منهم الوافدين إلى البلاد التونسية.

(1)- شادية الشيخ خضر بخيت : الآثار الاقتصادية والاجتماعية للهجرة الداخلية الوافدة لولاية الخرطوم ، رسالة ماجستير . إشراف د. محمد الجاك أحمد، كلية الدراسات التقنية والتنمية ، جامعة الخرطوم - السودان. 2010، ص. 17 .

و على الرغم من تلك الصعوبات و القيود الاستعمارية فان الهجرة الجزائرية نحو البلاد التونسية و غيرها قد اتخذت أشكالاً متعددة كالهجرة الجماعية التي يتم فيها تهجير السكان الأصليين من إقليم إلى إقليم بهدف القيام بمشاريع تنموية في الظروف العادية، أو تشريدهم من موطنهم الأصلي ليحل محلهم مهاجرون آخرون، كما قامت به سلطات الاحتلال الفرنسية بالجزائر في إطار سياستها الاستيطانية للمهاجرين الأوربيين، و الضغط على الجزائريين و دفعهم إلى الهجرة الخارجية، فكانت الهجرات الجماعية من المدن كالجزائر و وهران و تلمسان، و معسكر و عنابه و بجاية و قسنطينة و غيرها نحو البلاد التونسية (1) و هذا ما سنشرحه لاحقاً.

كما كانت هناك الهجرات الجزائرية في أشكالها الفردية باتجاه البلاد التونسية و غيرها فهناك من كانوا يخرجون مهاجرين من الجزائر باذن من سلطات الاحتلال برخصة سفر فرنسية، و هناك من كان يهاجر مختفياً عن أنظار سلطات الاحتلال، و هذا الصنف من الهجرة الفردية لم يتوقف منذ بداية الاحتلال عام 1830 (2)، فمن المهاجرين من كان يخرج بدعوى التجارة في المشرق أو لأداء فريضة الحج أو هروبا من الظلم الاستعماري.

(1) - أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي. ج 6، 1830-1954، دار الغرب الإسلامي ط1، بيروت 1998، ص. 356.

و انظر كذلك، مالك بن نبي: شاهد القرن ج1، ص-ص. 10-11.

(2) - نادية طرشون: رسالة ماجستير، إشراف د. محمد خير فارس: الهجرة الجزائرية إلى الشرق العربي من منتصف القرن التاسع عشر إلى مطلع القرن العشرين، نموذج سوريا، دمشق. 1985، ص. 15.

وانظر كذلك: د. شترة خير الدين: الطلبة الجزائريون بجامع الزيتونة 1900-1956، دار البصائر للنشر و التوزيع، ط. خ، 2009، ص. 269.

و من أشكال الهجرة التي نفذت في حق الجزائريين خلال فترة الاحتلال، الهجرة المقيدة أو القسرية و هي التي تتمثل في عمليات النفي الجماعي أو الفردي، أو اللجوء الإجباري الذي يكون بسبب النزاعات الداخلية أو الكوارث الطبيعية، أو بدافع النجاة من الحروب و التشريد بسبب انتهاك حقوق الإنسان، و في هذا النوع من الهجرة يكون اتخاذ القرار مفاجئاً بعد استنفاد كل الوسائل المتاحة للدفاع عن النفس و العرض، فتكون الهجرة هنا بمثابة المقاومة كما حدث أن انطلقت موجات كبيرة من الهجرة الجزائرية عقب ثورة المقراني 1871 باتجاه البلاد التونسية و المشرق العربي، و النفي إلى جزيرة كاليدونيا (1)، كما أجبرت المئات من الأسر على مغادرة الجزائر باتجاه تونس من بينهم فرع أولاد أمقران و المقدر عددهم بحوالي 500 نسمة قادهم ناصر بن شهرة، و منحهم باي تونس قطعة أرض يعيشون عليها(2)، كما صودرت الأراضي و الممتلكات و منحت للمستوطنين الأوربيين، و طرد سكان القبائل إلى المناطق الجبلية و الصحراوية كعقاب لهم على القيام بالثورة ضد المستعمر الفرنسي الذي اعتبر الجزائر امتداداً لفرنسا.

و من خلال ما تمت الإشارة إليه في أنواع الهجرة و أشكالها منذ بداية الاحتلال الفرنسي للجزائر سنة 1830 و إلى غاية 1954 في تطبيق السياسة الاستيطانية وفق قوانين الهجرة التي تقول:

- إذا كانت الهجرة ناتجة عن عوامل إيجابية و أخرى سلبية في منطقتي الأصل و الوصول، فإن تزايد الاختلافات يعمل على رفع وتيرة الهجرة.

(1)- صلاح العقاد: المغرب العربي، مكتبة الأنجلو المصرية، ط5، القاهرة 1980، ص-ص. 128- 129.

(2)- Garrot (H): Histoire générale de l'Algérie, Imp. Grescenzo, - (2) Alger 1910, P-P. 988- 990.

- الوحدة في الانتماء الديني أو اللغوي أو العرقي لمجموعات السكان كلها عوامل تشجع على الهجرة.

- الهجرة ذاتها تزيد من الهجرة، فالشخص الذي هاجر مرة يصبح مولعا بالهجرة مرة أخرى أكثر من غيره من الأشخاص الذين لم يهاجروا قط.

كما كان لنظريات تفسير الهجرة في الحجم و الاتجاه حاضرا في الهجرة الجزائرية نحو البلاد التونسية و البلاد الإسلامية الأخرى(1).

أ- نظرية المسافة: تنطلق هذه النظرية من الفرضيات التالية(2):

- تتركز على عامل الارتباط العكسي بين حجم الهجرة و طول المسافة، فالهجرة تزداد كلما قلّت المسافة و تقل كلما بعدت المسافة بين المنطقتين ( الانطلاق و الوصول).

- كل تيار هجرة له تيار مقابل في الاتجاه العكسي يعمل على ما فقدته منطقة الأصل، فيحدث التوازن في حجم الهجرة المغادرة و الوافدة.

ب- نظرية الطرد و الجذب: ترى بأن دافع الهجرة يعود أساسا إلى عامل الطرد من الموطن الأصلي أكثر من عامل الجذب في منطقة الوصول و بذلك فالهجرة تتم في شكلين:

- الهجرة بحكم الضرورة أو الإلزام، يكون بدوافع قوية في منطقة الأصل.

- الهجرة بسبب الحاجة، كالحاجة الاقتصادية أو الثقافية أو السياسية أو الدينية أو غيرها، فعوامل الطرد هنا تكون مرتبطة بعدم قدرة منطقة الأصل على تلبية احتياجات السكان، و في نفس الوقت تكون منطقة الاستقبال في حاجة

(1)- سعدا لله، تاريخ الجزائر الثقافي، مرجع سابق. ص-ص. 472-473.

(2)- عمر يوسف الطيب: علم اجتماع السكان و تطبيقاته، دار جامعة إفريقيا العالمية للنشر. 2005 . ص-ص. 262-263.

إلى قوى بشرية ضرورية تساعد على الازدهار و التطور، كما كان عليه الحال في استقطاب جامع الزيتونة للمهاجرين الجزائريين بغرض المحافظة و اكتساب العلم و المعرفة اللذين حرم منهما الجزائريون في منطقة الأصل خلال الفترة الاستعمارية (1).

ج - نظرية الفرص المتاحة: تقوم هذه النظرية أساسا على مبدأ وجود عامل ارتباط سلبي بين حجم الهجرة و طول المسافة، فحجم الهجرة بين منطقتين تتباين طرديا مع حجم فرص العمل المتوفرة بينهما.

نستخلص من نظريات تفسير الهجرة أن العامل الاقتصادي المتمثل أساسا في فرص العمل الهادفة إلى زيادة الدخل و تحسين مستوى المعيشة ماديا و معنويا له أهمية في دفع حركة الهجرة دون النقص من قيمة الجوانب الأخرى، الاجتماعية والثقافية والنفسية والسياسية، فكلها عوامل تلعب دورا هاما في تحديد حجم الهجرة و اتجاهاتها، كما أن التفسير في التفاوت النوعي (عمرية، نوعية، طبقية) للجماعات المهاجرة (2)، فالمهاجرون هم أشخاص أو مجموعات تتحدد هجرتهم بناء على مجموعة من العوامل السلبية في كلا المنطقتين (الموطن الأصلي والموطن المستقبل)، فالمهاجر يتوفر على قدرات مختلفة تمكنه من تخطي العوائق التي تعترض سبيله كأن يكون من فئة الشباب، فهجرته تؤدي إلى فقدان قوى عاملة، أو يكون من الذكور فهجرته تتسبب في حدوث مشاكل اجتماعية تتعلق بالأسرة والزواج، فالانتقاء العمري و الانتقاء النوعي، و الانتقاء على أساس المكانة و هذا العامل الأخير له أهميته من حيث تفاوت نوعية الهجرة، فالمهنيون و أصحاب الشأن يرغبون في الهجرة لمسافات بعيدة أكثر من غيرهم من أصحاب

---

(1)- الجابري: النشاط العلمي...، مرجع سابق، ص-ص. 34-35.

(2)- شادية الشيخ خضر بخيت: مرجع سابق، ص-ص. 30-31.

المهن والمكانات الأقل شأنًا بسبب ارتباط هذه الأعمال بالأقدمية و الامتيازات الممنوحة لهم في معاشات التقاعد، وما ينتج عن ذلك كله من نتائج ايجابية على منطقة الاستقبال، وسلبية على منطقة الأصل، وهذا ما تميزت به الهجرة الجزائرية في أنواعها و نشاطاتها بالبلاد التونسية فكانت لها آثارها الايجابية و السلبية.

## 2-1- نتائج الهجرة (آثارها):

إذا كانت الهجرة الخارجية في نظر المهاجر هي وسيلة و ليست غاية في حد ذاتها فان لها آثارها و نتائجها السلبية و الايجابية على الموطن الأصلي و موطن الاستقبال، فهجرة الجزائريين نحو البلاد التونسية خلال الفترة الاستعمارية ما بين 1830- 1954 و التي تمت في ظروف استعمارية، و نتيجة للأوضاع المزرية التي أصبحت لا تطاق من جراء تطبيق القوانين الاستعمارية الاستيطانية على الجزائريين في المدن و الأرياف فأصبح التعايش في ظل وجود قوات الاحتلال أمرا مستحيلا الأمر الذي أجبر أعدادا كثيرة من الجزائريين إلى اتخاذ قرار الهجرة الخارجية كأفراد أو جماعات زاد من حجمها عامل المسافة القريب(1).

و نتائج الهجرة الخارجية قد تكون سلبية أو ايجابية على الموطن الأصلي أو موطن الاستقبال و ذلك حسب نوعية المهاجرين و نشاطاتهم بمنطقة الوصول و يمكن إدراك ذلك من خلال التغيرات الناجمة في حجم السكان بين منطقة الطرد و منطقة الجذب، فالمهاجرون يتركون فراغا في حجم السكان بمنطقة الأصل(2)، و يعد ذلك سلبيا إذ تفقد منطقة الطرد قوة من الأيدي العاملة في حين تستقبل منطقة الوصول قوة من الأيدي العاملة تعمل على تطوير المنطقة و زيادة الإنتاج (1)-  
د.فتحي محمد أبوعيانة: دراسات في الجغرافيا، (د.م.ج)، الأسكندرية، 2000، ص.135 .  
(2) ليون ف-بوفير وآخرون: الهجرة الدولية ماضيها وحاضرها ومستقبلها، ترجمة د.فوزي سهولة، مكتبة الجامعة الأردنية، 1977. ص.68.

خاصة إذا كانت هذه الهجرة شاملة لكل شرائح المجتمع كالهجرة التي شهدتها الجزائر بعد 1830 كما و كيفا، و التطورات التي عرفت خلال فترة الاحتلال كالهجرة التي وقعت في نهاية القرن التاسع عشر و التي وصفها كل من ديبون، و كابولاني "بأنها أفرغت الجزائر من سكانها"، و أنها كانت شاملة لكل مناطق الوطن، و خاصة منها الهجرة الواقعة ما بين 1909- 1912 (1)، و كان مسار الهجرة الجزائرية نحو البلاد التونسية في تطور مستمر منذ بداية احتلال الجزائر سنة 1830، إذ قدر العدد سنة 1874 بحوالي 20000 مهاجر، و أكثر من 41000 مهاجر في سنة 1936، و أكثر من 50000 مهاجر سنة 1950 (2)، فشكلت هذه الأعداد آثارا سلبية في منطقة الأصل، و آثارا ايجابية في منطقة الاستقبال.

أما الآثار الاقتصادية و الاجتماعية فإنها تتمثل في عدة جوانب تعود بالفائدة على المناطق المستقبلية بالاستفادة من العناصر الشابة القادرة على العمل و خاصة إذا كان هؤلاء المهاجرون ذوي مستوى عالي من التعليم و تتوفر لديهم مهارات في حين تكون نتائج الهجرة سلبية على المناطق الطاردة للسكان لفقدانها لتلك العناصر الشابة فهي تشكل ظاهرة استنزاف للطاقة البشرية و هذا ما توافق مع الهجرة الجزائرية نحو البلاد التونسية التي شمل نشاطها كل الميادين الاقتصادية في المناطق التي توزعوا فيها، في الشمال و الجنوب و الوسط ففي الميدان الزراعي قام الجزائريون بنشاط هام مارسوا فيه مختلف الطرق الفلاحية باكتساب

(1) -A.O.M. G.G.A : 9H 102, Emigration au proche orient 1880- 1898.

و انظر تقرير لوسيانى: -A.O.M. G.G.A : 9H 102, Rapport de Luciani

, le 14 décembre 1899, à Mr. Le gouverneur général.

(2) -Dominique Charpy : Mémoire des stage , situation des Algériens

résidant en Tunisie, mémoire de stage, Ecole Nationale

d'administration. France. 1955.p.3.

الأراضي أو كرائها أو استئجارها أو عن طريق الشراكة مع التونسيين أو الجزائريين فيما بينهم و حتى بأسلوب الخماسة، فانعكس ذلك على إحياء الأراضي و استمرار النشاط الفلاحي، و تنمية الثروة الحيوانية (1).

كما كان نشاط الجزائريين في ميدان الصناعة، و خاصة منها الصناعة المنجمية التي انطلقت بعد فرض الحماية الفرنسية سنة 1881، فشكلت اليد العاملة الجزائرية فيها المرتبة الثانية بعد الايطاليين و التونسيين ضمن المجموعات المهاجرة إلى تونس و العاملة بالمناجم خاصة خلال الفترة التي سبقت الحرب العالمية الأولى قبل أن تتحول الهجرة الجزائرية نحو فرنسا (2).

كما كان للهجرة الجزائرية نحو البلاد التونسية بغرض العلم و الثقافة تأثيرها و نتائجها بمختلف النشاطات العلمية و الثقافية بمنطقة الوصول خلال فترة الدراسة كلها و خاصة منذ أواخر القرن التاسع عشر إلى غاية الثورة الجزائرية سنة 1954، فكانت للمشاركة الجزائرية في كل الفعاليات الثقافية نتائج ايجابية في البلاد التونسية و خارجها بالعمل المشترك في حين كانت الجزائر تعيش الحرمان من مؤسسات علمية ذات صيت كبير في العالم مثل جامع الزيتونة غير أن عامل الجذب لجامع الزيتونة المرغوب فيه من طرف الجزائريين في الداخل كان له تأثيره في توافد الهجرة العلمية نحو تونس فكان لذلك نتائجه الايجابية في الربط بين النضال الوطني الذي اتخذ أبعاده المغاربية كنضال مشترك بين الحركات

---

(1) - صلاح الدين برهومي: الشمال الغربي الجبلي الجبالية و المجال الزراعي من 1856 إلى 1945، دار سحر للنشر، تونس 2010. ص - ص. 97 - 98.

وانظر كذلك: أ.و.ت: السلسلة التاريخية، علبة 211، ملف 220 - 241، ورقة 8، 25، 45.

(2) - د.صاري الجيلالي وآخرون: هجرة الجزائريين نحو أوربا، منشورات

(م.و.د.ب.ح.و.ث.ن). 1954. الجزائر. ص - ص. 24-25.

الوطنية للأقطار الثلاثة للمغرب العربي (الجزائر و تونس و المغرب) و هو ما تجسد في الميدان حيث كانت المشاركة الجزائرية في الحركات السياسية والفكرية والنقابية و الاجتماعية التونسية و وصلت حتى إلى المراتب القيادية كالشيخ الثعالبي (1) وتوفيق المدني، وصالح بن يحيى وغيرهم كثير ممن شاركوا في حركات الإضراب و الاحتجاجات ضد السياسة الفرنسية المنتهجة بالبلاد التونسية، و هذا ما أدى إلى نمو الوعي الوطني لدى الشعبين، و تطور الحركة الفكرية والسياسية بالتفاعل المشترك بمنطقة الاستقبال، فزاد من الإحساس و الشعور بالظلم الممنهج من طرف إدارة الاحتلال المسلط على الشعبين، فعاد ذلك كله بنتائج إيجابية على البلدين (الجزائر و تونس)، و منطقة المغرب العربي كله في المطالبة بالاستقلال، وبتنسيق الجهود في جميع الميادين الثقافية والسياسية والعسكرية لتحقيق الإنعتاق من العدو المشترك في كلا البلدين.

---

(1)- أنور الجندي: عبد العزيز الثعالبي رائد الحركة و النهضة الإسلامية، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1984، ص.ص. 35-36.

وأنظر أيضا: الكلمة الحاسمة للمرحوم الشيخ الزعيم عبد العزيز الثعالبي، عرض وتقديم وتعليق، حسن أحمد جغام، (د.م.طن.)، سوسة، تونس. سنة . 1989. ص-ص. 36-37.

## خلاصة

نستخلص مما سبق بأن الهجرة الجزائرية نحو البلاد التونسية ما بين 1830-1954 تنطبق عليها مختلف عوامل الطرد الداخلية الناتجة عن تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية و الثقافية والنفسية الناجمة عن السياسة الاستعمارية الفرنسية المتميزة بالقمع والاضطهاد التي أدت إلى تهجير الجزائريين في شكل أفراد أو جماعات، ساعدتها في ذلك خاصة قرب المسافة، والروابط الاجتماعية والحضارية والهجرة القديمة المتواجدة بتونس، كما أدت سياسة الاستيطان من جهة أخرى إلى جذب الهجرة الأوروبية نحو الجزائر التي عملت علي حرمان الجزائريين من كل مقومات العيش والحياة الكريمة (الاقتصادية والاجتماعية والثقافية... إلخ )، كما كان لعوامل الجذب الخارجية باتجاه البلاد التي كانت تمثل المتنفس والحل المفروض الذي كان يراه الكثير من الجزائريين بأن الهجرة تمثل نوعا من المقاومة تحاشيا للقمع والاضطهاد، وعدم الانصياع لسياسة الغزاة، والمحافظة على المقومات الحضارية وتحضيرا لاستئناف المقاومة، وهذا ما يفسر لنا اندماج الجزائريين في المجتمع التونسي وانخراطه في مختلف النشاطات الثقافية والفكرية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية، وهذا ما سنعالجه في الفصول الموالية.

.1881-1830

-

. ياسي والء

-

-

.

## مقدمة الفصل:

لقد أصيبت الجزائر بتغير في أوضاعها الداخلية (السياسية والعسكرية والاقتصادية الاجتماعية والثقافية) بصورة مفاجئة بعد الغزو الذي تعرضت له سنة 1830، و كان ذلك نتيجة للسياسة الاستيطانية التي انتهجتها سلطات الاحتلال الفرنسي، و التي تميزت بطابعها السلبي على حياة الجزائريين في جميع مناحي الحياة، فشكّل هذا التغير المفاجئ في الحياة تأثيراً قوياً، فانعكست آثاره على دفع حركة الهجرة الجزائرية نحو الخارج، إما باتجاه البلدان العربية و الإسلامية، أو باتجاه البلدان الغربية، و خاصة نحو البلدان المجاورة (المغرب وتونس)، فتطورت حركة الهجرة بسبب اشتداد السياسة الاستعمارية المسلطة على الجزائريين.

كما تميز الوضع بالتدهور في جميع مناحي الحياة، الأمر الذي تطلب من الجزائريين اتخاذ موقف المقاومة بكل أشكالها بعد أن تبادت سلطات الاحتلال في اغتصاب الأرض، وهتك العرض، وتشريد أهلها بالقوة العسكرية المتفوقة وبالقوانين الاستعمارية الرسمية التي توالى منذ بداية الاحتلال سنة 1830 إلى نهايته سنة 1962، والتي دفعت بالكثير من الجزائريين إلى اتخاذ قرار الهجرة الخارجية، و خاصة منها نحو البلدان المجاورة، باتجاه المغرب أو البلاد التونسية، وكان الدافع لها بالدرجة الأولى هو السياسة الاستيطانية التي انتهجتها فرنسا بأرض الجزائر بصورة مباشرة، و من أهمها إصدار القوانين الاستيطانية المتتالية، و الإجراءات التعسفية ضد الجزائريين من جهة، و العمل على استقطاب المستوطنين الأوربيين نحو الجزائر و منحهم مساحات واسعة من الأراضي الجيدة التي استلبت من أصحابها الشرعيين الذين هجروا إلى المناطق الريفية الفقيرة من جهة أخرى، و محاولة إزالة الوجود الجزائري و تعويضه بالوجود الأوربي بالحجة المتضمنة بأن فرنسا جاءت بهدف يتمثل في رسالة حضارية هي التمدين للإنسان الجزائري ونشر الحضارة بأرضه،

وهذه المهام الكبرى - حسب ما تدعيه سلطات الاحتلال - تتطلب هدم المعالم الحضارية، و طمس التراث الموجود و تعويضه بما يتناسب مع التصورات و الأهداف الجديدة.

و بهذا كانت الانطلاقة المبكرة - بعد الغزو الفرنسي مباشرة سنة 1830- للشروع في تطبيق الإجراءات الفعلية في الميادين السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية و الدينية، وهذه العوامل و الإجراءات المطبقة كانت كلها عوامل مشتركة في إجبار الكثير من الجزائريين على الهجرة، فكان اختيار قرار الهجرة - كأفراد أو جماعات- مفاجئاً نحو البلدان المجاورة كالمغرب الأقصى و تونس (1)، أو نحو المشرق العربي و خاصة خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، حين ازداد الوضع سوءاً وتأثيراً على الجزائريين، و نحو أوروبا حين تفاقم الوضع الاقتصادي منذ بداية القرن العشرين.

## 1- الأوضاع السياسية والعسكرية

### 1-1- الوضع الإداري :

شرعت سلطات الاحتلال مباشرة بعد توقيع معاهدة الاستسلام في تغيير الهياكل الإدارية باعتماد السيطرة على الوضع الناجم عن عمليات الهجوم على مدينة الجزائر ومنظومتها الإدارية التي أصبحت تحت تصرف القوات العسكرية الغازية التي لم تكن لها دراية بقواعد النظام القائم والعادات و التقاليد و اللغة،

(1)- الجزائر و تونس ربطتهما منذ أقدم العصور وشائج لا تنفصم، و كلمة الحدود لا تعني الا تحديدا جغرافيا لموقعين في وطن واحد، فهما يرتبطان باللغة و الدين و التاريخ المشترك و الأصل العربي للانسان، فالصلات و العلاقات لم تنقطع بينهما فتبادلا الهموم و المشاعر و اشتركا في الجهاد و المصير، و تبادل الهجرات.

وهذا ما أقر به الفرنسيون أنفسهم مثل ما أشار إلى ذلك ماكماهون في مذكراته بقوله: "لقد سمعنا من الأهالي أنتم الفرنسيون لا تعرفون تسيير شؤون العرب" (1). هذا القول الذي سمعه ماكماهون، وما أكده المؤرخون الفرنسيون في كتاباتهم التي ضمنوها تحميل المسؤولية عن سوء الأوضاع الداخلية التي تلت عمليات الغزو إلى القادة العسكريين الأوائل الذين قاموا بترحيل معظم السكان إلى المناطق الداخلية أو خارج الجزائر فتم ترحيل حوالي 2000 من الإنكشارية العزاب بطريقة تثير الشفقة والحزن، تبعهم طرد المتزوجين من جيش الإنكشارية في 16 أوت، فكانت السفن مملوءة بالنساء والأطفال والجنود و كان المنظر مؤلماً ومحزناً لتشتيت الأقارب وتمزيق العائلات باتجاه أناضوليا في آسيا (2).

كما واصلت قوات الاحتلال في التخطيط للسيطرة على الجزائر، فقررت يوم 23 جويلية بضرورة التوسع في كامل التراب الجزائري، فتوجه ديبورمون جنوباً باتجاه البلدة للسيطرة عليها لكنه مني بالفشل الكبير، تلاه بعملية أخرى الجنرال كلوزيل في شهر نوفمبر 1830 في إطار المخطط الواسع للسيطرة على كامل الجزائر، هذا المخطط واصله الجنرال بيجو خلال الفترة التي تولاهها كحاكم عام بالجزائر من 1841-1847، باعتماد سياسة القوة والقهر ضد الجزائريين بالاستيلاء على الأرض وهتك العرض (3).

---

(1) - Mac Mahon : souvenirs d'Algérie , 1830-1870. Paris .S.D. p. 19.

(2) - أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية 1830-1900، ج1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1992. ص. 20.

(3) - د. جمال يحيىوي: دوافع الهجرة الجزائرية، (م.و) حول الهجرة الجزائرية 1830-1962، أكتوبر 2006، منشورات وزارة المجاهدين 2007، ص - ص. 48-49.

كما التجأ كلوزيل في شهر سبتمبر 1830 إلى تشكيل فرقة الزواف التي قدمت خدمات كثيرة للقوات الفرنسية إلى جانب تشكيل فرقة القناصة الأهلية بمقتضى المرسوم الملكي الصادر في 28 أكتوبر 1836 غير أنها حلت في 8 فيفري 1838 لأسباب غير محددة، وأعيد تشكيلها في 24 نوفمبر 1838 مع توسيع فرقة الزواف في 7 ديسمبر 1841 في العمالات الثلاث، قسنطينة ووهران و الجزائر، وتعدى نشأة هذه الفرقة إلى المشاركة في الحروب خارج الجزائر كحرب القرم 1854-1856، بفرقة مكونة من 2000 جندي، و في الحرب الفرنسية الإيطالية 1860، و عين فرع منها في الحرس الإمبراطوري سنة 1863 (1) .

كما عملت سلطات الاحتلال على إيجاد هياكل إدارية لتسيير شؤون الأهالي إلى جانب السيطرة العسكرية فقام ديورمون يوم 6 جويلية 1830 بوضع قرار تضمن إنشاء لجنة حكومية أسندت لها مهمة تسيير شؤون المدينة، و العمل على توفير متطلبات الجيش والسكان، و حفظ الأمن والمرافق العامة، والتفكير في إيجاد نظم لتسيير الجزائر بالاستعانة بالنظم السائدة من قبل وتعديلها وفق الخطة الاستعمارية مع استخدام أعيان المدينة في التسيير، وتعد هذه اللجنة في حقيقة وضعها هي النواة الأولى للحكم الفرنسي العام في الجزائر، والتي أسندت رئاستها بعد توصيات اللجنة الإفريقية لها سنة 1834 إلى السيد دنييه، وتشكل أعضاؤها من الفرنسيين و العرب واليهود مع إبعاد العناصر التركية، وذلك يعود إلى تخوف ديورمون من العناصر التركية في حالة وجودها في اللجنة بربط الاتصال مع السلطات العثمانية في اسطنبول (2).

---

(1) Yves Lacoste, André Nousclir , André prenant : l'Algérie passe et présent , paris. p-p. 258-259.

(2) Paul Azan (General) : conquête et pacification de l'Algérie 1830-1852, libraire de France. paris. P. 21.

وإتماما للسيطرة على الأوضاع و متابعتها عملت قوات الاحتلال على تشكيل اللجنة البلدية المكونة من بعض الشخصيات الجزائرية منها حمدان بن عثمان خوجة، و أحمد بوضرية ، والحاج علي بن أمين السكة، وكانت مهمتها تكوين إدارة محلية تعمل على توفير الضروريات المستعجلة لجيش الاحتلال والإطلاع على قدرات البلاد، وطاقتها العامة، وخاصة مدينة الجزائر و ما تحتويه من إمكانيات مادية كأمالك الوقف (1) .

كما شكلت لجنة من طرف ديبورمون سميت باللجنة الخيرية للغوث مهمة بالشؤون الدينية و المالية والأوقاف و مواردها، ويبدو أن الهدف من هذه اللجنة هو الوصول إلى عمليات الاستيلاء على أملاك الشؤون الدينية و الأوقاف وغيرها، وكانت تضم 9 أعضاء منهم حمدان بن عثمان خوجة و محمد بن عبد اللطيف، وعبد الرحمان اسطنبولي، ومصطفى السائحي واحمد بن شيطاب، وكلتا اللجنتين ( البلدية و الخيرية ) كانتا تعملان تحت سلطة اللجنة الحكومية (2) .

أما شؤون الأهالي فأسندت إلى أحد المكاتب المنضوية تحت القائد العام للقوات الفرنسية، والقيادات العربية السابقة والمعروفة باسم الأغا والبشاغا والقايد وال خليفة، ثم أنشئ مكتب خاص من طرف قوات الاحتلال مهمته متابعة العلاقات مع القبائل والعشائر الموجودة في الجزائر وملاحظتها، وأشرف على إقامة هذا المكتب اللواء أفيزارد في مارس 1833 بعد أن خلف الجنرال كلوزيل بالنيابة في مهامه يوم 4 مارس ويتكون هذا المكتب من 6 أشخاص، رئيس ومساعدين،

- 
- (1)- د. ناصر الدين سعيدوني: دراسات في الملكية و الوقف و الجباية في الفترة الحديثة ، دار الغرب الاسلامي ط1، 2001، ص-ص. 250- 251.
- أنظر أيضا: سعد الله: محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث (ش.و.ن.ت) .ص. 76.
- (2)- أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية ج1، مرجع سابق، ص.29.

وثلاثة مترجمين ومهمته رفع تقرير يومي إلى الحاكم العام حول الأوضاع المختلفة، و أول من أسندت له مهمة هذا المكتب هو النقيب لاموريسبير الذي كان يتقن اللغة العربية التي تعلمها حين كان بفرقة الزواف العسكرية (1)، وسرعان ما خلفه بيليسييه دي رينو الذي ألف كتاب حوليات الجزائر 1834.

فهذا المكتب الذي تحمل مسؤولية شؤون الأهالي باسم مكتب شؤون العرب منذ تأسيسه إلى غاية 1837 حين تولى ديمرمون (Damrémont) مهام الحاكم العام، قام بإنشاء إدارة مركزية مهتمة بالشؤون العربية مابين شهري فيفري وأكتوبر عام 1837، وعندما تولى المارشال فالي (Valée) كحاكم عام من (1837-1841) قام بربط هذه الإدارة المركزية للشؤون العربية بقيادة الأركان العامة للجيش، و منح الأولوية للغزو العسكري على إدارة شؤون الجزائريين(2).

غير أن الجنرال بيجو الذي أسند له حكم الجزائر ابتداء من 29 ديسمبر 1840 إلى غاية شهر جويلية 1847 منح الأولوية للغزو العسكري مع الاهتمام بالشؤون العربية التي جعلها أداة لقهر الجزائريين وتوجيه قيادتها لخدمة أغراضه الاستعمارية، واهتمامه بذلك يعود إلى الانتصارات التي حققها في مجال التوسع في جهات كثيرة من القطر الجزائري الأمر الذي جعله يعمل على توسيع هياكل المكاتب العربية، فكان المرسوم الصادر في أكتوبر 1844 الذي تضمن إنشاء منصب مدير الشؤون العربية في الجزائر تحت سلطة الضابط العام لكل منطقة أو ناحية، فمهمة المكتب العربي هي مراقبة الأوضاع المختلفة في كل ناحية و رفع التقارير إلى الحكومة العامة في الجزائر ومنها ترفع إلى وزير الحربية

---

(1) - جريدة المبشر، 22 أبريل 1865.

(2) - camille rousset :l'Algérie de 1830à1840,les commencements d'une conquête, t. 1, librairie, paris. 1887 .p.327.

في باريس (1)، وبذلك أصبح تشكيل المكاتب العربية بصفة رسمية مع تقسيم الجزائر إلى ثلاث عمالات هي عمالة وهران و الجزائر و قسنطينة و كل عمالة منها قسمت إلى أربعة أقسام هي:

عمالة الجزائر العاصمة وتضم كلا من المدينة، وصور الغزلان (أومال)، دلس، وشلف (أورليون فيل)، وعمالة قسنطينة وتضم كلا من قسم عنابة، سطيف، قسنطينة، وباتنة، وعمالة وهران وتضم كلا من قسم تلمسان، سعيدة، مستغانم، و تيارت والغرض من هذا التقسيم الإداري هو التحكم والسيطرة على الأوضاع العامة(2).

## 1-2- سياسة التدمير و التخريب:

منذ أن وطئت أقدام الاحتلال مدينة الجزائر سنة 1830، تميز الوضع بالتخريب للممتلكات العامة و الخاصة على أيدي جنود الاحتلال المتحمسين للتدمير، حيث قدر ما تم تهديمه بالمدينة خلال الثلاث سنوات الأولى بحوالي الثلث(3)، على الرغم من التعهد الذي حددته قوات الاحتلال على نفسها بعدم التعرض للممتلكات بالتخريب و احترام القيم (4)، لكن توجه المغامرين كان

---

(1) - Charles André Julien : Histoire de l'Algérie contemporaine (1827- 1870) La conquête et les buts de la colonisation. Paris. p.1964 p-p. 101-102.

(2) - Jean Depois, René Raynal : géographie de l'Afrique de nord-ouest. Payot - Paris. 1967. P-P. 72-73.

(3) - د. جمال قنان: قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، 1994، ص- ص. 117- 118.

(4) - عبد الحميد زوزو: نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1900، (د.م.ج) الجزائر. 2007. ص.30.

منذ البداية يسير نحو الهدف الحقيقي لهم، و الذي كان من أجله غزو الجزائر، فتوجهت أنظارهم نحو خزينة الجزائر التي قدرت قيمتها المالية من طرف الكثير من المصادر بأنها تحتوي على أكثر من 50 مليون دولار عام 1830، و قدرت من طرف الفرنسيين بحوالي 55.527.684 فرنك فرنسي، و قدر ما هو ذهب و فضة و جواهر بـ 48.527.684 ف.ف، و ما هو صوف و بضائع أخرى فقدر بحوالي 300.000 ف.ف، و ما قيمته مدافع أرسلت إلى فرنسا فقدرت بحوالي 4.000.000 ف.ف (1).

أما محتويات الخزينة غير الرسمية فقدرت بحوالي 400.000.000 فرنك فرنسي، كما أشارت كذلك بعض المصادر إلى أن الداوي علي باشا الذي تم نقل مقر حكمه من قصر الجنية إلى أعالي القصبية، استخدم 50 بغلا في كل ليلة لمدة 15 يوما في نقل محتويات الخزينة، و يقدر الفرنسيون حملتهم هذه على الجزائر بأن أرباحها فاقت تكاليفها بصورة لم تكن متوقعة (2).

و بعد الاستيلاء على محتويات الخزينة مباشرة من طرف رئيس الحملة أصدر قرارا يتعلق بتحديد أملاك الدولة الفرنسية و المتمثلة في ممتلكات الأتراك المطرودين من الجزائر، و الأحباس العقارية و غير العقارية التي تشرف عليها مصلحة اجتماعية خاصة لتسييرها وتوسيعها مستقبلا (3).

---

(1) - أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية، ج1، دار الغرب الإسلامي 1830-

1900، بيروت، لبنان 1992، ص. 24.

(2) - د. سعيدوني، مرجع سابق، ص- ص. 253 - 254 .

(3) - سعد الله، الحركة الوطنية، مرجع سابق، ص- ص. 22 - 23.

وهذا التحديد الأولي للممتلكات الذي جاء مباشرة عقب احتلال مدينة الجزائر، كان بمثابة الضوء الأخضر الذي منح للقوات الفرنسية في انطلاق عمليات النهب و السلب للممتلكات الخاصة و العامة، استهل بطرد سكان القصبة الذي قام به ضباط و جنود الاحتلال وقاموا بعمليات التنقيب في الأرض و الجدران بغرض الحصول على الكنوز المدفونة، و أجبر السكان حينها على مغادرة و هجرة منازلهم و ترك ممتلكاتهم حفاظا على أرواحهم، فاستولت بذلك قوات الاحتلال على الممتلكات الخاصة (1)، و التي قدرتها بعض المصادر الفرنسية بأنه قد تم الاستيلاء على 168 هكتارا من الأراضي في مدينة الجزائر وحدها (2)، و بدأ العمل في مصلحة الشؤون الاجتماعية بتسجيل عقود الملكية المزيفة بهدف بيع الملكيات التي تمت مصادرتها للمستوطنين الأوربيين، و كانت في أغلبها لليهود - خاصة منها المحلات التجارية - الذين غمرتهم السعادة بسقوط مدينة الجزائر في يد الفرنسيين 1830.

أما عن أعمال الاستيلاء و التخريب فقال جانتي دي بيسي: "إننا أخذنا الجزائر، فنحن أصحابها بدون منازع، و سنعمل فيها ما يخلو لنا من هدم و غيره"، و كما جاء أيضا في نفس السياق حول أعمال الهدم و الاستيلاء في تقرير للجنة الإفريقية عام 1833 " لقد حطمنا... و جردنا السكان الذين وعدناهم بالاحترام... و أخذنا ممتلكاتهم الخاصة بدون تعويض..." ، و ما تعرضت له مدينة الجزائر من هدم و تخريب انتقل إلى ضواحيها، و بقية المدن الجزائرية الأخرى مثل البليدة، و المدينة، و قسنطينة و وهران، فكان الضباط الغزاة يتنافسون في اختيار الفيلات،

---

(1)- سعد الله، الحركة الوطنية، ج 1، مرجع سابق، ص. 25.

(2)- حمدان خوجة: مصدر سابق، المرأة، ص. 175 و ما بعدها .

و القصور و الحدائق الجميلة العامة منها و الخاصة، فدمرت المساكن و المقرات الإدارية و المساجد و المدارس، و كل ما له دلالة حضارية إسلامية بالجزائر، و هذا ما يذكره (Paul Azan) حول أعمال التخريب المرتكبة من طرف جنود الاحتلال في كتابه "الاحتلال و التهدة" فقال: "إن الجنود ارتكبوا أعمالا تخريبية حول مدينة الجزائر، فحربوا الفيلات، و قطعوا الأشجار و الحدائق، و خلعوا أعمدة المنازل لإيقاد النار، و ثقبوا أنابيب المياه، و هدموا السواقي لكي يسقوا حيواناتهم، و تسببوا في تفجير مخزن البارود مما أدى إلى إحداث عدة جروح، و لم يحافظوا حتى على صحتهم و نظافتهم، فدخلوا المستشفيات فقدر العدد بحوالي 2500 مريض، و ان المستشفيات لم تعد كافية لاستقبال المرضى، فانصب اهتمام الجنود بالتخريب، و لم يكن في حسابهم أي مشروع للبناء" (1) .

كما بين حمدان خوجة عمليات التخريب المنظمة و المؤلمة التي قامت بها سلطات الاحتلال من أجل تهيئة الساحة العامة للحكومة، هدمت منها خمسة أسواق عمومية هي سوق القيصرية لنسخ و بيع الكتب، و سوق الحدادة، و سوق القماش، و مصنع الحرير، و هدمت ثلاث مساجد من أقدم مساجد الجزائر العاصمة، إضافة إلى عدد كبير من المساكن و المرافق العامة (2).

و في نفس السياق قدم الدكتور أبو القاسم سعد الله إحصاء حول الأملاك المهدامة أو التي تم الاستيلاء عليها من طرف قوات الاحتلال فمنها أملاك البايك (الدولة) و عددها حوالي 5000 ملكية حولت إلى الإدارة الاستعمارية و كانت تضم ثكنات و مباني و ممتلكات الوزراء و الحكام و كبار الموظفين من الأتراك،

(1)- سعد الله: الحركة الوطنية ج1...، مرجع سابق، ص 25 .

(2)- حمدان خوجة، مرجع سابق، ص-ص. 277-278.

و أملاك بيت المال التي كان يتم حجزها و ليس لها وريث، و أملاك الوقف و هي أملاك عامة و بها أنواع كثيرة في مقدمتها أوقاف مكة و المدينة و هي كثيرة و متعددة، و أوقاف المساجد و الجوامع، و أوقاف الزوايا و الأضرحة، و أوقاف الأشراف، و أوقاف الأندلس، و أوقاف الانكشارية، و أوقاف الطرق العامة، و عيون المياه .

غير أن الأغب من أعمال التخريب هذه في بداية الاحتلال هو نبش القبور و بيع عظامها و تسويقها في مدينة مرسيليا لأغراض صناعية، و كشف هذه الحقيقة حمدان خوجة، و ذلك بنشره وثيقة مستخرجة من إحدى الإدارات الفرنسية (1)، وكان نفس المصير الذي أصاب المناطق الداخلية من المدن و القرى و المداشر عندما تمكنت قوات الاحتلال من فرض سيطرتها على المناطق التي احتلتها، قامت بعمليات التخريب و النهب للثروة التي تتكون من الأراضي الزراعية و الأشجار المثمرة و الثروة الحيوانية فكان هدف الاحتلال هو هدم البنية الاقتصادية للمجتمع الجزائري الذي تنعكس آثاره على الحياة الاجتماعية للسكان(2).

### 1-3- سياسة الإبادة و التشريد و النفي:

انطلقت قوات الاحتلال الفرنسية بالجزائر في سياستها الاستعمارية معتمدة أسلوب الإبادة و التشريد و النفي، و هذا ما شرعت فيه بعد أسبوعين من احتلال مدينة الجزائر في 5 جويلية 1830، فبدأت عمليات النهب و الحرق و التقتيل للسكان العزل بمدينة الجزائر(3)، و ذلك بهدف تهديم الشواهد، و الأدلة التي تثبت

(1)- جمال قنان، مرجع سابق. ص. 117 .

(2)- خنوف علي: السلطة في الأرياف الشمالية لبابيك الشرق الجزائري، نهاية العهد العثماني و بداية العهد الفرنسي، 1999، ص- ص. 68-69.

(3)- نفسه، ص. 114 .

تورط قوات الاحتلال في الاختلاس و السرقة، و إشباع غرائز المحتلين المنبوذين في بلدهم الأوربي، وإن عمليات قتل السكان الأبرياء لم تكن مبررة ولا معزولة خاصة و أنها جاءت في إطار منظم و جماعي، و هذا ما يعطي الدليل القوي للسياسة الاستعمارية الرسمية المطبقة في الجزائر منذ بداية الاحتلال من 1830 إلى نهايته في سنة 1962 .

فبعد احتلال العاصمة بأربعة أشهر، قامت الحامية الفرنسية التي قادها "ترولير" بتنفيذ مذبحه شنيعة ضد السكان العزل بمدينة البليدة التي لجأ إليها الكثير من سكان العاصمة بعد الهلع الذي حلّ بهم، و كعادة الاستعمار فقد لجأت قواته إلى اختراع حجة مفادها أن هجوما نفذه مقاومون ضد الحامية الفرنسية بالمدينة، و وصفت هذه المذبحة بالمروعة و الفظيعة، فلاقت الاستنكار حتى من العدو نفسه (1).

و في إطار مواصلة سياسة الإبادة الجماعية ارتكبت قوات الإحتلال في شهر أبريل 1832 جريمة فظيعة ضد قبيلة العوفية الواقعة غرب مدينة الجزائر، إذ أمر القائد "روفيقو" قواته العسكرية بمهاجمة القبيلة و إبادتها، و تبرير الإقدام على هذا العمل الشنيع هو أن أفراد القبيلة قاموا بسرقة أمتعة مبعوثي "فرحات بن سعيد" الذي كان أحد المساعدين لقوات الاحتلال في منطقة "الزيبان" غير أن التحقيقات التي أجرتها سلطات الاحتلال نفسها أثبتت البراءة التامة لهذه القبيلة، و رغم ذلك تمّ إلقاء القبض على شيخ القبيلة و إعدامه، و منح رأسه لأحد الأطباء و هو "بوقانون" و ذلك بغرض القيام بتجربة لإقناع مجادليه بحضور القائد روفيقو بأن الإنسان يفقد الحياة مباشرة بعد فصل رأسه (2) .

---

(1)-مصطفى الأشراف:الجزائر الامة والمجتمع، ترجمة حنفي بن عيسى (م.و.ك)، الجزائر، ص-ص. 211-212.

(2)- جمال قنان، قضايا و دراسات...، مرجع سابق. ص. 115 .

و بالإضافة إلى الإبادة الجماعية التي نفذها كل من "ترولير" بالبليدة، و "روفيقو" بقبيلة العوفية، فان هناك قائمة كبيرة من قادة الاحتلال عرفوا بجرائمهم كهيرون، و بوابيه و لاموسيار، و الجنرال يوسن، فارتبط مسار هؤلاء بالمذابح الدورية التي نظموها ضد السكان العزل بدون عذر يذكر مثلما وقع لقبيلة أولاد رياح الواقعة جنوب مدينة تنس بجبال الظهرة، حيث قام الضابط الفرنسي بيليسييه بتحطيم و إحراق كل ممتلكات القبيلة، و حجز أفرادها بغار الفراشيش و المقدر عددهم بحوالي 1000 شخص، و بعدها أضرمت النار في مدخل الغار فمات الجميع مع حيواناتهم بالاختناق داخل الغار(1).

فأثارت هذه الإبادة الجماعية استنكارا شديدا، فعلمت جريدة التايم البريطانية عليها بعبارات هي: "مذبحة فظيعة... جعلت المتوحشين يخلون"، و أطلق العنان للجنود بنهب الجثث الهامدة، و أخذ الأرزاق و الملابس التي نزعت من أجساد الأموات(2)، و على الرغم من الاستنكار و التنديد بهذه المجازر، فان قادة الاحتلال استمروا في انتهاج سياسة الإبادة الجماعية كما حدث في واحة الزعاطشة، و اقتترف المجازر الجماعية و الفردية طوال فترة الاحتلال لا يتسع لنا المجال هنا للتعرض لها بالتفصيل فهي تشكل مواضيع عديدة، وما يهمنا هو أنها كانت عاملا أساسيا في دفع حركة الهجرة الجزائرية نحو الخارج.

وشكلت سياسة الإبادة و النهب جانبا هاما من السياسة العامة للمحتلين أساسها الإرهاب و القتل الجماعي، و التجويع و الاحتجاز، و حرق الممتلكات، و إقامة المحتشدات، و شراء الذمم، و التشريد و التهجير، و النفي لكل من رفض التعاون

---

(1)- د. بوعزة و آخرون: الجزائر الفرنسية و الابادة الجماعية في الجزائر خلال القرن 19

منشورات (م.و.د.ب.ج.و.ث 1 ن 54)، الجزائر، 2007، ص-ص. 127-128.

(2)- سعد الله، مرجع سابق، ص-ص. 229-230.

مع قادة الاحتلال أو ثار ضدهم .

أما الذين وقفوا في وجه الاحتلال بالمقاومة فاتخذت ضدهم إجراءات أكثر قساوة، كاحتجاز العائلات كرهائن، ومصادرة الأملاك والأراضي، و التهجير خارج الوطن، كما حصل للكثير من الشخصيات مثل المفتي "مصطفى الكبابي" الذي نفي هو و أفراد من عائلته إلى مدينة الإسكندرية، كما لقي "حمودة بن الفكون" نفس المصير، و اتخذت إجراءات مماثلة مع كل من تعامل أو اتهم بوقوفه مع المقاومة، و كان الإجراء المتخذ ضد هؤلاء إما الإعدام أو النفي الأمر الذي اضطر إليه الكثير من هؤلاء هو الولاء للمحتل تجنباً للعقوبة القاسية، و كان هدف المحتلين هو اكتساب نواة من الجزائريين الموالين لقواتها يعملون لصالح التوسع و التغلغل لاحتلال المناطق الداخلية من الجزائر (1).

و هكذا فقد اتخذت عدّة إجراءات ضد الزعامات المحلية في المدن و الأرياف فطال النفي الكثير من الجزائريين إلى الجزر النائية بالمحيط الهادي، و أمريكا الجنوبية بغرض القضاء على كل حركة تقف في وجه التوسع الاستعماري نحو المناطق الداخلية و الجنوبية من الجزائر (2)، وهذا ما ذكره أحد الباحثين الفرنسيين و هو "بيتر فان سيفرز" أن جزيرة "سانت مارقوريت" نفي إليها حوالي 80 شخصا ما بين 1841-1843 من القادة الزعماء أو ممن حملوا السلاح، أو حتى من اشتبه في أمره بأنه يشكل خطرا على المحتل أو على النظام العام، و هناك من كان نفيهم إلى جزر نائية بأمريكا اللاتينية و بالمحيط الهادي في جزيرة اكس، و جزيرة ديري، و جزر لامالق، و حصن بريسكو، و سان لويس، و سان بيير، و دي سات، و المارتينيك، و جويانا، و سجون فرنسا، و هذه المواقع البعيدة وصفت

---

(1) - مصطفى الأشرف، مرجع سابق، ص. 22.

(2) - أنظر تقارير مختلفة، A.O.M,G.G.A : (11H22, 15H1).

الأعداد المنفية إليها بأنها كانت كبيرة (1) .

و أشار أبو القاسم سعد الله بأن انتماءات هؤلاء المنفيين كانت من جهات مختلفة من الجزائر و إلى سنتي 1841-1842، و التهم الموجهة إليهم تتمثل في رفع السلاح و المشاركة في المقاومة ضد المحتل، و كان من الشخصيات التي نفيت إلى جزيرة "سانت مارغوريت" سنة 1842 من قسنطينة، الحسن البرجي و أخوه الذي كان خليفة للأمير عبد القادر في الزيبان 1838-1842، و كجك علي، و سي زغدود، وسعيد بخوش، و مبارك بلعباس، و قويدر بن أحمد، و الصادق بن مختاش، و من مدينة مستغانم هناك رسائل عديدة تحمل وصف الحالات المادية التعيسة لهؤلاء المساجين تضم أسماء من النساء و الأطفال، و من الأسماء الواردة في هذه الرسائل، عبد القادر بلحاج، أحمد بلعيد، الخليفة بن دحمان، ابن هني بن زيان، محمد بن شروان، و سبعة نساء و ثلاثة أطفال، وهناك رسائل من معسكر و عنابة ، كما أن هناك عددا معتبرا من النساء المنفيات مع رجالهن، منهن خيرة بنت الطاهر زوجة بلحاج عبد القادر، و عربية زوجة الخليفة بن دحمان، و خيرة بنت جلول و هي أم ابن هني بوزيان إلى غيرهن من النساء المنفيات (2).

و نستخلص مما سبق بأن هؤلاء المنفيون قد وجهت لهم تهمة التمرد و الثورة و تدعيم المقاومة، و أتباع للأمير عبد القادر، و أحمد باي، و فاطمة لالة نسومر، و الزعاطشة، و بوبغلة، غير أن ثورة المقراني سنة 1871 قد عرفت نهاية متميزة في ظل الاحتلال الفرنسي بالجزائر كان أهمها حكم الإعدام لكل من له

---

(1)- سعد الله، الحركة الوطنية، مرجع سابق ، ص- ص. 222-223 .

(2)- نفسه، ص. 227. وللمزيد أنظر د.سعد الله، هجرة الأعيان، أعمال (م.و) حول الهجرة

الجزائرية إبان مرحلة الاحتلال... مرجع سابق ص-ص. 24-25.

علاقة بالمقاومة، و النفي للعديد من زعمائها نحو كاليديونيا الجديدة (1)، و تهجير  
المئات من العائلات نحو تونس كعوائل أولاد مقران الذين قدر عددهم بحوالي 500  
شخص منحهم باي تونس قطعة من الأرض يعيشون عليها (2)، و فرضت على  
الأهالي غرامة مالية تقدر بحوالي 64 مليون فرنك ذهب أي ما يعادل 70 % من  
ممتلكاتهم حسب ما أشار إليه المؤرخ الفرنسي أجرون بأن مصادرة الأراضي، و  
منحها للمحتلين أدت إلى تجريد سكان القبائل من ممتلكاتهم، و تهجيرهم نحو  
المناطق الريفية في الجبال و الصحاري كعقاب لهم نتيجة لمواقفهم المساندة للمقاومة  
(3).

و عرف القرن التاسع عشر من 1870 إلى نهايته إجراءات قمعية شديدة ضد  
الجزائريين اعتمدت فيها سلطات الاحتلال مبدأ المسؤولية الجماعية حملت فيها  
سكان القبائل المسؤولية الجنائية التي تحدث بمناطقهم، كما كان لإجراء قانون  
الحجز الإداري ضد أي شخص تراه إدارة الاحتلال يشكل خطرا على أمنها العام،  
فبموجب هذا القانون كان يتم النفي إلى خارج الجزائر، أو فرض الرقابة اليومية التي  
تجبر المعني بالحضور إلى إدارة الاحتلال لمدة من الحجز الإداري التي كان  
يحكمها مزاج إرادة الحاكم المحتل دون أية مراجعة قانونية (4) .

فهذه الإجراءات التدميرية للبنية الاقتصادية و تشريد الجزائريين التي أفرزتها

---

(1)- د. الصديق تاوتي: المبعدون الى كاليديونيا الجديدة، مأساة هوية منفية، نتائج و أبعاد  
ثورة المقراني، شركة دار الأمة ط1، الجزائر. 2007، ص- ص. 124 - 125.

(2)- Garant , Henri : Histoire générale de l'Algérie, Gressenzo. Alger, 1910, P. 989.

(3)- أجرون: الجزائريون...، ج2، مرجع سابق، ص- ص. 750 - 751.

(4)- بن أشنهو: مرجع سابق، ص. 66.

السياسة الاستعمارية بالجزائر شكلت أسبابا مباشرة في دفع موجات الهجرة الجزائرية، فمنها الداخلية نحو المناطق الفقيرة والصحراء أو الخارجية نحو بلدان المغرب العربي أو المشرق، فكلما كانت هناك ثورة إلا و أعقبتها هجرات، فرارا من العقوبة الجماعية المسلطة من طرف إدارة الاحتلال على قادة الثورات، و المشاركين فيها من سكان القبائل .

#### 1-4- قانون مصادرة الأراضي و إجراءاته:

بعد احتلال مدينة الجزائر في شهر جوان سنة 1830، وقع داي الجزائر على وثيقة الاستسلام التي تضمنت احترام كل مقومات الشعب الجزائري من حريات فردية و ممتلكات خاصة، غير أنه سرعان ما عملت سلطات الاحتلال على مخالفة كل البنود الواردة في الاتفاقية فبدأت بسن مجموعة من المراسيم و القوانين التي تسمح بالاستيلاء على الأراضي الزراعية، و أهمها على الإطلاق كان قانون مصادرة الأراضي الذي فسح المجال لقوات الاحتلال في استيلائها على الملكيات الفردية والجماعية التي تحول بموجبها معظم الجزائريين إلى خماسين و مستأجرين في الأراضي التي كانت ملكا لهم، ثم جاء قانون أكتوبر 1844 ليثبت القرار السابق، و يلغي الاعتراف بعقود الملكية المسجلة قبل سنة 1830، و يمنح سلطات الاحتلال حق الاستيلاء على الأراضي، و الأحباس غير المستغلة لدى المصالح العقارية الفرنسية فتصبح ملكا للدولة، و كانت تمنح مهلة ثلاثة أشهر لأصحاب الأراضي لإعداد مخطط شامل و مفصل للأراضي المملوكة و تقديمه إلى المصالح الإدارية الفرنسية، و إذا لم يتم تقديمه من طرف أصحابها تؤول ملكيتهم بصورة مباشرة إلى ملكية السلطات الاستعمارية (1).

---

(1)- د.عمار هلال: الهجرة الجزائرية نحو بلاد الشام 1847-1918، دار لافوميك للنشر ، ص-ص . 230-231.

و جاء الأمر الملكي الصادر في جويلية 1846 الذي تضمن تحديد مناطق الأراضي الزراعية غير المستغلة، و التي تصبح ملكا للدولة بعد ثلاثة أشهر، و بهذا الأمر القانوني تم اغتصاب 167.245 ألف هكتار بسهل متيجة، و كان الغرض الأساسي من ذلك هو الزيادة في الاستيلاء على الأراضي الزراعية التي تعمل على التوسع الاستيطاني، كما أن مصادرة الأراضي بمناطق محدودة يؤدي إلى قمع المقاومات الشعبية بتلك المناطق(1).

و في شهر جوان 1851 أصدرت سلطات الاحتلال قانونا ينص على تحديد الملكية الخاصة التي تتيح الاعتراف بمالكها إذا كان ذلك مسجلا بعقود قانونية لدى مصالح إدارة الاحتلال، والغرض الأساسي من ذلك هو تشتيت الأراضي الجزائرية ذات الملكية الجماعية التي يسهل وضعها تحت أيدي المستوطنين، و بهذه الطريقة تم الاستيلاء على مساحة قدرت بحوالي 343.378 ألف هكتار في العقد الخامس من القرن التاسع عشر(2).

أما قانون وارني "Warnier" الصادر سنة 1873، والذي أعطى الصلاحيات لإدارة الاحتلال لنزع الملكية العقارية من الجزائريين متى شاءت و بدون مبرر، فأدى هذا القانون إلى الاستيلاء على مساحات واسعة أضيفت لأملك الدولة مست سبع مجموعات قبلية شاركت في ثورة المقراني، فشملت هذه العمليات الاستيلاء على حوالي 503.506 هكتار من أراضي 306 قبيلة بحجة التمرد، و حوالي 1178 ملكية خاصة تمت مصادرتها و ضمت لأملك الدولة،

---

Gauthier (A) : l'Algérie décolonisation-Socialisme industrialisation, - (1)  
Bréal éditeur. 1974, P-P. 40-41.

Evolution économique de l'Algérie de 1830-1960. - (2)  
(Revue économique) , Paris, S.D , P 108 .

و حوالي 306.614 ألف هكتار من أراضي البور، كما بلغت عمليات الاقتطاع حوالي 446.406 ألف هكتار منها حوالي 301.516 ألف هكتار كأراضي زراعية، و 54.416 ألف هكتار كأراضي للرعي، 90.492 هكتار كأراضي للمرور (1)، كما أن قانون 1873 لم يجر تطبيقه على ثورة المقراني فقط، بل شمل تطبيقه على كل الثورات السابقة قبل 1873، و اللاحقة كثورة الأوراس 1879، و ثورة عنابة 1882، و ثورة أولاد سيدي الشيخ، و قدرت مصادرة الأراضي الجماعية بـ 2.639.999 ذات ملكية قبلية لحوالي 313 قبيلة، أما مصادرة الأراضي التي تعود للملكية الفردية فإنها قد مسّت مئات الآلاف من الجزائريين.

و أمام هذا الاستيلاء الجماعي للأراضي الزراعية الذي سلط على الجزائريين من طرف قوات الاحتلال الفرنسية فإنه لم يبق أمام السكان سوى القيام بالهجرة نحو الخارج، و خاصة بالاتجاه نحو البلديين المجاورين المغرب و تونس، و من جراء تطبيق قانون المصادرة فقد الجزائريون حوالي 516.551 ألف هكتار و المقدره قيمتها بحوالي 510.000.000 ف/ف (2)، و باستمرار عملية المصادرة هذه تفوقت ملكية الأوربي التي قدرت بمعدل 108 هكتار للمزارع الواحد، بينما قدرت ملكية المزارع الجزائري بمعدل 14 هكتار في سنة 1920، و هذا ما يمكننا ملاحظته من عمليات نزع الأراضي من أصحابها الشرعيين مع تطور عدد المستوطنين الأوربيين بالجزائر في الفترة الممتدة ما بين 1830-1929 و المبينة في الجدول رقم (4)(3).

(1) - طرشون وآخرون، مرجع سابق، ص. 163.

(2) - ابن اشنهو، مرجع سابق، ص. 232.

(3) - Revue économique : op.Cit. P.10.

جدول رقم (3): تطور مصادرة الأراضي و عدد المستوطنين بالجزائر 1830-1929 (1).

عدد المستوطنين	المساحة بالهكتار	السنة
63.497	427.604 هـ	1850-1830
103.322	184.255 هـ	1860-1851
129.898	73.211 هـ	1870-1861
195.418	233.369 هـ	1880-1871
267.672	161.661	1900-1891
364.257	99.353 هـ	1900-1891
633.149	248.289 هـ	1920-1901
657.641	70.418 هـ	1929-1920
	1.4.8.323	المجموع

نلاحظ من بيانات الجدول تطور عدد المعمرين و مساحات الأراضي التي تمت مصادرتها بالجزائر في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، والرابع الأول من القرن العشرين، تطبيقا لقانون سانتوس كونسيلت الذي حث على مصادرة قطاع الغابات، فاستولت بذلك إدارة الاحتلال على مساحة قدرت بحوالي 160.000 هـ بالشرق الجزائري في كل من سكيكدة و عنابة منحت لـ 30 فرنسيا من ذوي النفوذ في باريس، كما تم الاستيلاء على مساحة 6.883.811 هـ تعود ملكيتها لـ 372 قبيلة، و مساحة تقدر بـ 2.861.175 هـ أخذها أصحاب المال(2).

(1) - A.O.M, G.G.A : cent ans de colonisation française en Algérie

وانظر أيضا الملحق رقم( 31 ) ,Alger. P.52.

(2) - أنظر صالح عباد، المعمرين والسياسة الفرنسية، مرجع سابق، ص- ص. 09-10 . .

و من الإجراءات التي كان لها وقع وخيم على السكان الجزائريين هي إصاق تهمة حرائق الغابات بهم، و ضبطها بمحاضر تقدم إلى المحاكم الفرنسية، و كان

آخرها قانون 1903 الذي فرض على السكان القيام بحراسة الغابات في الفترة الممتدة ما بين شهري جويلية و نوفمبر من كل سنة، و كان الانتقال من مصادرة الأراضي الزراعية إلى تدخل إدارة الاحتلال في توجيه الإنتاج الفلاحي إلى إنتاج المزروعات التجارية بدل المزروعات المعاشية التي كانت تمثل الزراعة الأساسية للسكان (1)، و ازداد الوضع تفاقما خاصة خلال عقد الستينات من القرن التاسع عشر الذي عرفت فيه الجزائر سنوات الجفاف و القحط ما بين 1866 إلى 1869 إضافة إلى موجات الجراد و قلة المحاصيل الزراعية، و انعدام المساعدات الحكومية و المجاعات، فهذه الظروف القاسية عملت على انتشار الأوبئة و الأمراض التي أدت إلى وفاة أعداد كبيرة من الجزائريين قدرت بـ 500.000 ضحية، كما أصيب قطعان الماشية بالهلاك (2).

و نتيجة لما أصاب الجزائريين من مصادرة الأراضي، و ما تبعها من ضنك في المعيشة دفعهم للهجرة الخارجية نحو البلدين المجاورين المغرب و تونس، كما

---

(1) Jacques bouleveresse et pierre- Louis Montoy : les maires des agglomérations urbaines des départements de Constantine (1884- 1941). Etude de sociologie politique. Publication du centre de recherches d'histoire du droit. Faculté de droit et des sciences économiques (S.D).

(2) - زوزو، نصوص ووثائق، مرجع سابق، ص- ص. 118-119. وللمزيد أنظر: A.O.M, 1 K K 51 ، و يحي بوعزيز: المجاعة بالجزائر أواخر الستينات من القرن 19، و مواقف و آراء الجزائريين من ادعاءات الفرنسيين حول أسبابها، (مجلة الأصالة)، عدد: 33 ماي 1976، وزارة الشؤون الدينية، الجزائر، ص- ص. 10- 12.

دفع بسلطات الاحتلال أن أوفدت لجنة تتولى معرفة الأسباب الحقيقية للمجاعة برئاسة "راندون" الذي طلب منه وضع قانون أساسي جديد للجزائر يقدم إلى مجلس الشيوخ الفرنسي، و في إطار العمل بمبدأ إنقاذ ما يمكن إنقاذه عمل نابوليون الثالث على استدراك فضاءات الإدارة الاستعمارية في حق الجزائريين، و تنبيه مكامهون برسالة وجهها له بتاريخ 30 جوان 1865 متضمنة ما يلي (1): "ينقسم السكان العرب إلى قبائل على رأسها عائلات ذات نفوذ، لكننا أفلسناها و جردناها من اعتباراتها، كما حاولنا تفكيك القبائل، و الإخلال بالقضاء الإسلامي من غير أن يكون لدينا تعويض نمحه لهذا الشعب الذي أمسى تائها من غير دليل بعد أن تعرضت مؤسساته لهزة عنيفة لم يسلم منها سوى جهله و تعصبه الديني، لقد طرد السكان من أراضيهم، و اضطروا إلى اكتراء الأراضي المحتجزة التي هي ملك لهم من عهد سحيق، كما أبعدوا من السهول، و التجئوا للجبال، و منعتهم إدارة الغابات من استغلال هذه الأماكن التي كانت فيما سلف مراعي لمواشيهم" (2).

### 1-5- السياسة الاستيطانية:

الحديث عن سياسة الاستيطان له ارتباط بقانون مصادرة الأراضي الذي يجرنا إلى الحديث عن الهجرة الأوربية نحو الجزائر و الاستقرار بها، لأن المصادرة و السيطرة على الأراضي تهدف إلى كسب شرعية الملكية و البقاء الحتمي بالأرض، و لتحقيق ذلك ميدانيا كان انتهاج سياسة أسلوب الإكراه و العنف و الإغراء، و الشراء، و فرض صيغ و اتفاقيات مع أصحاب الأراضي الشرعيين

(1)- عبد الحميد زوزو: نصوص و وثائق...، مرجع سابق، ص.163.

(2)- د.بلقاسمي بوعلام: مسألة الغابات في السياسة العقارية الاستعمارية في الجزائر خلال

النصف الثاني من القرن 19م (م.و2) حول العقار في الجزائر. وزارة المجاهدين (ط.خ).

2007. ص- ص31-32.

التي كان الغرض منها اكتساب القاعدة المادية و هي الأرض، و اكتساب القاعدة البشرية و تسخيرها للمستوطن الأوربي المحتل، و يتم ذلك تحت غطاء نقل المدنية الأوربية، و منذ بداية الاحتلال، رأى الغزاة أنهم أمام اختيارين، إما انتهاج سياسة الإبادة للقضاء على صاحب الأرض الشرعي، أو انتهاج سياسة تعمل على إذابته في الثقافة الأوربية التي يمكن بها استغلال الإنسان الجزائري و تسخيره لخدمة الأهداف الأوربية الاستيطانية، غير أن سلطات الاحتلال عملت على تطبيق الأسلوبين معاً، و من هذه العلاقة المتناقضة استمر التجاذب بين المقاومة الوطنية الراضية لمصادرة الأراضي والذوبان الثقافي والهجرة الأوربية.

وما يمكن استخلاصه هو أنه منذ 1830 عمل قادة الغزاة الفرنسيين على مبدأ الاستيلاء على الأرض و الممتلكات، كالاستيلاء على أراضي البايلك، و أراضي الأوقاف، و أراضي القبائل النائرة ضد المحتلين، و مصادرة أراضي و أملاك النازحين إلى المناطق الداخلية، و المهاجرين نحو الخارج، كما جرى توزيع الأراضي الخصبة على المهاجرين الأوربيين الذين حلوا محل الجزائريين بعد أن تعرضوا لعمليات الإبادة و الطرد و المصادرة، إضافة إلى استغلال الجزائريين كخماسين في الأراضي، و عمال أجراء في مصانع الأوربيين، و تسارعت عمليات الاستيلاء الشامل على ممتلكات الجزائريين خاصة بعد تولي الجنرال بيجو مقاليد الحكم الاستعماري في الجزائر الذي انطلق من مبدأ سياسة احتلال الجزائر احتلالاً كاملاً و مباشرة تكون فيه السيطرة الكاملة للرجل الفرنسي، و يعدّ بيجو المنظم الأول لسياسة الاستيطان الرسمي بمنحه الأراضي للأوربيين العسكريين منهم والمدنيين، و فتحه لمجال الاستثمار الأوربي(1)، و ذلك بإقامته للمشاريع

---

(1) - عبد المجيد بوجلة: مصادرة الأراضي وحركة الاستيطان، دراسة في فكر الماريشال بيجو، أعمال (م.و.ث)، العقار في الجزائر، إبان الاحتلال الفرنسي 1830-1962. يومي 20-21 ماي 2006. (ط.خ) منشورات وزارة المجاهدين. ص- ص. 93-94.

الاقتصادية الكبرى، و إنشاء القرى الفلاحية، و تعبيد الطرق ومد السكك الحديدية و التوسعات العسكرية (1)، و غرضه من ذلك كله هو التوسع في الأراضي الخصبة، و توطين المهاجرين الأوربيين فشرعت قوات الاحتلال في وضع القوانين الجديدة، و ازدادت وتيرة هذه القوانين خاصة بعد القضاء على مقاومة الأمير عبد القادر، و كان الهدف هو حل الجماعات الفلاحية و القبلية و العائلية، و تحطيم طبقة الحكام، و هذه القوانين مكنت المستوطنين الأوربيين من امتلاك الأراضي الجيدة بطرق ملتوية مثل ما حصل مع السكان الذين كانت أراضيهم تعرف بأراضي العرش فيطلب منهم التخلي عن الأراضي غير المستغلة مقابل منحهم حق الملكية للأراضي التي يحتفظون بها (2).

و في هذا السياق جاء قانون 1846 الذي أقر بأن عدم زراعة الأراضي يمثل سببا كافيا لانتزاعها من مالكيها و وضعها في خانة المصلحة العامة، و بهذا لم تعد الحروب وحدها هي السبب في هجرة السكان بل أضافت هذه القوانين سببا آخر أجبر السكان على بيع ممتلكاتهم و الهجرة نحو البلدان المجاورة كالمغرب الأقصى و تونس، و تلتها قوانين أخرى لانتزاع الأراضي و تملكها للمهاجرين الأوربيين في الجزائر، و يعد قانون مصادرة الأراضي من أهم القوانين الجائرة التي كانت تقوم بمصادرة الأراضي بالقوة، و إكمالا لذلك أصدرت الجمعية الوطنية الفرنسية قانونا يمنح 50.000.000 من الفرنكات كتحفيز لكل مهاجر أوري نحو الجزائر، فأدى ذلك إلى تدفق موجات عائلية من المهاجرين نحو الجزائر منذ سنة 1849، فبلغ عدد هذه الهجرة أكثر من 20.000 عائلة سنة 1850، تمنح لكل عائلة قطعة

---

(1) - Girault ( A ) : Principe du colonisation, Paris. 1938 . P. 146.

(2) - ابن اشنهو ، مرجع سابق، ص. 59 .

أرض و لوازمها الزراعية مع منزل للإيواء، غير أن معظم هذه العائلات كانت من عمال المصانع في فرنسا، فكانت خبرتها في النشاط الزراعي غير كافية(1) و من القوانين التي عملت على اغتصاب الأراضي من أصحابها الشرعيين أيضا قانون 1845 الذي جاء فيه على أن كل القبائل التي تحارب فرنسا أو تساعد العدو (المقاومة) بصورة مباشرة أو غير مباشرة، و كذلك كل من يتغيب عن قريته أكثر من ثلاثة أشهر بدون رخصة من سلطات الاحتلال يعد متخليا عن أرضه و فارا من أرض العدو(2)، و انطلق العمل بهذا القانون بصورة مباشرة بعد القضاء على مقاومة الأمير عبد القادر في المناطق الغربية و الوسطى من الجزائر، فاستولت قوات الاحتلال على أراضي القبائل التي لجأت إلى المغرب الأقصى، و بعودة تلك القبائل أصبحت تستأجر الأراضي الفقيرة التي كانت ملكا لها، لأن الأراضي الخصبة منحت للمهاجرين الأوربيين، فنتج عن ذلك هلاك قبائل بكاملها كقبيلة "حازج" بسيدي بلعباس، و قدرت خسائر الأهالي لأراضيهم المنزوعة منهم ما بين 1850-1870 بحوالي 365 ألف هكتار منها حوالي 249 ألف هكتار تمت مصادرتها ما بين 1850-1860 في حين تم الاستيلاء ما بين 1830-1850 على مساحة قدرت بحوالي 2000 هكتار(3)، و بموازاة الاستيلاء على الأراضي الخصبة وضع قانون الجمارك سنة 1851 الذي كان الهدف منه تشجيع عملية الاستيراد والتصدير التي كانت في صالح الفئة البرجوازية الاستيطانية المستولية

---

(1) - Girault .(A): op.cit, P-P. 884-885.

(2) - عدة بن داهة: الخلفيات الحقيقية للتشريعات العقارية في الجزائر (1830-1873)، أعمال م.و.1 (العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي (1830-1962)، وزارة المجاهدين (ط.خ)، 2007، ص- ص. 134-136.

(3) - Girault (A) : op.Cit, P. 13

على مقاليد الأمور في الجزائر فأنشئ لذلك بنك الجزائر (1).

غير أن مراجعة السياسة الاستيطانية في هذه المرحلة لوحظ فيها بأن عدد المهاجرين الفرنسيين في الجزائر لم يكن عددا كافيا الأمر الذي يدل على فشل مشروع الجنرال بيجو (2) الذي كان حرصه كبيرا على منح الجنود الفرنسيين أراضي فلاحية بغرض استقرارهم في الجزائر، لكن الواقع كان على العكس من ذلك، حيث فضل الكثير من جنود الاحتلال مغادرة الجزائر بعد انتهاء خدمتهم العسكرية، فكان ذلك السبب كافيا في فتح الباب أمام المهاجرين الأوربيين فارتفع عددهم من 28000 نسمة سنة 1840 إلى 120.000 نسمة سنة 1848 من بينهم 52.000 فرنسي .

و عملت هذه الترسانة من القرارات و القوانين على تشجيع الهجرة الأوربية نحو الجزائر و الاستيلاء على معظم الأراضي الخصبة، و تهجير أصحابها الشرعيين نحو المناطق الفقيرة، كما كانت مسألة الاستيلاء هذه سببا مباشرا في اندلاع ثورة الشيخين المقراني و الحداد التي لم تحقق أهدافها بعد سنة من اندلاعها، فكان عقاب القبائل المشاركة فيها بمصادرة حوالي 100.000 هكتار من أراضيها التي منحت للمهاجرين الفرنسيين الذين تم استقطابهم من منطقتي الألزاس و اللورين عقب انهزام فرنسا من طرف الجيش البروسي، فقدّر عددهم في 30 أكتوبر 1872 بحوالي 2030 من الألزاس، و 2486 فرنسي من مناطق مختلفة من فرنسا (3)، و تمت عملية توزيع الأراضي على المهاجرين الفرنسيين بإشراف

---

(1) - ابن اشنهو، مرجع سابق، ص. 102 .

(2) - الجنرال بيجو: ولد سنة 1714 و مات سنة 1849، عين حاكما على الجزائر، فهو القائد للاحتلال والمنفذ للاستيطان في الجزائر ما بين (1841-1847).

(3) - بوعزة و آخرون: مرجع سابق، ص- ص. 227 - 228.

الجيش الفرنسي، كما وزعت على المهاجرين أدوات العمل والمساكن إضافة إلى الرواتب اليومية، وجاء عقب ذلك قانون وارني "Warner" 1872 الذي نص على إحلال المهاجرين الأوربيين مكان الأهالي بعد طردهم من أراضيهم دون مبرر (1).

وكانت نتيجة هذه الإجراءات هي إنشاء 197 مركز استيطاني جديد ما بين 1871-1878، و بناء و توسيع 264 قرية فلاحية ما بين 1871-1880، و تحويل 401 ألف هكتار من الأراضي الخصبة إلى الأوربيين خلال عقد واحد تقع بمناطق صور الغزلان، و المدينة، و الشلف، و قسنطينة، و سطيف (2)، و إلى جانب هذه السياسة الاستيطانية كانت هناك حملات موازية تهدف إلى تحطيم المقومات الشخصية، و الانتماء الحضاري للشعب الجزائري، تمثلت في الحملات التبشيرية التي انطلقت بقوة في عملها المتمثل في نشر المسيحية منذ بداية الاحتلال 1830 بإشراف و توجيه من رجال الدين المسيحيين أمثال لافيغري، و دوفوكو اللذين كان نشاطهما مركزا على نشر الديانة المسيحية في الجزائر(3)، و كانت نظرهم بأنه لا يمكن للاستيطان أن يحقق أهدافه البعيدة إلا بنشر المسيحية و تطور نشاط هذه الحملات التبشيرية بصورة خاصة بعد احتلال مدينة الأغواط 1852.

---

(1) -Ageron.Ch.R :Histoire de l'Algérie contemporaine, Paris 1974,P. 74

(2) -Ibid. P. 76.

(3) -O A M ,G.G.A. :Cent ans de la colonisation Française en Algérie  
.ancienne imprimerie administrative, Alger. 1930.p.1

## 1-6-القوانين الفرنسية المرسمة:

من أهم ما اعتمدته السياسة الاستعمارية في الجزائر إصدارها للقوانين القهرية المطبقة على الجزائريين، و كانت هذه القوانين عاملا أساسيا في جذب الهجرة الأوربية نحو الجزائر(1) من جهة، و دفع الجزائريين نحو الهجرة الخارجية من جهة أخرى، فبعد احتلال مدينة الجزائر و المناطق المجاورة لها طرحت الإشكالية التي تحكم الجزائريين وفق الشريعة الإسلامية.

و من هذا المنطلق وجدت إدارة الاحتلال نفسها أمام اختيارين، إما أن تترك الجزائريين لتسيير شؤونهم حسب تشريعاتهم المستمدة من الشريعة الإسلامية، و إما أن تجبرهم على الخضوع للقوانين الفرنسية الصادرة ضدهم، و هذا ما كان غائبا في بداية الاحتلال حين كان القائد العام الفرنسي يسير شؤون الجزائر حسب ما تمليه عليه آراؤه و قناعاته الفكرية التي تحقق له أهدافه الاستعمارية دون الاستناد إلى أية نصوص قانونية، سواء كانت هذه القوانين جزائرية أو فرنسية(2)، و بذلك أتاحت الفرصة بأن تكون السلطة عسكرية منحصرة بالدرجة الأولى في قبضة القائد العام، و مدنية ممثلة فيما عرف بالوكيل المدني بالدرجة الثانية، فهي تجمع بين التشريع و التنفيذ في آن واحد، و هذا ما جسده القائد العام حين أصدر قراره بتاريخ 9 سبتمبر 1830، شكّل بموجبه المحكمة الخاصة في الجزائر العاصمة المكونة من رئيس و اثنين من القضاة، و وكيل ملكي، ثم أصدر قرارا آخر يوم 22 أكتوبر 1830 شكّل أيضا بموجبه مجلسا قضائيا، ثم توالى بعد ذلك سلسلة من القرارات بتاريخ: 1830/12/07، 1831/06/09، 11 1832/03/،

(1) - أنظر الملحق رقم: (6)

(2) - أجرون، مرجع سابق، ص. 325.

1833/03/09، 1833/08/16، و يقدر عدد القرارات التي صدرت ما بين 1830 و 1834 بحوالي 245 قرارا حاولت من خلالها السلطات تنظيم الأجهزة القانونية في المدن مع إبقاء القضاء الإسلامي في المدينة للتظاهر بالالتزام بما جاء في بنود معاهدة 5 جويلية 1830، كما أصدر الحاكم العام قرارا يوم 22 أكتوبر 1830 لفك النزاع بين اليهود فيما بين ثلاثة من الأحرار، و في يوم 16 نوفمبر 1830 تم تعيين رئيس للجالية اليهودية(1)، و حسب ما ذكره أحد الفرنسيين المختصين فان معظم هذه القوانين كانت ارتجالية.

و بالأمر الصادر في 22 جويلية 1834 الذي اعتبر الجزائر كرقعة جغرافية تابعة لفرنسا فيما وراء البحر، و بالموازاة معها تم تأسيس ثلاث محاكم في كل من وهران، و الجزائر، و عنابه إضافة إلى المحكمة الملكية، و المحكمة التجارية دون إلغاء المحاكم الإسلامية كما أنشئت محكمة خاصة باليهود (2)، و لجنة خاصة تعمل على وضع قوانين تنظيمية لقضية الأرض، و بهذه المحاكم أدخل القضاء الجزائري في ازدواجية بين القضاء الإسلامي و قانون المحاكم الفرنسية.

وتشكلت بذلك لجنة لإنشاء قانون في 1 أكتوبر 1844 الذي يعتبر أول وثيقة قانونية لتنظيم ملكية الأرض، و طريقة نقلها إلى المعمرين، والبحث عن تنسيق تكييفي يتناسب و القانون الإسلامي خاصة منه ما تعلق بقانون الحبوس و الشفعة، و حدد هذا القانون بأن الملكية التي تباع لا تعتمد إلا بعد سنتين، و لأصحابها

---

(1)- د.يوسف مناصريه: النشاط الصهيوني في الجزائر 1897-1962، دار البصائر ، الجزائر 2007، ص-ص.77 - 79.

(2)- صالح عباد : الجزائر بين فرنسا...، مرجع سابق ، ص-ص، 31-32.

الحق في استعادتها بإثبات موثق، ثم جاء قانون 20 أوت 1848 للفصل بين نوعين من السياسة القانونية و القضائية، فأصبح القضاء الفرنسي القائم على القانون الفرنسي مستقلا و تابعا لوزارة العدل بفرنسا في حين أن القضاء المستخرج بين ما هو فرنسي و جزائري تابعا لوزارة الحرب (1).

و بمرور الوقت أسست محاكم ردعية عقب الحملة الإعلامية التي شنتها صحافة المعمرين على الإدارة الفرنسية بالتقصير في توفير الأمن للمعمرين، فاستغل المستوطنون الحوادث التي وقعت خلال هذه الفترة لتقوية مزاعمهم لدى الإدارة الاستعمارية، فما كان من الإدارة الفرنسية إلا الاستجابة لكل المطالب في عهد الحاكم العام ريفول الذي أعلن عن مرسوم في شهر جوان 1902 ينص على تأسيس المحاكم وفق قانون و إجراءات خاصة، و أحكام غير قابلة للاستئناف، و جاءت هذه القوانين بهدف الانتقام من الجزائريين و إذلالهم و إفقارهم، و كان للمستوطنين دورا في إثراء هذه القوانين الخاصة بغرض حرمان الجزائريين من حقوقهم المشروعة و تحقيق أهداف الاستيطان(2).

و جرى تطبيق هذه القوانين وفق ما حددته إدارة الاحتلال الفرنسي في الجهات و الأشخاص، ففي مناطق الحكم المدني تحول أمر التطبيق إلى رؤساء البلديات المختلطة، و المتصرفين الخاضعين لسلطة رئيس البلدية، و بهذا الأمر فهم يتحولون إلى قضاة و رجال أمن ينفذون الأحكام و القرارات على السكان بأنفسهم حيث منح لهم مرسوم 29 أوت 1874 صلاحيات تحضير قوائم المخالفات و الجنح و إصدار أحكام السجن لمدة 6 أشهر و غرامات مالية (1) - أجرون، مرجع سابق، ص. 111.

(2) -بوشناني محمد : آثار السياسة الاستيطانية علي المجتمع الجزائري. (م.و 2) مظالم الاستعمارالفرنسي في الجزائر،يومي 17-18/04/2007.المدرسة العليا.ص.113.

يصل مبلغها إلى 500 فرنك(1).

أما مناطق الحكم العسكري فقد أسند الأمر فيها إلى لجان التأديب، و بذلك فقد امتلكت السلطة الإدارية شرعية السلطة القضائية إضافة إلى سلطتها التنفيذية، فأدى ذلك إلى ضياع الحريات الفردية بتبرير مفاده الحفاظ على الأمن العام، و تثبيت النظام الأمر الذي أدى إلى حصر مجموعة من الاختصاصات هي(1):

- 1- الحاكم العام له سلطة توقيع العقوبات دون محاكمة لحفظ الاستقرار العام.
- 2- لرؤساء البلديات و المتصرفين الإداريين السلطة في حبس الأشخاص و مصادرة الأملاك دون محاكمة.
- 3- العمل بمبدأ المسؤولية الجماعية، و الجرم الفردي تتعدى مسؤوليته إلى جميع السكان في المكان الذي وقع فيه الحادث.

و من هذه الاختصاصات نلاحظ بأن قانون الأهالي منح صفة الشرعية المطلقة في التطبيق و التنفيذ لرؤساء العمالات و المتصرفين الإداريين و لجان التأديب، كما تضمنت نصوص هذا القانون أحكاما تعمل على إرغام الجزائريين على طاعة الأوربيين، فحدد عند صدوره 41 مخالفة يعاقب عليها الجزائريون، ثم خفضت إلى 21 مخالفة سنة 1891، و استمرت عند ذلك إلى أن ثبتت في 27 مخالفة في القانون الصادر في 21 ديسمبر 1898، و على الرغم من أن مدة صلاحية هذا القانون قد حددت بـ 7 سنوات فإنها كانت تمتد عند نهاية كل مرحلة إلى غاية 1930، و تضمن هذا القانون عدة إجراءات من أهمها(2):

---

(1) - Cherif Ben Habib : l'Algérie vue par un indigène, Fontana-frère, Alger, 1914, P-P. 118-119.

(2) - آجرون: مرجع سابق، ص- ص. 64-65. وللتفصيل أنظر: صالح عباد: الجزائر بين فرنسا...، مرجع سابق، ص- ص. 272-273.

- تسليط العقوبات الفردية و الجماعية دون محاكمة.

- تنفيذ إجراءات الحبس و مصادرة الممتلكات دون محاكمة.
- حظر التجمع دون رخصة مسبقة لأكثر من خمسة أشخاص.
- منع تنقل الأشخاص إلا برخصة تقدم من طرف السلطة المحلية.
- غرامة لكل فرد يرفض العمل في مزارع المستوطنين أو العمل في السخرة.
- فرض عقوبة على كل شخص تأخر في دفع مستحقات الضريبة.
- فرض عقوبة على الشتم بكلمات تسيء إلى الدولة الفرنسية.
- منع فتح مدارس دينية إلا برخصة من الإدارة الفرنسية.
- فرض عقوبة لعدم تسجيل المواليد و الوفيات.
- الحظ من قيمة القضاء الإسلامي و إزالة المؤسسات الدينية و التعليمية.
- العمل على تطبيق قانون فصل الدين عن الدولة.

فهذه الترسانة القانونية للاستعمار الرسمي، وإجراءاتها المطبقة على الجزائريين و التي مست جميع مناحي الحياة، و أدت إلى التضييق والاختناق لعبت كلها دورا في دفع حركة الهجرة الجزائرية نحو الخارج باتجاه البلدان العربية في المغرب العربي نحو تونس و المغرب، و المشرق العربي.

## 2- الأوضاع الاجتماعية و الاقتصادية :

شرعت سلطات الاحتلال الفرنسية بعد سيطرتها العسكرية منذ البداية في الدراسات المختلفة المتعلقة بالعادات و التقاليد، و أنماط المعيشة في كل الجهات التي تسيطر عليها والغوص في القضايا الإدارية والاجتماعية والاقتصادية بغرض معرفتها والسيطرة عليها وسن قوانينها الاستعمارية التي تهدف من ورائها إلى تدمير البنية الاجتماعية و الاقتصادية للمجتمع الجزائري، فأنشأت لذلك اللجنة الخاصة بالاكشاف العلمي للجزائر ( Société d'exploration scientifique ) في 14 أوت 1837 من طرف وزارة الحربية و تضم هذه اللجنة مختلف التخصصات (1)،

غير أن سلطات الاحتلال لم تنتظر انتهاء هذه اللجنة من أعمالها بل شرعت في تهديم البنية الاجتماعية و الاقتصادية للمجتمع الجزائري وفق مخططها الاستعماري منذ انطلاق عمليات الغزو و الاحتلال .

## 2-1- الأوضاع الاجتماعية :

لقد كان لإدارة الاحتلال أهداف بعيدة ترى بأن الجزائر تابعة لفرنسا، لهذا يجب تحطيم وتدمير مقومات المجتمع الجزائري المتمثلة في عقيدته و لغته، وعاداته وتقاليدته بغرض الوصول به إلى الانسلاخ الذي يؤدي إلى تكوين مجتمع تابع ينصهر ضمن المجتمع الفرنسي .

وبهذا فقد انطلقت قوات الاحتلال منذ الوهلة الأولى بتوجيه سهامها إلى المساجد فحولتها إلى ثكنات وكنائس، أو أغلقتها، فحول مسجد كتشاوة إلى كاتيدرائية بتاريخ 18 ديسمبر 1832، بالقرار الذي أصدره الدوق روفيقو، كان قد سبقه غلق 13 مسجدا كبيرا، 108 مسجدا صغيرا، 32 جامعا، 12 زاوية في سنة 1830 (2).

كما انتقلت إدارة الاحتلال في سطوها واستحوادها إلى الأوقاف الإسلامية التي كانت تميز المجتمع الجزائري في حياته الاجتماعية والاقتصادية، على العكس مما التزمت به في وثيقة الاستسلام التي تعهد فيها ديپورمون باحترامه لشؤون المجتمع الجزائري من الداى حسين، غير أن القرار الذي صدر في شهر سبتمبر 1830 و الذي تضمن تأمين أوقاف الممتلكات الإسلامية، كأوقاف مكة و المدينة

(1)- جريدة المبشر 30 أكتوبر 1847.

(2)- د.الغالي غربي و آخرون: العدوان الفرنسي على الجزائر، الخلفيات و الأبعاد، منشورات (م.و.د.ب.ح.و.ث.ن)، الجزائر. 2007. ص- ص. 270-271.

والأوقاف الخاصة بالتعليم القرآني (1) و توالى العمليات بصورة مكثفة إلى غاية 1844 حين قامت إدارة الاحتلال في شهر أكتوبر من تلك السنة بإصدارها قراراً ضمنته بأن الوقف لم يعد يتمتع بصفة المناعة فأصبح يخضع لأحكام المعاملات المتعلقة بالأموال العقارية، الأمر الذي سيجعل الكثير من أراضي الوقف سهل الاستيلاء عليها من طرف المعمرين الأوروبيين، وهذه المساحات من الأراضي قدرت بأنها كانت تمثل حوالي نصف الأراضي الصالحة للزراعة بالجزائر عند بداية الاحتلال الفرنسي للجزائر(2).

و بالاستيلاء على الأوقاف الإسلامية التي تعتبر الركيزة الأساسية للتعليم العربي الإسلامي في الجزائر فإن الضرر كان قويا في انخفاض هذا التعليم وتراجعها، وهذا ما أشار إليه ديتوكفيل في تقرير له سنة 1847 بقوله: " لقد استولينا في كل مكان على الأموال الخاصة بالمؤسسات الخيرية، الموجهة لسد حاجات الإنسان والتعليم العام، فحولناها عن استعمالها السابقة، وانقضاء المؤسسات الخيرية، فتركنا المدارس تتداعى وبعثرنا الحلقات الدراسية، فانطفأت الأحوال من حولنا، وتوقف رجال الدين ورجال القانون، فجعلنا المجتمع الإسلامي أشد بؤسا، وأكثر فوضى، وجهلا وأشد همجية بدرجة كبيرة عما كان عليه حاله قبل أن يعرفنا "(3).

---

(1)- د.ناصر الدين سعيدوني: دراسات تاريخية...، مرجع سابق، ص- ص.207-208.

(2)- د.ناصر الدين سعيدوني: دراسات في الملكية العقارية (م.و.ك) الجزائر 1986. ص- ص. 105-106.

(3)- د. أبو القاسم سعد الله : أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج1، مرجع سابق، ص- ص. 11-12.

كما عملت سلطات الاحتلال على ضرب القضاء الإسلامي فقامت بإصدار مجموعة من القرارات التي تهدف إلى تضيق دور القاضي المسلم، فمنعته من سلطة إصدار الأحكام المتعلقة بالجنح والجنايات، و أسندتها إلى القاضي الفرنسي الذي يعتمد في إصدار أحكامه على القوانين الفرنسية، حسب ما تضمنه قرار 28 فيفري 1841 (1)، كما كان لضباط المكاتب العربية مهمة الاستماع إلى الشكاوي المختلفة المقدمة من طرف الأهالي فيقومون بتصنيفها، فإن كانت متعلقة بحالات الزواج أو الإرث أو عقود مكتوبة فإنها تحول إلى القاضي المسلم الذي يتولى التحقيق فيها فيصدر حكمه بمقتضى الشريعة الإسلامية تحت رقابة المكتب العربي، أما إذا كانت جريمة أو ضجة خطيرة فإنها تحال إلى المجلس العربي الذي يتم تشكيله من طرف إدارة الاحتلال (2).

كما قامت إدارة الاحتلال بإصدار أول قانون لها خاص بالقضاء الإسلامي في 29 سبتمبر 1848، الذي يتكون من 12 مادة تنص على وجود قاض واحد، و باش عدل، وستة عدول بالمحاكم الحنفية والمالكية في كل من مدينتي الجزائر وقسنطينة، أما في بقية المناطق الأخرى فيتم تعيين قاض، و3 أو 4 عدول حسب الحاجة، كما ينص هذا القانون على تشكيل مجلس أعلى للقضاء الذي يتولى رئاسته مفتي الملكية، ومفتي الأحناف من القاضيين المالكي والحنفي، ويجتمع مرتين في الأسبوع الإثنين والخميس، في كل من الجزائر وقسنطينة، أما خارج المدينتين فله اجتماع واحد في الأسبوع، كما تضمن هذا القانون الحق للمتخاصمين بالمطالبة بمجلس أعلى يتم تشكيله بناء على المطالبة به، فيتم إجراء عملية قرعة

---

(1) - أجرون: الجزائريون المسلمون...، ج2، مرجع سابق، ص.378.

(2) - يمكن اعتبار كل القوانين والإجراءات الاستثنائية المتخذة ضد الجزائريين منذ 1830، وخاصة منذ عهد بيجو (1841-1847) تشكل قانون الأنديجينا.

على 8 علماء يتم اختيارهم من طرف الوكيل العام للدولة، يبقى منهم أربعة فقط بعد عملية القرعة (1).

هذا القانون جاء بعد الإصلاحات العديدة التي عرفتھا فرنسا بعد ثورة 1848، فالقضاء كان قبل ذلك تابعا لوزارة الحربية، ثم أصبح القضاء الإسلامي تابعا لوزارة الحربية، والقضاء الفرنسي تابعا لوزارة العدل (2).

كما عملت سلطات الاحتلال بانتهاج سياسة التأثير على المجتمع الجزائري مستعملة بعض القيادات العربية في نقل بعض السلوكات و العادات الحضارية الأوروبية وخاصة منها الفاسدة إلى المجتمع الجزائري، وذلك بتنظيم زيارات لبعض الوفود إلى فرنسا وعند عودة تلك الوفود، تحدث الأهالي عما شاهدته في فرنسا من مظاهر التقدم في الحياة العامة و الحياة الاجتماعية الفرنسية وهي تهدف من خلال ذلك للانقياد وراء الإرادة الاستعمارية على أمل أن يصبح مستوى حياة الأهالي متساويا مع مستوى الفرنسيين في الجزائر و هذا ليس بالحقوق، و انما يكون بالانسلاخ عن الحياة الاجتماعية الخاصة بالمجتمع الجزائري، و كان ذلك الأسلوب متبعا منذ بداية الاحتلال في عهد الجنرال كلوزيل 1830، و تبعه في ذلك من أتى بعده من الحكام العاميين و قادة الأقاليم و ضباط المكاتب العربية (3).

و من أخطر الأساليب التي انتهجتها إدارة الاحتلال هي الإقدام على إرسال الأطفال و الشباب للتعلم في فرنسا بغرض تنشئتهم و تشبثهم بالأفكار و الحياة

(1) - د.سعد الله : الحتركة الوطنية، ج1، مرجع سابق، ص- ص. 449-450.

(2) - Abd latif Ben achenhou : formation du sous développement en Algérie , (OPU), Alger,1976.P.69.

(3) - ابن الخوجة مصطفى: مجموع مشتمل على قوانين مفيدة، و تنظيمات شديدة، مطبعة فونتانا، الجزائر. 1903، ص- ص. 20 - 21.

الفرنسية، و كان أول من شرع في هذه العملية هو الجنرال كلوزيل الذي طلب من بعض الأعيان أن يختاروا 50 طفلا من أبنائهم ليتم إرسالهم إلى فرنسا للتعلم هناك و من يعارض ذلك يعد خارجا عن طاعة فرنسا فيتعرض إلى الطرد من مدينة الجزائر، كما قامت إدارة الاحتلال بنفس العملية في قسنطينة سنة 1839 حيث تمّ اختيار 5 شبان من أبناء الأعيان الحضرية و إرسالهم إلى باريس بغرض التأثير و الانبهار بالحضارة الأوربية و العودة بقناعات تدعو إلى الخضوع و الرضا بالاحتلال الفرنسي للجزائر الذي يعود بالنفع على الأهالي، حيث ورد في تقرير لهذه البعثة وجه إلى الوزارة الحربية مفاده: " بأنه يمكن لهذه البعثة أن تحمل عظمة فرنسا إلى أعماق الأعراس الأكثر بعدا في الجزائر، و يمكن أن تتبعها بعثات أخرى " (1).

كما عمل الجنرال بيجو على إرسال بعض الجزائريين كرها إلى فرنسا، و ذلك بإصدار أوامر لجنوده بإلقاء القبض على الشبان الذين ينتمون إلى عائلات الأعيان الذين ثاروا ضد قوات الاحتلال أو شاركوا في المقاومة و إرسالهم إلى فرنسا لتحقيق عدة أهداف منها تحويل هؤلاء الشباب إلى أداة لها تأثيرها الحضاري على السكان بشكل عام في المستقبل بعد أن يتم تأثرهم و انبهارهم بالحضارة الفرنسية، و نذكر منهم، أحمد بن رويلة ابن قدور بن رويلة مستشار الأمير عبد القادر حيث أسر أحمد سنة 1843 حين استولت قوات الاحتلال على الزمالة، و كان عمره حوالي 13 سنة، فأرسل إلى فرنسا مع شاب آخر هو علي الشريف ابن سي الحاج أحمد الشريف كاتب و صهر سيدي مبارك خليفة الأمير

---

(1) - الغالي و آخرون، مرجع سابق، ص. 218. و انظر أيضا:

حمدان خوجة: مصدر سابق، ص. 254.

عبد القادر، و أرسل الشبان إلى فرنسا بغرض تنشئتهما على نمط الحياة الاجتماعية الفرنسية ثم العودة إلى الجزائر للتأثير و نشر خصائص الحياة الفرنسية بين الجزائريين (1).

و هكذا عملت إدارة الاحتلال بشتى الأساليب للسيطرة على الجزائريين و إخماد المقاومة إما بالنفي أو الطرد داخل الجزائر و خارجها أو بمحاولة إغراء و جذب العملاء إلى صفوفها، أو بالقتل و العقاب الجماعي، فكان الهدف الكبير من كل ذلك هو ضرب البنية و الترابط الاجتماعي عند الجزائريين.

## 2-3- الأوضاع الاقتصادية:

لقد كان الاقتصاد الجزائري يتميز بنشاطه الزراعي الذي كانت تجود به التربة الخصبة والمناخ المعتدل من خيرات وفيرة، وذلك منذ العصور القديمة، فشكّل بذلك النشاط الزراعي العمود الفقري للنشاط الاقتصادي لمعظم سكان الجزائر، وباحتلال الجزائر أولت إدارة الاحتلال منذ البداية اهتماما كبيرا بالأراضي الزراعية باعتبارها الركيزة الأساسية، و الثروة التي كانت تشكل حينها الأهداف القريبة والبعيدة في انتزاع الأراضي من أصحابها الشرعيين وجلب الاستيطان الأوربي وتثريد أهلها الأمر الذي زاد من حدة الحياة الاقتصادية للجزائريين فانعكس ذلك على الأوضاع الاجتماعية العامة التي كان لها تأثيرها النفسي خاصة وأنها جاءت من مستعمر أجنبي فكانت الدافع القوي لحركة الهجرة الجزائرية نحو الخارج(2).

---

(1)- سعد الله: الحركة الوطنية، مرجع سابق، ص- ص. 220 - 221.

(2)- Julien (Ch.A) : histoire de l'Algérie contemporaine, T.L, conquête et colonisation, P.U.F, 1964, P- P164- 166.

## 2-2-1- التجارة:

لقد خضعت حركة التجارة هي الأخرى إلى السياسة الاستعمارية بالتدخل في تنظيمها والإشراف عليها، وتوفير الأمن والاستقرار لها ففي سنة 1847 أصدرت سلطات الاحتلال قرارا ينص على إلغاء الأسواق الموجودة، وإنشاء أسواق جديدة من طرف حكام المناطق المختلفة التي أصبحت تحت سيطرة إدارة الاحتلال والتي تعمل على تأمين الأسواق، ومراقبة البضائع المحلية والخارجية، ومنع بيع الأسلحة ولوازمها، وجعل الأسواق مكانا لإعلام الناس بتوجيهات إدارة الاحتلال، ومنع ترويج الدعايات المضادة لها في الأسواق اليومية والأسبوعية التي كانت ترى فيها سلطات الاحتلال مكانا للتجارة والسياسة معا، ومن أهم المواد التجارية كانت المواد الاستهلاكية كالحبوب والزيوت والمواشي، وكانت الأسواق منظمة إلى جهة للمواد الاستهلاكية، وجهة لبيع وشراء الحيوانات، وجهة مخصصة للتخزين، وقد كان تشجيع بعض الأسواق بغرض الأمن وإقامة أسواق جديدة، فيرفع عنها المكس مؤقتا (1).

كما عملت سلطات الاحتلال على تغيير المكييل والأوزان المعروفة لدى الجزائريين واستبدالها بالمكييل والأوزان الفرنسية بصورة إجبارية بحجة اختلاف الأحجام والأوزان من منطقة لأخرى، ففي المكييل كان استعمال الصاع والقلبة والرعي.. إلخ، وفي المقاييس و الأطوال كان استعمال الذراع والشبر، وأسندت مهمة مراقبة المكييل والمقاييس الجديدة إلى القياد والمعنيين من طرف سلطات الاحتلال.

---

(1) - سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية، ج1، مرجع سابق. ص. 71.

(2) - soualah Mohamed : la société indigène de l'Afrique du nord (Algérie, Tunisie, Maroc) 2<sup>eme</sup> partie .Imp. Alger.1946. p-p.205-206.

كما عملت إدارة الاحتلال على تنظيم معارض سنوية منذ نهاية الأربعينيات لعرض المنتجات الفلاحية، فأقيم أول معرض في مدينة الجزائر سنة 1848 ما بين

20 إلى 25 سبتمبر، الذي تم فيه توزيع 27 ميدالية فضية، 32 برونزية على الفلاحين(1) العارضين لأحسن المنتجات خاصة منها الحيوانات والزيوت، والتبغ والقطن، ومن شروط المشاركة هي أن تكون المحاصيل الزراعية من إنتاج الفلاح نفسه والحيوانات المعروضة تكون ملكا للعارض منذ سنتين على الأقل، وكانت مشاركة الفلاح الجزائري تتم بإشراف المكاتب العربية، وكان هدف سلطات الاحتلال من هذه المعارض التجارية الخاصة بالجزائر كبلد له أهمية في استقبال الهجرات الفرنسية والأوروبية، وباعتبار الجزائر كمستعمرة استيطانية و موردا لفرنسا في الإنتاج الفلاحي، وسوقا للمنتجات الصناعية (2).

كما أقيمت معارض دولية في باريس منذ بداية الخمسينيات من القرن التاسع عشر، تعرض فيها المنتجات الجزائرية بغرض التعريف بها، ويستدعى إليها الجزائريون والكولون، ومشاركة الجزائريين فيها كانت رمزية، كما يستدعى الأعيان الجزائريون لحضور المعرض الدولي من السلطات الفرنسية، وكان حضور الجزائريين في معرض 1867 بباريس يقدر بـ 297 شخصا مقابل 599 من الكولون، كما حضر في المعرض بعض البنات المسلمات المتعلمات في فن الخياطة (3) وكان العرض لبضائع متنوعة و الحصول على جوائز فضية

---

(1)- المقصود هنا، هم الفلاحون الفرنسيون، أما الفلاحون الجزائريون فيبدو أن مشاركتهم ثانوية، وهذا ما تسعى إليه السياسة الاستيطانية في الجزائر.

(2)- أنظر سعد الله: الحركة الوطنية، ج1. ص- ص. 164-167.

(3)- الفتيات المشاركات في المعرض من خريجات مدرسة السيد: أليكس لوسي المتخصصة في فن الطرز بالجزائر.

وبرونزية ومن البضائع الجزائرية المعروضة، الأوبار والزرابي والأقمشة والأحذية والمطروزات، والزيوت، كما كان هناك بعض الأعيان الجزائريين ومنهم الأمير عبد

القادر وولده محمد ومحي الدين، و قابل بعض الأعيان على هامش المعرض نابليون و زوجته (1) وحضر من أعيان إقليم قسنطينة احمد بن محمد القاض، ومحمد الصغير بن قانة، ومن إقليم وهران الحاج إدريس، ومحمد بن العربي، كما حضر ذلك احمد ولد القاضي باش آغا فرندة، وابنه العابد ابن أحمد الحضري، والحاج أحمد بوعكاز بن عاشور، و مفدى وهران حميدة بن القايد عمر، والحاج محمد المقراني باش آغا مجانة قائدة ثورة 1871 وغيرهم وصاحبهم في ذلك المترجم العسكري (قابو) الذي كان يقوم بعملية الترجمة لهؤلاء الأعيان في حضورهم بالمعرض و لقاءاتهم ببعض السلطات الفرنسية.

وكان الغرض من هذه الزيارات المتكررة، وخاصة منها في عهد نابليون هو التأثير على رؤساء الأهالي وتزامن ذلك مع قيام لجنة التنفيذ بمرسوم 1863 في انتزاعها لأرض الأعراس وتحويلها إلى التملك الفردي، وإنشاء البلديات الأهلية، كما ظن بعض الباحثين بأن ذلك يدخل ضمن العمل في سياسة المملكة العربية التي كان يهدف إليها نابليون كما أن هذه السياسة تجاه رؤساء الأهالي قد أغضبت الكولون، فكانوا يرون فيها إعادة الاعتبار للأهالي، والنقص من نفوذهم الاستيطاني .

أما فيما يخص التجارة الخارجية للجزائر فقد عملت إدارة الاحتلال في حصرها مع فرنسا، فأوقفت التعامل مع المغرب وتونس، والمشرق العربي، واسطنبول وكانت التجارة الجزائرية موجهة نحو فرنسا، في حين كانت الصادرات

---

(1)- أنظر جريدة المبشر: أول أوت 1867، ص. 22.

الفرنسية نحو الجزائر حرة وغير مقيدة بالجمارك إلى غاية 1851 حينما تم وضع أول منظومة جمركية خاصة بالجزائر، تهدف إلى تحقيق الوحدة الجمركية بينها و بين فرنسا، فأصبحت البضائع الجزائرية معفية من التعريفات الجمركية بدخولها إلى

فرنسا مثل الحبوب، والقطن، والحوامض، والخشب، والمعادن، أما السلع الأخرى غير الجزائرية فبقيت خاضعة للتعريف الجمركية، ثم كان قانون 1867 الذي نص على الإعفاء الجمركي للبضائع الجزائرية ودون استثناء وكذلك الحال بالنسبة للبضائع الفرنسية بالموانئ الجزائرية باستثناء مادتي القهوة والسكر(1).

كما سمح بفتح التجارة ما بين الجزائر وتونس، والجزائر والمغرب ابتداء من سنة 1853 مع تحديد أماكن مرور البضائع، فحددت تلمسان ومغنية وندرومة بالنسبة لمرور البضائع المغربية، وحددت تبسة وقالمة وسوق اهراس والعين البيضاء بالنسبة لمرور البضائع التونسية.

أما بالنسبة للتجارة الإفريقية فكانت من بداية الخمسينيات من القرن التاسع عشر حين بدأ اهتمام الفرنسيين بالصحراء فحددت الأغواط وبسكرة، والبيض و أولاد سيدي الشيخ كمراكز للانطلاق والاستقبال للقوافل التجارية منذ 1860، فوصلت أول قافلة إفريقية إلى الجزائر العاصمة في شهر مايو 1861 محملة ببضائع من جلود الفيلة، وال فول السوداني، وأنواع من البخور(2) ومنذ سنة 1853 تم تصدير مواد كثيرة نحو فرنسا وبكميات معتبرة ومنها الصوف بأكثر من 4,5 مليون كغ، والجلود غير المدبوغة حوالي 1 مليون كغ، والزيت حوالي 1,5 مليون كغ والشمع أكثر من 70,000 كغ، وغيرها من رؤوس البقر والغنم، وحوالي

---

(1) - ابن اشنهو، مرجع سابق، ص- ص. 245 - 246.

(2) - جريدة المبشر، 3 أكتوبر 1853.

70,000 قنطار من الصوف، و 500,000 كغ من القطن الصافي وأكثر من 1 مليون كغ من المعادن، و 40,000 قنطار من الزيت، أما صادرات فرنسا نحو الجزائر فكانت كميتها كبيرة حيث قدرت بحوالي 1,428,000 كغ (1).

ونستخلص مما سبق الإشارة إليه بأن سلطات الاحتلال كانت تخطط في سياستها بالجزائر حسب الأغراض التي تخدم المعمرين بالجزائر في هيمنتهم على استغلال الأرض، وتخدم الاقتصاد الفرنسي و تلبى الاحتياجات الضرورية للسوق الفرنسية.

كما ورد في مقال لأحد الصحفيين في جريدة المبعشر حول التجارة الخارجية بأن هناك بلدانا أجنبية غير فرنسا كانت تصدر إليها مواد جزائرية كإسبانيا التي استوردت من الجزائر السمك والدقيق والبقول، والدخان، والزيت، وأن الجزائر لم تستورد الحبوب من فرنسا بعد المجاعة الكبرى في حين أنها استقبلت في عام 1869 ما بين شهري يوليو وسبتمبر 540 باخرة فرنسية محملة بالبضائع، و 578 باخرة غير فرنسية(2)، ولوحظ بأن هناك زيادة في عدد البواخر المحملة بالبضائع سواء الفرنسية أو غيرها، وأن هذه الحركة التجارية الكبيرة كانت فوائدها تعود على الفرنسيين، أما الجزائريون فهم محرومون من حقوقهم الشرعية ولا ينالون إلا القليل من عوائد هذه التجارة التي تسمح لهم بها إدارة الاحتلال، و هذا ما نستشفه من خلال السرعة التي كان يتم بها الاستيلاء على الممتلكات المتبوعة بإصدار القوانين الاستعمارية المتتالية كغطاء شكلي يراد منه اخفاء النوايا الحقيقية المتمثلة في ضرب البنية الاقتصادية و الاجتماعية للمجتمع الجزائري.

---

(1)- المصدر: المبعشر ، بتاريخ 15 ديسمبر 1953، و 21 مارس 1866.

(2)- المصدر نفسه، في 23 ديسمبر 1869.

## 2-2-2-الأوقاف:

عملت سلطات الاحتلال على ضرب كل مقومات المجتمع الجزائري، و منها الأوقاف و مؤسساتها التي كانت عرضة للاستيلاء عليها منذ بداية الاحتلال فكان قرار 8 سبتمبر 1830 ثم تلاه قرار آخر في 8 ديسمبر 1830 الذي منح للحاكم الفرنسي الحرية المطلقة بالتصرف في أملاك الأوقاف الدينية بالكراء و الانتفاع و التأميم الكامل للممتلكات العامة، و التي تحولت فيما بعد إلى أيدي المعمرين، فقامت إدارة الاحتلال ببيع أملاك الأوقاف و التي بلغت قيمتها حوالي 4.495.839 ف.ف (1) و استولت و صادرت أنواعا عديدة من الأوقاف، منها أوقاف المساجد و الجوامع و أوقاف الأشراف، و أوقاف مكة و المدينة و هي أنواع عديدة و ذات قيمة كبيرة، و أوقاف الأندلس و الانكشارية، و أوقاف الزوايا و الأضرحة، و أوقاف الطرق العامة و عيون المياه (2).

و هذه السياسة الاستعمارية تجاه الأوقاف لم تتوقف عند هذا الحد بل أصدرت قانونا آخر في 1 أكتوبر 1844 ليدعم القرارات السابقة لتتحول بها ملكية الأحباس للدولة، و كما هو معروف فالأحباس كانت تمثل المورد المالي الأول للمؤسسات الدينية و التعليمية في الجزائر و جاء هذا القانون كإجراء يتم به إنهاء هذه المؤسسات بصورة كاملة (3)، و حققت عملية الاستيلاء القضاء على المحاكم الإسلامية لتحل مكانها المحاكم الفرنسية، و تجميد التعليم الإسلامي، و تحويل الكثير من المؤسسات التعليمية و المساجد إلى خدمة الأغراض الاستعمارية،

---

(1) - عمار هلال: مرجع سابق، ص. 230.

(2) - عبد اللطيف عبادة : الوقف و مكانته في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية

بالجزائر أواخر العهد العثماني و أوائل الاحتلال الفرنسي، (مجلة الأصالة)، عدد: 90/89

جانفي- فيفري 1981، وزارة الشؤون الدينية، الجزائر، ص- ص. 102- 103.

(3) - حمدان خوجة: مرجع سابق، ص 196، و ما يليها.

أو تدميرها و إقامة منشآت عمرانية مختلفة لأغراض تخدم قوات الاحتلال كالثكنات و مؤسسات أخرى، و هذا ما أكدته القوانين الصادرة ما بين 1847-1848 و التي ضمنها السيد دوتوكفيل خلاصة قال فيها: " لقد استولينا على موارد الأوقاف، و أهملنا المدارس، و شتتنا الزوايا، و انطفأت الأضواء من حولنا، و معنى ذلك أننا حولنا المجتمع الإسلامي أكثر جهلا و توحشا " (1).

و تحققت هذه الأهداف الاستعمارية بعد الإجراءات التنفيذية التي تم فيها الاستيلاء على أملاك الأوقاف، و التي كانت تعد المورد الأساسي لتمويل التعليم بمختلف مؤسساته المرتبطة بالمساجد و الزوايا و المدارس الخاصة، و الأسر الميسورة هي التي كانت تتكفل بمهام التعليم الإسلامي و هي منتشرة بمختلف جهات الجزائر، و هذا ما يؤكد الخضم نفسه فيقول الجنرال فاليزي: "إن العرب جميعا تقريبا كانوا يحسنون القراءة و الكتابة سنة 1830" (2)، و كما يذكر أيضا بليس دي رينو في حولياته فيقول: "توجد مدارس القراءة و الكتابة في جميع قرى الجزائر و دواويرها" (3)، و الملاحظ من خلال مختلف المصادر بأن الأوضاع الثقافية كانت مزدهرة بمختلف شرائح المجتمع الجزائري وأن نسبة الأمية كانت متدنية نتيجة للتعليم الحر الذي كان فيه المجال مفتوحا لإقامة المؤسسات التعليمية وتمويلها عن طريق الأوقاف (4).

---

(1) - سعد الله : مرجع سابق، أبحاث و آراء، ص 11 و ما بعدها.

(2) - د. أبو القاسم سعد الله : القاضي الأديب القسنطيني (م.و.ن.ت) الجزائر. 1985، ص.ص. 32-33.

(3) - سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي ج 1، مرجع سابق، ص- ص 313-315.

(4) - عبد اللطيف عبادة، الوقف و مكانته...، ص- ص. 97-99.

## 2-2-3- سياسة الضرائب:

الضرائب أداة اقتصادية قمعية اتخذتها قوات الاحتلال لتحقيق مشاريعها الاستعمارية في الجزائر، و إخضاع الأهالي لإدارة المحتل، فعملت على بؤس و شقاء الجزائريين، كما عملت على تردي الحياة اليومية للفرد الجزائري، و هي متنوعة تكون حسب الظروف و الأوضاع الطارئة بالجزائر، و من أهم ما تميزت به سياسة الضرائب أنها لم تكن مدروسة و مقننة وفق قدرة الإنسان الجزائري المادية، و للتحكم في جبايتها عملت إدارة الاحتلال على إنشاء عدد كبير من البلديات بحكم أن البلدية إدارة قريبة من السكان، و بها تتحقق الاستفادة من الضرائب و الحصول عليها، و توسع مناطق النفوذ الاستعماري(1)، و تطور عدد البلديات بصورة مستمرة فبلغ عددها سنة 1878 حوالي 96 بلدية، ثم ارتفع العدد إلى 276 بلدية سنة 1921، و هي تحتوي على عدد يزيد عن 2.000.000 نسمة و تركزت مهمة هذه البلديات في مواصلة عمليات مصادرة الأراضي الزراعية و الغابات و المياه، و جباية الضرائب و تجهيز السدود لصالح لمعمرين (2).

وعلى الرغم من ذلك فإننا نجد التقارير الفرنسية أقرت كلها بأن الضرائب كانت كارثية على السكان الجزائريين خاصة منها المتعلقة بالأموال العقارية و التجارية، كما أن الأهالي لم ينحصر دفعهم للضرائب الفرنسية فقط بل كانوا يدفعون الزكاة و العشور إلى الخزينة الفرنسية، كما كانت تفرض ضرائب أخرى على السكان من طرف البلدية و الدائرة و العمالة فأصبحوا غير قادرين على دفعها، كما أضيفت لهم ضريبة عرفت بضريبة السخرة كالحراسة الليلية

---

(1) - statistique générale de l'Algérie , Algérie. 1900.p-p .9-10.

(2) - ابن اشنهو، مرجع سابق، ص.25 .

بدون مقابل، و هي عامة على جميع الجزائريين الذين يتراوح سنهم ما بين 18 و 50 سنة، و قدرت قيمة الضرائب التي كان الجزائريون يدفعونها سنة 1869 بأنها ضعف ما كان يدفعه الأوروبيون، كما أجبر الجزائريون على مواصلة دفع الضرائب التي كانت تدفع قبل احتلال الدولة الجزائرية، و تغيير نوعية الضرائب فألغيت الضرائب العينية و عوضت بالدفع النقدي، و مجيء مرسوم 24 أكتوبر 1870 الذي أحدث عدة تغييرات كان أهمها الزيادة في قيمة الضرائب(1) في حين كان مرسوم 1845 قد حصر الضرائب الخاصة بالجزائريين في ثلاثة أصناف أولها الحكور و هي ضريبة يدفعها الفلاح على أرض العزلة، و قيمتها تكون حسب قيمة مردود الأرض، و الثانية هي ضريبة العشور المفروضة على الأراضي الزراعية، و قيمتها تحدد على أساس نوعية الأرض و كمية المحصول، و الثالثة و هي الزكاة المفروضة على الثروة الحيوانية و قيمتها تتحدد حسب نوعية المناطق و القيمة التجارية للحيوانات، و هناك ضريبة العسة التي فرضت على القبائل الصحراوية و ألغيت سنة 1858، و ضريبة اللزمة التي فرضت على بلاد القبائل ثم عممت على مناطق الحكم المدني (2).

و هذه الأنواع المتعددة من الضرائب التي فرضت على الجزائريين أعدت لها حجج كثيرة منها بناء المدارس، و توفير الأمن للسكان، و إقامة المنشآت العامة كالطرق و المساجد و بناء السدود، و قدرت قيمتها

---

(1) - هلال عمار، مرجع سابق، ص 252.

(2) - عبد الرحمن رزاق: الضرائب في الجزائر ما بين 1871-1914، (الباحث)، مجلة تاريخية دورية، ع. 4، نوفمبر 1986، المحافظة السياسية للجيش الوطني الشعبي، المطبعة المركزية للجيش، الجزائر. ص 90.

بحوالي 17 ألف ف سنة 1863 دون النظر إلى الضرائب الإنشائية (1)، و هناك ضريبة تسمى ضريبة الملكية الأهلية أقرها مرسوم 13 جويلية 1874 وهي تحسب من المدخول الإجمالي للفرد بقيمة فرنك واحد كل سنتين، و قدرت عائدات الضرائب في الفترة ما بين 1851- 1866 بقيمة قدرها 370.861.533 ف.ف.

و هناك قول لأحد الفرنسيين أشار فيه عن ظلم الضرائب حيث قال: "لا نبالغ إذا قلنا أن هذا الثقل الضريبي إذا طبق بصفة دائمة في أي بلد أوروبي حتى و إن كان أكثر غنى، فإنه كاف لتحويله خلال سنوات إلى بلد بئس" (2).

و أهم ما يمكن استخلاصه من فرض السياسة الضريبية هو إنزال العقوبة الاقتصادية على الجزائريين، هذه العقوبة التي تهدف أساسا إلى وضع حد لكل أنواع الثورات الشعبية ضد الوجود الفرنسي في الجزائر، و انتهجت سلطات الاحتلال فيه أسلوب العقاب الجماعي و الفردي الذي انطلقت فيه منذ السنوات الأولى من الاحتلال، و منذ أن أقره الجنرال بيجو في شهر جانفي 1844 و بلغ أقصاه عقب ثورة المقراني 1871، فقدرت غرامة كل بند فيه ب 100 ف.ف، وأخذ من 928 مجموعة ريفية ما قيمته 36.582.298 ف،أخذ منها 900.000 ف كتعويض للمستوطنين من جراء الثورة، و اقتطع منها 7.933.820 ف للأشغال العامة، و ما قيمته 6.000.000 ف كمساعدة لمهاجري الألبان و اللورين

- 
- (1)- أجرون: تاريخ الجزائر المعاصر، (د. م . ج)، ط 2، ترجمة عيسى عصفور، الجزائر 1982، ص.207، كما أن القانون ينص على الحجز الجماعي للقبض على الغرامة الجماعية، و أيضا تحريم الرعي لمدة ست سنوات في المناطق المحروقة من الغابات.
- (2)- أرشيف (م.و.ج) ملف 1822 الذي يحتوي على مجموعة من المشاريع ذات الصلة بإصلاح النظام الضريبي الذي بقي دون تنفيذ.

الوافدين نحو المنطقة (1).

و بهذا فتورة 1871 كانت تكاليفها باهظة، تجاوزت فيها نسبة 70% من الاستيلاء على أموال الثائرين و المقدر قيمتها بحوالي 63.212.252 ف.ف و استغلت هذه الأموال في استغلال ما دمرته الحرب كالثكنات و المدارس و الكنائس، و بعضها وجه لفئة المستوطنين، و صار هذا الأسلوب من التدمير يمارس ضد الجزائريين من طرف قوات الاحتلال بصورة عادية.

### 3-الأوضاع الثقافية و الدينية و مؤسساتهما:

يجدر بنا أن نشير إلى الحالة التعليمية في الجزائر قبيل الاحتلال الفرنسي لها سنة 1830، حيث كانت أفضل بكثير عما أصبحت عليه بعد الاحتلال، إذ تذكر التقارير الفرنسية بأن عدد الجزائريين الذين كانوا يتقنون القراءة و الكتابة تتجاوز نسبتهم 40% من مجموع السكان، و هذه النسبة من المتعلمين في الجزائر تتوازي مع نسبة المتعلمين الموجودة في القرى الفرنسية، غير أن ما ذهب إليه أحد الرحالة العرب عند زيارته للجزائر في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، و المدعو المشرقي الذي كان له اتصال بمتقي الجزائري، و الذي أبدى رأيه بتحفظ حول الحالة الثقافية، فاكتفى بقوله: شأن الثقافة بالجزائر شبيهة بجارتها تونس (2).

أما حالة الثقافة و مؤسساتها بعد الاحتلال فإننا نستخلصها من خلال ما جاء به "Devoulex" حول ما فعلته قوات الاحتلال في مدينة الجزائر، فيذكر بأن المدينة كانت بها حوالي 176 مؤسسة دينية عام 1830 منها 109 مسجدا، 32 قبة زاوية، 13 مسجدا جامعا، و في سنة 1862 لم ينج منها سوى 67 مؤسسة منها

(1)- أجرون، مرجع سابق، ص 489 - 490.

(2)- هلال عمار، مرجع سابق، ص. 204.

19 مسجدا صغيرا، و 9 مساجد جامع، و 15 قبة، و 5 زوايا، و تشتغل منها 21 مؤسسة (1)، و العدد الباقي من مجموع هذه المؤسسات إما هدم أو مسح أو حوّل إلى وظيفة أخرى كمخازن أو ثكنات للجيش أو بيع كأملك للأوربيين، و استمر التهديم و التدمير لهذه المؤسسات و جمد نشاطها بصورة نهائية (2)، و بحلول سنة 1899 لم يبق منها سوى 5 مساجد، و كان تركيز سلطات الاحتلال على المؤسسات ذات البعد الحضاري العربي الإسلامي خاصة منها المدارس باعتبارها تشكل خطرا على أهداف و مشاريع الاحتلال التي كان الغزو من أجلها.

و نتيجة لهذه السياسة الاستعمارية أصيب المجتمع الجزائري بالجهل و الأمية و ذلك هو الهدف البعيد الذي يسعى الاستعمار إلى تحقيقه من أجل تثبيت سيطرته و تدعيم نفوذه في الجزائر. و لتحقيق ذلك على أرض الواقع قامت سلطات الاحتلال بانتهاك حرمة المساجد و تحويلها إلى كنائس، و منها جامع القصبة الذي حوّل إلى كنيسة "الصليب المقدس" و جامع "علي باتشين" الذي حوّل إلى كنيسة "سيدة النصر" و جامع كتشاوة الذي حوّل إلى كاتيدرائية الجزائر، و مسجد القائد الذي حوّل إلى مقر لجمعية أخوات القديس، و مسجد "السيدة" هدم و أقيم مكانه فندق، و جامع سيدي الرحبي الذي حوّل سنة 1833 إلى مقر للصيدلة المركزية ثم هدم، و جامع السيدة مريم الذي استولى عليه المتصرف العسكري ثم هدم مع مسجد الشماعين، أما مسجد التنسي فقد تم تحويله إلى ثكنة عسكرية سنة 1830 ثم مقرا للمدفعية و بعدها هدم، كما استغلت كل من مساجد ضباط الحوت، و عبدي باشا و القشاش لأغراض عسكرية ثم كان مصيرها التهديم (3).

---

(1) Devoulex,A : Les édifices religieux de l'ancien Alger,R.A 1862,p.371

(2) - د.هلال عمار: مرجع سابق، ص. 204.

(3) - د. سعد الله: أبحاث و آراء في تاريخ الجزائر، ج3، مرجع سابق، ص. 85.

و نفس المصير أصاب مساجد قسنطينة بالشرق الجزائري، فبعد الاستيلاء على مسجد صالح باي، و جامع سوق الغزل اللذين حولاً إلى كنسيتين و جامع الرحبة تمّ تحويله إلى مخزن للحبوب ثم هدمت منارته، و هناك مساجد هدمت و منها مسجد سيدي الفرجاني، و سيدي مسلم، أما مساجد سيدي راشد، و سيدي بوناب، و سيدي البيازري، فقد حولت إلى ثكنات عسكرية للقوات الفرنسية (1).

كما تعرضت مساجد وهران هي الأخرى إلى الاستيلاء و الهدم، فحول بها مسجد سيدي الهواري الذي أنشئ سنة 1799 إلى مخزن عام لقوات الاحتلال، و حول جامع خنق النطاح إلى مستشفى عسكري سنة 1831، و مدينة تلمسان التي كانت تتوفر على أكثر من 18 جامعاً، قامت قوات الاحتلال بتحويل أشهر مساجدها، و هو مسجد أبي الحسن الذي أسس سنة 1272 إلى متحف، كما عرفت مدينة معسكر نفس المصير فتحول بها جامع "العين البيضاء" إلى مخزن للحبوب بهدف توفير احتياجات قوات الاحتلال، كما كان الحال في كل من مدينتي عنابة و بجاية، فالأولى كانت تتوفر على 37 مسجداً عند بداية الاحتلال و لم ينج منها سوى مسجد "صالح باي" أما مدينة بجاية فقد تعرض بها الجامع الكبير إلى الهدم بعد احتلال المدينة سنة 1833، و جامع سيدي الموهوب الذي خرب عن آخره والقائمة شملت معظم المساجد بالمدن الجزائرية (2).

أما مؤسسات الزوايا و المدارس فقد تعرضت هي الأخرى لأعمال الهدم أو التحويل أو البيع، ففي الجزائر العاصمة وحدها قامت قوات الاحتلال بهدم زاوية

---

(1) - د. سعد الله : الحركة الوطنية، ج1، 1830-1900، مرجع سابق، ص.88.

(2) - أنظر (المجلة الإفريقية)، 1898، ص- ص. 80-99.

الصباغين مع المسجد الذي كانت تابعة له، و تبعتها كل من زاوية المقياسية و زاوية القشاش مع مسجديهما، أما زاوية الشبارلية فتم الاستيلاء عليها من طرف الدرك الفرنسي سنة 1830، زاوية شختون تم الاستيلاء عليها لتحول إلى مستشفى عسكري كما اشترى أحد المعمرين زاوية سيدي الجودي و حولها إلى منفعته الخاصة، و لم تكثف قوات الاحتلال بالاستيلاء و تهديم مؤسسات الزوايا بل مارست الضغط على المشرفين و المقيمين و المعلمين بها، فأحالت الكثير منهم إلى المحاكم الفرنسية، و واصلت سياستها الاستعمارية على المدارس فقامت بتهديمها فتعرضت مدرسة الأندلس للهدم الكلي و مدرسة جامع السيدة مريم التي هدمت عن آخرها، أما مدرسة الجامع الكبير فقد حولها أحد المعمرين الفرنسيين إلى حمام خاص، كما لاقت كل من مدارس السلطان و القشاش، خير الدين الثعالبي نفس المصير (1).

و بالشرق الجزائري كانت مدينة قسنطينة تتوفر قبيل الاحتلال على 80 مدرسة، و 7 معاهد فتعرضت بعد احتلال المدينة مباشرة إلى عمليات الهدم و التدمير و لم ينج منها إلا القليل، كما تعرضت مدارس مدينة عنابة التي كانت تضم 39 مدرسة إضافة إلى المدارس الملحقة بالمساجد و لم يبق منها إلا 3 مدارس.

و هكذا عملت قوات الاحتلال على مبدأ الهدم و التدمير لمعظم المؤسسات الثقافية والدينية، و تطبيقه في كل المدن الجزائرية التي يتم احتلالها و حتى المؤسسات التي تم تخريبها فقد حولتها إدارة الاحتلال إلى منفعتها الخاصة والهدف من ذلك كله هو ضرب البنية الحضارية من ثقافة عربية و عقيدة إسلامية،

---

(1) - سعد الله، مرجع سابق، ص 105، و أنظر أيضا:

Klein (H) : les feuillets d'Eldjazair. Fontana. 1937. P- P. 15 - 20.

و استمرت سلطات الاحتلال في انتهاج هذه السياسة فجاء مرسوم 27 سبتمبر 1907 الذي عمل على غلق كل المساجد التي كانت تحت سيطرتها، و تشريد موظفيها من أئمة و مفتيين و معلمين و مقرئين فأدى ذلك كله إلى استياء الجزائريين الذين أدت بهم هذه الإجراءات المجحفة في حقهم إلى بيع ممتلكاتهم و الهجرة نحو الخارج باتجاه البلدان العربية، نحو المغرب و تونس أو المشرق العربي(1).

كما رأت إدارة الاحتلال في فريضة الحج بأنها تمثل عاملا مهما في زيادة تعصب الأهالي الأمر الذي يجب التصدي له، و ذلك بتخفيض عدد الحجاج، وهذا ما جاء على لسان الحاكم العام للجزائر في قوله: "لا يجب تسهيل إجراءات السفر إلى مكة لأن التجارب أظهرت لنا بأن الحجاج يعودون أشد تعصبا و أقل احتمالا لسلطاتنا" فقامت إدارة الاحتلال بمنع الحج لسنة 1874 بحجة انتشار الوباء كما منعه سنة 1877، و كان الهدف الحقيقي من هذا الإجراء هو منع الجزائريين من الاحتكاك و الاتصال و التأثير بالمسلمين في موسم الحج خاصة و أن فترة الثمانينات تميزت بالنشاط البارز لفكرة الجامعة الإسلامية (2).

---

(1) - Ageron,(Ch.R), Histoire de l'Algérie, op.cit, P. 169.

و انظر كذلك: أعمال الندوة الدولية الحادية عشر حول الزيتونة، الدين و المجتمع والحركات الوطنية في المغرب العربي المنعقد بتونس أيام 5، 6 ماي 2006، مقال: الشيخ الميلّي: عالم زيتوني بين الوطنية و التاريخ ل: غالم محمد، ص. 45.

(2) - التليلي العجيلي: صدى حركة الجامعة الإسلامية في المغرب العربي 1876-1918، دار الجنوب للنشر، تونس 2005، ص. 77. و أنظر أيضا، بيار بوايي: الادارة الفرنسية و تنظيم الحج 1830-1894، ترجمة د. التميمي (م.ت.م)، عدد: 9، جويلية 1977، ص-ص. 197-198. و أيضا، أجرون: ج1، مرجع سابق. ص. 564.

و بعد عمليات الهدم و التخريب للمؤسسات الدينية و التعليمية و إلغاء فريضة الحج امتدت سلطات الاحتلال في سياستها الاستعمارية إلى سلك العدالة الإسلامية في الفترة الممتدة ما بين 1858 إلى 1860 حيث عمدت وزارة الجزائر إلى عرض طلبها على السكان بأن قضاياهم و مرافعاتهم تعرض على المحاكم الفرنسية، و حل قضاة الصلح مكان قضاة المسلمين، و منحت لهم صلاحيات كبيرة في منطقة القبائل سنة 1874، و ألغي المجلس الإسلامي الأعلى سنة 1875، و المجالس الاستشارية، و العمل على تقلص عدد المحاكم التدريجي من 184 إلى 61 محكمة سنة 1890، و كان قد صدر في 10 سبتمبر 1888 قانون يقضي بمنع القضاة في جميع جهات الجزائر بالفصل في المسائل العقارية و أوكلت هذه المهمة إلى قضاة الصلح الفرنسيين، و إلى العمل بالقانون الفرنسي و الشريعة الإسلامية في كل القضايا المتعلقة بذلك (1).

و مما كان يراه الاحتلال الفرنسي حول القضاء الإسلامي مستقبلا هو أن بقاءه و استمرار العمل به من طرف الجزائريين يشكل خطرا عليه، و استمرارا للمحافظة على الشخصية الجزائرية و المقاومة الوطنية بجميع أنواعها، و في هذا الإطار جاء قول الحاكم الفرنسي في 22 مارس 1874 قائلا: "إن العدالة تدخل في إطار السيادة، و على القاضي المسلم الانحناء أمام الفرنسي، و على كل واحد أن يفهم أننا المنتصرون" (2).

---

(1) - عمار هلال، مرجع سابق، ص- ص 226-227، تقرير يتضمن أسباب و دوافع الهجرة الجزائرية نحو المشرق العربي و ما نتج عنها.

(2) - المقصود هنا مشروع "شانزي". (Chanzy) الذي كرس القضاء الفرنسي. و للمزيد انظر أيضا: (مجلة المصادر) عدد: 11، 2005، ص- ص 226-227.

و لذلك أعطت النصوص الرسمية صلاحيات واسعة للحاكم العام، فحددت هذه النصوص عدم صلاحية أي حكم صادر من قاضي مسلم إلا برخصة كتابية من طرف الحاكم العام الذي أعطيت له صلاحيات واسعة في هذا الميدان فيمكنه حل المحاكم و المجالس القضائية كما فعل في سنتي 1858 و 1859، و بهذا صارت المحاكم الإسلامية مجرد وجود شكلي، فقرار 17 أفريل 1889 أجبر سكان منطقة القبائل على المرافعة في المحاكم الفرنسية فقط حتى و لو كانوا متواجدين خارج منطقتهم، و للإسراع في إنهاء مشكلة القضاء الإسلامي عملت إدارة الاحتلال على مصادرة أملاك الأوقاف باعتبارها موردا رئيسيا يدعم بقاء و استمرارية القضاء الإسلامي.

و بهذه الإجراءات المزرية التي اتخذتها سلطات الاحتلال ضد القضاء الإسلامي بحله و تعويضه بالمحاكم الفرنسية، فإنه لم يبق أمام العديد من القبائل الجزائرية سوى اتخاذ قرار الهجرة نحو البلاد الإسلامية التي أصبحت في نظر الكثير منهم واجبا شرعيا حسب بعض الآراء التي توجب على المسلم الهجرة نحو بلد الإسلام هروبا من المحاكم الفرنسية، و غيرها من العوامل المنفرة التي أوجدها الواقع الاستعماري في الجزائر (1).

### 3-1- الحالة التعليمية :

لقد كان التعليم في الجزائر قبيل الاحتلال الفرنسي متميزا بسياسة مسطرة من طرف السلطات الحاكمة، وممارسته بكل حرية، وتمويله كان خاصا من طرف

---

(1)- التليبي العجيلي، صدى حركة الجامعة الإسلامية...، مرجع سابق ، ص- ص.

الشعب دون تدخل الدولة، وهذا ما أجمع عليه كل الباحثين والدارسين للحالة التعليمية بالجزائر عند بداية الاحتلال بأن نسبة الأمية كانت قليلة، وأن التعليم كان متطورا، و أن هذه الحالة تدهورت بعد الاحتلال نتيجة للسياسة الاستعمارية التي انتهجتها سلطات الاحتلال في ضرب اللغة، و كل مقومات التعليم، وهدم كل ماله علاقة بالبنية الثقافية للمجتمع الجزائري(1)، ولم يكن هناك قبل 1850 أي سياسة تعليمية خاصة بالأهالي، فالجزائريون استمر نشاطهم التعليمي في الكتابات القرآنية والزوايا والمساجد على نفقاتهم الخاصة، وتمويل الأوقاف، وانهار هذا الأخير عندما استولت سلطات الاحتلال على ممتلكات الأوقاف التي كانت تمثل العمود الفقري في تمويل التعليم، وهذا ما أشار إليه سنة 1847 دي توكفيل في تقريره واصفا وضعية الأوقاف المدمرة قائلا: " لقد استولينا في كل مكان على اموال المؤسسات الخيرية التي كانت تسد حاجات الإنسان والتعليم، فحولناها عن استعمالها السابقة فانخفضت المؤسسات الخيرية، وتركنا المدارس تنهار، وبعثرنا الحلقات الدراسية، وتوقف توظيف رجال الدين ورجال القانون، ومعنى ذلك فقد جعلنا المجتمع الإسلامي أشد بؤسا، وأكثر فوضى، وأكثر جهلا و أشد همجية أكثر مما كان عليه قبل أن يعرفنا " (2).

- 
- (1) - د.سعد الله : الحركة الوطنية، ج1، مرجع سابق. ص. 92، وانظر أيضا، عبد الحميد زوزو: نصوص ووثائق، مرجع سابق، ص. 213 وما بعدها.
- (2) - آجرون: الجزائريون المسلمون وفرنسا، مرجع سابق، ص. 582 وانظر أيضا:

Tocqué ville ouvres complètes. T.3. Paris 1962. p. 323.

و أيضا، فرحات عباس: حرب الجزائر و ثورتها، ليل الاستعمار، ترجمة أبو بكر رحال، مطبعة فضالة، المحمدية، المغرب، ب.ت. ص. 87.

أما بالنسبة للمؤسسات الخاصة بالتعليم الأوربي فقد شرع في فتحها بالجزائر منذ عام 1836 تحت اسم المدرسة العربية الفرنسية ولم يلتحق بها من أبناء الجزائريين إلا عدد قليل جدا من التلاميذ، وذلك لمعارضتهم للتعليم باللغة الفرنسية، وتخوفهم من الغزو الفكري والثقافي الذي قد ينجم عن هذه المدارس الفرنسية(1)، وقد أشار أبو القاسم سعد الله إلى تقرير قدمه برنبيه وردفيه: أن كوليغ الجزائر سنة 1837 كان محصورا على التلاميذ الفرنسيين فقط، وليس بينهم تلميذ مسلم، وكان عددهم لا يتجاوز 80 تلميذا وأعمارهم ما بين السابعة والتاسعة عشرة، وهذه المدرسة التي أنشئت في شهر أكتوبر سنة 1836، دخلها 32 تلميذا فرنسيا أو أوروبيا ثم انخفض هذا العدد إلى 19 فقط لأن الدراسة كانت فيها باللاتينية بدل الفرنسية و الفرنسية الفصحى(2).

وعملت سلطات الاحتلال على إقامة هذا النوع من المدارس في بعض المناطق التي سيطرت عليها كمدينة قسنطينة وعنابة، وأصبح بعض الجزائريين يقبلون على هذه المدارس، كما ورد في جريدة المبشر بتاريخ 20 ديسمبر 1847 بأن حوالي 70 تلميذا بالمدرسة العربية الفرنسية بقسنطينة، وحوالي 120 تلميذا بمدرسة عنابة (3).

و بهذا فإدارة الاحتلال لم تتطرق في سياستها التعليمية بالجزائر إلا بعد حوالي 20 سنة من الاحتلال بعد أن آلت الحالة التعليمية إلى الدرجة القصوى من الإهمال ملقية اللوم بذلك على الإدارة العثمانية السابقة غير أن السبب الحقيقي في تدهور

---

(1)- د. سعد الله: أبحاث و آراء، مرجع سابق، ص. 11.

(2)- المبشر: الصادرة بتاريخ 15 أوت 1849.

(3)- جريدة المبشر ورد فيها إقبال بعض الجزائريين على التعليم الفرنسي دون ذكر الطبقات التي ينتمون إليها، ومن دون شك فإنهم ينتمون إلى القيادات العربية.

الأوضاع التعليمية بالجزائر يعود إلى السياسة التي انتهجتها سلطات الاحتلال منذ بداية الغزو سنة 1830، وهذا ما تضمنته التقارير الاستعمارية نفسها، كتقرير الجنرال دوماس الذي جاء فيه: من خلال احتكاكنا بالأهالي وجدنا أن النصف بينهم يعرفون القراءة والكتابة، وأنه توجد في كل حي مدرسة غير أن بعد 20 سنة من الاحتلال أصبح من الصعب جدا العثور على موظف يتولى القضاء، ويضيف بأنه في سنة 1840 كان يوجد بمدينة الجزائر التي يقطنها 12000 نسمة 24 مسيدا (مدرسة) يستقبلون أكثر من 600 تلميذ، هذا العدد لم يبق منه في عام 1846 سوى 14 مسيدا يقبل عليه حوالي 400 تلميذا فقط (1) .

وبعد 20 سنة من الاحتلال جاء على لسان المبشر بأن تدهور التعليم في الجزائر يعود إلى توالي الحروب بأطراف الإيالة، والآن يمكن لإدارة الاحتلال التفكير في وضع سياسة تعليمية خاصة بالأهالي- لكن هل توقفت الحروب بعد 1850؟- الواقع يكذب ذلك بل ازدادت المقاومة حدة، وما اهتمام سلطات الاحتلال بتعليم الأهالي في هذه المرحلة إلا حاجة في نفس يعقوب، وهذا ما ذهبت إليه جريدة المبشر في محاولة منها لمغالطة الأهالي بقولها : والآن والحمد لله قد عمّ الخير والهناء، ويمكن للدولة الاهتمام بنشر التعليم على من هو تحت حمايتها(2)، ونحن هنا نرى متى كانت سلطات الاحتلال مهتمة بتعليم الأهالي وهي التي دمرت مؤسساته وشردت رجالاته، والهدف الحقيقي من وراء ذلك هو تعليم بعض الأهالي بغرض توظيفهم في بعض المناصب الشرعية للفراغ الكبير الذي أصبح

---

(1) - زوزو: نصوص ووثائق، مرجع سابق، ص. 213.

(2) - Fanny Colonna : les instituteurs algériens 1883- 1939, O.P.U. Alger, 1975. P. 30.

موجودا من جهة، وما لرجال الدين من أهمية كبيرة في التأثير على السكان في الأرياف والمدن المختلفة بالجزائر(1)، فأدركت إدارة الاحتلال بأن الاهتمام بالتعليم التقليدي المدمر من طرفها، يشكل عاملا أساسيا في تحقيق أهدافها الاستعمارية، وهذا ما يمكن استنتاجه مما نشرته جريدة المبشر في عددها الصادر بتاريخ 15 أوت 1849 في بيان أهداف إدارة الاحتلال من اهتمامها بتعليم الأهالي:... لهذا فإن السلطات الفرنسية ستشرع في بناء المدارس بكل العمالات لأبناء المسلمين الذين تخرجوا من الزوايا والمساجد ليواصلوا فيها تعليمهم في الفقه والدين والأدب والحساب وغيرها ليتحصلوا على أنواع هذه العلوم، ثم يشتغلون في الوظائف المخزنية أو الشرعية حسب العلم الذي تعلموه(2).

و من الثابت والمعروف بأن التعليم كان ولا يزال يمثل الحجر الأساسي في بعث الثقافة وتطور الحياة البشرية في أي مكان وزمان، غير أن سلطات الاحتلال بالجزائر التي عملت على فتح عدد من المدارس بعد منتصف القرن التاسع عشر لم تحقق هدفها التعليمي المتمثل في محو الأمية، وهذا ما تؤكد نسبة المتعلمين من الجزائريين و المقدرة بـ 03,8% سنة 1901 أي بعد نصف قرن من الاهتمام بتعليم الأهالي، عكس ما هو عليه الحال في نسبة 84% للمعمرين(3)، فهل يعود ذلك إلى الرفض من طرف الأهالي، أم إلى السياسة التعليمية التي تسعى إلى تحقيق الأهداف الاستعمارية، فسلطات الاحتلال لم يكن هدفها رفع الجهل والامية عن الجزائريين أو نشر الثقافة والتعليم الذي يساير تطورات العصر،

---

(1)- زوزو: نصوص ووثائق، مرجع سابق. ص. 226.

(2)- جريدة المبشر، 15 أوت 1949.

(3)- محمد ناصر: المقالة الصحفية الجزائرية، 1903-1931، (ش.و.ن.ت)، الجزائر

1978، ج2. ص. 10.

بل كان الهدف من وراء ذلك الاهتمام بتعليم الجزائريين يسعى إلى ما يلي (1):

- السعي إلى تكوين بعض الجزائريين الذين يقومون بخدمة الأهداف والمصالح الاستعمارية في الجزائر، وذلك لما للغة الفرنسية من أهمية في معرفة المجتمع الجزائري
- ربط الغزو السياسي والعسكري، بالغزو الثقافي والفكري والتعليمي الذي ينتج عنه محبة الدولة الفرنسية من طرف الأهالي، واندماجهم في حكمها وخدمة مصالحها طواعية والكف عن المقاومة والعداء لها.
- عملت سلطات الاحتلال منذ البداية على تدريس اللغة العربية للفرنسيين بهدف التعرف على عادات وتقاليد المجتمع الجزائري، فقامت برفع رواتب الموظفين الفرنسيين تحفيزا لهم (2).
- من خلال إقامة المدارس والإشراف عليها من طرف إدارة الاحتلال يمكن نشر الثقافة والحضارة الفرنسية التي يكون تأثيرها على الأهالي في الجزائر

### 3-2- اللغة العربية:

يتفق معظم الباحثين والمؤرخين بأن إدارة الاحتلال كانت قد أدركت أهمية اللغة العربية منذ نهاية القرن الثامن عشر، وما تمثله في دول المشرق العربي الذي يشكل المغرب العربي جزءا منه في رقعته الجغرافية فكانت معاملة اللغة

---

(1)- بدأ الاهتمام الفرنسي بتعليم الجزائريين بعد 20 سنة من الاحتلال و خاصة في الفترة ما بين 1852- 1872، بهدف توظيف المدرسة في خدمة الاستيطان و زوال كل مقومات الشخصية الجزائرية، و ما تضمنه مشروع نابوليون الثالث بعد 1863، و إنشائه للمؤسسات التعليمية الخاصة بالجزائريين.

(2)- جريدة المبشر، 15 فيفري 1850.

العربية من طرف سلطات الاحتلال بالجزائر هي الاهتمام باعتبارها وسيلة للاتصال والعمل على تدمير كل ما هو مقوم حضاري بالجزائر.

وبهذا شكلت اللغة العربية اهتماما كبيرا في نظر الفرنسيين منذ بداية الاحتلال بالجزائر، وذلك لأنها تمثل عمق المجتمع الجزائري في بنائه الحضاري الواسع الذي يجب تهديمه، فاتخذت لذلك عدة أشكال، كتدريس اللغة العربية، وتأليف القواميس المترجمة من الفرنسية إلى العربية، و تكوين المترجمين و غيرهم .

فانطلقت عملية تدريس اللغة العربية منذ البداية عندما عين دييوسي Debussy كمتصرف إداري مدني بالجزائر عام 1832، وأراد أن يجلب مظاهر الحضارة الفرنسية إلى الجزائر، حيث كان يرى بأنه لا يمكن للجزائر أن تصبح فرنسية إلا إذا سادت اللغة الفرنسية بها، فقام بإنشاء مكتبة عمومية لحفظ المخطوطات العربية بالجزائر، وجلب مطبعة فرنسية لطبع المنشورات الرسمية، وإنشاء جريدة الممرن الجزائري ( Le moniteur Algérien ) (1)، وتعليم اللغة الفرنسية لليهود والمسلمين واللغة العربية للأوروبيين، فاستدعى لذلك مجموعة من الأساتذة من أهمهم "جوني فرعون" للقيام بالمهمة ابتداء من 6 ديسمبر 1832 إلى غاية 1836 حين عوضه المستشرق الفرنسي بريسيي (Bresier) الذي بقي بالجزائر كأستاذ للغة العربية إلى غاية 1869، ولتشجيع الأوربيين في تعليم اللغة العربية أنشأت إدارة الاحتلال جائزة مالية تقدم للمتفوقين في نهاية السنة وذلك بالقرار الصادر في شهر نوفمبر 1835(2).

---

(1) - صدر العدد الأول منها بتاريخ 27 يناير 1832 من طرف إدارة الاحتلال.

(2) - cour : Notes sur les cahier de langue arabe d'Alger, de Constantine et d'Oran ,1832-1879, (revue africaine) n° : 65. 1924. P- p. (21-22)

وهذا الاهتمام المتزايد بتدريس اللغة العربية يهدف بصورة أساسية إلى استخدامها كوسيلة في عملية التغلغل الفرنسي في الجزائر، وأداة للاتصال لا للتثقيف، وهذا ما أشار إليه الدوق دوروفيقو في قوله: "...إن الهدف من إنشاء كرسي اللغة العربية في الجزائر وتعليمها للأوروبيين، هو تسهيل عملية الاتصال المباشر التي تتم بين الإدارة والأهالي الجزائريين(1)، كما كان الهدف من ذلك هو الاستغناء عن الوسيط الجزائري الذي كان محل شك لدى إدارة الاحتلال على الرغم من إعلانه للطاعة والولاء لسلطات الاحتلال".

ومن الأدلة التي تؤكد لنا استعمال إدارة الاحتلال للغة العربية كوسيلة لتثبيت وجودها بالجزائر رسالة السيد بريسون Presson الذي تولى منصب الإشراف على تدريس اللغة العربية سنة 1836 إلى المفتش العام للتعليم يدعوه فيها إلى التركيز على دراسة اللغة العربية والتوسع فيها، بهدف إدراك طريقة تفكير الأهالي ومعرفة عاداتهم وتقاليدهم، وتوسيع ذلك إلى رجال الفكر والثقافة وخاصة منهم المستشرقون(2).

كما كان لقدم المستشرق بريسيي إلى الجزائر، وإشرافه على كرسي اللغة العربية العامية، والإعلان عن بدء دروسه ببلاغ رسمي من طرف المفتش العام لوبيشو (Iepescheux) جاء فيه: إن السيد بريسيي التلميذ القديم في المدرسة الملكية، والمختص في اللغات الشرقية، أستاذ اللغة العربية في الجزائر سيفتح

---

(1) - ديسبارمي: الفوائد في العوايد والقواعد والعقائد، مطبعة موجان، الجزائر. 1905. أنظر صفحات المقدمة.

(2) - Charles Frénaud : les interprètes de l'armée d'Afrique. Alger. 1878. p.23.

درسه العام يوم 17 يناير 1837، بحضور مفتش التعليم وعدد كبير من الضيوف(1)، فكان هذا الدرس بمثابة برنامج عمل يمكن الإشارة إلى أهم ما ورد فيه كما يلي(2):

- اللغة العربية لغة غنية في عباراتها، متنوعة في أشكالها، أنيقة في إنشائها، لا يختلف فيها إثنان حول جمالها وروعيتها .
- العرب لا يدرسون في مدارسهم إلا لغة القرآن، ومراسلاتهم المختلفة لا تتم إلا بها، وهذا ليس غريبا فهم حتى في المدارس الفرنسية لا يدرسون إلا اللغة الفرنسية الفصحى لغة الكتاب والكبار .
- تشكل دراسة اللغة العربية، وتدريسها في المنطقة التي يتحدث بها سكانها فوائد كثيرة لفرنسا أهمها تسهيل عملية الاتصال بالسكان في جميع مناحي الحياة (3).
- هناك الكثير من اللهجات المحلية المستخرجة من اللغة العربية الفصحى تمثل حواجز مختلفة بين الشعوب العربية في مختلف المناطق .
- قد تبدو دراسة الآداب المختلفة عديمة الفائدة غير أن ذلك سيكون له نتائج جمة تمكننا من التعرف على العادات والتقاليد، وطريقة التفكير في مختلف مجالات الحياة الثقافية .
- ينبغي وضع برنامج عام في تدريس اللغة العربية للباحثين الفرنسيين بهدف تعريفهم بالمبادئ العامة للهجات السائدة في الجزائر، والمنتشرة أكثر من اللغة العربية الفصحى .

---

(1) - Henri massi :les études arabes en Algérie 1830-1930,( revue africaine) , 1933. No : 74. P. 212.

(2) - A. cour, op. Cit. p-p. 27-30.

(3) - A. cour , op. Cit. p. 26.

ومن خلال ما تمّت الإشارة إليه يمكن استخلاص الأسس الهامة في تدمير اللغة العربية الفصحى في الجزائر لتحقيق الأغراض الاستعمارية في تدمير البنية الثقافية والفكرية للإنسان الجزائري وتركه في حالة هيكل بلا روح يقبل الانصياع ولا يلجأ إلى المقاومة بكل أشكالها، وهذا ما أكده برسون (Presson) حول دروس بريسيبي بقوله: "... يجب ألا ينسى بأن الدرس الذي يقدمه في اللغة العربية ليس درسا عاديا، لكونه درس بعد احتلال الجزائر، فله أهمية سياسية، ومنفعة كبيرة فينبغي على بريسيبي توسيع المعرفة بالعربية الدارجة خارج مدينة الجزائر مع لهجات التل وقبائل السهول وقبائل الجبال وقبائل الزواوة لتسهيل الوصول إلى طريقة تفكير هذه المناطق" (1).

كما كان تقسيم العمل الأسبوعي إلى مجموعة حصص هي:

- حصة واحدة لشرح النصوص باللغة العربية الفصحى.
- حصة واحدة خاصة بالقواعد وعناصرها من نحو وإعراب وتراكيب وغيرها.
- حصة خاصة بالترجمة.
- تخصص ثلاث حصص للعربية العامية أو المحكية كما كانت معروفة
- التأكيد على الاهتمام بإيجاد الوسائل التي تسهل عملية الاتصال الدائم بالسكان نظريا وعمليا (2).

---

(1) - A. cour , op. Cit. p-p. 27-32.

(2) - د. سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي، ج6، مرجع سابق، ص.17.

ومن الأساليب التي اعتمدها إدارة الاحتلال، العمل على تدمير اللغة العربية الفصحى بين أفراد المجتمع الجزائري لأن بقاءها يشكل عقبة كبرى في فرض السيطرة التامة على الجزائر، ويعيق فرض اللغة الفرنسية على الجزائريين، وهذا ما تضمنه تقرير الدوق دوروفيقو في 15 أكتوبر 1832 الموجه إلى وزير الحربية جاء فيه: " إن إيالة الجزائر لن تكون من الممتلكات الفرنسية، إلا بعد أن تصبح لغتنا الفرنسية لغة قومية فيها، وتتأقلم فيها العلوم والفنون الفرنسية، فالسماة الإفريقية تغطيها سماة الشعر والأدب، وذكاء العرب لا شك فيه، وهذه حقيقة ينبغي تجسيدها وهي إحلال اللغة الفرنسية محل اللغة العربية تدريجيا، وحين تصبح اللغة الفرنسية هي لغة السلطة والإدارة فإنها ستنتشر بقوة بين الأهالي الجزائريين... " (1).

وأسندت مهمة القضاء على اللغة العربية إلى مجموعة من المستشرقين المباركين للسياسة الاستعمارية في الجزائر الذين حددوا لها ثلاثة أصناف هي:

- اللغة العربية القديمة التي تضم لغة الأدب القديم، ولغة القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف، وأمهات كتب التراث، وهي تمثل اللغة العربية الميته مثل اللغة اللاتينية والإغريقية، وهذا الصنف من اللغة العربية يعتبر من الاختصاص العالي الذي يهدف إلى دراسة حضارة العرب والإسلام بغرض الاستفادة منه والتعامل مع الشعوب الإسلامية المختلفة،ينبغي طمسه حتى تكون القطيعة مع الروابط الحضارية الأمر الذي يسهل انقياد الأهالي نحو الأهداف الاستعمارية

---

(Revue africaine). 1856-1857. N° 1, p-p. 522-529.

-(1)

- اللغة العربية العامية هي التي يجب التركيز على استعمالها، وإهمال اللغة العربية الفصحى، فكان التركيز على الأدب المكتوب باللغة العامية كالشعر الملحون أو الشعبي، الذي كان منتشرًا بكثرة، والهدف من ذلك كله هو عدم وجود تراث شعبي فصيح، و ينبغي المساهمة مع إدارة الاحتلال في اندثار اللغة العربية الفصحى.

- اللغة العربية الفصحى أو الحديثة: وتتمثل في لغة الصحافة والكتب المطبوعة حديثًا، والمتداولة في المشرق العربي، وهي في نظر إدارة الاحتلال لغة أجنبية عن الجزائر، فكانت اللغة الفصحى في الجزائر تخضع للرقابة القانونية من طرف سلطات الاحتلال، كما أصبحت الكثير من النصوص القانونية الصادرة من طرف إدارة الاحتلال في الجزائر، يغلب عليها طابع العامية بدءًا من أول بيان موجه للجزائريين منذ سنة 1830، والقواميس المنجزة من طرف المستشرقين، وجريدة المبشر التي بدأ إصدارها منذ 1847، والهدف الأساسي من ذلك كله هو القضاء على الدين الإسلامي و تشويهه وذلك بضرب العامل الأساسي بين الإنسان الجزائري والقرآن الكريم وهو اللغة العربية الفصحى، وإيهام الأهالي بوجود لغة جزائرية خاصة بهم، وفك الارتباط الحضاري للماضي الجزائري(1).

- إبعاد اللغة العربية وتدميرها كان يعني إحلال اللغة الفرنسية في الأوساط الجزائرية باعتبار اللغة العربية هي الوعاء الأساسي الحامل للمحتوى الحضاري للعلوم والقوانين والفلسفة والأعراف والتاريخ والقيم، واكتساب اللغة الفرنسية يعني تخلي الأهالي عن ثقافتهم واكتساب ثقافة المستعمر باكتشاف المعرفة من الكتب والصحف والمنشورات الاستعمارية فيندمج في

---

(1)- خديجة بقطاش: الحركة التبشيرية في الجزائر 1830-1871، منشورات دحلب

الحضارة الفرنسية(1) التي تبعده عن القيام بأي عمل مكروه ضد الوجود الفرنسي في الجزائر.

و قد شرعت سلطات الاحتلال في نشر اللغة الفرنسية منذ الشهور الأولى بأسلوب تدريجي، فسمحت للقليل من الجزائريين بالالتحاق بالمدارس الفرنسية التي فتحتها منذ السنوات الأولى، بعد أن قامت بتدمير مؤسسات التعليم العربي الإسلامي التي كانت منتشرة قبل الاحتلال فكانت الفرحة و السعادة بتدمير هذه المؤسسات العربية تغمر أرباب الإدارة الاستعمارية (2)، و هذا ما عبر عنه الدوق دومال الذي أسندت له مهمة شؤون الحكومة العامة في الجزائر ما بين جوان 1847- فبراير 1848، بقوله: " فتح مدرسة فرنسية في أوساط الأهالي تعادل معركة عسكرية تهدف إلى فرض الأمن و الاستقرار في الجزائر، و تسعى إلى بث القناعة في أوساطهم بمشروعية الاحتلال و تعزيز سيادة المستعمر"، كما ورد أيضا عن أحد دعاة التعليم الفرنسي في الجزائر أنه قال: " إن أحسن وسيلة لتغيير الشعوب البدائية في مستعمراتنا و جعلها أكثر ولاء و إخلاصا في خدمة مشاريعنا هو أن تقوم بتنشئة أبنائها منذ الطفولة، و أن نجعل معاشرتهم لنا باستمرار فيتأثرون بعاداتنا و تقاليدنا الفكرية، و لا يكون ذلك إلا بفتح المدارس التي تكيف عقولهم حسب أغراضنا " (3).

(1) - Charles Féraud : op.Cit. P. 22.

(2) - د. عمار هلال: أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصرة 1830-1962، (د.م.ج)، الجزائر 1995، ص. 103.

(3) - Marcel Imeret : l'état intellectuel et moral de l'Algérie en 1830 (Revue d'histoire moderne et contemporaine), juillet- septembre 1954.

و انظر: سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي، ج5، مرجع سابق. ص- ص. 287 - 288.

فإدارة الاحتلال كانت تهدف من وراء نشر اللغة الفرنسية و ثقافتها في عقول الجزائريين إلى تقبل الهيمنة الفرنسية، و فرض الوجود الحضاري الفرنسي الذي رأت بأنه لا يتحقق إلا بتكوين نخبة جزائرية متشعبة بالثقافة الفرنسية التي تركز على إتقان اللغة الفرنسية، فأدركت هذه الأهمية، و عملت على تعليم اللغة الفرنسية حتى في المساجد، كما أشارت إلى ذلك جريدة المبعثر في عددها الصادر بتاريخ 15 أكتوبر 1855 بأن تدريس اللغة الفرنسية قد شرع فيه منذ 10 مارس 1855، و قد حضره 22 تلميذا كلهم من الأسر الكبيرة، يتولى تعليمهم مترجم المكتب العربي، كما عملت إدارة الاحتلال على فرنسة المحيط العام و جعل اللغة الفرنسية هي اللغة الرسمية و هذا ما تضمنه قرار 1849 الذي نص على أن اللغة الفرنسية هي اللغة الحاكمة، و لغة القضاء المدني و العقابي، و كتابة العقود لا تكون إلا بها، و هذا ما عقدنا العزم عليه في استمالة الجزائريين و إدماجهم و جعلهم فرنسيين (1).

غير أن اعتراض الجزائريين على تعلم اللغة الفرنسية كان واضحا منذ بداية الاحتلال، و اعتبروا الوجود الفرنسي ضربة ضد الثقافة الإسلامية، فكانت اليقظة الجزائرية المنادية بضرورة الحفاظ على مقومات الأمة الجزائرية، و الشعور بالانتماء العربي الإسلامي لم يكن غائبا على الجزائريين و بقوا في الاستمرار على علاقاتهم بالتعليم العربي داخل الجزائر و خارجها بالتوجه نحو البلاد العربية الإسلامية و خاصة بالتوجه نحو جامع الزيتونة و غيره.

---

(1) - د. عمار هلال، مرجع سابق، ص - ص. 112-113.

## خلاصة

من خلال ما تم عرضه حول الوضع العام الذي ساد الجزائر بعد غزوها سنة 1830، نستخلص بأن الجزائر قد أصيبت بنكسة في بنيتها السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الأمر الذي أدى إلى تدهور الحياة بشكل عام خلال فترة الاحتلال ما بين 1830 و 1962، فأصبح الإنسان الجزائري يبحث عن مخرج له، خارج حدوده الإقليمية بعد أن قطعت مصادر رزقه، وصودرت أراضيه التي كانت تمثل الصدارة في حياته الاقتصادية والاجتماعية و الثقافية، إضافة إلى أنواع التنكيل به وشغف الحياة ومطاردته، ثم توسع الأمر إلى ضرب كل مقوماته الحضارية من اللغة والدين، ومحاولة سلخه عن أصالته، فكان رد الفعل على هذه الأوضاع كلها هو الرفض و المقاومة بكل أشكالها، ومنها الهجرة الداخلية ثم الخارجية، دون أن تزول من ذاكرة الإنسان الجزائري فكرة الاستقلال، وطرد المعتدي، على مقدساته الحضارية و الغاصب لأرضه والعودة بالحياة إلى وضعها الطبيعي، وهذا ما سندركه لاحقا من خلال نشاط الجزائريين في تونس كقاعدة خلفية للمقاومة بكل أشكالها في العمل و التنسيق المشترك في مجتمع الاستقبال خاصة بعد فرض الحماية الفرنسية على تونس سنة 1881.

## هـ

- الهـ

(1881 - 1830).

اية الفرنسية

- الهـ

(1954 - 1881).

- توزيع الهجرة واستقرارها في تونس

## هجرة الجزائريين إلى تونس:

### المقدمة :

بعد سقوط مدينة الجزائر والاستيلاء عليها سنة 1830، وانطلاق قوات الاحتلال الفرنسية في سياستها القمعية المسلطة على الإنسان الجزائري، والشروع في عمليات السطو والتخريب الذي تعرضت له الممتلكات، و ما أصاب السكان من شدة الصدمة والهول الذي انتشر صيته في مختلف جهات الجزائر، و مواصلة الغزو الفرنسي للجزائر و توسعه في اغتصاب الأراضي، لم يبق أمام الكثير من الجزائريين إلا التفكير في موضوع الهجرة نحو المناطق الداخلية التي لم تصلها بعد قوات الاحتلال ثم تطور الأمر إلى الهجرة الخارجية خاصة باتجاه البلدين المجاورين تونس و المغرب، ثم نحو المشرق العربي.

و اتخذت هذه الهجرة التي انطلقت من المدن و الأرياف الجزائرية شكل موجات بشرية تتكون من أسر و قبائل بكاملها، و ذلك لما أصابها من شدة الحرب و الاضطهاد الجماعي الذي كان يتعرض له السكان خاصة بعد أن تمكنت قوات الاحتلال من إحكام سيطرتها و مواصلتها في شن الحملات العسكرية بمختلف جهات الجزائر، ثم الشروع في تسطير القوانين الاستيطانية التي تمكن بها المهاجرون الأوربيون من الاستيلاء على مساحات من الأراضي الخصبة (1)، و طرد أصحابها الشرعيين نحو المناطق الجبلية و الغابات و الأراضي الفقيرة.

و بهذه السياسة الاستيطانية عمّت حالات البؤس و الفقر المدقع بين الأهالي في السنوات التي تلت عمليات الغزو و الاحتلال، زادت سنوات القحط و الجفاف

---

(1) - صالح عباد: الجزائر بين فرنسا...، مرجع سابق ، ص 12.

سوءاً فأهـلكت الآلاف من الناس، و أجبر العديد منهم على الهجرة باتجاه الغرب نحو المغرب الأقصى، و باتجاه الشرق نحو الأراضي التونسية بغرض الحصول على أراضٍ للزراعة يسدون بها رمق العيش الذي نتج عن سياسة اغتصاب الأراضي و الممتلكات (1).

غير أن حركة الهجرة هذه قد لفتت انتباه سلطات الاحتلال التي رأت بأنها تشكل خطورة عليها، الأمر الذي جعل الكثير من الفرنسيين يولونها اهتماماً كبيراً، فكانت رؤيتهم لها في البداية بأنها فرصة تبعد المسلمين الحاقدين الذين يحملون فكرة الجهاد و يعملون على نشرها بين الجزائريين ضد سلطات الاحتلال، كما أن هذه الهجرات تنطلق من المناطق الآمنة للأوروبيين الذين توافدوا على الجزائر، فأخذ الكثير من الفرنسيين في البحث عن أسباب هذه الهجرة و ظروفها، و نتائجها، فكتبت حولها الكثير من المراسلات و التقارير بين الحاكم في الجزائر و السلطات التونسية خاصة بعد أن أصبحت هذه الهجرة تشكل أزمة في العلاقات بين إدارة الاحتلال في الجزائر و السلطات التونسية من جهة، و الاعتقاد من جهة أخرى بأن استمرار موجات الهجرة الفردية و الجماعية نحو تونس بدون مراقبة تشكل خطراً مستقبلياً في انتشار فكرة المقاومة ضد سلطات الاحتلال في الجزائر و في عرقلة عمليات الحماية التي كان يخطط لها قبل 1881 (2).

غير أنه يلاحظ إذا كانت الهجرة الجماعية قد قلت فإن الهجرة الفردية بقيت

---

(1)- هلال، الهجرة الجزائرية...، مرجع سابق، ص.18. وانظر أيضاً،

الهادي التيمومي: تاريخ تونس الاجتماعي 1881-1956، نشر دار محمد علي الحامي، ط2. تونس، 2001، ص. 19.

(2)- الطاهر عبد الله: الحركة الوطنية التونسية، رؤية شعبية جديدة، (د.م.ط.ن)، ط2. تونس. 1975. ص. 14.

مستمرة دون توقف، فبعضها كان عن طريق رخصة السفر الفرنسية، و هذا يعني أن هجرة هؤلاء الأفراد كانت تتم بموافقة و رضى سلطات الاحتلال بالجزائر، و أحيانا تقوم سلطات الاحتلال بطرد بعض الجماعات و الأفراد الذين كانوا يشكلون خطرا و معارضة على إدارة الاحتلال، و البعض الآخر كان يهاجر من الجزائر بحجة أنه ذاهب لأداء فريضة الحج، أو للقيام بنشاط تجاري نحو البلدان العربية ثم يختارون بلدا للاستقرار كبلاد الشام أو مصر أو الحجاز(1).

و احتلال مدينة عنابة الواقعة بالشرق الجزائري أدى إلى فرار العديد من العائلات باتجاه تونس ثم تلتها عائلات أخرى من نواحي قسنطينة توجهوا كلهم نحو تونس، غير أن سلطات الاحتلال فرضت ضريبة على العائلات المهاجرة فيما تركوه من أملاك عقارية و أراضي (2) و على الرغم من ذلك فقد استمرت الهجرة نحو تونس من مختلف جهات الجزائر حتى أصبحت هذه الهجرة تشكل أهمية بالنسبة للهجرات الأجنبية في تونس و ذلك من حيث العدد و الخصوصيات، فعملت إدارة الاحتلال على محاصرة المهاجرين الجزائريين خاصة على الحدود الشرقية قانونيا و إداريا، و ازداد ذلك الأمر خاصة بعد احتلال تونس عام 1881، حيث قدر عدد المهاجرين الجزائريين المستقرين بتونس خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر بحوالي 20 ألف نسمة، و وضعيتهم القانونية لا تختلف عن رعايا الباي في تونس على الرغم من انتمائهم لدولة مجاورة، فانتمائهم للأمة

---

(1) - A.O.M, GGA : 9h 102,(61<sup>1</sup>) : Emigration au proche orient (Syrie , egypte, palistine, Empire ottomane) ,1880-1889.

(2) - فرضت سلطات الاحتلال على الجزائريين الذين فروا إلى تونس، و استقروا بها بدون تصريح من طرف إدارة الاحتلال ويعد هذا خرقا بسيطا للقوانين الإدارية باعتبار أن تونس ليست عدوة لفرنسا، و هذا الخرق يستوجب فرض غرامة ماليه على الغائبين، و يمنع دخولهم إلا بعد دفع هذه الغرامة المفروضة عليهم.

الإسلامية جعلهم لا يختلفون عن السكان التونسيين ماداموا يدفعون الضرائب مثل غيرهم من المسلمين، و هذا ما تحمله الكثير من الوثائق الأرشيفية المختلفة (1)، فالمهاجر الجزائري كان مطالباً بدفع الضرائب للسلطة المركزية عن طريق الممثل المعروف بعامل الغرابة، غير أن تغير الأوضاع في كل من الجزائر و تونس كان له انعكاسه على تغير القوانين في تونس عبر فترات مختلفة فعملت سلطات الاحتلال على أن تكون هي المستفيدة من مختلف التغيرات التي تمت عبر هذه المراحل.

### 1- الهجرة خلال مرحلة الحكم التونسي (1830-1881):

لقد كان للسياسة الاستعمارية بالجزائر منذ 1830 الدور الكبير في تدفق الهجرة الجزائرية نحو الخارج، وخاصة باتجاه البلاد التونسية، وكان لتعدد التشريعات القانونية الاستعمارية في كل مرحلة، دورها الفعال في تهجير الجزائريين وذلك بدءاً من قوانين اغتصاب الأراضي من أصحابها الشرعيين، وقوانين تفكيك الروابط الاجتماعية، وتدهور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، فكل هذه التشريعات القانونية كانت نتيجتها هدم بنية المجتمع وتشريده وتهجير، وتواصلت هذه السياسة منذ 1830 حتى 1962 (2).

وهذا ما تضمنته التقارير الصادرة عن سلطات الاحتلال بالجزائر كالمراسلة الصادرة عن مديرية الشؤون العربية بقسنطينة، المؤرخة في 12/06/1857، و أسباب الهجرة الناتجة عن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية التي دفعت بتوافد القبائل الجزائرية نحو البلاد التونسية ما بين 1850-1857.

---

(1)- المحكمة الابتدائية بجهة الكاف: دفتر أحمد بن بدر الكافي، و عمار بن بلقاسم ع. 1، بتاريخ 18 نوفمبر 1875 الموافق لـ 20 شوال 1292.

(2)- الهواري عدى: الاستعمار الفرنسي في الجزائر، سياسة التفكيك الاقتصادي والاجتماعي 1830-1967، ترجمة جوزيف عبد الله، دار الحداثة، بيروت 1983. ص- ص. 61- 62.

## قبائل جزائرية استقرت بتونس منذ بداية الاحتلال سنة 1830 إلى غاية 1857

إن الهجرة الجماعية للقبائل الجزائرية نحو البلاد التونسية حسب ما تضمنته بعض التقارير الفرنسية بالجزائر تؤكد بوضوح بأن أسباب هذه الهجرة كانت مرتبطة بصورة أساسية بالأوضاع السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية التي عكرت معيشة السكان بالجزائر في ظل السياسة الاستيطانية التي فرضتها ادارة الاحتلال بالجزائر(1).

و من ذلك نجد قوائم مختلفة لعدد خيام القبائل الجزائرية التي استقرت بتونس ما بين 1840- 1857 ، فمن دائرة عنابه نجد قبيلة بني صالح التي هاجر منها اثنين من الخيام استقروا بمدينة تونس تمثلت أسباب هجرتهم في المتابعة القضائية منذ سنة 1840(2).

ومن دائرة قالمة فقد تضمنت الرسالة الصادرة عن مدير الشؤون العربية بقسنطينة بأن 11 عشرة قرية هاجرت منها عددا من الخيام نحو البلاد التونسية احتلت فيها قبيلة أولاد عرين خمسة و عشرون خيمة ، استقرت بناحية خمير منذ سنة 1845 ، و تعود أسباب هجرتها الى التعسف و الضرائب المفروضة عليهم من طرف قائدهم محمد بن علي براك ، و حاولوا العودة الى أوطانهم غير أنهم لم يجدوا استجابة ، كما هاجر من قبيلة العواوشة ثمانية و عشرون خيمة منذ سنة 1840 ، استقر منهم في عزوان تسعة عشر خيمة و تعود أسباب هجرتهم إلى الهروب من المتابعة القضائية و القتل و السرقة ، و ستة خيام منها استقرت بناحية

---

(1) Julien (Ch. A) : Histoire de l'Algérie contemporaine, T1.

Conquête et colonisation. P.U.F. 1964. P- P. 164- 169.

(2) A.O.M , G.G.A, serie 25H16(2) . 1950 -1959.

خمير و تعود أسباب هجرتها إلى عدم دفع الضرائب و الاضطرابات الناتجة عن المقاومة، كما هاجر من قبيلتي بني عمار و شيخ عمار 15 خيمة استقروا بمفتاحية ، و إفريقيا و تعود بعض أسبابها إلى السرقة و بعضها لم يحدد أسبابها و تاريخها، كما هاجر من قبائل الشيبانة ، و سوارق ، و بني حميد حوالي 15 خيمة استقروا على التوالي بأولاد مفدا ، و وشتاتة ، و تعود أسباب هجرتهم إلى الفرار من العقوبات الناتجة عن المقاومة ، و القتل و السرقة منذ سنة 1851، و قبائل أولاد ناصر و ستاته ، و أولاد ذياب ، و أولاد أيوب 11 خيمة استقروا بغزوان، و أولاد مقدا، و أولاد علي، و دزيرة، و الدخيلة و تعددت أسبابها لأحداث المقاومة ، و القتل و السرقة و البعض منها لم تحدد أسبابها ، كما حدد تاريخ هجرتها منذ سنة 1842 و 1851.

أما دائرة سوق أهراس التي هاجرت منها أعداد كبيرة من الخيم من قبائل مختلفة ، فهاجر من قبيلة اولاد تليل حوالي 200 خيمة استقرت بناحية شارن بتونس و يمثل هذا العدد هروبا كاملا للقبيلة بسبب المتابعة القضائية والاضطهاد الذي تعرضت له ، تلتها قبيلة أولاد مؤمن من حيث العدد المقدر بحوالي 105 خيمة استقروا بناحية ورغة، و تعود أسباب هجرتهم إلى الاضطرابات الاجتماعية بسبب قتل شيخ بالقبيلة سنة 1852 ، كما فرت قبيلة شمانة بكاملها بحوالي 70 خيمة استقرت بناحية شارن ، و تعود أسباب هجرتها إلى تشديد الخناق عليها بسبب المقاومة ، كما هاجرت قبيلتي مغالمة ، وأولاد سيدي عيسى ، فكان فرار قبيلة مغالمة بكاملها سنة 1856 استقرت بناحية شارن بتونس في حين كانت قبيلة أولاد سيدي عيسى قد هاجر منها حوالي 13 خيمة بسبب ثورة 1852(1).

كما هاجرت من دائرة سوق أهراس أعداد أخرى من الخيم من قبائل مختلفة

(1) - A.O.M,G.G.A , serie.25H/ 13. 1884-1894 d.1, op.cit.

كعيايدة ، و اولاد خميس ، و الخضارة ، و بني يحي ، و رمالة قايد احمد و اولاد خليفة ، و حدادة ، و مشاية، و استقرت في نواحي مختلفة بالبلاد التونسية كناحية الكاف، و ورغة ، و اولاد بوغانم ، و قدر عدد الخيام المهاجرة بأكثر من 25 خيمة ، و اختلفت أسباب هجرتها عقب ثورة 1852 إلى أسباب أخرى غير محددة ، غير أنها تدخل في إطار السياسة الاستعمارية التي انتهجتها سلطات الاحتلال.

أما دائرة قالمة فقد هاجر منها هي الأخرى أعداد من الخيم التي استقرت بنواحي مختلفة بتونس كقبيلتي مهايل ، و بني مرمر اللتين استقرتا بناحيتي القايد عمارة ، و الدخلة خلال سنتي 1850 و 1852 ، و سبب هجرتها يعود إلى أسباب عائلية والهروب من المتابعة القضائية أو لأسباب غير محددة.

و هناك قبائل أخرى انتقلت منها بعض الخيام نحو البلاد التونسية كقبائل بني يحي، و بني عدي، و أم الحال ، و الخزارة و بني أحمد ، و خزرال و سي عفيف استقروا بنواحي الدخلة و القرعة ، قلعة سنان و انتقلت هجرتهم هذه بعد 1846، و تعددت أسبابها من الالتحاق بالأقارب و الهروب من المتابعات القضائية أو بسبب المشاركة في ثورة 1852 أو لأسباب أخرى غير محددة(2).

نلاحظ من خلال ما تضمنه التقرير من إسم القبيلة وعدد خيامها، وأسباب الهجرة وتاريخها وموطن استقرارها بتونس إذ بلغ مجموع هذه الخيام 630 خيمة، موزعة على الدوائر الأربعة كان منها 435 خيمة من دائرة سوق أهراس تلتها دائرة القالة الحدودية ب154 خيمة، ثم دائرة قالمة ب29 خيمة ودائرة عنابة ب 2 خيمة، وكان استقرار هذه القبائل بالمناطق الحدودية كأولاد بوغانم، وخمير، والكاف ومدينة تونس، هروبا من المتابعة القضائية منذ 1840.

(1) - أ.و.ت. السلسلة التاريخية ، علبة 212 ، ملف 237 ، وثيقة 04. (2) -

A.O.M, G.G.A, série 25H13, 1884- 1894. D1, frontière Algéro-Tunisienne, fol 86, département de Constantine. Op.cit.

و تعدد أسباب هذه الهجرة حسب ما ورد في هذه المراسلة الصادرة عن مديرية الشؤون العربية بقسنطينة، فمنها الأسباب الإجرامية كالقتل والاختطاف أو السرقة، والهروب من المتابعة القضائية أو الهروب من دفع مستحقات الضرائب، أو بسبب تسلط بعض القياد كقبيلة أولاد عريض التي هاجر أهلها سنة 1854 بسبب الضرائب والخطايا التي تجاوزت قدرتهم و تعسف قائدهم، و هناك من القبائل من هاجرت بسبب مشاركتها في الثورات التي عرفتها، كالمهاجرين من قبيلة بني مرمر، و قبائل أولاد سيدي عيسى، والمشاية والحضارة من دائرة سوق أهراس، وبعض الخيم لم تتحدد أسباب هجرتها أو أنها هاجرت لأسباب عائلية.

كما ورد في رسالة صادرة بتاريخ 17 جويلية 1892 حول هجرة بعض القبائل من دائرة قسنطينة سنة 1848، تؤكد بأن سبب الهجرة يعود إلى رفض السياسة الفرنسية، مما يعني أن الدافع الديني والسياسي كانا وراء اتخاذ قرار الهجرة نحو تونس(1).

وما يمكن استخلاصه هو المتابعة و المراقبة المستمرة من سلطات الاحتلال للمهاجرين الجزائريين نحو البلاد التونسية، وإخفائها للأسباب الحقيقية والمتمثلة أساسا في السياسة الاستعمارية والاستيطانية ومما تمارسه قوات الاحتلال من قتل وتشريد ونفي ضد الجزائريين.

كما وقعت هجرات أخرى من دائرة خنشلة بلغ عددها 128 خيمة من قبائل أولاد عاشور، وأولاد خليفة، وأولاد ناصر وأولاد سالم التي هاجر منها لوحدها 81 خيمة. كما هاجر من دائرة تبسة 403 خيمة من قبائل مختلفة من أولاد سيدي

---

(1) - A.O.M, G.G.A : 25H A26 ; 25H 13, 1884- 1894, D1, frontière

Algéro -tunisienne, F 86, Constantine le 19 juillet 1892.

ابراهيم، وأولاد سيدي عبد السلام، وأولاد سيدي بلقاسم، أولاد سيدي عبد الملك، أولاد سيدي عبد الحمادي، فبلغ مجموع عدد المهاجرين إلى تونس سنة 1848 من دائرتي تبسة وخنشلة 4244 شخصا(1).

و تواصلت هجرة الجزائريين نحو البلاد التونسية طيلة الفترة الاستعمارية نتيجة للسياسة الاستعمارية من مصادرة الأراضي وفرض الغرامات الباهضة التي عجز الكثير من الجزائريين عن دفعها، ومواصلة القتل والتشريد والنفى، فأصبحت الهجرة هي الحل الأفضل لتجاوز حالة الفقر والخروج من الوضعية الاقتصادية المزرية خاصة بعد ثورة 1871، فشملت العديد من القبائل من منطقة وهران، ومستغانم و قسنطينة.

### 1-1- الهجرة ما بين 1830 - 1865:

الهجرة الجزائرية نحو البلاد التونسية قديمة ولا تعود إلى بداية الغزو الفرنسي للجزائر سنة 1830، وهي تزداد وتقل حسب الظروف التاريخية والأسباب الدافعة لها، وهي تختلف من مرحلة لأخرى(2)، غير أن حالة المهاجرين الجزائريين بالبلاد التونسية قد أصبحت مختلفة عما كانت عليه قبل 1881م، وذلك انطلاقا من مبادئ الأمة الإسلامية وقوانينها التي كانت تنظر إلى المهاجر المسلم كأحد رعايا تلك الدولة بمجرد دخوله في مجالها الإقليمي، فيخضع لقوانينها ومحاكمها الشرعية وهذا ما تجسد في اتفاقية الحدود المبرمة ما بين الجزائر وتونس سنة 1828 والذي جاء فيه "أنه وقعت مشاحنة بين العسكريين سابقا عسكر تونس وعسكر الجزائر، وبموجبه ضبطت الحدادة بين العمالتين... وأن

(1) -سهيل الخالدي:الإشعاع المغربي...،مرجع سائق،ص-ص.15-16. وانظر

أيضاً ، A.O.M, G.G.A :9H98(58)

(2) - وانظر أيضا الملحق رقم( 14) . A.O.M, G.G.A, OP. Cit, F. 86.

رعايا كلا الجانبين إذا تجاوزوا الحد الإقليمي للعمالة الأخرى فلا يطالبه أهل العمالة المتنقل عنها بخراج، بل يكون خراجه للعمالة الجديدة المتنقل إليها أيا ما كانت من العمالتين المذكورتين، وافترقوا راضين " (1).

فهذه الاتفاقية قد تضمنت شروطا تحد من المنازعات بين الإيالتين وتحدد أوضاع المهاجرين باجتيازهما للحدود، وذلك في إطار القوانين والمبادئ الإسلامية وبما أن المناطق الحدودية كانت مفتوحة بين الإيالتين الجزائرية والتونسية فقد كانت الهجرة بها دائمة للأشخاص والقبائل والقوافل، قد تكون أحيانا في انتقال قبائل بأكملها أو فروع منها بخيامها وحيواناتها من إيالة الجزائر إلى تونس أو من تونس إلى الجزائر، فكان كل جزائري ينتقل من إيالته الأصلية إلى البلاد التونسية يتغير ولاؤه أليا فيخضع للسلطة السياسية الحاكمة في البلاد التونسية التي انتقل إليها (2)، غير أن هذه الوضعية التي تمت بموجب الاتفاقية المبرمة بين السلطتين الجزائرية والتونسية منذ سنة 1628، والمستخلصة من مفهوم الأمة الإسلامية للرعايا المسلمين قد تم تجاوزها باحتلال الجزائر، وتغير أوضاعها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية بعد سنة 1830، فعملت سلطات الاحتلال الفرنسية بالجزائر على وضع قوانين جديدة تحد من حرية حركة التنقل بين الإيالتين أو إلى بلد آخر، فأصبح كل جزائري يرغب في الخروج من الجزائر مطالب بضرورة الحصول على وثيقة رسمية تعرف برخصة السفر أو جواز السفر تضمن له حق العبور من إقليم الجزائر إلى أي إقليم خارجي، وتضمن له

---

(1) - السراج أبو عبد الله محمد ( المعروف بالوزير): الحلل السندسية في الأخبار التونسية،

تحقيق محمد الحبيب الهيلة، جزآن، تونس، 1970. ص - ص. 362-364.

(2) - صلاح الدين البرهومي: الشمال الغربي الجبلي الجبالية و المجال الزراعي من 1856

إلى 1945، دار سحر للنشر، تونس 2010، ص - ص. 98 - 99.

حق الحماية الفرنسية بصفة شرعية كالرعايا الفرنسيين في الخارج (1)، وذلك حسب ما تدعيه سلطات الاحتلال في نصوصها القانونية، لكن الغرض من ذلك كله هو التحكم في الجزائريين والحد من فضح جرائمها الداخلية، وإخماد المقاومة داخليا وخارجيا.

## 1-2- قرار المشيخة (سوناتيس كونسيلت) 1865:

قرار المشيخة الصادر بتاريخ 14 جويلية 1865 الذي يعتبر الأهلي المسلم فرنسيا يستفيد من حق المواطنة الفرنسية، و يخضع للقوانين المدنية و السياسية الفرنسية مع المحافظة على ارتباطه بالشرع الإسلامي (2)، و القرار المشيخي هذا صدر بعده أمر من وزير الخارجية آنذاك لافالات بتاريخ 20 جانفي 1869، حدد فيه الفرق بين الجزائريين المستفيدين من الجنسية و المواطنة الفرنسية، و الذين تجنسوا دون أن يستفيدوا من حق المواطنة، فالذين اعتبروا مواطنين فرنسيين يتمتعون بالحرية المطلقة من الإمبراطورية، و لا تسقط عنهم هذه الحماية إلا عند قيامهم بأفعال مخالفة تكون ضد الإمبراطورية.

أما الفئة الثانية المستفيدة من حماية القنصلية فلها شروطها المفروضة و أهمها إعادة التسجيل و التجديد السنوي لشهادة الجنسية المتحصل عليها و دفع ضريبة الانتفاع للحقوق القنصلية، و الغرض من هذه السياسة الاستعمارية عن طريق قوانين الجنسية، هو محاصرة الجزائريين، و عزل الرافضين لقوانين إدارة الاحتلال، و مراقبتهم و الضغط عليهم بشتى الوسائل إضافة إلى دفع السلطات

---

(1) - 1<sup>er</sup> centre des archives diplomatiques des Nantes, Tunisie

، versement 1814/822. وانظر الملحق رقم (15)

Pierre André Dumont. Op.Cit. P. 22.

-(2)

التونسية إلى عدم قبول المهاجرين الجزائريين بالبلاد التونسية خوفا من التضامن و تكوين قاعدة خلفية للمقاومة (1).

و بعد فرض الحماية الفرنسية على تونس عام 1881 و إخضاع القطرين المجاورين إلى النفوذ الاستعماري الذي عمل على ممارسة التفرقة بين الجزائريين و التونسيين المقيمين في البلاد التونسية خاصة بعد المساومات التي لم تجد استجابة لها من طرف الجزائريين في تونس، لجأت سلطات الاحتلال إلى إيجاد وضع قانوني للجالية الجزائرية بتونس، فعملت الإقامة العامة بكل ما في وسعها لمحاصرة الجزائريين، فأصدرت في عام 1883 قرارا إلى المراقبين المدنيين جاء فيه: "إن كل من خرج من الجزائر بدون ترخيص و يريد اليوم تسجيل نفسه يجب رفضه..." (2).

و في 27 مارس 1883 أقيمت محكمة ابتدائية في تونس العاصمة، و ست محاكم صلح في كل من تونس، و بنزرت، و سوسة، و الكاف، و صفاقص و حلق الوادي، كما أقيمت محاكم أخرى في شهر أكتوبر من عام 1887 في كل من قابس، و نابل، و باجة، و جربة، و عين الدراهم، و سوق الأربعاء، و قفصه، و توزر، و مكتر، و القيروان (3).

فتوزيع هذه المحاكم على مختلف المناطق التونسية يمثل دليلا على تشديد الخناق على الوافدين الجزائريين بتونس ومتابعة تحركاتهم خاصة بعد انتصاب

---

(1) - A.O.M. 25H, A22, 25H16 (2), F 46. Tunis, le 8 mars 1856.

(2) - Pierre André Dumont , op .Cit, p.23.

وانظر الرائد التونسي، عدد 23، سنة 25، في 19 أبريل 1883.

(3) -الماجري،مرجع سابق، ص- ص. 385-383.

الحماية الفرنسية على تونس وموقف الجزائريين الراض لها، وبسط نفوذها على الأهالي، والتقليص من سلطة الباي القضائية (1).

### 1-3-جواز السفر(رخصة السفر):

عملت سلطات الاحتلال منذ بداية الاحتلال سنة 1830 على متابعة تحركات الأفراد والجماعات، وفرضت على الأشخاص المتوجهين إلى خارج الحدود الجزائرية وثيقة رسمية بمثابة جواز السفر بغرض الحماية في البلد المهاجر إليه حسب ما تدعيه سلطات الاحتلال بالجزائر.

جدول رقم (4): عينات من المهاجرين الجزائريين الذين منحت لهم رخصة السفر(جواز السفر) ما بين 1831-1864(2).

الإسم	السن (عام)	مكان الولادة/إقامة	المهنة	تاريخ الإصدار	ملاحظات مسجلة على رخصة السفر
قاسي ابن إبراهيم المزابي	21س	إفريقيا/مدينة الجزائر	عامل يومي	02/12/1842	سلم له بشهادة من أمين المزابية بالجزائر
بلخير بن محمد	70س	معسكر / معسكر	خباز	09/06/1842	ذهب مع زوجته وابنه (19س) بدون عودة
سليمان بن علي	32س	بني ميزاب/ الجزائر	تاجر	05/05/1845	رعية فرنسية له حق الحماية

(1)- أنظر الماجري عبد الكريم، مرجع سابق، ص- ص. 385-384.

و انظر أيضا: Nour Eddine (A) : la justice pénale française sous le protectorat, l'exemple du tribunal de première instance, Sousse 1888-1939, publication de la faculté des lettres humaines de Sousse, l'or de temps, 2001. P- P. 27- 28.

(2) - centre des archives diplomatique des Nantes, Tunisie 1<sup>er</sup>

، وانظر أيضا: الملحق رقم ( 7 ). Versement 814/822.

يحاظ على إقامة بالجزائر	/05/12 1845	/	بني ميزاب/ قسنطينة	32س	محمد بن مسعود
رعية فرنسية له حق الحماية، ونية العودة إلى الجزائر	/03/15 1845	تاجر	مدينة الجزائر/ الجزائر	45س	الحاج عبد الرحمان بن الحسين
يسافر برا ويحافظ على إقامة بالجزائر	/08/22 1845	بائع أو صانع أسلحة	مستغانم/ عنابه	47س	قدور بن محمد
يحرم من الحماية لإخفاء أصله الجزائري منذ سنوات طويلة في تونس	/06/27 1845	/	وهران/عناية	27س	عبد الرحمان بلقاسم
ذهب مع زوجته و 10 من أبنائه ،حرم من الحماية لخضوعه لسلطة الباي	/07/22 1847	/	عناية/الجزائر	45س	محمد السيفة
دفعه للمجبي حرمه من الحماية	/08/28 1847	عامل بحمام	بني ميزاب/عناية	40س	إبراهيم بن عيسى
يحرم من الحماية إلى غاية دفعه الضرائب لسلطات الزيتونة	/05/28 1847	/	توقرت/توقرت	30س	محمد بن حامد
حرم من الحماية لعدم دفعه الضرائب للسلطات الفرنسية	/06/22 1847	عامل يومي	بسكرة/الجزائر	40س	بلحسن بن بوغلاب
له الحق في الحماية بسبب نية العودة	/12/26	حمال	بني عباس/ تونسي	36س	حامد بن ثابت

صالح العباسي	45س	بني عباس/ بني عباس	/	1848 /08/26 1847	صحبة أخيه، ويطرد من الحماية إلى غاية دفعه الضرائب لسلطات الزيتونة
عمارة بن بلقاسم	20س	توقرت/ عنابة	تاجر	/06/26 1848	حماية معلقة إلى غاية إحضاره شهادة من قايد توقرت
الحاج سالم بن مبروك	45س	سوف/ سوف	حمال	جوان 1849	له الحق في الحماية بسبب العودة
بوعزة بدة	30س	القاللة/البليدة	/	/05/30 1849	له الحق فيالحماية سافر إلى مكة مع زوجته وابنته بتأشيرة القنصل الفرنسي بطرابلس في أوت 1855.
عبد القادر بن الجبالي	25س	المغرب/المغرب	طالب	عنابة16/ 1849/07	لا حق له في الحماية بتونس
باكير بن عيسى	18س	قرارة/قسنطينة	حمامجي	/05/27 1849	يغادر الجزائر بدون عودة
اسماعيل بن الحاج	20س	قرارة /عنابة	حمامجي	/12/13 1850	يغادر الجزائر بدون عودة

بشير بن إسماعيل	18س	بجاية/ بجاية	عامل يومي	-	يغادر بنية العودة ويحرم من الحماية بسبب انضمامه لعسكر زاوية لمدة 4 سنوات
عمر بن إبراهيم	24س	بني ميزاب/ بني ميزاب	حمامجي	/04/11 1849	يسافر صحبة أخيه بدون عودة
صالح بن محمد	30س	قابس/ مدينة الجزائر	حمال	/09/19 1851	صلاحية رخصة سفره تنتهي بخروجه من التراب الجزائري
كبير بن عمر	-	طرابلس/ عنابة	-	/03/16 1851	صلاحية رخصة سفره تنتهي بمغادرته للتراب الجزائري
قدور بن محمد منصر	51س	مستغانم/ عنابة	تاجر أو بائع أسلحة	/02/22 1850	يغادر الجزائر بنية العودة
الحاج عوايدية	33س	دلس	عامل يومي	/05/20 1850	شهادة من المكتب العربي منحت له رخصة السفر بنية العودة
الحاج قدو بن التونسي	-	تونس/ تونس	تاجر	/04/11 1851	لاحق له في الحماية لجنسيته التونسية

نلاحظ من خلال العينات الواردة في الجدول بأن جواز السفر يحتوي على المعلومات الضرورية للمراقبة، من الإسم و السن و الأصل الجغرافي و النشاط المهني، و ملاحظات تبين نية المهاجر في العودة كشرط لمنحه حق الحماية.

فقبل بداية الغزو الفرنسي للجزائر سنة 1830 لم تكن هناك وثائق رسمية تفرض على الأفراد أو الجماعات عند انتقالهم من دار الإسلام إلى دار الإسلام حيث يعتبر مجال الأمة الإسلامية مجالا واحدا لا سيتوجب الحصول على وثائق رسمية (رخصة سفر) يقدمها الشخص المسافر عند وصوله إلى موطن الاستقبال، غير أن سلطات الاحتلال الفرنسي بالجزائر فرضت رخصة السفر على كل مقيم بإقليم الجزائر من التونسيين والمغاربة والطرابلسيين بهدف معرفة كل من خرج من الجزائر ونواياه المستقبلية بالبقاء الدائم أو العودة.

فإدارة الاحتلال - في مراقبتها لحركة الهجرة نحو الخارج - قد انطلقت فيها منذ البداية حسب تاريخ أول رخصة سفر في 28 جوان 1831 التي احتفظت بها دور الأرشيف الفرنسية(1)، كما أن رخصة السفر هذه قد فرضت على كل من يرغب في مغادرة التراب الجزائري من التونسيين والمغاربة والطرابلسيين، ففي 16/03/1851 منحت رخصة السفر إلى كبير بن عمر بملاحظة مكتوبة عليها عبارة: " تنتهي صلاحيتها بخروج صاحبها من التراب الجزائري "، وقد منحت له في غياب الدولة العثمانية كما كان الحال بالنسبة لصالح بن محمد التونسي المولود بقابس والقاطن بعنابة الذي تحصل على رخصة السفر بتاريخ 19 سبتمبر 1851 بشهادة من قاضي عنابة، وسجلت له الملاحظة السابقة التي سجلت لكبير بن عمر مع استبدال الدولة العثمانية بالإيالة التونسية، وكذا الأمر بالنسبة للحاج قدور بن التونسي الذي منح رخصة السفر بتاريخ 11 أبريل 1851 بدون الحماية الفرنسية له بتونس(2).

---

(1) - قوانين لرخصة السفر صدرت في سنوات، 1833، 1834، 1835، 1840، وفي

1865 صدر قرار ماكماهون حدد فيه مدة صلاحياته بسنة واحدة.

C.A.D.N, OP, Cit.

-(2)

و ما تحصل عليه كل من الحاج المعاطي بن علي المغربي، ومحمد بن عبد السلام من فاس، الأول تحصل على رخصة السفر بتاريخ 1864/09/08، والثاني بتاريخ 1864/10/08 باتجاه تونس، كما غادر في عام 1864 عشرون تونسيا الجزائر بحرا نحو تونس بعد أن تحصلوا على رخصة السفر، وسبعة طرابلسيين من فزان باتجاه تونس من نفس السنة(1).

ومن خلال هذه العينات من جوازات السفر الممنوحة نلاحظ بأن سلطات الاحتلال بالجزائر قد اتخذت إجراءات تخالف الأعراف والمواثيق الدولية في منحها وثيقة جواز السفر التي تمثل السيادة لرعايا لا ينتمون للجزائر، غير أن الهدف من ذلك كله هو السيطرة وإخماد المقاومة الجزائرية، ورخصة السفر هذه تحتوي على معلومات أهمها الجمهورية الفرنسية، أو الإمبراطورية الفرنسية حسب مرحلة النظام السائد في فرنسا، ثم يكتب على الرخصة السماح له بالعبور، ثم يسجل صاحبه، وأسماء المرافقين(2)، وحرفته، ومكان ولادته وإقامته، والبلد المتوجه إليه، والسفر برا أو بحرا ومدة صلاحيته(3) والإشارة إلى نوعية الهجرة دائمة أو مؤقتة(4)، ومعلومات خاصة بحامل رخصة السفر وهي: عمره، قامته، شعره، أوصاف جبينه ووجهه وذقنه وفمه وأنفه ولحيته، وعلامات مميزة مثل الوشم في جبينه أو يده ثم الإمضاء

---

(1) - (C.A.D.N), op.cit. 1<sup>er</sup> versement 81.

(2) - قد تكتب أحيانا صلة القرابة وعددها، كأبنائه الأربعة مثلا أو إخوته أو زوجته. أنظر

الملحق رقم (7) (3) - مدة

صلاحية رخصة السفر لا تتجاوز السنة، ويمكن تمديدتها من طرف مصالح القنصلية الفرنسية بالبلاد التي يحل بها صاحب رخصة السفر. (4) -

الحق في الحماية تكون للمهاجر الذي له نية العودة، ويحرم منها المسافر الذي ليس له نية العودة للجزائر.

وتسجل خلف هذه الرخصة أماكن تنقلات المسافرين مع تأشيرة القنصلية الفرنسية بذلك البلد.

و نلاحظ من خلال العينات الواردة في الجدول رقم (6) بأن أغلبية المهاجرين الحاملين لرخصة السفر تتراوح أعمارهم ما بين (20 إلى 45 سنة) القادرين على أتعاب السفر، والكثير منهم كانوا من الميزابيين ومن الذكور، بينما الذين ينتمون إلى المناطق التلية فكان توافدهم مصحوبا بالعائلات، ولقد تسببت هذه الهجرة الشرعية وغير الشرعية في توافد الكثير من الجزائريين نحو البلاد التونسية خلال فترة ما قبل الحماية الفرنسية عام 1881، فتمتع كل من غادر الجزائر بصفة شرعية- حسب النظرة الاستعمارية- وبنية العودة بحق حماية القنصلية الفرنسية له بتونس أو غيرها(1)، بينما حرم من حق الحماية كل من كانت هجرته بدون عودة أو هاجر دون حصوله على رخصة السفر، أو كان غير جزائري كالمهاجر الذي ينتمي إلى تونس أو إلى المغرب و طرابلس، وغيرهما من البلدان الإسلامية الأخرى (2).

#### **1-4- حق الحماية قبل صدور قرار المشيخة سنة 1865:**

إذا كان الوضع القانوني بالنسبة للجزائريين المقيمين بإيالة الجزائر قبل صدور قرار المشيخة في 14 جويلية 1865 يمنح لكل من يرغب في مغادرة الجزائر وثيقة السفر التي تضمن له حق الحماية الفرنسية في كل بلد يسافر إليه، فإن الوضع كان يختلف بالنسبة للجزائريين القاطنين بإيالة تونس فلا بد لهم من أدلة

(1)- تشير بعض وثائق السفر الممنوحة للقاصدين مكة المكرمة أن لهم الحق في الحماية الفرنسية.

(2)- تحمل بعض جوازات السفر عبارة: " لا ينوي الرجوع إلى الجزائر"، و بذلك فلا يحق له التمتع بالحماية الفرنسية. وانظر الملحق رقم (15).

شرعية تثبت أصولهم الجزائرية لكي يتمكنوا من التمتع بالحماية الفرنسية إن رغبوا في ذلك، وهناك أمثلة عديدة لطلب الحماية من المقيمين الجزائريين بالبلاد التونسية، نذكر منها على سبيل المثال حالة حمدة بن سليمان الكرغلي المولود بعنابة من أب تركي والمقيم بمدينة تونس الوافد إليها عن طريق البحر برخصة سفر مؤرخة في 16/01/1849 فأراد أن يقدم الحجة العادلة بهدف الحصول على الحماية على الرغم من أن وثيقة السفر الممنوحة له تحمل ملاحظة " يغادر بنية العودة " لكن إقامته بمدينة تونس أجبرته على إقامة الحجة لإثبات أصله الجزائري فأقام الأدلة العادلة المؤرخة في 14 أوت 1849، وشهد له كل من شعبان بن خميس، وعبد الكريم بن سيدي قاسم اللذين يقيمان بمدينة تونس ويحملان صفة رعية الفرنسيين من أصل جزائري من عنابة، فشهدا أن حمدة بن سليمان العنابي، ولد بمدينة عنابة، وإقامته بتونس ولم يحدث له أن تقاضى لدى المحاكم التونسية، وليس هناك ما يدل على أنه تونسي(1)، وهناك أمثلة كثيرة من هذه الحالات أراد أصحابها إثبات انتمائهم الجزائري، خاصة منهم الأبناء الذين ولدوا بتونس أو ذهبوا مع أوليائهم وهم صغار، وأرادوا الحصول على الحماية الفرنسية بتونس(2).

(1) - (C.A.D.N), op.cit. 1<sup>er</sup> Versement 81 .

(2) - نلاحظ من خلال ما ورد في بيانات الجدول رقم (6) بأن المعلومات المسجلة على رخصة السفر هي متنوعة من الاسم، والسن، ومكان الولادة أو الإقامة، والمهنة، والعدد، وأهم ملاحظة هي معرفة نية المهاجر في عودته أو بقاءه في تونس وهذا ما هو مسجل في العديد من الوثائق الأرشيفية، والهدف من ذلك كله هو إحكام السيطرة والمراقبة الدائمة لحركة الهجرة خوفا من تشكيلها لحركة مضادة للوجود الفرنسي بالجزائر نتيجة للتضامن الإسلامي الذي يجمع بين البلدين.

**1-5- اعتراف الباي بالوضع الجديدة للجزائريين في تونس:**

من الأمور التي تثير الانتباه هو استعمال مصطلح رعايا الفرنسيين ومصطلح الحماية الفرنسية(1)، اللذين تم استعمالهما بدون دقة، والعديد من الوثائق استعمل فيها هذه المصطلحات القانونية الجديدة ومنها وثيقة السفر المؤرخة في 21 جمادى الأولى 1265 هـ الموافق لسنة 1849م، لكل من إبراهيم بن باكير بن سعيد المزابي، و سليمان بن سعد المزابي، فوضعت لهما عبارة "رعية الفرنسيين"، وكذلك الأمر بالنسبة لـ عمر بن يوسف بن عمر المنتمي لبني ميزاب من رعية الفرنسيين(2)، وكلا الوثيقتين صدرتا في سنة 1849، في وقت لا زال لم يمنح فيه مصطلح "رعية فرنسيس" للوافدين الجزائريين في تونس، وذلك قبل صدور القرار المشيخي عام 1865.

كما ورد أيضا من خلال تذكرة المسمى عبد القادر بن المنور العيادي، والمؤرخة في 20 جوان 1857 بالاعتماد على رخصة السفر المؤرخة في 11 جوان 1849، كتب في أسفل الوثيقة عبارة تذكرة الحماية: "الحمد لله حامل تذكرتنا هذه المسمى عبد القادر بن المنور هو من رعية الفرنسيين وتحت حمايته"(3).

---

(1) - مصطلح رعية الفرنسيين (sujets français): التي تعني الرعايا الفرنسيين المستعملة في الحجة العادلة لإثبات الأصل الجزائري، نقلت إلى حماية فرنسية (protection française)، فيبدو أنها استعملا بدون تدقيق لأن الغرض لم يكن توفير العناية والاهتمام وتحسين ظروف المهاجرين الجزائريين بتونس وإنما كان الهدف هو المتابعة لإخماد أي تحرك ضد الوجود الفرنسي بالجزائر.

(2) - (C.A.D.N), Op.Cit. 1<sup>er</sup> versement. 817.

(3) - Ibid.

فلاحظ هنا الفصل بين رعية، و حماية، فالأصل هو أن الحماية تسند لمن كان من الرعايا الفرنسيين، مع الإشارة أيضا إلى أن صاحب وثيقة الحماية قد أمر بالعودة إلى الجزائر في مدة ستة أشهر ابتداء من شهر فيفري 1849 و إلا ترفع عنه الحماية دون الإشارة إلى نزع صفة الرعية الفرنسية (1).

و مثل هذه الوثيقة و غيرها تؤكد بأن صفة رعية الفرنسيين لم تمنح للجزائريين إلا بعد وضع القرار المشيخي في 14 جويلية 1865 الذي كرس وضعاً قانونياً كان موجوداً فثبته، و قننه، و عممه على الجزائريين الخاضعين للهيمنة الفرنسية (2).

و هذا الخلط في استعمال المصطلحات التي لا تنطبق مع الوضع الحقيقي للجزائريين بتونس، زاده بعد ذلك ظهور الجنسية فنقل مصطلح "شهادة الجنسية" إلى "certificat de nationalité" و "وثيقة الحماية" *patente de protection* كالشهادة التي سلمت إلى أحمد بن خليفة بوجرة بتاريخ 13 أوت 1906، و باقلي بن حسين حمو في 8 سبتمبر 1906 (3)، فعلى الرغم من عودة تاريخ الوثيقتين إلى 1906 حين الانتهاء من مراجعة الجنسية، و الفصل بين الرعايا الفرنسيين و المحميين، فالخلط بقي مستمرا بين الجنسية و الحماية (ما بين المحميين و الرعايا الفرنسيين)، و كان ذلك لما قام به القناصل الفرنسيون بتونس قبل بداية الحماية سنة 1881، فأسندوا الجنسية لكل من طلبها بمن فيهم الخاضعون للحماية.

(1) - Ibid.

(2) - عبد الكريم الماجري: مرجع سابق، ص- ص. 354 - 355. (3) -

(C.A.D.N), Tunis, 5<sup>ème</sup> versement -ch. 148, contrôle civil. Nationalité. 1907.

و كان غرض هؤلاء المسؤولين الفرنسيين بتونس هو العمل على جلب الموالين لفرنسا، فهناك الكثير من تحصل على شهادة الجنسية و لم تكن له أية علاقة بالجزائر، و أصبح ضمن الرعايا الفرنسيين بتونس.

#### 1-6- محمد الصادق باي في تطبيقه للقرار المشيخي (14/07/1865):

عقب صدور القرار المشيخي عام 1865 الذي منح للوافدين الجزائريين بتونس صفة الرعايا الفرنسيين، و نالوا بموجبه عدة مزايا أهمها عدم دفع ضريبة المجابي إلى سلطات الباي و عدم الخضوع إلى المحاكم الشرعية التونسية، كما منحت الحماية لجميع الجزائريين حتى الوافدين منهم بصورة غير شرعية أو الراضين للعيش تحت سلطة المحتل أو المشاركين في المقاومة المسلحة، و في الثورات التي شهدتها الجزائر منذ 1830 و إلى غاية 1881.

فمنح القرار المشيخي قانونية جديدة للجزائريين بأنهم رعايا الدولة الفرنسية، لهم حق التمتع بالوضع القانوني الجديد، عدا المتعلق منه بمسائل الأحوال الشخصية(1)، ومنه أصبح الجزائريون بمثابة رعايا فرنسيين سواء كانت إقامتهم بالبلد الأصلي أو توافدوا إلى بلد آخر، كما تمكن القنصل الفرنسي بتونس من الضغط وإقناع محمد الصادق باي تونس بالاعتراف بمضمون هذا القانون الجديد للمهاجرين الجزائريين بتونس (2)، فأصدر محمد الصادق باي أمر عليا في سبتمبر 1865 التزم فيه باعتبار الجزائريين كرعايا فرنسيين لا كرعايا الباي كما

---

(1)- المقصود بها المسائل الاجتماعية من زواج و طلاق و إرث و ترشيد، و تسند كلها إلى المحاكم الشرعية بالجزائر.

(2)- عند إثارة الوضع القانوني الخاص بالمسلمين في تونس، يكون التذكير بالقانون الإسلامي الذي يوجب خضوع المسلمين إلى القوانين الشرعية المعمول بها في ذلك البلد.

كانوا سابقا، وبعث برسالة إلى الإمبراطور الفرنسي جاء فيها ما يلي: " من عبد الله سبحانه المتوكل المفوض جميع الأمور إليه المشير محمد الصادق باشا صاحب المملكة التونسية إلى الموقر المحترم... مولانا المنصف قنصل المكلف بقنصليات جنرال الدولة العظمى الفرنسية بتونس.... ونعلمكم بأن كل جزائري دخل تحت حكم جناب الإمبراطور يعامل..... في مملكتنا معاملة الفرنسيين، ودمتم في أمن الله تعالى وكتب في 8 جمادى الأولى سنة 1282هـ(1)، وبهذا الاعتراف من الباي أصبح المهاجرون الجزائريون بتونس لهم صفة مميزة عن بقية المسلمين المقيمين بتونس غير خاضعة لسلطة باي مسلم على الرغم من إقامتها في حدود مجاله السياسي، وهذه وضعية تتنافى مع ما كان مألوفا لدى الحكام المسلمين في سيادتهم على الرعايا المسلمين المقيمين في مجال دولتهم مهما اختلفت مواقع مواطنهم الأصلية(2).

وأصبح الوافدون الجزائريون بالبلاد التونسية مطالبون بتسجيل أنفسهم بدفاتر القنصلية الفرنسية بتونس بغرض الحصول على الجنسية(3)، وبهذا تكون فرنسا قد عملت على توسيع سياستها القانونية بتدعيم نفوذها بالجزائر، والضغط على السلطات التونسية خارجيا، فمنحت الحماية لكل جزائري قدم طلبه بغض النظر عن تاريخ هجرته، وظروفها و طبيعتها، و هذه التسهيلات الجديدة استقطبت إليها

---

(1)- الرائد التونسي، العدد الخامس 12 جمادى 1282هـ، الموافق لـ 1864/10/02.

(2)- تنطبق هذه الحالة على المسلمين المهاجرين إلى أي بلد إسلامي آخر، فهم يخضعون للقانون الإسلامي المعمول به في بلد الاستقبال.

(3)- أ.و.ت. سلسلة "أ" حافظة 278، ملف 5/3، وثيقة 68.

حتى بعض التونسيين في ادعائهم بالانتماء إلى الجزائر و حصولهم على الحماية الفرنسية و الاستفادة من مزاياها، و خاصة عندما أصبحت القنصلية الفرنسية بتونس تمنح الجنسية الفرنسية لكل من المحميين، و الجزائريين رعايا الدولة الفرنسية سواء تعلق الأمر بالمهاجرين إلى البلاد التونسية بطريقة شرعية أو غير شرعية - حسب المفهوم الاستعماري - و حتى الوافدين منهم قبل سنة 1865، فتحصلوا على صفة المحميين، و منحت شهادة الجنسية لكل من طلبها من أصل جزائري، غير أن هناك عدد كبير من أصل تونسي استطاع أن يكون ضمن المحميين، و هذا ما أشار إليه تقرير المقيم العام بالنيابة السيد: بونوا "Bonoit" بأن العديد من الإسرائيليين التونسيين قد نالوا الجنسية الفرنسية باعتبارهم من المهاجرين الجزائريين، و لم تر القنصلية حرجا في ذلك لأن الغرض هو البحث عن الزيادة في عدد الأتباع و الموالين لفرنسا تدعيما لوجودها بتونس (1).

---

(1) - بالعودة إلى التقارير الفرنسية، و خاصة منها التقرير الذي بعث به السيد بونوا "Bonoit" المقيم العام بالنيابة إلى السيد وزير الشؤون الخارجية "Delcassé" في 17 ديسمبر 1901 في إسناد الجنسية الفرنسية التي لا تتطابق مع الأسس القانونية كاعتماد صلة الدم، أو صلة التراب، أو الإثنيين معا، إذ كانت الأهداف السياسية هي الأساس لأن الغرض من الجنسية كان هو كسب أكبر عدد ممكن من الأتباع لفرنسا بتونس يتم استعمالهم كأداة ضغط على السلطات التونسية.

أنظر أيضا: أ.و.ت. سلسلة "أ"، حافظة 278، ملف 5/3، وثيقة 68.

و انظر: ممي حسن: القانون الدولي الخاص، نظريات و مبادئ، (ش.ف.ر.ن.ص)، تونس، 1994. ص. 33.

**1-7- وضع الجزائريين بتونس ما بين 1865 - 1881:**

نظرا للغموض الذي بقي يكتنف مفهوم الجنسية لدى السلطات التونسية، و عدم وجود قوانين واضحة تحدد إسناد الجنسية التونسية إلى غاية القرن العشرين (في سنتي 1914، 1921) (1)، و للمراسلات الفرنسية الموجهة من طرف المكلف بالشؤون الفرنسية بتونس (روستون) إلى وزير الشؤون الخارجية الفرنسية يعلمه فيها بأن هناك الكثير من الجزائريين بايالة تونس يتبنون الجنسية الفرنسية و أحيانا أخرى تتبنى الجنسية التونسية، و هنا رأى روستون بأنه يجب التخلي عن كل جزائري لا يثبت لنا بالأدلة تمسكه بالجنسية الفرنسية، و بالتالي لا يستفيد من الحماية الفرنسية بتونس (2).

(1) - في 19 جوان 1914 أصدر محمد الناصر باي، صاحب المملكة التونسية بعد اطلاعه على الأمر المؤرخ في 26 / 04 / 1861 الصادر في الترتيب السياسي بالايالة أمرا تضمن ما يلي: يعد تونسيا كل شخص ساكن بالايالة التونسية، و غير متمتع بصفة الوطنية الفرنسية، ولا من رعايا الدولة الفرنسية أو دولة أجنبية لها اتفاقيات أو معاهدات مع الدولة التونسية، كما يعد تونسيا كل شخص ولد بتونس أو خارجها من أب تونسي، أو من أم تونسية عند عدم معرفة الأب و هو ساكن بالايالة أو خارجها. أنظر الرائد التونسي، عدد 49، في 20 / 06 / 1914. كما صدر في 08 / 11 / 1921 أمرا نص أولا: يعد كل شخص تونسيا باستثناء المواطنين و رعايا الدولة الحامية الذين هم ليسوا من رعايانا، كل شخص ولد بتراب مملكتنا من أبوين ، ولد أحدهما بتراب مملكتنا أيضا مع مراعاة أحكام المعاهدات و الاتفاقيات المرتبطة مع الحكومة التونسية، و نص أيضا على نسخ الأحكام المخالفة، و الواردة في الأمر 19 / 06 / 1919.

(2) - A. O. M. 25 H, A 29, 25 H19, D/6 fol: 544, Tunis, le 07/ 09/ 1875, le consulat général de France à Mr. G. A. A.

غير أن خير الدين الوزير الأكبر قد اتخذ إجراءات جديدة تتعلق بوضع الجزائريين في تونس و هي تمثل امتدادا للقرار الذي كان قد اتخذه الباي عام 1865

حيث قرر بأن كل جزائري مسجل بدفاتر القنصلية الفرنسية بتونس بصفة منتظمة، و يقوم بتجديد تسجيله للجنسية سنويا، يعفى من دفع المجابي، و يعامل مثل الرعايا الفرنسيين و رعايا الدول الأوربية، أما بقية الجزائريين فمعاملتهم تكون مثل الأهالي التونسيون (1)، و رأى خير الدين بأن هذه الإجراءات ستحد من توافد الجزائريين نحو البلاد التونسية، و هذا ما يخدم مصلحة فرنسا، وأصدر في ذلك منشورا إلى مختلف السلطات المحلية والجهوية لإعلام الجزائريين بالإجراءات الجديدة في اختيارهم بين الجنسية التونسية والجنسية الفرنسية، فمن يحبذ الجنسية التونسية، ويقبل بالتقاضي في محاكمها الشرعية، فعليه أن يسجل اسمه بدفاتر السلطات المحلية التي يقطن بترابها، كما تضمنت التعليمات فتح دفتر خاص بالمجالس البلدية للجزائريين الذين يحبذون المحافظة على الجنسية الفرنسية، وحددت مهلة التنفيذ لهذه الإجراءات بثلاثة أشهر، ترسل بعدها نسخة من كل دفتر للراغبين في الحصول على الجنسية التونسية أو للراغبين في المحافظة على الجنسية الفرنسية حسب رغبات كل جزائري(2).

غير أن موقف إدارة الاحتلال بالجزائر كان الرفض القاطع لهذه الإجراءات التي جاء بها خير الدين بحجة أن هذه الإجراءات تشجع على الهجرة غير الشرعية للفرارين من العدالة في الجزائر بتوافدهم إلى البلاد التونسية، كما قد تتجم

---

(1) A.O.M, 25H, A30, 25H20 (1), D/1, fol,7(12).Traduction  
d'instructions adressés sous forme de circulation aux diverses autorités tunisiennes par le premier ministre.

(2) Idem, A30, 25H20 (1), Dossier 1, fol, 7. Op. Cit.

عن هذه الإجراءات بعض التعقيدات الإدارية بين الإيالة التونسية وإدارة الاحتلال عند عودة بعض القبائل إلى الجزائر وهي تحمل الجنسية التونسية بعد أن تخلت عن جنسيتها الأصلية (الفرنسية)، حسب النظرة الفرنسية، فقام الحاكم العام بالجزائر

باقتراح وجهة نظره إلى الحكومة التونسية، تضمن منح الجزائريين مهلة معينة من الإقامة في تونس يكون لهم بعدها اختيار إحدى الجنسيتين الفرنسية أو التونسية(1).

فقام روستون بإبلاغ خير الدين بأمهال الجزائريين مدة ثلاث سنوات تمكنهم من اختيار الجنسية، فمن غير المعقول أن يتم تجنيس الجزائريين الذين قاموا بارتكاب أعمال إجرامية في بلدهم الأصلي وفروا من قبضة العدالة، وقدر روستون عدد الجزائريين المقيمين بالبلاد التونسية بحوالي 100,000 وسبب هجرتهم هو رفضهم للهيمنة الفرنسية، ولم يسجل منهم في الجنسية إلا بعض المئات، لكن الأرقام التي قدرها روستون مبالغ فيها(2)، ومبالغته هذه ربما حتى يحث سلطات الاحتلال بالجزائر على إتخاذ قرار احتلال تونس حتى لا تبقى ملجأ للمقاومين للسياسة الفرنسية في الجزائر.

و مهما كانت أغراض روستون من اقتراحاته، فإن خير الدين قد قبل بإجراء تعديلات حول حالة الجزائريين بتونس، فأصبح كل جزائري حلّ بالبلاد التونسية مطالب بإعلام السلطات التونسية عن وضعه القانوني، وذلك إما أن يكون ضمن الرعايا الفرنسيين، أو يختار الجنسية، وإذا فضل الجنسية التونسية فعليه أن يدلي

---

(1)- A.O.M,G .G.A / 25H, A30, 25H20 (1).

و انظر: تقرير وجه من طرف الحاكم العام بالجزائر بتاريخ 1875/03/22، وثيقة رقم 75.

(2)- المصدر نفسه، وثيقة رقم 13، ملحق رسالة روستون الموجهة إلى وزير خارجية فرنسا 1875.

بمعلومات حول الحالة المدنية ويتحصل على الجنسية التونسية بعد سنتين، كما يتمتع بهذه الجنسية الأبناء الذين هم في كفالة المتجنس، أما المقيمون بالبلاد التونسية فيتحصلون على الجنسية في اليوم الذي يقدمون فيه طلبهم، وهذه التعديلات

لا تتضمن القبائل والعشائر المهاجرة التي تكون حالتها في اتفاق مع السلطات الفرنسية، وكان موقف سلطات الاحتلال قبول اقتراح المدة الزمنية المحددة بسنتين في الحصول على الجنسية التونسية(1).

وهذه الاقتراحات والتعديلات حول الجنسية قد شاركت فيها أطراف أربعة(2) رضى فيها خير الدين بالآراء التي قدمها وزير خارجية فرنسا، وذلك بعدم خروج المهاجرين الجزائريين عن دائرة القضاء الفرنسي إلا بعد الحصول النهائي على الجنسية التونسية، في حين كان رأي خير الدين بأن يتم خروج الجزائريين من الحماية الفرنسية من تسجيلهم في دفاتر الجنسية التونسية، كما تعلق الأمر بالنسبة للجزائريين العاملين بعسكر الباي والذين لم يسجلوا أنفسهم بدفاتر القنصلية الفرنسية، فرأى روتسون بأن تترك لهم حرية الاختيار للتمتع بإحدى الجنسيتين فكانت موافقة خير الدين في نهاية المطاف في ترك الحرية لاختيار الجزائريين لإحدى الجنسيتين(3)، و بذلك رأت سلطات الاحتلال الشروع في عمليات تسجيل الوافدين الجزائريين نحو البلاد التونسية.

---

(1)- المصدر نفسه، وثيقة رقم 18، متمثلة في رسالة موجهة من خير الدين الوزير الأكبر إلى روستون المكلف بالشؤون الفرنسية بتونس، المؤرخة في 1875/11/07.

(2)- الأطراف الأربعة هم: خير الدين للسلطات التونسية، ووزير خارجية فرنسا، وروستون المكلف بالشؤون الفرنسية بتونس، والحاكم العام بالجزائر. (3)- المصدر نفسه، وثيقة رقم. 28.

فشكلت سنة 1876 أول عملية إحصائية شملت العمالات الثلاث الجزائرية عكس ما كان عليه الحال منذ بداية الاحتلال سنة 1830 إلى غاية 1870، وأشرف على هذه العملية المسؤولون العسكريون، وكان التركيز فيها على عدد الرجال والنساء

والأطفال الذين توافدوا من مختلف المناطق نحو البلاد التونسية فهذه الإحصاءات الرسمية الصادرة بالجزائر، قابلها إحصاء من القنصلية الفرنسية العامة بتونس سنة 1876(1)، احتوى على عدد الجزائريين المسجلين بالقنصلية المتحصلين على شهادة الحماية الفرنسية(2)، ومهما تضاربت هذه الإحصاءات الفرنسية الصادرة بالجزائر وتونس، فإن عدد الوافدين والمقيمين بالبلاد التونسية قد عرف ارتفاعا خلال عقد السبعينيات من القرن 19 قبل انتصاب الحماية سنة 1881، و ذلك لما آلت إليه الأوضاع بعد ثورة 1871 بالجزائر.

فالإحصاءات المقدمة من طرف القنصل العام الفرنسي (روتسون) بتونس المؤرخة في 1876/08/14 إلى الحاكم العام بالجزائر بلغ فيها عدد الجزائريين المستقرين بالإيالة التونسية 16,600 نسمة(3) مع تحديد مناطقهم الأصلية بالجزائر(4)، فهي لا تعبر عن العدد الحقيقي للجزائريين بتونس، فالهجرات السرية كانت كثيرة خاصة بعد ثوره المقراني 1871.

---

(1) - أنظر: الملحق رقم. (2).

(2) - أنظر: أ. و.ت. دفتر رقم. 1968.

(3) - A.O.M, G.G.A 9H.100(60) : Emigration en Tunisie, Tunis le 14/08/1876, mission et consulat général de France à Tunis à monsieur le gouverneur général de l'Algérie.

(4) - أنظر التفاصيل في الجدول رقم . (7).

جدول رقم(5): إحصاءات (روستون) للجزائريين بتونس 1876(1).

العدد	مناطقها	العمالة
2000	السواقة والنمامشة (توقرت وغيرها)	قسنطينة
500	قبائل عربية	
1000	منطقة القبائل الصغرى	
3500	-	المجموع
800	ورقلة	الجزائر
6000	منطقة القبائل	
1200	الميزابية	
500	عرب رحل وقبائل مختلفة	
8500	-	المجموع
600	عرب رحل وحضر	وهران
4000	مدن ساحلية	
4600	-	المجموع
16,600	-	المجموع العام

فهذه الإحصاءات المقدمة في الجدول، يبدو أنها دقيقة في عددها، كما أنها حددت المناطق الجغرافية الواردة منها حسب العملات الثلاث، غير أنها متناقضة مع الإحصاءات المقدمة من طرف السلطات العسكرية بالجزائر.

(1) - A.O.M, G.G.A 9H.100(61) : Emigration en Tunisie, Tunis le 14/08/1876, mission et consulat général de France à Tunis.

وانظر الملحق رقم ( 2 ).

جدول رقم(8): إحصاءات الجزائريين المستقرين بالبلاد التونسية منذ بداية الاحتلال إلى غاية 1876(1).

العمالة	القسم	الدائرة	ناحية/ قبيلة	عدد الرجال	عدد النساء	عدد الأطفال	المجموع
الجزائر	شلف	شلف	-	48	19	16	83
		مليانة	-	19	18	19	56
	صور الغزلان	صور الغزلان	-	11	4	2	17
		بني منصور	-	22	-	-	22
		بوسعادة	-	22	15	18	55
	المدية	المدية	-	31	7	6	44
		بوغار	-	2	-	-	2
		الجلفة	-	60	50	8	118
		الأغواط	-	28	-	-	28
	دلس	دلس	-	324	189	241	764
ملحق الجزائر		-	6	3	-	9	
المجموع		-	-	573	305	310	1198
وهران		مستغانم	-	61	82	86	229
		تلمسان	-	43	40	60	143
		وهران	-	117	100	78	295
المجموع		-	-	221	222	224	667

(1) - A.O.M, G.G.A 9H.100(60) : Emigration en Tunisie, Tunis, état numérique des indigènes qui ont émigré en Tunisie sans esprit de retour 1876.

العمالة	القسم	الدائرة	ناحية قبلية	عدد الرجال	عدد النساء	عدد الأطفال	المجموع
قسنطينة	عنابة	عنابة	بني صالح	10	03	04	17
		القالا	واد الكبير	196	205	262	663
			واد بوحجار	22	23	39	84
		سوق أهراس	سيفة	18	09	15	42
			حناشة	78	127	47	252
			أولاد خيار	140	108	94	342
			ويان	22	21	05	48
			أولاد ضياء	28	13	-	39
			الناظور	11	03	02	16
		المجموع		-	523	512	468
قسنطينة	عين البيضاء	تافرانت	17	18	17	42	
		سدراة	4	5	04	13	
		عين السجارة	70	90	75	235	
	تبسة	أ.س. عبيد	252	264	283	799	
		أ.س. يحيى	18	18	26	62	
		البراركة	268	403	533	1204	
		علاولة	02	-	-	02	
	جيجل	بني إيدر	01	-	-	01	
	الميلية	بني فرج	02	-	-	02	
		أ.دياب	01	01	02	04	
المجموع		-	635	799	913	2347	

07	-	-	07	بوطالب	سطيف	سطيف
03	-	-	03	عين الترك		
03	01	01	01	بني أورتلان		
08	-	-	08	بني يعلا		
01	-	-	01	الساحل القبلي		
08	01	01	06	بن شبانة		
03	-	-	03	بني يعدل	آقبو	
02	-	-	02	بني عباس		
04	-	-	04	آيت أوعلي	بجاية	
02	-	-	02	بني بوعيسى		
18	06	06	06	مزالة		
02	-	-	02	آت أحمد قراش		
04	02	01	01	قناية		
10	04	03	03	تودجا		
14	04	04	06	واد القصب	برج بوعريريج	
08	02	02	04	بني يعدل		
05	02	-	03	البيان	بني يعدل	
07	01	-	06	المسيلة		
08	02	01	05	أ. منصور	المسيلة	
164	44	51	69	ب.سوامه		
28	-	08	20	الفضنة		
309	69	78	162			
					المجموع	

68	21	23	24	المشاش	باتنة	باتنة
68	25	25	18	العوامرة	خنشلة	
04	01	01	02	أ.الرشابيش		
51	16	15	20	بني أوجانة		
89	99	90	27	أ.سفيان	بريكة	
280	162	154	91	-		
4456	مجموع المهاجرين من عمالة قسنطينة					

### مجموع المهاجرين من العمالات الثلاث 1876(1).

النسبة %	مجموع المهاجرين	العمالة
18,95%	1198	الجزائر
70,49%	4456	قسنطينة
10,55%	667	وهران
100	6321	المجموع

الإحصاءات الواردة في الجدول لهجرة الجزائريين نحو البلاد التونسية والمقدمة من طرف سلطات الاحتلال العسكرية بالجزائر لا تمثل العدد الحقيقي حسب روستون فإن هناك أعدادا كثيرة توافدت إلى تونس دون ترخيص من سلطات الاحتلال بالجزائر(2).

(1)- أنظر الملحق رقم . ( 2 )

(2)- أنظر الملحق رقم . ( 3 ) .

و تميزت هذه الإحصاءات بالتفصيل في إحصاء عدد الرجال والنساء والأطفال غير أنها لم تشر إلى تحديد أسباب الهجرة، وتاريخها ما عدا الوافدين من منطقة المدينة التي أشارت إليها بأنها كانت مابين 1849-1864، وأشارت إلى أن هذه الهجرات انطلقت منذ بداية الاحتلال، كإشارتها إلى الوافدين من الأغواط الذين غادروا الجزائر منذ حوالي 25 سنة (1).

و نستخلص بأنه مهما اختلفت الإحصاءات حول عدد الجزائريين بتونس فإن العدد كان دائما في ارتفاع مستمر منذ بداية الاحتلال، وتطور بشكل كبير بعد ثورة المقراني سنة 1871 مع شدة القمع والمتابعة والنفي الفردي والجماعي، فلجأت سلطات الاحتلال حتى إلى الضغط على باي تونس ومطالبته بإبعاد حوالي 500 نسمة من الجزائريين الوافدين إلى تونس بالمناطق الحدودية وإبعادهم وتفريقهم على مختلف جهات البلاد التونسية(2)، و ذلك خوفا من جمع شتاتهم و تضامنهم، و تكوين حركات ثورية تنطلق لاستئناف مقاومة الاحتلال الفرنسي بالجزائر.

## 2-الهجرة خلال مرحلة الحماية الفرنسية 1881-1954:

من الصعب تحديد أسباب ودوافع الهجرة نحو البلاد التونسية، ومعرفة العدد الحقيقي، وتطوره خلال مرحلة الدراسة منذ 1830 إلى غاية 1954، وذلك يعود

---

(1)- أنظر الملحق رقم ( 5).

(2)- أنظر: د. الصديق تاوتي: المبعدون إلى كاليدونيا الجديدة، مأساة هوية منفية، شركة دار الأمة، ط1، الجزائر. 2007. ص-ص. 112-113.

و انظر أيضا: يحي بوعزيز: موقف بايات تونس من ثورة الأمير عبد القادر، (مجلة الأصالة)، ع: 23، (و.ت.أ.ش.د) جانفي- فيفري 1975. ص. 25.

إلى كون هذه الظاهرة تمت في ظروف استعمارية يصعب مراقبتها ومتابعة تطورها عبر المراحل والظروف التي مرت بها على الرغم من محاولة سلطات الاحتلال بالجزائر من إحصاء عدد الخيم التي توافدت نحو البلاد التونسية دون معرفة عدد أفراد العائلة، أو عن طريق إحصاء الوافدين بالقنصلية الفرنسية بتونس كهجرة شرعية باعتبارهم رعايا فرنسيين، وإغرائهم بالحماية الفرنسية، كما أن هناك ملاحظة تتعلق بالمدة الزمنية التي دام فيها بعض المهاجرون بالبلاد التونسية فهناك من كانت هجرته مؤقتة وهناك من كانت دائمة، كالوافدين من أولاد سيدي عبد الملك المنتمين إلى أولاد سيدي عبيد الذين غادروا الجزائر من منطقة تبسة سنة 1848 ثم عادوا إليها مابين سنتي (1892-1893)، كما كان الحال بالنسبة لأولاد خليفة من النمامشة الذين غادروا الجزائر عقب ثورة المقراني والحداد، وعادوا إلى الجزائر سنة 1876، وهناك من كانت هجرتهم موسمية (1).

ومن ذلك فإن الإحصاءات المقدمة حول تطور عدد المهاجرين بتونس تبقى تقريبية ولا تعطينا العدد الحقيقي سواء لفترة ما بين (1830-1881) أو بفترة الحماية (1881-1954)، كما نلاحظ بأن الهجرة الجزائرية بتونس كانت دائما في تطور مستمر، وهذا ما نلمسه من خلال الإحصاءات الأربعة التي أجريت بالبلاد التونسية لكل 5 سنوات ما بين (1921-1936) (2)، وخاصة بعد صدور قرار 14 جويلية 1914 الذي ألغى رخصة السفر الخاصة بهجرة الجزائريين نحو الخارج.

---

(1) - A.O.M, G.G.A, 9H 100 : Emigration en Tunisie, Tunis 14/08/1876, mission a consulat général de France a Tunis.

(2) - Ali Slablab : la population tunisoise durant la période coloniale, collectif de la démographie historique en Tunisie et dans le monde arabe, collection source Cérés productions (I.S.E.F.C), Tunis. 1993. P- P. 100- 101.

و كان لانتصاب الحماية تأثير على المهاجرين الجزائريين في توزيعهم الجغرافي بالبلاد التونسية، كما جاءت التعدادات و الإحصاءات شاملة بالجزائريين بالبلاد التونسية من الرجال والنساء والأطفال.

جدول رقم(6): التطور العددي للمهاجرين الجزائريين بتونس ما بين الحربين(1).

سنة الإحصاء	مجموع الجزائريين	المدينة (المراقبة المدنية)	عدد المستقرين	عدد المستقرين	عدد المستقرين	عدد المستقرين
1921	36884	مدينة تونس وأرياضها	10134	9961	7326	11056
1926	39882	مراقبة الكاف	6354	7517	8333	7881
1931	40734	مراقبة تبرزت	4041	3937	4473	4711
1936	40816	مراقبة بنزرت	3550	4375	4733	5492
-	-	المجموع	24079 %65,28	25790 % 64,66	24065 % 59,07	29140 % 71,39

نستخلص من التعدادات الأربعة بأن هناك أربعة مناطق رئيسية في استقطاب المهاجرين الجزائريين بتونس، كان أهمها مدينة تونس وأحوازها.

(1) - Dénombrement de la population civile tunisienne (musulmane et israélite) en Tunisie de 16/03/1921. Tunis, imprimerie centrale 1922

- Dénombrement de la population civile en Tunisie de 12/03/1936. Imprimerie rapide 1937. P- P. 42- 45.

جدول رقم (7): مناطق الاستقطاب بتونس حسب التعدادات الأربعة (1).

سنة الإحصاء	مجموع الجزائريين	المدينة (المراقبة المدنية)	عدد المستقطبين	عدد المستقطبين	عدد المستقطبين	عدد المستقطبين
1921	36884	مراقبة توزر	2418	1748	2475	2166
1926	39882	مراقبة سوق الأريعاء	2432	2136	2238	2298
1931	40734	مراقبة مكثر	1171	1631	1681	360
1936	40816	مراقبة تالة	1426	1791	2291	1436
-	-	المجموع	7447 %20,19	7306 %18,3	8685 %21,32	6260 %15,33
-	-	مراقبة زغوان	563	808	194	753
-	-	مراقبة مجاز الباب	493	334	1179	513
-	-	المجموع	1059 %2,87	1134 %2,86	1383 %3,44	1266 %3,10

يتبين لنا من خلال إحصاءات الجدول، انتشار الجزائريين و تطور أعدادهم، خاصة بعد انتصاب الحماية.

(1) - Dénombrement de la population . 1936.Op. cit. p- p.94-95.

و انظر الملحق رقم. ( 37 ) .

بعد انتصاب الحماية على تونس سنة 1881، واكتشاف الفوسفاط بمنطقة قفصة، تم الإرتكاز على الأيدي العاملة الجزائرية، وخاصة منهم الوافدون من عمالة الجزائر (منطقة القبائل)، تلاهم بعد ذلك الوافدون من منطقة سوف ومناطق أخرى من

الجزائر للبحث عن لقمة العيش التي زادت من صعوبتها سلطات الاحتلال بالجزائر بسياستها الاستعمارية خاصة في نهاية القرن التاسع عشر وإلى غاية الحرب العالمية الأولى.

و نلاحظ من خلال الإحصاءات الأربعة الواردة في الجدول رقم (10) بأن عدد الجزائريين كان في ارتفاع مستمر، كما نستطيع أن نميز أن بعض المناطق استقطابها للمهاجرين بنسبة تزيد عن 71% من مجموع المهاجرين الجزائريين وهي كل من مدينة تونس وضواحيها والمراقبة المدنية بالكاف وتبرسوق وبنزرت، استقر بهم حوالي 29140 جزائري من المجموع الكلي لإحصاء 1936 البالغ عددهم 40816، واستقطبت مدينة تونس لوحدها أكثر من 27 % من مجموع المهاجرين لسنة 1936 (1).

وهناك مناطق احتلت المرتبة الثانية، استقر بها عدد من الجزائريين، ما بين 1000 إلى 2500 مهاجر وهي تضم كل من المراقبة المدنية بتوزر وسوق الأربعاء، ومكثر، وتالة، وبها حوالي 6260 مهاجر جزائري بنسبة 15,33% من مجموع الجزائريين الواردة في تعداد 1936.

أما المناطق التي انتشر فيها المهاجرون الجزائريون بأقل من 1000 نسمة حسب إحصاءات 1936 فهي تتركز في الجهات الجنوبية الوسطى التي لا تتوفر بها فرص العمل، و هي تعتبر مناطق طاردة للسكان حتى بالنسبة للتونسيين.

(1)- أنظر الملحق رقم (38)

جدول رقم (8): استقطاب مدينة تونس للمهاجرين الجزائريين (تعداد 1936)(1)

المشيخة	عدد الجزائريين	عدد التونسيين
---------	----------------	---------------

4076	249	باب البنات
2360	160	باب الخضراء
2956	338	باب الأقواس
4335	997	باب المنارة
2066	110	باب سيدي عبد السلام
2444	79	بطحة الصولى
2852	131	دار الباشا
3396	99	باب العسال
1920	241	درب الزيتون
1411	260	دور الحارة
1976	158	العزافين
3465	988	الحجامين
1762	198	الغاصرون
2466	174	الحفير
3212	617	الجيارة
1053	101	الصباغين
2310	394	السبخة
3480	132	طرانجة و الدرايب
1553	328	الزاوية البكرية

-Dénombrement de la population civile en Tunisie du 12/03/1936, -(1)  
Imprimerie rapide. 1936. P-P. 94-95.

3592	256	حمام الرميمي
2686	114	حوانت عاشور

2292	256	حومة العسلي
1376	48	حومة الأندلس
2415	99	حومة السواحل
3825	728	رأس الدرب
1645	198	صباط عجم
1289	207	سيدي السالي
2903	620	سيدي منصور
2020	164	سوق البلاط
3701	529	سوق أولاد بوزيد
2222	155	سوق بلخير
430	-	التوفيق والنجاح
80459 (% 86,90)	9125 (% 13,09)	المجموع

نستخلص من التعدادات الأربعة الواردة في الجدول، والتي انطلقت لأول مرة بتونس عام 1921، تم فيها إحصاء الجزائريين بالبلاد التونسية، وأهم مناطق استقرارهم، ومن أهمها مدينة تونس العاصمة وأرياضها، وتطور عدد المهاجرين بها، وتوزيعهم الجغرافي بالمدينة و ضواحيها، وكانت النسبة بها تقترب من 25% من مجموع المهاجرين الجزائريين بالبلاد التونسية، ولا يكون ذلك غريبا إذا علمنا أن مدينة تونس هي العاصمة السياسية والاقتصادية و الثقافية التي تتوفر بها جميع أنواع الحرف و المهن التي تحتاج إلى الأيدي العاملة، إضافة إلى

موقعها الاستراتيجي الرابط بين حوضي البحر المتوسط شرقا وغربا(1).

فلاحظ في أول تعداد لسنة 1921، أن الوافدين من منطقة سوف احتلوا الصدارة بحوالي 2668 مهاجرا، يليهم الوافدون من عمالة قسنطينة، و خاصة منهم الوافدون من نواحي عنابة و تبسة، و المقدرون بحوالي 2205 مهاجر، ثم يأتي بعدهم بالترتيب الوافدون من منطقة ورقلة بـ 1127 مهاجر، و منطقة الجزائر بحوالي 1022 مهاجر، و منطقة وهران بحوالي 680 مهاجر، و منطقة توات بحوالي 575 مهاجر، و منطقة ميزاب بحوالي 395 مهاجر.

أما في تعداد 1926 فقد ارتفع عدد المستقرين بمدينة تونس إلى 9125 جزائريا، سجلت فيه عمالة قسنطينة ارتفاعا بلغ 2630 مهاجرا يليهم السوفيون بـ 2431 مهاجرا في المرتبة الثانية بانخفاض قدر بـ 237 مهاجرا، و قد يعود ذلك إلى هجرتهم المصنفة ضمن الهجرة المعروفة بهجرة الذهاب و الإياب لارتباطهم الدائم بالموطن الأصلي، و ذلك بالمقارنة مع تعداد 1921، ثم الورقليون بـ 1343 مهاجرا، و التواتيون الذين تضاعف عددهم إلى 1044 مهاجرا، كما انخفض عدد الميزابيين من 395 إلى 205 مهاجرا، بينما حافظ الوافدون من منطقتي الجزائر و وهران على عددهم البالغ 1078، و 664 مهاجرا(2).

فالزيادة الحاصلة بين التعدادين (1921- 1926) كانت تقدر بحوالي 4.97% لجميع المستقرين بمدينة تونس، فهي تعتبر نسبة طبيعية في ظرف 5 سنوات، أما نسبة المهاجرين من منطقة توات فإنها تعد زيادة معتبرة قدرت بحوالي 44.92%، فهي زيادة قد تكون لهجرات جديدة، أو أنها نتيجة لقوانين أدت إلى تسجيل كل المهاجرين من هذه المنطقة أو نتيجة للإثنين معا.

---

(1) ابن دینار: المؤنس فی أخبار إفريقيا و تونس، المكتبة العتیقة. 1967. ص-ص 3-5.

(2) - د. عبد الکریم الماجري: مرجع سابق. ص- ص 148 - 149.

أما تعداد 1931، فقد تم فيه إحصاء الجزائريين ضمن أحيائهم السكنية فكانت نتائج المستقرين بمدينة تونس هي الانخفاض بنسبة كبيرة، فقدّر العدد بحوالي 6117 نسمة، و كان الانخفاض هو أكثر من 1/3 تعداد 1926 المقدر بحوالي 9378 مهاجرا في حين سجل ارتفاع بالنسبة لمجموع المهاجرين الجزائريين بالبلاد التونسية، إذ بلغ المجموع العام حوالي 40734 مهاجرا جزائريا، يعود ذلك إلى مغادرة مدينة تونس و العودة إلى المواطن الأصلية بالجزائر أو الانتقال إلى مدن أخرى من البلاد التونسية التي عرفت تزايدا ملحوظا كمدينة الكاف وتبرسوق، ومجاز الباب، وسوق الأربعاء وغيرها، أو أن السبب يعود إلى طريقة الإحصاء والمشرفين عليها الذين لم تكن لهم الوسائل الضرورية للتدقيق في نتائج الإحصاء، خاصة وأن هناك هروبا دائما من عملية التعدادات السكانية، وذلك لما قد يترتب عنها من مشاكل نتيجة للقوانين التي كانت تصدرها سلطات الاحتلال بالجزائر كالضرائب، و المتابعة القضائية، و التجنيد الإجباري مثلا، ويبدو الاحتمال الأخير هو الأرجح(1).

أما تعداد 1936 فقد عاد فيه ارتفاع عدد المهاجرين الجزائريين بمدينة تونس من جديد فبلغ عددهم حوالي 9125 مهاجرا، و قد يعود ذلك إلى تداعيات الأزمة الاقتصادية وتأثيراتها في استقطاب وافدين جدد و خاصة من منطقة وادي سوف، و غالبا ما أثارت الهجرة الجزائرية إلى تونس سلطات الاحتلال الفرنسية بالجزائر، فطالبوا بوضع حد لها كما أن التجربة الإحصائية ومدتها الزمنية ما بين (1921-1936) مكنّ المشايخ وأعاونهم من معرفة المهاجرين التابعين لهم(2)، كما كان لتعداد 1936 أهمية في معرفة أماكن استقرار الجزائريين وتوزيعهم

---

(1) - Benjamine stora : Histoire de l'Algerie coloiale .1830-1954, la decouverte, paris. 1991. p. 102.

(2) - كمال كاتب: أوريون، أهالي...، مرجع سابق. ص- ص. 160 - 161.

بأنحاء المدينة، وحجمهم بكل ناحية (أنظر الجدول رقم 11) فهناك أحياء تضم أعدادا كبيرة من الجزائريين كحي الحجامين، وباب المنارة، وحي الجبارة، وسوق أولاد بوزيد، وهناك أحياء أقل كثافة من الأولى كباب سويقة، والزاوية البكرية، وهناك نواحي أخرى داخل المدينة تتقلص بها الكثافة أكثر كحي الصباغين، ودار الباشا، وسوق البلاط بأعداد (164.131.101) (1)، هذا التوزيع للمهاجرين الجزائريين بمدينة تونس قد ساهمت فيه عوامل تاريخية واجتماعية كتمركز النواة الأولى من الجزائريين التي كانت قبل 1830، كان لها تأثير في استقطاب الوافدين، ومجاورة السابقين لها فائدة في المؤازرة والمساعدة لها و لو مؤقتا.

أما التركيب الاجتماعي بالمدينة فإنه حال دون حدوث التجانس الاجتماعي بين أعيان المدينة ومختلف الوافدين، في حين كانت الضواحي تضم شرائح اجتماعية متقاربة في الوضع الاجتماعي، غير أن هناك من العائلات الوافدة من الجزائر، وقسنطينة وعنابة ووهران، وتلمسان كان لها تقارب مع العائلات التونسية الميسورة، الأمر الذي جعلها تابعة لشيخ مدينة تونس، كما أن هناك عاملا آخر كان له تأثيره في تحديد هذا التوزيع للجزائريين بالمدينة، و هو توفر السكن المعد للكراء ومدى ارتفاع وانخفاض أسعاره، فهناك بعض النواحي تتوفر على محلات معدة للكراء وبأسعار منخفضة(2)، وهناك وكالات خاصة للمهاجرين من الذكور منها وكالات للورقلية، وأخرى للقبائلية وغيرهما، وذلك حسب الموطن الأصلي للفئات المهاجرة من الجزائر(3).

---

(1) - أنظر الجدول رقم (11).

(2) - Henia (A) : propriétés et stratégies sociales à Tunis à l'époque moderne XVI<sup>e</sup> XIX siècles, publication de l'université de Tunis 1999. P- P. 280-290.

Marty (G): op.cit. p . 103.

-(3)

جدول رقم (9): تمركز الجزائريين بمراقبة مدينة الكاف 1936 (1).

عدد التونسيين	عدد الجزائريين	المشيخة
2338	260	بهرة
2250	304	دشرة نبر
2129	82	جرادو
2064	-	إبة قصور (الأحواز)
1705	129	إبة قصور (المدينة)
5079	161	الغرفة الجنوبية
2786	13	الغرفة الشمالية
3354	39	القصر
2212	-	بوصليعة
1731	58	اللاس
2064	-	المرجة
2228	112	المر
3683	102	التوابعة
2686	187	السرا

- Dénombrement de la population 1936, p- p. 42- 45. (1)-

وانظر أيضا، الملحق رقم. (37ب)

- IDEM : p- p. 88-89.

-Pierre André Dumont : les Algériens dans le contrôle civil Téboursouk, mémoire de fin de stage, Téboursouk, 1949. p-p.56-57.

1359	151	فرشان
3132	20	مدينة الكاف (الشرقيين)
7078	364	مدينة الكاف (ابن عنين)
1638	-	ابن عنين (الأرياف)
687	-	الشرفين (الأرياف)
2113	56	الأريص
3213	37	المعايزة
48058	-	ملالة 184
2974	117	واد الرمل
3953	251	واد السواني
1993	1065	ساقية سيدي يوسف
1885	163	سبعة أبيار
2362	731	سيدي اعمر
3559	259	ترمدة
73333 (%93)	4881 (%7)	المجموع

ونلاحظ من خلال إحصاءات الجدول بأن منطقة الكاف شكّلت استقطابا و انتشارا واسعا للمهاجرين الجزائريين بها، و ذلك لمؤهلاتها الطبيعية و للنشاط الفلاحي و الرعوي بها، و لقربها الجغرافي من المناطق الحدودية(1).

(1) - يوسف الجفالي: الجالية الجزائرية بجهة الكاف، مرجع سابق، ص-ص 17-18.

وانظر أيضا الملحق رقم (4) .

جدول رقم (10): انتشار الجزائريين بمراقبة مدينة تيرسوق 1936(1).

عدد التونسيين	عدد الجزائريين	المشيخة
3133	753	الجواودة
3907	1039	الكلخ
2563	1318	أحواز تبر سوق
4553	235	مدينة تبر سوق
2615	581	أولاد يحيى
4311	224	الحمامات
2650	331	دقة
5453	135	قعفرور الشرقية
3242	95	قعفرور الغربية
2491	-	كوكة
35021 (%88,15)	4711 (%11,86)	المجموع

نستخلص من انتشار الجزائريين بمنطقة تيرسوق، توفر المنطقة على الأراضي الزراعية و الرعوية، و موقعها المحوري إلى الشمال الشرقي من منطقة الكاف(2).

(1) - Dénombrement de la population 1936, p- p. 42-45 .

وانظر أيضا، - Ali slablab : collectif la démographie historique en Tunisie... op.cit. P- p. (95-101).  
- Pierre André Dumont : Op.cit., P- P. 58- 59.

(2)- قدرت المساحة التي امتلكها الجزائريون بناحية تيرسوق أكثر من 4000 هـ ، والثالث منها يزرع قمحا. وانظر -dumont : op.cit. p-p.61-62.

نلاحظ من خلال الإحصاءات الواردة في الجدولين رقم (10،11)، بأن عدد الجزائريين المستقرين بمراقبتي الكاف وتبرسوق يشكلان منطقتا استقطاب، فهما يتقاربان في عدد الجزائريين بهما، غير أن هناك بعض النواحي تشكل أكثر كثافة كساقية سيدي يوسف، وأرياض تبرسوق، وناحية الكلخ، استقر بهم على التوالي (1065،1318،1039 نسمة)، ويعود ذلك إلى عوامل أهمها: القرب الجغرافي (الحدود الجزائرية التونسية)، توفر المنطقة الشمالية الغربية لتونس على ظروف طبيعية من تربة ومناخ ملائمين للنشاط الزراعي والرعي، وهذا ما كان يتلاءم وصنف المهاجرين الجزائريين بمناطقهم الأصلية(1).

هناك تفاوت في توزيع الجزائريين بالمراقبتين (الكاف، وتبرسوق) فهناك نواحي بها كثافة عالية، وأخرى خفيفة، أنظر الجدولين رقم (12،13) كأرياض تبرسوق التي بلغت بها نسبة 27.98 % من مجموع مراقبة تبرسوق، وكذلك الكلخ التي شكل المستقرون بها حوالي 22,06% من مجموع المراقبة لمدينة تبرسوق، أما مراقبة الكاف فكان بها أكبر نسبة بساقية سيدي يوسف بنسبة 21,82% من مجموع المستقرين بمراقبة الكاف، وهناك ست مراقبات لم يسجل بها الإحصاء، و قد يعود ذلك إلى التستر من سلطات الاحتلال، أو إلى ضعف في عملية الإحصاء خوفا من المتابعة، كما هو الحال في مراقبة تبرسوق بمشيخة كوكة(2).

كما أن مراقبة سوق الأربعاء قد عرفت انتشار الجزائريين بكل مشيختها، في حين استقطبت قيادة سوق الأربعاء (جندوبة حاليا) حوالي 432 مهاجرا من بين 2298، أي ما نسبته 18 %، وينتشر الباقيون بكامل منطقة القيادة، كغار الدماء بـ 196 مهاجرا من بين 373 (52,55%)، وغيرها من المناطق الأخرى.

---

(1) -Dominique Charpy, op.cit. p-p. 31-32.

(2) - أنظر الملحق رقم (138) )

وإذا كانت المنطقة الحدودية تمثل مناطق استقرار للوافدين الجزائريين بالبلاد التونسية كظاهرة قديمة مألوفة، فإن الأوضاع قد تغيرت بعد فرض الحماية سنة 1881 بتونس، فتوسع نشاطهم إلى العمل المنجمي كمناطق استقطاب جديدة بدأ نشاطها في التطور منذ العقد الأخير من القرن التاسع عشر كمناطق تاجروين وقفصة.

كما استقطبت منطقة الشمال الشرقي كزغوان، وماطر وبنزرت، فبلغ عدد الجزائريين بمراقبة بنزرت حوالي 5492 جزائريا، استقر منهم بمدينة بنزرت وحدها حوالي 1697 و837 بمشيخة قبطنة الثانية، كما استقطبت مراقبة ماطر 1856 جزائريا، استقر منهم بمدينة ماطر 725 مهاجرا جزائريا، ويمثلون بنسبة 25% من مجموع سكان المدينة بسنة 1936 ويقل انتشار الجزائريين بباقي مجال قيادة ماطر (2).

كما تعتبر نواحي مجاز الباب وزغوان أقل المناطق استقطابا للوافدين الجزائريين، بالمقارنة مع نواحي بنزرت وماطر، فقدّر عدد الجزائريين بمراقبة مجاز الباب بحوالي 543 مهاجرا، ومراقبة زغوان بحوالي 753 جزائريا، وتكاد منطقة الشمال الشرقي من البلاد التونسية لا تخلوا من المهاجرين الجزائريين بأعداد مختلفة (3).

---

(1) - Bordereau(j) : la capca ,la Gafsa moderne ,Editeur Augustin  
challamel .paris. 1907. p-p.135-137.

(2) - عبد الكريم الماجري، مرجع سابق، ص - ص. 139 - 140.

(3) - Pierre André Dumont ,op.Cit. P.57. , وانظر الملحق رقم (37 ج).

## الهجرة بعد الحرب العالمية الثانية إلى 1954:

إذا كان عدد المهاجرين الجزائريين إلى البلاد التونسية قد عرف تطورا ملحوظا منذ بداية 1830، سواء الوافدين منهم خلال فترة الحكم التونسي قبل 1881، أو خلال فترة الحماية ما بين 1881-1956، فالتعدادات التي تمت ما بين الحربين 1921-1936، كلها دلت على التطور العددي للوافدين الجزائريين بالبلاد التونسية على الرغم من أن هذه التعدادات اعتمدت على المسجلين بمراكز المراقبة المدنية بمختلف الجهات، ولم تتمكن من إحصاء و معرفة المهاجرين الذين توافدوا إلى تونس دون الإعلان عن أنفسهم على الرغم من الإغراءات التي كانت تعدهم بها سلطات الاحتلال بالجزائر ( للمهاجرين الجزائريين بالخارج) باعتبارهم رعايا فرنسيين يستفيدون من الحماية في تونس(1).

فالتعدادات السكانية قد توقفت خلال الحرب العالمية الثانية، في حين قدر عدد الجزائريين بالبلاد التونسية سنة 1946 بحوالي 50000 نسمة من بين مجموع المسلمين المستقرين بتونس، و المقدر عددهم بحوالي 87454 نسمة من مجموع سكان تونس البالغ عددهم حوالي 3230958 نسمة(2).

السنة	عدد الجزائريين	عدد المهاجرين المسلمين	مجموع/ سكان تونس
1946	50000+	87454	3230958
1956	141500+	/	3783189

(1)-أنظر الملحق رقم: (10)

(2)- service tunisien des statistiques.

و انظر أيضا: Ali Slablab, collectif la démographie... ,Op.cit., P. 102.

جدول رقم(11): إحصاءات المهاجرين الجزائريين وتوزيعهم حسب مراكز المراقبة المدنية (تحقيق شهر أفريل 1955)(1).

ملاحظات	عدد الجزائريين	المراقبة المدنية
-	500	باجة
منهم حوالي 5200 مستقرين بالمناطق الريفية.	9600	بنزرت
يتركزون في المناطق المنجمية.	5500	قفصة
-	20	جربة
-	700	قرومبالية
-	450	قيروان
-	4500	القصرين
معظمهم بالمناطق الريفية.	35000	الكاف
-	30	المهدية
-	1500	مجاز الباب
-	450	صفاقص
نشاطهم الأساسي التجارة.	1800	سوق الأربعاء
-	650	طبرقة
-	750	مختار
معظمهم من الملاكين الكبار.	7200	تبرسوق

(1) -Dominique Charpy : mémoire de stage, situation des algériens résidant en Tunisie, école nationale d'administration,( promotion, France Afrique). France, p. 31.

و انظر الملحق رقم (138).

	11000	توزر
عدد كبير منهم ليس له شغل.	6000	تونس
-	1000	سغوان
-	10	منطقة الجنوب
-	141500	المجموع

نستخلص من بيانات الجدول، التوزيع الجغرافي للمهاجرين الجزائريين بمختلف مناطق البلاد التونسية في المدن والأرياف (1)، وهذا له دلالة على الاندماج الاجتماعي بين الجزائريين وإخوانهم التونسيين، نتيجة للروابط الحضارية والظروف التاريخية التي صهرتهم منذ قرون عديدة، كما أن تطورهم العددي بقي مستمرا، بل تطور بوتيرة أكثر إذا ما قورن بالفترة الوجيزة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية وإلى غاية انطلاق الثورة الجزائرية على الرغم من أن هذه الإحصاءات صادرة عن مراكز المراقبة المدنية، فهي لا تمثل العدد الحقيقي، فهناك العديد من المهاجرين الذين لا يسجلون أنفسهم بهذه المراكز، كما أن تنوع نشاطاتهم الفلاحية وامتلاكهم للأراضي الواسعة والتجارة وبالمصانع المنجمية، كلها مؤشرات تدل على الإسهامات الجزائرية و دورها الإيجابي في الحياة التونسية(2).

(1)- أنظر الملحق رقم. (14).

(2)- د.خير الدين شترة: إسهامات النخبة الجزائرية في الحياة الياسية والفكرية التونسية , دار البصائر ط. خ , الجزائر. 2009. ص-ص. 92-93.

### 3-التوزيع الجغرافي للمهاجرين الجزائريين بتونس:

لم يتخذ المهاجرون الجزائريون بالبلاد التونسية منطقة معينة للاستقرار بها، بل كان توزيعهم منتشرا من الغرب إلى الشرق، ومن الجنوب إلى الشمال، وفي بداية الهجرة كان انتقالهم من مكان لآخر بهدف البحث عن العمل ومكان للاستقرار في المناطق الريفية، عكس ما كان عليه الحال في المدن التي كان الاستقرار فيها يأخذ شكل المجموعات المهاجرة حسب مناطقها الأصلية في الجزائر كشكل المجموعة الورقلية، أو المجموعة الوهرانية، أو التواتية... أو غيرها، وكانت المناطق الوسطى والشمالية من البلاد التونسية هي أكثر المناطق استقطابا للمهاجرين الجزائريين لتوفرها على الأراضي الفلاحية (1).

ويعود توافد الجزائريين نحو البلاد التونسية واستقرارهم بها إلى مراحل ما قبل الاحتلال الفرنسي للجزائر، حيث تذكر بعض المصادر أن الوافدين إلى تونس من المذهب الحنفي قد شكلوا ربع سكانها من ذوي الأصول التركية، فكانت كل من مدينة تونس وبنزرت، والمهدية من أكثر المدن في البلاد التونسية عددا بالجالية الجزائرية، ثم تضاعف العدد من أتباع المذهب الحنفي، و ذلك بتوافد عدد كبير من المهاجرين الجزائريين ذوي الأصول التركية بعد انتصاب الحماية الفرنسية سنة 1881(2).

كما توالى الهجرات أثناء المقاومة الشعبية ضد الاحتلال الفرنسي بالجزائر، فهاجر الأعيان والعلماء والقضاة، وعائلات بأكملها من مختلف جهات الجزائر من

---

(1)- أنظر الملحق رقم. (35).

(2)- الذوادي رشيد: هذه بنزرت تونس، منشورات جمعية صيانة مدينة بنزرت، تونس.

1980. ص- ص. 193-194.

شرقها وغربها ووسطها وجنوبها(1)، فمنهم من استقر بالمدن أو ضواحيها، ومنهم من استقر بالمناطق الريفية الفلاحية، والمناطق الصناعية بعد اكتشافها في فترة الحماية الفرنسية كمنطقة قفصة التي اشتهرت بالصناعة المنجمية.

### 3-1- المهاجرون الجزائريون بالمناطق الوسطى والشمالية :

تعتبر المناطق الشمالية من البلاد التونسية أهم المناطق التي استقطبت المهاجرين الجزائريين، وذلك لما تتوفر عليه من مؤهلات طبيعية في النشاط الزراعي، و توفر الأمطار وخصوبة التربة، فقد توافد إلى منطقة بنزرت منذ بداية الاحتلال سنة 1830، العديد من الجزائريين، كان معظمهم من المزارعين الأثرياء(2) من مناطق الشرق الجزائري، و من أعيان عنابة وبجاية سنة 1832، ومن نواحي قسنطينة بعد سقوطها سنة 1837(3).

وبعد ثورة المقراني سنة 1871 توافدت أمواج من الجزائريين نحو البلاد التونسية، واستقر معظمهم بالمناطق الشمالية لتونس بنواحي جندوبة، وباجة وبنزرت، وماطر، وخاصة تونس العاصمة التي تكاد تكون فيها بعض الأحياء شبه خاصة بالجزائريين، كأحياء ريبض باب سويقة مثلا الذي استقطب الوافدين

---

(1)- سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي ج5، مرجع سابق، ص. 475.

و انظر الجدول رقم. (14).

(2)- بن حميدة عبد السلام: تاريخ الحركة النقابية للشغيلة بتونس، دار علي الحامي،

تونس. 1884. ص. 25. وانظر أيضا :

Kraim(M) : mouvement social en Tunisie dans les années trente cères,  
Tunis. 1984. P. 135.

(3)- حمادى بن حماد: بنزرت عبر العصور (م.ش.ف.ر)، تونس 1979. ص. 423.

من منطقة زواوة بالجزائر لسنوات سابقة 1849، 1857، 1871(1).

ومن موجات الهجرة التي توافدت نحو البلاد التونسية كانت في نهاية القرن 19م من نواحي سطيف وقسنطينة، وأم البواقي وعين البيضاء، ومن نواحي بسكرة، ووادي سوف سنة 1895(2).

أما الهجرات التي انطلقت منذ مطلع القرن العشرين، فكانت هجرة 1910 من نواحي قسنطينة وسطيف وأم البواقي وباقي النواحي الشرقية، بل شملت معظم نواحي الجزائر فاستقبلت تونس أعدادا كبيرة من الهجرة الجزائرية نتيجة للقوانين الاضطهادية كقانون الأهالي الذي زاد من تضيق الخناق على الجزائريين، وقانون التجنيد الإجباري الذي رفضه الجزائريون باعتباره نوعا من المخالفة الشرعية التي تمس الإنسان الجزائري في عقيدته وما يمثله القرب الجغرافي من أهمية بالنسبة للوافدين من المناطق الشرقية خاصة وأن وسيلة النقل هي الحيوانات كالجمال والبغال أو السير على الأقدام، فهي تشكل صعوبة بالنسبة للعائلات المكونة من النساء والأطفال والشيوخ من حمل الممتلكات، غير أن هذه الصعوبات نقل حدثها بعد اجتياز الحدود والتوغل في الأراضي التونسية فيصبح السير بطيئا، وفي مجموعات قليلة، وذلك لتوزيع المهاجرين واختيارهم لمناطق مختلفة من المناطق الزراعية التي تكون أكثر استقطابا للوافدين الذين ينحدرون من المناطق الزراعية بالجزائر(3).

---

(1) - سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي ج5، مرجع سابق، ص. 475.

(2) - حمادي الساحلي: تراجم وقضايا معاصرة، دار الغرب الإسلامي بيروت 2005.

ص.423. وانظر أيضا: AOM,GGA ,25H28 Indigenestunisiens en Algerie etAlgeriens entunisie .

(3) - العديد من الهجرات الجماعية تمثل عملها في النشاط الفلاحي والرعوي، انظر:

A.O.M, G.G.A, 25H 13, D. frontière Algéro-tunisiennes, Tunis F 73- 85.

ومن أهم المناطق التي انجذب إليها الجزائريون واستقروا بها هي باجة والكاف التي استقر بها لوحدها سنة 1946 حوالي 1500 مهاجر جزائري، ومجاز الباب والقيروان، وزغوان، ووادي الرمل، خنقة الحجاج وسوسة، وصفاقس، ونابل وقلبية، قرنالية، وبير مشارقة، والمحمدية(1).

ومن المراسلات التي بعث بها حاكم عمالة قسنطينة إلى الحاكم العام المؤرخة في 22 جويلية 1882 حول طرد المهاجرين الجزائريين من تونس أورد فيها الحاكم لمناطق تبسة بوجود أعداد من الأهالي المهاجرة من منطقة أولاد نايل على الحدود الشرقية للجزائر قد هاجروا سابقا إلى القيروان واستقروا بها مدة من الزمن، وقرر الجنرال إيتيان (Etienne) طردهم من تونس، وأن 55 عائلة جزائرية ألقى القبض عليها بضواحي القيروان وهي من قبيلة أولاد الساسي المتفرعة عن أولاد محلثة، والمتألفة من 92 رجلا، و76 امرأة، و124 طفلا، وتمتلك ثروة حيوانية مكونة من 263 جملا، 1211 رأسا من الغنم، و375 رأسا من الماعز، و أحصنة و74 رأسا من الحمير، وقد هاجرت هذه العائلات باتجاه تونس ستة 1853 بعد سقوط توقرت(2).

فهذه العينة من المراسلات التي كانت تتم بين سلطات الاحتلال ما بين رؤساء العمالات والحاكم العام والضباط العسكريين، و مع الإقامة العامة في تونس تتضمن حركة المهاجرين الجزائريين في تونس، فتظهر نوعية وإمكانيات وحجم

---

(1) - أنظر الملحق رقم (34 ب)، خريطة توزيع المهاجرين الجزائريين بتونس.

وأنظر أيضا: A.O.M,G.G.A. 9H/100, op.cit.

(2) - د.عمار هلال: الهجرة الجزائرية نحو بلاد الشام (1847-1919)، دار هومة،

الجزائر 2007، ص- ص. 216-217.

الفئات الجزائرية المهاجرة إلى تونس، ومكان استقرارها، وظروف حياتها في ناحية القيروان، و مختلف المناطق الأخرى من تونس (1).

و توزيع المهاجرين الجزائريين بالمنطقة الشمالية والوسطى، الوافدين من منطقة القبائل ( زاوية) قد استقروا بشمال البلاد التونسية وخاصة تونس العاصمة وقدر عددهم في نهاية القرن 19 بأكثر من 1000 نسمة يضاف إليهم 500 شخصا توافدوا من منطقة قسنطينة، أما الوافدون من منطقة الجزائر العاصمة فقد استقروا بالمناطق الشمالية الغربية في طبرقة و باجة والكاف، كما توافدت من قبل مجموعات كبيرة من الجزائريين مع الحملة الفرنسية سنة 1881(2).

وقدر عدد المهاجرين الجزائريين بتونس سنة 1907 بحوالي 20000 نسمة، ثم تطور هذا العدد بكثافة بسبب صدور قانون التجنيد الإجباري الذي بدأ الحديث عنه منذ 1908 وما بعدها، فالكثير من الجزائريين هاجروا خلال هذه الفترة إضافة إلى مهاجري الأوراس عقب فشل ثورتهم سنة 1916م، وزيادة الهجرة الطلابية المتنامية منذ بداية القرن العشرين، واستقرار بعض الحجاج العائدين في تونس بدل عودتهم إلى الجزائر خلال هذه الفترة المتميزة بنشاط حركة الهجرة الجزائرية نحو الخارج (3).

ومما زاد في تمركز واستقرار المهاجرين بالمناطق الشمالية والوسطى في تونس كونهما يمتازان بالنشاط الفلاحي لدى المزارعين الأوروبيين الذي يحتاج

---

(1) Pierre André Dumont, Op.Cit, P- P. 55- 56.

(2) A.N.T. Serie. A, C.278, D/13. NP, 14.D. EX 1902-1903

أنظر أيضا: سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية، ج2. ص.23 وما بعدها.

(3) Rager jean- jacques : les musulmans Algériens en France et dans les pays islamiques, université d'Alger, faculté des lettres .année.1950, imp. Imbert, Alger. 1950. p. 14.

إلى أيدي عاملة كبيرة خاصة في موسم جني المحاصيل الزراعية، ومن ذلك نستخلص بأن منطقتي الوسط والشمال من البلاد التونسية كانتا أكثر المناطق استقطابا للهجرة الجزائرية وذلك لقربهما الجغرافي، ولما يتوفر بهما من نشاط فلاحي، وحرفي، وتركيز بعض المهاجرين الجزائريين الذين يعيشون في شكل مجموعات، أما وجودهم كأفراد فإن ذلك يكاد يغطي كافة المناطق والمدن التونسية، وهذا ما يؤكد حقيقة مفادها أن غالبية المدن التونسية لا تخلوا من أسر ذات أصل ونسب جزائري منذ 1830 إلى 1954 (1).

### 3-2 - الوافدون بالمنطقة الجنوبية:

لقد كانت منطقة الجنوب التونسي منطقة العبور لمعظم المهاجرين الجزائريين الذين توافدوا نحو البلاد التونسية، والتي ارتبطت بها كل مراحل الهجرة خلال القرن التاسع عشر التي لم يكن بها استقرار المهاجرين نتيجة للظروف المناخية الصعبة من جفاف وندرة المياه، وعدم توفر فرص العمل، غير أن ذلك لا يعني خلوها من الهجرة الجزائرية، بل هناك الوافدون من المناطق الجنوبية الجزائرية كمناطق سوف، فكان استقرار أعداد قليلة بها في مناطق توزر، وقابس، وقفصة، وقبلي، وجريش، وجربة التي استقر بها أتباع المذهب الإباضي بهدف العمل في الحراسة وخدمة الزوايا، في حين واصلت الأغلبية من الوافدين الجزائريين طريقها نحو المناطق الشمالية من البلاد التونسية حيث الظروف المناخية المعتدلة، والأراضي الزراعي الخصبة (2)، وفرص العمل المتوفرة غير أن الصورة كانت مغايرة بالجزائر عقب أحداث ثورة المقراني سنة 1871.

(1) - محمد صالح الجابري: التواصل الثقافي...، مرجع سابق، ص- ص. 133- 134.

(2) - صلاح الدين برهومي: الشمال الغربي الجبلي، الجبالية والمجال الزراعي من 1856- 1945. دار سحر للنشر، تونس 2010. ص. 138.

فهناك موجات من الهجرة توافدت من نواحي قسنطينة، وسطيف، ومن مختلف المناطق الشرقية عقب فشل ثورة المقراني، فاستقر بها قبائل أولاد سيدي عبيد بالمناطق الحدودية المحاذية لمنطقة سيدي يوسف، وفي أواخر القرن التاسع عشر استقر إلى جانبهم سكان جبل ورغة الذين كانوا يشتغلون بالفلاحة في الحقول القريبة منهم مدعين التجمعات الأولى في تكوين بلدية ساقية سيدي يوسف، وفي مستهل القرن العشرين استقر بالإقليم الجنوبي الشرقي لتونس عروش أولاد بوغانم وأولاد نايل وأولاد عبيد، وشارن(1).

كما عرف الجنوب التونسي حركة اقتصادية تمثلت في انطلاق النشاط المنجمي من طرف الشركات الاستعمارية في كل من المتلوى، وأم العرائس، والرديف والمظيلة، فكان ذلك عامل جذب للمهاجرين الجزائريين مما وفره من فرص للعمل، فتحول البعض منهم من النشاط الفلاحي إلى الاشتغال في المناجم، فالانخراط في العمل بالمناجم لم يكن بمقدوره استيعاب كل الأيدي العاملة الموجودة بالمنطقة، وذلك لتوافد المهاجرين الليبيين والمغاربة وسكان المناطق المجاورة من التونسيين، والمهاجرين الجزائريين الذين رأوا في الشغل المنجمي متنفسا من شغف المعيشة، على الرغم من الكراهية التي كانت تدفعهم إلى عدم الاشتغال عند المستعمر الذي تسبب في هجرتهم نحو البلاد التونسية (2)، غير أن الذي يهنا هو توافد الجزائريين إلى المناطق الجنوبية بتونس واستقرارهم بها،

و تنوع نشاطاتهم التجارية والفلاحية والحرفية والثقافية(3).

---

(1) - المنصف بن فرج: ملحمة النضال التونسي الجزائري، مطبعة مغرب، تونس. 2006،

ص- ص. 19- 20. وانظرالملحق رقم (11)

(2) - آجرون: الجزائريون المسلمون. ج 2، مرجع سابق، ص. 750.

(3) - بن حميدة عبدالسلام: تاريخ الحركة النقابية للشغيلة بتونس، دارعلي الحامي.

تونس. 1984. ص. 24.

ونظرا للطابع الريفي للمنطقة فقد انعكس على حياة العمال فأصبح للجانب العشائري دوره الواضح في تحديد العلاقة بين المجموعات العمالية، فتم تحديد حيز سكني لكل مجموعة عربية منفصلة عن الأخرى، وكان وراء هذه الفكرة الإدارة الاستعمارية التي كانت تهدف من خلالها إلى الحيلولة دون تقوية الروابط بين أبناء المغرب العربي الواحد (1)، و جعلهم يعيشون في تناحر، عملا بمبدأ السياسة الاستعمارية المتضمنة "فرق تسد"، وقد ر عدد الجزائريين في المناجم بالمنطقة الجنوبية بنسبة 10 % من مجموع العمال، وباقي النسبة موزعة ما بين التونسيين والليبيين والمغاربة، إلى جانب الأوربيين.

غير أن دوافع التفاعل و الترابط بين البلدين الشقيقين قوية، فالموقع الجغرافي زاد من تماسك وتفاعل هذه الروابط خلال المرحلة الاستعمارية، إضافة إلى الدوافع البشرية التي لها وزنها القوي والفعال في الوحدة والعمل للمستقبل (2) فالجزائر وتونس يشكلان وحدة جغرافية ذات خصائص طبيعية متشابهة في ظروفها المناخية والاقتصادية والاجتماعية سهلت بينهما أسباب التواصل، فهما يشتركان في كثير من مقوماتهما الطبيعية في التضاريس والتربة (3)، وكلاهما يتمتعان بمناخ البحر المتوسط والمناخ الصحراوي وتشابههما في استغلال الأرض (4).

- 
- (1) - حفيظ طبابي: الحركة النقابية في مناجم قفصة خلال الفترة الاستعمارية، منشورات المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، تونس 2005. ص. 84.
  - (2) - مالكي محمد: اشكالية وحدة المغرب العربي (دراسة لمشروع الوحدة بعد الإستقلال)، م.ت.م، عدد 45، 46، تونس. م.أ.ع.ش.ت. جوان 1986. ص- ص. 66- 67.
  - (3) - الناصري محمد المكي: وحدة المغرب العربي في ظل الإسلام، (الثقافة) عدد 15. الجزائر، جوان- جويلية 1973م. ص- ص. 193- 203.
  - (4) - Jean Despois, Op.Cit. P- P. 9- 10. ، وانظر أيضا: الجوهري يسرى، جغرافية المغرب العربي، منشأة المعارف، الاسكندرية، 1981. ص- ص. 228-229.

كما أن للروابط الثقافية و الاجتماعية المشتركة فيما بينهما، لها تأثيرها الإيجابي في تهيئة التفاعل الموحد للقطرين الشقيقين، فكان تعبير العرق عن العرق، و مجاوبة الروح للروح، ونداء الدم للدم، فيوجز ذلك الشيخ الإبراهيمي بقوله: "كل هذه العوامل صيرت هذا الشمال عربيا علي الأسس الثابتة من دين عربي ولغة عربية وتشريع عربي... و.جاء التاريخ وهو الحكم في مثل هذا فشهد وأدى... و.جاءت الجغرافيا فوصلت هذا الشمال بمنابت العروبة من جزيرة العرب... و.جاء الزمن بثلاثة عشر قرنا تشهد سنونها وأيامها بأنها فرغت من عملها..."(1)، فهذا التفاعل توطن في النفوس داخل البلاد التونسية عند تدفق الهجرة الجزائرية نحو تونس خلال الفترة التي تم فيها فرض الحماية علي تونس سنة 1881(2)، أو بعدها حين أصبح التونسيون والجزائريون يتوافقون علي بلاد المشرق العربي نتيجة للسياسة الاستعمارية المطبقة في البلدين (3) إضافة إلي تشديد المراقبة والمتابعة علي الجزائريين بنظام الشيخة في تونس. (4)

---

(1)-الإبراهيمي محمد البشير: عيون البصائر، (ش. و.ن. ت) ط2، الجزائر. 1971. ص.471.

(2)- أنظر الملحق رقم.(37).

(3)-التليلي العجيلي: صدي حركة الجامعة الإسلامية في المغرب العربي 1876-1918، دار الجنوب للنشر، تونس. 2005. ص-ص.88-89. وانظر أيضا : Piere Bardin les Algériens et Tunisiens dans l'empire ottoman. 1848 a 1914. p-p. 163-164.

(4)- أنظر الملحق رقم.(17،18).

## خلاصة

نستخلص بأن الهجرة الجزائرية نحو البلاد التونسية خلال هذه المرحلة ما بين 1830-1954، قد تميزت بعدم حصر أعدادها بصورة دقيقة، وذلك لكونها قد حدثت خلال مرحلة استعمارية غلب عليها طابع الهجرة السرية على الرغم من محاولة سلطات الاحتلال لفرض رخصة السفر و إنشاء مراكز للمراقبة المدنية، كما تعددت أسبابها، وتركت نتائجها السلبية والإيجابية سواء في الموطن الأصلي الجزائر، أو في موطن الاستقبال بالبلاد التونسية كالمساهمة في النشاط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي والفكري والحضاري بصورة عامة، ومهما يكن من أمر فإن الهجرة الجزائرية نحو البلاد التونسية قد عرفت تطورا مستمرا طوال هذه الفترة (1)، وأن أعدادها السرية كانت كبيرة، وتوزيعها الجغرافي كان منتشرا في جميع نواحي البلاد التونسية، ويزداد الانتشار كثافة في بعض الجهات الخاصة منها كمدينة تونس العاصمة والمناطق الحدودية الشمالية الشرقية والغربية الوسطى لتونس، وهذا ما يدل على الاندماج في المجتمع التونسي الذي زاده السعي في تحقيق الأهداف المشتركة الرامية إلى التحرر من الاستعمار الاستيطاني والتطلع إلى البناء الحضاري والتطلع إلى العمل المشترك للانعتاق من الهيمنة الاستعمارية.

---

(1) - عبد الكريم الماجري: مرجع سابق، ص. 140. وانظر الملحق رقم (9).

## نشاط الجزائريين في تونس

.1881-1830 -

.النشاط السياسي والعسكري 1881-1954 -

.1954 - 1881 -

**1 - النشاط الثقافي والاقتصادي 1830-1881:**

## 1-1- النشاط الثقافي:

يمكننا أن نرى نشاط المهاجرين الجزائريين بتونس من خلال الموقف الاستعماري ومخططه منذ بداية الاحتلال الذي حاول أن يفرغ القومية الإسلامية في البلدين من مضمونها وتعويضها بمضمون الشخصية الفرنسية، وذلك بغلق جميع الفرص التي تحول أمام الجزائري أو التونسي من تعلم لغته ودينه، وتفسد له مظاهر الحياة من فن ولغة وتاريخ وحضارة(1)، والمخطط كان مشتركا بين البلدين حيث يقول الشيخ الإبراهيمي: "ينكر الاستعمار عروبة الشمال الإفريقي بالقول ويعمل لها بالفعل، وهو في جميع أعماله يرمي إلى تهوين العربية بالفرنسية، وقتل الموجود بالمعدوم، ليتم له ما يريد" (2)، وهذا ما يفسر لنا حركة الوعي العربي ذات الأصول الإصلاحية، امتدادا لحركة خير الدين التونسي التي امتزج فيها نشاط المهاجرين الجزائريين والتونسيين في تحقيق أهدافهم القومية(3).

وبهذا يمكننا القول أن نشاط المهاجرين الجزائريين بتونس منذ 1830، قد اتخذ ثلاثة أصناف، فمنهم من دخل تونس واندمج في الحكومة التونسية واستقر بها وأمضى حياته فيها إلى أن توفي بها، وصنف ثاني هاجر إلى تونس بغرض

---

(1)- سعدي عثمان: عروبة الجزائر عبر التاريخ، (ش.و.ن.ت)، الجزائر 1982، ص-ص. 39-94.

(2)- الإبراهيمي محمد البشير: عيون البصائر، (ش.و.ن.ت)، ط2، ج2، 1971، ص-ص. 477-478.

(3)- العلي صالح أحمد وآخرون: تطور الفكر القومي العربي، (م.د.و.ع)، 1986، ص. 277.

اكتساب المعرفة العلمية بجامع الزيتونة، ثم عاد إلى الجزائر بعد إتمام مشواره العلمي بنية الوقوف في وجه المخطط الاستعماري الهادف إلى طمس الشخصية الجزائرية، وصنف ثالث هاجر إلى تونس وكان استقراره بها لمدة محددة باعتبارها ممرا مؤقتا نحو المشرق العربي(1).

ويمكن اعتبار فترة ما قبل الحماية سنة 1881 امتدادا للانحطاط والتقهقر الذي تميز به العالم العربي، ومنه بلدان المغرب العربي، فهو يمتد ما بين نهاية العهد العثماني بالجزائر سنة 1830، وبداية الحماية الفرنسية بتونس 1881، وإحلال الهيمنة الاستعمارية وما نتج عنها من تأثير في الأوضاع السياسية وخاصة منها الثقافية والدينية والاجتماعية... إلخ، الأمر الذي دفع بالعديد من الجزائريين إلى الهجرة نحو تونس والقيام بنشاطات ثقافية ساهمت في بعث الحركة الثقافية والفكرية بها، فنجد منهم محمد بن عيسى الجزائري (1828-1892) الذي ولد وتعلم بمدينة الجزائر، ورحل إلى تونس سنة 1859، كان ملما باللغة العربية وعلومها، ومن الكتاب البلغاء، ومن علماء التفسير، تولى مهام رئاسة الكتابة العامة وخطة الإنشاء، انقطع بعدها إلى مهام النشاط العلمي إلى غاية وفاته سنة 1892(2)، والخيراني قاسم بن محمد بن علي الجزائري ثم التونسي، وذلك لاستقراره بتونس لمدة طويلة، اهتم بعلوم عصره، له دراية بالعلوم الفقهية، ناظم

---

(1)- د. عمار هلال: العلماء الجزائريون في تونس فيما بين القرنين الرابع والرابع عشر للهجرة والعشرين للميلاد، عدد: 11-12، (مجلة الدراسات التاريخية)، معهد التاريخ، جامعة الجزائر، ص.64.

(2)- محمد بن محمد مخلوف: شجرة النور الزكية، مصر 1340هـ، ص- ص. 413-414. وأنظر أيضا: الحفناوي أبو القاسم: تعريف الخلق، ج1، ص. 528.

للشعر، توفي بتونس سنة 1890، كما عاصره في نفس المرحلة حسن بن علي بن عمر الطولقي (1830-1891) الذي هاجر إلى تونس واستقر بها، صوفي وفقهه مالكي، اهتم بعلوم عصره، توفي بتونس سنة 1891(1).

أما العربي بن عطية البوعبدلي الشلبي الذي ينتمي إلى الطريقة القادرية، فإنه هاجر إلى المغرب الأقصى، وبعدها انتقل إلى تونس التي استقر بها إلى أن وافته المنية بها خلال القرن التاسع عشر(2).

كما تولى بعض الجزائريين مهام سياسية بالإيالة التونسية كمحمد السنوسي الذي كان من علماء الزيتونة ومحرر الرائد التونسي ويعتبر كزعيم أول للحركة الوطنية بعد فرض الحماية على تونس، والشيخ مصطفى بن عزوز الذي كان له عدة نشاطات في الحياة السياسية والاجتماعية قبل فرض الحماية على تونس(3).

وبهذا فنشاط الجزائريين بتونس كان حاضرا باستمرار وتوسع مع السياسة الاستعمارية المطبقة في البلدين الشقيقتين بعد 1881، وتطوّر مع نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين حين أصبح الشعور والوعي بضرورة الوحدة في النضال ضد الوجود الفرنسي في البلد ين نتيجة للسياسة الاستيطانية التي انعكست آثارها على الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في البلدين .

---

(1)- عمر رضا كحالة: معجم المؤلفين، 15 جزءا، دمشق، (ب.ت.ج) ، ج8، ص. 119.

(2)- عادل نويهض: معجم أعلام الجزائر، ط2، بيروت 1980، ص. 189 و ما يليها.

وانظر أيضا: د.عمار هلال: أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصر في 1830-1962

(د.م.ج)، الجزائر. 1993. ص. 400.

(3)- أنظر خريطة وثائق الحكومة التونسية، المجموعة 184، الخزانة 19، ملفات 1029،

1033، 1049.

## 2- النشاط الاقتصادي:

لقد كان انخراط المهاجرين الجزائريين في مختلف النشاطات الاقتصادية بتونس، قبل بداية احتلال الجزائر سنة 1830، وتواصل هذا النشاط خاصة في النصف الثاني من القرن 19، في عهد خير الدين باشا حيث أدخل من الرساميل الأجنبية الأمر الذي أعطى دفعا للنشاط الاقتصادي وخاصة منه النشاط التجاري الذي تولد عنه العديد من المهن والحرف من جهة، واستقطاب المهاجرين الجزائريين نحو البلاد التونسية، فتميز الوافدون من المناطق الشرقية بالجزائر من قسنطينة وغيرها، بنشاطات تتوافق وإمكاناتهم المادية الكبيرة كتجارة الصوف والحرير خاصة، أما الوافدون من نواحي تبسة وخنشلة والنامشة، فكانوا أكثر فقرا وأقل مكانة فأنحصر نشاطهم في العمل اليومي، والمهن البسيطة(1).

فقسنطينة التي هاجر منها الكثير بعائلاتهم واستقروا بمدينة تونس وغيرها، مارسوا نشاطات اقتصادية ثابتة كالتجارة والثقافة، وبعض المناصب السياسية، فالعائلات الكبرى التي هاجرت بعد 1870، حافظت على مكاسبها وتولت مناصب سياسية بالحكومة التونسية، أما المهاجرون الذين كانت لهم نية العودة (المؤقتون) إلى الجزائر، فمارسوا العمل في المقاهي، وبيع الملابس القديمة، وحراسة العقارات، والأماكن العامة والخاصة، أو العمل في الفلاحة (2).

فمرحلة ما قبل الحماية لا تتوفر على دراسة دقيقة تحدد نشاط المهاجرين الجزائريين اقتصاديا وتصنيفا للمهن التي اشتغلوا فيها، وذلك لكون الجزائريين

---

(1) - A.N.T, série : A, C. 2, D 2/11, F 2.

وانظر أيضا: Marty (G) : les algériens à Tunis. I.B.L.A.n° :43,44 ,1948 .  
.tunis. P. 332.

(2) - صلاح الدين برهومي: مرجع سابق، ص. 159.

كانوا يعتبرون في نظر الإيالة كرعايا تونسيين، وبالتالي فهم مثل التونسيين في نشاطاتهم الاقتصادية ومشاركتهم في أحداثها كثورة 1864(1) .

ولعل أهم وثيقة رسمية بالأرشفيف الوطني التونسي هي: "دفتر تسجيل المسلمين والإسرائيليين الجزائريين بتونس عام 1876"(2)، والتي تضمنت تصنيفا مهنيا للجزائريين هي: مهن الأعيان والأغنياء، ومهن بسيطة تتطلب مهارة وتجربة، وأخرى بسيطة لا تحتاج إلى خبرة ومهارة.

**مهن الفئة العليا:** وهي مهن تتحصل عليها فئة الأعيان، ونشاطها كان مرتبطا أساسا بامتلاك العقارات، و فئتها قليلة العدد مقارنة بالفئات الأخرى، و تصنف بالفئة الاجتماعية الراقية، ويعود توافدها إلى تونس لزمان بعيد، ونشاطها يتركز في ثلاث مهن رئيسية، هي امتلاك العقارات وتسييرها، وامتلاك الحمامات، وممارسة النشاط التجاري الكبير، فقد تمكنت هذه الفئة من اكتساب العقارات والنشاط بها طبقا لما أتاحتها قوانين الإيالة الصادرة في سنة 1857(3)، ودستور 1861 الذي فتح المجال لامتلاك العقارات للمسلمين المستقرين بالبلاد التونسية، وبذلك تمكن الجزائريون من الامتلاك والنشاط كامتلاك الدكاكين، والحمامات والمقاهي، والأراضي الفلاحية الواسعة، فاستثمروا أموالهم وتوسع نشاطهم الاقتصادي.

(1)- انظر الملحق رقم (33).

(2)-

A.N.T : Registre 3968:d'Immatriculation des musulmans et des Israélites Algériens à Tunis 1876.

تضمن الدفتر: الاسم و اللقب، الأصل الجغرافي و السن، و المهنة و مكان الإقامة في تونس، و أسماء اليهود المتجنسين البالغ عددهم 62 شخصا.

(3)- المادة 11: "الملف الأساسي (pacte fondamental)، تنص على أن الأجانب المنتمون إلى دول مختلفة، والذين يرغبون في الإقامة ببلادنا بإمكانهم شراء كل أنواع الممتلكات مثل العقارات، والحدائق، والأرض، بنفس التساوي مع سكان البلاد..."

أما عن إحصاءات هذه الممتلكات فإن ذكرها جاء بطريقة وصفية، وليس بطريقة كمية، فهي تؤكد بأن عدد الممتلكات كان كثيرا جدا بشهادة الكثير من الجزائريين و أيضا العديد من الوثائق، حيث تشير بعض التقارير الفرنسية في بعض الدراسات الاجتماعية والإحصائية، بأن تنقلات الجزائريين إلى تونس بعد عمليات الغزو سنة 1830 كانت كبيرة، وشراؤهم للعقارات ونشاطهم بها كان كبيرا أيضا، خاصة وأن السلطات التونسية كانت تتشرف باستقبال المسلمين الجزائريين، وتسمح لهم بشراء العقارات وامتلاكها، وبطريقة محفزة لاندماجهم الاجتماعي في سياق قانون الإيالة التونسية الذي مكن الكثير من المهاجرين الجزائريين من امتلاك العقارات(1)، وانعكاس ذلك بصورة إيجابية على النشاط الاقتصادي بتونس.

كما كان لهذه الفئة مجموعة هامة من التجار تميز نشاطهم بتجارة متنوعة بالمدن والمناطق الحدودية المشتركة بين البلدين انطلاقا من الحدود الشمالية على البحر إلى المناطق الحدودية جنوب تبسة. تنوعت موادها من تجارة السكر، والشاي، والحبوب، والأملاح، والجلود، والدهون، وريش النعام، وغيرها، وكانت هذه المناطق تمثل شريان النشاط الحيوي للتجارة أو العمل، و كان الجزائريون ينتقلون إلى داخل البلاد التونسية محملين بأنواع السلع وبييعونها بالأراضي التونسية، ويشترون أو يتقايضون بالبضائع ثم يعودون إلى مناطقهم الأصلية بالجزائر كبني ميزاب ومناطق وادي سوف(2)، فالنشاط التجاري بأنواعه المختلفة، و تبادل السلع كان من النشاطات الأساسية التي مارسها الكثير من

---

(1)- تقرير القنصل العام الفرنسي بتونس، ورقة D2/ 44 ، 25H3 ، A.O.M,

(2)- مراسلة من المراقب المدني إلى المقيم العام بتونس، بتاريخ 1898/02/11.

الجزائريين بالبلاد التونسية(1)، عكس ما كان عليه الحال بالنسبة للوظائف الإدارية التي كانت محصورة في فئة قليلة من الأعيان الجزائريين بتونس.

**النشاط في المهن المتوسطة والبسيطة:** وهنا يمكن أن نميز بين النشاط في المهن الصعبة التي تتطلب تعليما ومهارة وخبرة، فيمكن أن توصف بأنها متعبة، كمهنة الخبازة، ومهنة الجزارة، ومهن الفحام، والفران، والخياطة، والموزع (الناقل)، وكل هذه المهن كانت تمثل أهمية كبيرة في عدد العمالة الجزائرية بنسبة تزيد عن الثلث وهي تتوفر بنسبة كبيرة مقارنة بباقي المهن الأخرى في النشاط الاقتصادي للجزائريين بتونس(2).

وهناك من الجزائريين من مارس مهنا بسيطة، وأجرتها منخفضة كالعامل بالبيوت، والعمل في دفع وجر العربات الصغيرة، والفحام، وهذه المهن البسيطة، كانت توفر للمهاجر الجزائري بتونس حياة مقبولة نسبيا وهو يمارسها ملزما في بداية وصوله إلى تونس، لكونها مهنا لا تحتاج إلى خبرة مهنية أو مؤهل، ومع ذلك فهو يعتبر محظوظا لكونه تحصل على نشاط يوفر له أجرا يسد به متطلبات الحياة من مأوى ومأكل وملبس، ونجاة من الوضع الاستعماري الذي فر منه في الموطن الأصلي (الجزائر) (3)، علي الرغم من المتابعة والمراقبة التي فرضتها إدارة الاحتلال علي الجزائريين من خلال قنصليتها بتونس.

---

(1) - برهومي، مرجع سابق، ص. 159.

(2) - من خلال دفتر التسجيل لسنة 1876، رقم: 3968، مصدر سابق، نلاحظ أنواع المهن المذكورة وهي: العامل اليومي، العاملين بالبيوت، والتجارة، الجزارة، ومصالح الأواني المنزلية، والخياطة، والفران، والطباخ، والفلاح، والملاك، وناقل الماء ( القبراجي وهو الحامل للقربة المملوءة بالماء)، ومنحه للشرب في الأسواق العامة.

(3) - د. جمال قنان : قضايا و دراسات...، مرجع سابق، ص- ص. 126 - 127.

ومن خلال أنواع الأنشطة المهنية التي مارسها الجزائريون في تونس يمكننا تحديد نوعين أو فئتين، فهناك فئة الأغنياء وهي فئة قليلة توافدت إلى البلاد التونسية منذ زمن بعيد، استفادت من التسهيلات القانونية والسياسية بالإيالة التونسية خلال هذه المرحلة وخاصة في عهد خير الدين باشا فتمكن بعض المهاجرين من امتلاك العديد من الأملاك العقارية والمحلات التجارية، لكن نسبتها كانت قليلة، قدرت بحوالي 10% من مجموع الجالية الجزائرية بتونس، و كان لها دورا فعالا في تنمية الاقتصاد التونسي والمساهمة في تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية، في حين كانت نسبة 90% من المهاجرين الجزائريين تمثل فئة الفقراء والمعوزين الذين فروا من الجزائر (الموطن الأصلي لهم) نتيجة للغزو الاستعماري وما أحدثه من هلع وتدمير للممتلكات و مصادرة للأراضي (1).

ومما سبق نستخلص بأن فئة الأغنياء من الجزائريين التي كان وقعها الإيجابي على الاقتصاد التونسي، الذي كان يتميز بظروفه الصعبة قبل فترة الحماية، و التي جلبت له التدخل الأجنبي الذي انتهى إلى فرض الحماية الفرنسية على تونس سنة 1881 (2)، لكن هذه المساهمة الإيجابية لم تكن بمقدورها حل المشاكل الاجتماعية والاقتصادية بصورة عامة لأنها كانت تفوق قدرتها بكثير، غير أنها ساهمت في إحياء النشاط الفلاحي بالأراضي الفقيرة والمحافظة علي الثروة الحيوانية، والنشاط الاقتصادي كالتجارة والصناعة والنقل، خاصة في المناطق الريفية الصعبة .

---

(1) - جيلالي صاري، مرجع سابق، ص- ص. 25- 26. وانظر الملحق رقم. (12)

(2) - محمد لطفي الشايبى: الحركة الوطنية التونسية و مطلب الاستقلال (1881-

1956)، أعمال الندوة الدولية، أيام 4، 5، 6 ماي 2006، ع. 13، منشورات (م.ع.ت.ح.و)، تونس ، ص- ص. 7- 8.

## 2- النشاط السياسي والعسكري 1881-1954

## 2-1-1- النشاط السياسي (1881-1900):

لقد امتزج النشاط السياسي بالنشاط الثقافي بعد فرض الحماية على تونس، وركود المقاومة المسلحة شيئاً فشيئاً، فبدأ قادة الفكر في استنهاض النفوس، فنظمت حركة احتجاجية بقيادة الشيخ محمد السنوسي الجزائري(1) الأصل الذي عاد إلى تونس سنة 1884م، بعدما انضم إلى العروة الوثقى، فأصبح ممثلاً لها و نظم الزيارة الأولى للشيخ محمد عبده إلى تونس في شهر ديسمبر 1884م، وكان محمد السنوسي أول من ربط الاتصال مع النخبة المثقفة المشرقية، مثل جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده، والكواكبي وغيرهم، فبعث برسالة إلى الأفغاني وعبده، تضمنت موقف الشعب التونسي، جاء فيها: " ماذا يقول لسان أمة فؤادها عليل، مذ هبت أطوارها بالتبديل، وتلاشت منها القوى وعظم بها الوجل فأصبحت وهنية آلام، أوهنت منها قوى الاعتصام"(2).

واعتبر السنوسي أول زعيم للحركة الوطنية بعد فرض الحماية، والمكي بن عزوز الذي تزعم أول حركة سلفية بتونس، وهو من علماء الزيتونة، وله الفضل في تكوين عبد العزيز الثعالبي الجزائري الأصل الذي تزعم أول حزب سياسي وطني في تونس، هو الحزب الدستوري التونسي الحر في شهر جوان سنة 1920.

وفي سنة 1885 نظمت مظاهرة احتجاجية كبيرة من مدينة تونس إلى ضاحية المرسى، قابل فيها أمير البلاد "علي باشا باي" المتظاهرين، وقرأ فيها الشيخ محمد

---

(1)- الثعالبي، من آثاره...، مرجع سابق، 174.

(2)- الشابي علي: صلة النخبة التونسية، جمال الدين الأفغاني، (م.ت.م) عدد (13-14)، جانفي، تونس. 1992.

السنوسي عريضة مطالب أهل الحاضرة المتمثلة في إلغاء قرارات اتخذتها البلدية، ثم توسع نطاق الحركة الاحتجاجية التي أمضى عليها ما يقارب 3000 تونسي من

علماء ومدرسين وأئمة، وتجار وعدول وحرفيين، قرر بعدها المقيم العام "بول كامبون"، التراجع عن هذه القرارات، والعمل على إبعاد زعماء هذه الحركة بهدف استقرار الأوضاع(1).

وتزعم الشيخ محمد المكي بن عزوز الجزائري (1852-1916)(2) دعوة إصلاحية جادة إلى مقاومة الجمود الفكري والتخلف، وكان قد اشترك في الإصلاحات التي دعا إليها خير الدين باشا في عهد محمد الصادق الباي حيث تولى منصب خطة الفتية بنفطة ثم اعتزلها سنة 1880م، واستأنف التدريس الحر بجامع الزيتونة، وزار الجزائر سنة 1880م، واطلع على أوضاعها واتصل بعلمائها وخاصة منهم الشيخ محمد بن أبي القاسم صاحب زاوية الهامل ببوسعادة، وزاد تمسكه بمبدأ الإصلاح وعمل على نشره بين طلبته بالزيتونة بعد أن اطلع على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية التي كان عليها المسلمون في كل من الجزائر وتونس، فكان نشاطه منصبا على النهضة التعليمية والفكرية بتونس(3)، إعتقادا منه بأن سبب هذه الأوضاع المزرية تعود بالرجة الأولى إلى الجهل الذي يحجب الرؤيا الصحيحة للخروج من هذا النفق المظلم الذي فرضه الاستعمار الفرنسي بالجزائر منذ 1830، ويعمل على تجسيده بالبلاد التونسية استكمالاً لمخططاته الاستعمارية، بعد فرض الحماية عليها سنة 1881 .

---

(1)- حمادي الساحلي: فصول في التاريخ والحضارة، دار الغرب الإسلامي، بيروت

1992م، ص- ص. 89-90.

(2)- أنظر الملحق رقم (30).

(3)- د.يوسف مناصرية: الحزب الدستوري، مرجع سابق. ص- ص. 17-19.

وتكمن أهمية الشيخ المكي بن عزوز ونشاطه في الحركة الوطنية التونسية في كونه من دعاة الإصلاح والمعادين للشيوخ الجامدين، واستطاع بفضل استنارته من

تكوين مدرسة تأثرت بآرائه الإصلاحية سلكت منواله من بعده ومن أهمهم الشيخ عبد العزيز الثعالبي، والخضر الحسين الذين سلخوا مبادئه وأفكاره، وركزوا اهتمامهم ونشاطهم في الدفاع عن مصالح الأمة، فأصدروا ثلاث جرائد هي (حبيب الأمة، المستقبل التونسي، وسبيل الرشاد)(1).

كما كان للوافدين من منطقة الجنوب الجزائري خلال هذه الفترة دورا فعالا في دعم حركة الجهاد بتونس التي امتدت بنواحي شمال إفريقيا، أجبرت الفرنسيين على الاحتفاظ بقوات عسكرية كبيرة في النواحي الشمالية لمواجهة المقاومة هناك(2)، كما أجبرت الإيطاليين على الانسحاب من طرابلس باتجاه الموانئ والمدن الساحلية، و عندما قامت الحرب الليبية الإيطالية سنة 1911، قام باعمر يحيى بن قاسم(3)، بتمويل المقاومين بالذخائر والمعدات من الجنوب التونسي، ودعوة التونسيين إلى الوقوف ضد الغزو الإيطالي، كما فتحت له تركيا المصارف

---

(1)- الشروجي محمد محمود: العلاقات الفرنسية من الحماية إلى الاستقلال، مطبعة المصري القاهرة، ب.ت. ص. 196، وأنظر كذلك: علال الفاسي الحركات الاستقلالية في المغرب العربي. ص. 48.

(2)- جلال يحيى: السياسة الفرنسية في الجزائر، دار المعرفة مصر، 1959، ص 279.

(3)- باعمر يحيى بن قاسم بن عيسى (1850-1930) من وادي ميزاب، تاجر بالجزائر العاصمة، له نشاط في الميدان السياسي والاجتماعي، وكان له موقفا من التجنيد الإجباري، أوقف فرقة من السنيغاليين ومنعها من دخول بلاد ميزاب سنة 1919، قام بتمويل الجهاد من تونس في الحرب الإيطالية الليبية بالذخائر والمعدات 1911-1913، وإرساله لأول مرة النخيل إلى أمريكا من منطقة وادي ميزاب.

البنكية لاقتناء ما يحتاجه للتمويل من داخل تونس، الأمر الذي مكنه من القيام بأعماله على أحسن وجه.

## 2-1-2- النشاط السياسي 1900-1919:

خلال هذه الفترة تواصل التضامن بين الشعبين في أشكال مختلفة خاصة منها في الميدانين السياسي والثقافي قبل ميلاد الحزب الدستوري الحر الذي قاده الشيخ عبد العزيز الثعالبي، عند مطلع القرن العشرين، رأى بعض الفرنسيين بباريس تنظيم مؤتمر عام يشارك فيه بعض التونسيين للإعراب عن رغبتهم أمام الرأي العام الفرنسي(1)، فانعقد المؤتمر ما بين 06 إلى 10 أكتوبر 1908م، لدراسة شؤون شمال إفريقيا، حضره 07 من المثقفين التونسيين من بينهم الجزائريان: عبد الجليل الزاوش، والصادق الزمرلي(2)، فتحدث عبد الجليل الزاوش عن الجامع الأعظم والمدرسة الخلدونية و طالب بجامعة عصرية تهتم بتدريس العلوم العصرية، وجامع الزيتونة يهتم بالعلوم الشرعية، في حين تحدث الصادق الزمرلي عن تثقيف المرأة المسلمة، وانتقد برنامج تعليم مدرسة البنات المسلمات التي كانت تشرف عليها السيدة "إيفنشاك" وتركيزها على اللغة الفرنسية، فطالب بإقامة مكاتب ملائمة لأخلاق الأهالي بالتوسع في تعليم اللغة العربية والآداب الإسلامية، وجلب المعلمات لهن من المشرق العربي، والإصلاح يكون على هذا النمط(3).

كما عارض عبد الجليل الزاوش أحد غلاة الاستعمار المسمى "مارشال" الذي قدم تقريراً يتعلق بالأمن العام في كل من الجزائر وتونس، ادعى فيه أن أهالي

---

(1)- حمادي الساحلي: مرجع سابق، ص. 96.

(2)- أنظر الملحق رقم. ( 30).

(3)- ابن الحاج عثمان الشريف: أضواء على تاريخ تونس، دار سلامة للنشر، تونس 1981م، ص. 123.

البلدين يتميزون بداء الغارة والسرقة، فرد عليه قائلاً: " فإن كان بعض عرب البادية لا زالوا بجهلهم ميالون للسرقة، فيجب على فرنسا أن تعلمهم لا أن تقيم لهم المحاكم

الردعية الخاصة، بل يجب عليها أن تضع قانونا خاصا للصوص الإيطاليين والفرنسيين بتونس، فالملاحظ بمحطة السكك الحديدية بباريس وجود لافتة مكتوب عليها: "احذروا من اللصوص" في حين لا توجد لافتة مثلها في تونس، فقبل هذا الموقف، واستحسن من طرف المؤتمرين، وطالب بعده بعض الأحرار الفرنسيين بوضع قانون خاص رادع للفرنسيين بإفريقيا باعتبار أن ارتكاب المخالفة من الفرنسي هي أخطر وأبلغ لأنه متتور ولا يعذر بجهله(1).

وعقب عودة الوفد الفرنسي التونسي المشارك في المؤتمر إلى تونس، انطلق نشاط الحركة الوطنية، واتسع نطاقها، وتسارع نسق الأحداث بين الزعماء والاتباع حول وجوب الدفاع عن الحضارة الإسلامية.

وعبد الجليل الزاوش(1873-1947)(2)، الذي ينتمي إلى أصول جزائرية هاجرت عائلته منذ أمد بعيد إلى تونس، ولد بمدينة تونس من أسرة بورجوازية، زاول تعليمه الثانوي في معهد كارنو بتونس، ودرسته العليا بجامعة باريس، نال الإجازة في الحقوق، وبعد عودته إلى تونس اهتم بالنشاط الاقتصادي في بعث عدة مؤسسات وشركات اقتصادية، ومشاركة في الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية، ترأس الجمعية الخلدونية ما بين (1910-1919)، انخرط في حركة الشباب التونسي، وحضر المؤتمر الاستعماري المنعقد بباريس 1908، انفصل عن حركة الشباب التونسي عقب تعيينه عضوا بمجلس بلدية تونس، وعضوا بالمجلس الشوري المكون من 16 نائبا من الأعيان لتمثيل الأهالي والدفاع عن مصالحهم،

---

(1)- ابن الحاج عثمان، مرجع سابق، ص- ص. 126-127.

(2)- أنظر الملحق رقم (30).

فكان له نشاط واسع في الدفاع عن المشاكل التونسية(1)، كما أسس الاتحاد التجاري، والصبغة المدرسية بالأنصاري التي تحولت إلى مدرسة سيدي الناصر

الزراعية أشرف على إدارتها عمر القلاطي الجزائري(2)، ووزيرا للعلم والاستشارة سنة 1935، ووزيرا للعدل (1936-1943)، وكان محل تقدير واحترام، تميز باللطف والحوار، توفي يوم 14/01/1947م (3).

أما الصادق الزمري(1885-1983) الذي ينتمي إلى أصل جزائري وفدت عائلته قبل انتصاب الحماية على تونس، زاول تعليمه بالصادقية، انخرط في حركة الشباب التونسي منذ نشأتها سنة 1907، ساهم في تحرير جريدة التونسي، شارك في المؤتمر الاستعماري المنعقد بباريس في شهر أكتوبر 1908 يبحث حول "تعليم البنت المسلمة"، اعتقل في مارس 1912م مع قادة الحركة وأبعد إلى الجنوب التونسي، عاد بعد الإفراج عنه إلى تونس العاصمة، وواصل نشاطه مع الوطنيين التونسيين ما بين (1919-1920)، إلى أن تم الإعلان عن تأسيس الحزب الحر الدستوري في شهر جوان 1920م، وعندما دب الانشقاق داخل الحزب الدستوري مال إلى حسن قلاطي (الجزائري) في حزبه الإصلاحية فتركز نشاطه في التحرير بالجريدة الأسبوعية "البرهان" التي أصدرها الحزب في عام 1921م، ثم انقطع عن النشاط السياسي بسبب الانشقاق الذي أصاب الوطنيين، وتفرغ لمهامه الإدارية

---

(1)- الزمري الصادق: أعلام تونسيون، تح حمادي الساحلي، دار الغرب الإسلامي بيروت 1986م، ص- ص 262-264.

(2)- نفسه، ص. 219. و أنظر الملحق رقم . (30).

(3)- د.خير الدين شترة: الطلبة الجزائريون بجامع الزيتونة ج3، دار البصائر للنشر والتوزيع، ط خ، الجزائر 2009، ص- ص. 44-45.

بوزارة العدل سنة 1921، كأحد أعضاء الوزير "الطاهر خير الدين" الذي استمر بالوزارة إلى غاية 1934(1)، كما عمل الصادق الزمري بالتعاون مع الشيخ عبد

العزير الثعالبي بجريدة التونسي الصادرة بالعربية، بعد مظاهرة الاحتجاج التي شارك فيها حوالي 10000 مواطن بالعاصمة التونسية عقب اجتماع 5 ديسمبر 1907، وذلك للاحتجاج حول محاولة فصل اليهود التونسيين عن العدلية التونسية.

وفي أحداث مقبرة الزلاج التي تمثلت أساسا في أن بلدية الحاضرة عمدت إلى تسجيل مقبرة الزلاج(2)، ونشر ذلك بالرائد الرسمي، وحدد يوم 7 نوفمبر 1991 موعدا لعملية التسجيل، دعا سكان العاصمة لحضور عملية التسجيل فاحتشد عدد من الأهالي، ما بين (2000-3000 مواطن)، حينها حاول عبد الجليل الزاوش(3) التدخل لحقن الدماء لكن حدثت المأساة التي أدت إلى وفاة العديد من المحتشدين، تبعثها إجراءات قانونية تمثلت في منع الاجتماعات العامة، وغلق المقاهي في الأحياء العربية، وتطويق العاصمة بالقوات العسكرية(4).

كما كان لأحداث مقاطعة الترامواي في 9 فيفري 1912م، التي جاءت بعد دوس إحدى عربات الترامواي لطفل مسلم بتاريخ 8 فيفري 1912، فكان ذلك بمثابة القطرة التي أفاضت الكأس، أدت إلى المقاطعة الجماعية للترامواي من طرف السكان، و وجد فيها العمال التونسيون فرصة للضغط على الشركة لتجعل

---

(1)- حمادي الساحلي، مرجع سابق، ص- ص. 343-344.

(2)- أنظر: الجليلي الحاج يحيي، محمد المرزوقي: معركة الزلاج 1911، ط3، (ش.ت.ن.ت.ف.ر.)، تونس 2009، ص. 23 و ما يليها.

(3)- أنظر الملحق رقم ( 30).

(4)- التليلي العجيلي: الطرق الصوفية والاستعمار الفرنسي بالبلاد التونسية (1881-1939)، منشورات كلية الآداب بمنوبة تونس 1992. ص ص. 207-208.

أجورهم مساوية لأجورالعمال الأوروبيين، فأنشئت لذلك لجنة مكونة من الفرنسي "دستوري" وأعضاء منهم علي باش جلابة، وحسن قلاتي، وأحمد صافي، ومحمد بن

نعمان، والشاذلي درغوت، ومحمد العروبي للمطالبة بحقوق العمال، فقامت إدارة الاحتلال بنفي كل أعضاء اللجنة وشملت الشيخ عبد العزيز الثعالبي، ومحمد الخضر حسين المدرس بجامع الزيتونة والمدرسة الصادقية، وقبلهما كان قد نفي أيضا الشيخين إسماعيل الصفايحي، وصالح الشريف الجزائري المدرس بجامع الزيتونة، اللذين هاجرا إلى اسطانبول سنة 1906م.

وهكذا كان نشاط الجزائريين بتونس حاضرا في كل الأحداث السياسية خلال هذه الفترة ما بين (1881-1919)، و التي تميزت بالركود ما بعد 1912، وخلال الحرب العالمية الأولى خاصة بعد مساهمة بعض رجال حركة الشباب التونسي للإدارة الاستعمارية ماعدا البعض منهم كالشيخ عبد العزيز الثعالبي، وحسين الجريدي، وأحمد توفيق المدني، وتتميز نشاطهم بالسرية(1)، وكان منحصر في توزيع بعض المنشورات والاجتماعات السرية، غير أن سلطات الاحتلال قد تمكنت من اعتقال العديد منهم، كالأستاذ توفيق المدني الذي اتهم بتعليق نشرات تحت الجيش على العصيان، و تعليق منشورات على جدران الجامع الأعظم، وسنه لم يتجاوز 15 سنة، ولما فتش بيته وجدوا به مراسلات تمت بينه وبين السيدين الشيخ بن قدور الجزائري، وحسين الجزيري اللذين كانت لهما جريدتي "الفاروق" للأول و "النديم" للثاني(2).

---

(1)- التليبي العجيلي: صدى حركة الجامعة ..... مرجع سابق، 2005، ص- ص. 306-305.

(2)- علال

الفاسي، مرجع سابق، ص- ص. 55-56.  
و انظر الملحق رقم. (27).

## 2-1-3- النشاط السياسي 1920-1939:

لقد كان من نتائج الحرب العالمية الأولى ظهور تيارين في العالم يبشر كل واحد منهما بحقوق الإنسان، وينادي بحق الشعوب في تقرير مصيرها وهما الثورة السوفياتية من جهة، ومبادئ الرئيس ويلسن الأربعة عشر من جهة أخرى، ففتحت هذه التوجهات الجديدة الداعية إلى تنظيم العالم على أساس العدل والحرية(1) إلى النشاط السياسي المشترك بين أبناء المغرب العربي والتنسيق بينهم أو الاندماج في تنظيماتها باعتبارها عملا واحدا يصب في تحقيق الاستقلال، فتقدم الثعالبي مع زميله أحمد السقا إلى الرئيس ويلسن بمذكرة يطالبان فيها باستقلال تونس، كما تقدم الضباط الجزائريون برئاسة الأمير خالد بالطلب نفسه، فكان مصيرهما الإهمال الكامل، و عدم الإستجابة لطلبيهما، فتوجه الثعالبي بعدها إلى تنوير الرأي العام الفرنسي، فأصدر كراسته القيمة باسم " تونس الشهيدة " التي ضمنها وجود الأمة و الدولة التونسيين(2).

وفي شهر أوت 1919 وصل الشيخ الثعالبي إلى باريس من أجل إبلاغ مطالب الأمة التونسية إلى الساسة الفرنسيين، قائلا " لم آت طلبا للنزهة أو الراحة، لكنني موفد من أمتنا المضطهدة، وأضع القضية التونسية على بساط البحث وأجهل إن كنت سوف أنجح، وإذا فشلت فأظل في العالم، وأهجر وطني لأنني لم أستطع خدمته"(3)، كما سعى الثعالبي إلى خدمة القضية التونسية بانتسابه إلى عدة

---

(1)- علال الفاسي: مرجع سابق، ص. 57.

(2)- عميرة علي الصغير: الغرب في فكر عبد العزيز الثعالبي، روافد، مجلة، م.ع.ت.ح.و، تونس، ع.5، 1999-2000، ص-ص. 191-192.

(3)- عبد العزيز الثعالبي: تونس الشهيدة، ترجمة سامي الجندي، دارالقدس، بيروت، 1975، ص. 15. و أنظر أيضا: أمة اجتمعت في إنسان، مرجع سابق، ص. 95.

جمعيات فرنسية منها "الجمعية الفرنسية الإسلامية"، و"الجمعية الفرنسية التونسية"، و "اللجنة الفرنسية الشرقية"، غير أن تحركه هذا كان ضمن اليسار الفرنسي الذي مني

بالفشل في إنتخابات 1919م، فانعكست نتائج هذه الهزيمة على آمال النخبة التونسية(1).

فعقدت هذه النخبة اجتماعا عاما لها بتونس بتاريخ 5 فيفري 1920، اتفقت من خلاله على برنامج سياسي جديد تضمن المطالب الأساسية للحزب الدستوري التونسي، ويبين أهدافه على المدى القريب(2)، وكان الشيخ صالح بن يحيى أحد أقطاب الحزب متفائلا بهذا البرنامج فراسل الثعالبي يوم 6 فيفري 1920م، لطلب رأيه و ليشرح له فكرة تكوين مجلس منتخب انتخابا عاما تكون فيه الأغلبية للتونسيين ليسيروا شؤونهم حسب إرادتهم(3).

وأهداف الحزب الحر الدستوري البعيدة كانت تطمح إلى تخليص البلاد التونسية من ريقة الاستعباد إلى مستوى التمتع بالحقوق والحريات، وهذا ما عملت عليه النخبة الجزائرية المنضوية داخل الحزب مع النخبة التونسية في وضع دستور يضمن للشعب التونسي حكمه الذاتي وتسيير شؤونه بنفسه(4)، ويذكر ابن العقون في مذكراته بأن الأمير خالد الجزائري راسل إخوانه التونسيين في شهر فيفري 1920، أخبرهم بعدم جدوى مبادئ ويلسن واقترح عليهم إنشاء حركة سياسية (الحزب الحر الدستوري)(5)، وبظهور هذه الحركة السياسية التي انجذب

---

(1)- عبد العزيز الثعالبي، مرجع سابق، ص. 16.

(2)- يوسف مناصرية: الحزب الدستوري، مرجع سابق، ص- ص. 57-58.

(3)- نفسه، ص- ص. 59-60. و انظر أيضا: ( روافد)، مرجع سابق، ص. 244.

(4)- الطاهر عبد الله، مرجع سابق، ص. 55.

(5)- ابن العقون عبد الرحمان: الكفاح القومي، ج2، مرجع سابق، ص. 150.

إليها الكثير من أبناء وادي ميزاب، فدعموا الحزب ماديا ومعنويا وقد يعود هذا الانجذاب إلى الوضع السياسي المتميز لمنطقة وادي ميزاب كما يذكر توفيق المدني

بقوله: " وذلك أنهم درجوا على التأكيد بأن وادي ميزاب بلاد حماية لا بلاد استعمار، وأنهم يطالبون باحترام معاهدة الحماية التي جندوا لها كما تطالب تونس باحترام معاهدة الحماية التي أرغمت على إبرامها"(1)، إضافة إلى السبق النضالي الذي يمكنهم من إنشاء أحزاب وزعامة الثعالبي للحزب وهو الجزائري الأصل كان لها تأثيرها في وضع إمكانياتهم المادية والمعنوية لدعم النضال السياسي في تونس.

كما يذكر محمد علي دبور قائلاً: "حدثني الشيخ إبراهيم أطفيش، وكان عضوا بارزا في حزب الدستور، أن الشيخ صالح بن يحيى قام بجولة في الجزائر عام 1920، جمع من التجار الميزابيين 80000 فرنك لصالح الحزب الدستوري، وهي التي مكنت الشيخ الثعالبي من السفر إلى فرنسا للتعريف بقضية تونس"، وكما أشار الشيخ أبو اليقظان " لولا الميزابيون الذين يمدونني بالمال ما استطعت أن أمكث في باريس أكثر من أربعة أشهر لكن بفضلهم مكثت عاما وأربعة أشهر، للتعريف بقضية تونس والمغرب الكبير"(2)، كما كان الشيخ صالح بن يحيى يدعم الحزب الدستوري ماليا في آخر كل شهر، اكتسب ثقة التونسيين، واشغل عن تجارته بجهاده السياسي فمات فقيرا(3).

---

(1) - أحمد توفيق المدني: حياة كفاح، مذكرات في تونس (1905-1925)، ج1، ط2، م.و.ك. ج2، ص. 150.

(2) - دبور محمد علي: نهضة الجزائر الحديثة وثورتها المباركة. ج2، ط1، المطبعة العربية الجزائر 1971. ص- ص. 38-39. و أنظر أيضا: حياة كفاح، ج1، ص. 158.

(3) - محمد صالح الجابري: النشاط العلمي والفكري للمهاجرين الجزائريين بتونس، (د.ع. ك) 1983، ص- ص. 274-275. و انظر الملحق رقم. ( 38).

ينتمي الشيخ صالح بن يحيى إلى وادي ميزاب بالجزائر، انتقل إلى تونس سنة 1917م مع البعثة الميزابية الأولى، مارس التجارة بعد إتمام دراسته بالزيتونة، انخرط في الحزب الدستوري، ألقى عليه القبض ودخل السجن في شهر جويلية 1920 رفقة

الشيخين الجزائريين الثعالبي ومحمد رياحي بتهمة التآمر على الأمن، أفرج عنه في شهر ماي 1921م، قال عنه عثمان الكعاك: " كانت داره في سوق اللغة 20 بتونس بمثابة نادي وإدارة للحزب الدستوري"، كانت عليه المراقبة شديدة من طرف جواسيس الاستعمار، وكان نشاطه بالحزب الدستوري من مؤسس إلى عضو في كل من إدارة الحزب واللجنة التنفيذية، ولجنة الدعاية، ولجنة المالية، ومصدر أساسي في تمويل الحزب(1).

ويعتبر الشيخ الثعالبي مثالا للقائد الحي الذي كانت قضيته الأولى هي تحرير تونس من الاستعمار الأجنبي، وهو يشكل امتدادا لجدّه عبد الرحمان في جهاده ضد الاحتلال الفرنسي للجزائر، وقضية تونس ما هي في الحقيقة إلا امتدادا لقضية الجزائر. التي خطط لها الاستعمار الفرنسي للسيطرة على شمال إفريقيا بدءا بالجزائر عام 1830م ثم تونس 1881م، وحركة المقاومة والإصلاح واليقظة قد انطلقت منذ أمد بعيد، سبقه كل من خير الدين ومحمود قبادوا في مواجهة الغزو الاستعماري والهيمنة الغربية (2).

وكان للشيخ الثعالبي الفضل في نشأة أجيال من المجاهدين لمقاومة النفوذ الأجنبي بدحض دعوى الاستعمار الفرنسي بأن أهل المغرب من أصل إفريقي فأكد

---

(1) - حمادي الساحلي: تراجم وقضايا معاصرة، دار الغرب الإسلامي، بيروت 2005. ص 430، يراجع أيضا: حمو محمد عيسى النوري: نبذة من حياة الميزابيين ج1. دار الكروان، باريس 1984م، ص-ص. 416-417.

(2) - حفيظ طبابي: صيرورة البناء الوطني في تونس في الفترة الاستعمارية، (مجلة روافد)، عدد: 14، 2009 (م.ع.ت.ح.و)، تونس. ص-ص. 65-66.

عروبة التونسيين والمغاربة بقوله: " إن خميرة الأمة الإفريقية هي من الفينيقيين وهم بلا شك عرب أقحاح"(1)، فقد وضع بذلك قواعد العمل الوطني التحرري، واسترجاع

حقوقه في التعليم الإجباري، والترشح للوظائف الحكومية، والحق في اقتراح القوانين والتصديق عليها، وحماية اليد العاملة وتنشيطها، وهذا ما استهوته كافة الطبقات الشعبية التونسية(2).

غير أن الشيخ الثعالبي قد غادر البلاد التونسية في 26 جويلية 1923م بعد الخلاف الذي وقع بينه وبين محمد الحبيب الباي الذي صادق على إصلاحات "لوسيان سان" وما تبعها من انقسامات فأحس باليأس، وأقنعه رفاقه بأن بقاءه يضر بالقضية التونسية والتونسيين، فواصل نشاطه في المنفى(3).

وهناك الكثير من الجزائريين الذين انخرطوا في الحزب الدستوري حيث يذكر توفيق المدني الذي تولى منصب أمين عام مساعد للقسم العربي(4) باللجنة التنفيذية منذ أول جلسة تأسيسية للوطنيين في 29 مايو 1921م، ثم انتخاب أعضاء اللجنة التنفيذية، كان من أعضائها الجزائريين: أحمد توفيق المدني، عبد العزيز الثعالبي،

---

(1) - الجندي أنور: عبد العزيز الثعالبي، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1984، ص- ص. 35-36.

(2) - محمد لطفي الشايبى: الحركة الوطنية، مرجع سابق، ص- ص. 14-15. و انظر أيضا: الجندي، نفسه، ص- ص. 64-66. و انظر: علال القاسي، مصدر سابق، ص. 67.

(3) - الثعالبي: تونس الشهيدة. مرجع سابق، ص. 20. وانظر أيضا: أبو القاسم محمد كرو: صدى الثعالبي في الشرق، أمة اجتمعت في إنسان، مرجع سابق، ص. 113.

(4) - د. مناصرية: الحزب الدستوري، مرجع سابق، ص. 66.

إبراهيم أطفيش، صالح بن يحيى، عبد السلام القلي، الطيب بن عيسى، قسم الجزائري، محمد بن حسين، حسن قلاتي، كما شكلت اللجنة التشريعية للحزب منها

صالح بن يحيى، الثعالبي، الطيب بن عيسى، واللجنة المالية وبها الشيخ صالح بن يحيى(1).

كما أشار المدني في مذكراته بأن النشاط السياسي بينزرت لعب فيه الأخ حمودة بن الميهوب الزواوي الجزائري دورا كبيرا في تأسيس شعبة الحزب الحر فعقدوا جلستهم بتاريخ 01 جويلية 1921م، وعينوا خمسين عضوا كلف كل واحد منهم بجمع 500 فرنك في مدة زمنية لا تتجاوز 15 يوما، كما كانت التبرعات الشعبية الحرة التي قام بجمعها بعض الأعضاء بمختلف المدن والمناطق التونسية تمثل دعما ماديا ومعنويا، انتقل هذا الدعم المادي والمعنوي إلى الشعب الجزائري الذي اعتبر قضية الحزب الحر وانتصاره هو انتصاره(2)، فكان الدعم السياسي والمالي والفكري، الذي كان يهدف في تصوره إلى استقلال القطرين التونسي والجزائري، كما ورد في تقرير لحكومة الحماية بتونس أن الجزائريين يلتفون حول الجمعيات الخيرية التي تعمل على الدعاية لاستقلال القطرين، وهم كلهم ثقة بأن كل المستعمرات الفرنسية ستنال استقلالها بناء على مبادئ ويلسن مثل ما كان عليه الحال بالنسبة لمصر وليبيا، وكانت مشاركة الجزائريين في تدعيم الحزب ماليا من الملاكين الكبار والتجار في الجزائر والمعادين لسلطات الاحتلال(3).

---

(1) - شحاتة رضا أحمد: الحركة الوطنية في تونس، منذ الاحتلال الفرنسي وفرض الحماية،

ماجستير في التاريخ الحديث، جامعة القاهرة، مصر 1974. ص- ص. 80-81.

(2) - توفيق المدني: حياة كفاح، مرجع سابق، ص- ص. 197-198.

(3) - د. مناصرية: مرجع، ص- ص. 70-71. و انظر أيضا: A.O.M, 9H82

تقرير من محافظ الشرطة بالأغواط بتاريخ، 1920/11/08.

انتشار ونقل أفكار الحزب الدستوري لدى بعض الشخصيات الجزائرية(1):

الإسم	ملاحظات
بعلی الحاج صالح بن محمد	منطقة أولاد عنان، ملاك بناحية قالمة، قاطن ببني يزقن.
زكري بن السعيد	تاجر بقالمة، سافر إلى باريس ضمن الوفد المحتج على قانون التجنيد الإجباري 1912.
سيدي عيسى بن الحاج عبد العزيز	تاجر بمدينة الجزائر، شغل وظيفة وكيل في قضية التجنيد الإجباري.
طراشين عبد الله بن الحاج حمو	تاجر بعنابة، مراسل الصحف بالمشرق العربي.
أبوكمال عبد الله بن الحاج صالح (اسمه الحقيقي البليدي)	تاجر بالجزائر العاصمة، جمع 200000 فرنك لتمويل المقاومة في ليبيا.
بليدي محمد	تاجر بمدينتي بشار وعين الصفراء والمغرب الأقصى.
بكير الحاج عيسى بن بكير	ملاك بمدينة ورقلة.
خوطة الحاج عيسى بن موسى	ملاك بمدينة قصر البخاري (الجزائر) قاطن ببني يزقن.
قارقوز حاج محمد بن محمد بن عيسى	ملاك بمدينة الأصنام والمدية والجلفة، قاطن ببني يزقن.
بن بكير	ملاك بالبليدة، ووكيل بقضية التجنيد الإجباري.

من خلال أسماء الشخصيات الواردة في الجدول نستخلص بأن النشاط السياسي بتونس لم يبق محصورا لدى الجزائريين المستقرين بها، بل انتقل إلى الجزائر، وانتشر بمختلف المدن الجزائرية، وهذا يشكل شعورا ينم عن الهدف المشترك لكلا القطرين، يستوجب التنسيق والعمل مع الأمر الذي كان يراه الجزائريون في توسيع دائرة النشاط السياسي لبث الوعي الوطني بين مختلف فئات المجتمع الجزائري الذي يهدف إلى استعادة الحرية والاستقلال.

(1) - د. مناصرية، مرجع سابق، ص- ص. 71-72.

ويذكر سعيد أبي بكر في رحلته إلى الجزائر، خلال هذه الفترة بأن المناضل عبد الرحمان اليعلاوي الناشط في الحزب الحر والصحافة التونسية أبعده إلى الجزائر

سنة 1924م، وعرف بعبد الرحمان التونسي بمدينة عنابه، كما كان للثعالبي بإقامته بالمشرق العربي الأثر الكبير في تطور الحركة الوطنية التونسية، والوحدة العربية، وربط حركة التحرير بالمشرق والمغرب العربيين، ودعا إلى دعم ومساندة الحركة المسلحة بفلسطين بالمال والرجال(1)، وهذا ما أشارت إليه الشهاب: " لقد أعطى الثعالبي لتونس حقها... ثم فارقها... ليعط حق المشرق والعروبة والإسلام، فكان عنوان الوحدة وروح الاتصال... الذي لفت أنظار الشرق إلى الشمال الإفريقي وإلى تونس..."(2).

غير أن بروز الخلافات بين أعضاء الحزب الدستوري نتج عنه تأسيس الحزب الإصلاحى(3) سنة 1921م بزعامة حسن قلاتي وجماعته، واعتبر الإصلاحيون الاندماج سبيلا لتحرر التونسيين، وكان نشاطهم تأييد إصلاحات المقيم العام سنة 1922م، فأسسوا جريدة البرهان ثم النهضة(4)، وكانت حماسة القلاتي تهدف إلى فتح أبواب العمل وتحقيق السلام للتونسيين، وامتلاك مؤسسات لبلد حر ومستقل له برلمان تشريعي مكون من تونسيين منتجين، وحكم تنفيذي معين بموافقة الشعب ومسؤول أمام الرأي العام، وحكم ذاتي فرنسي تونسي، وتحقيق ذلك في إطار المراحل التدريجية، في حين اعتبر برنامج الدستوريين غير

---

(1)- عبد الغفار محمد حسين: صفحات من تاريخ العرب المعاصر، د.ق.ط، القاهرة . ب.

ت. ص- ص. 146-147.

(2)- الشهاب: ج7، مج 13، سبتمبر 1937.

(3)- المركز الوطني لتأهيل ورسكلة الإطارات الجهوية، ت.ح.و، المطبعة الوطنية التونسية،

تونس 1999، ص. 17.

(4)- د. مناصرية: الحزب الدستوري، مرجع سابق، ص. 61.

واقعي، ولا يتناسب مع الظروف الحالية لتونس(1).

كما نجح قلاتي في جلب فئة كبيرة من المتتورين إليه، وشن بجريدة البرهان والنهضة حملات ضد الحزب الدستوري وسياسته، ورغم ذلك بقي مبتورا من القاعدة الشعبية العامة في تونس العاصمة وغيرها(2)، إضافة إلى نشاطه الصحفي في جريدة تونس الاشتراكية، وموافقته على إصلاحات 1922م، ثم انهزامه في انتخابات المجلس الكبير 1926م، ثم انحل الحزب الإصلاحي وانضم أعضاؤه إلى الحزب الاشتراكي(3).

واستمر النشاط السياسي للجزائريين بتونس في كل الأحداث، والهيئات السياسية، فعند قيام الحزب الدستوري الجديد بقصر هلال في 2 مارس 1934م، لعب حسن النوري الجزائري(4) دورا هاما في قيامه، وتولى الإشراف على الشبيبة الدستورية، وحركة العمل بينزرت التي جعل منها قلعة في الحزب الدستوري والإصلاح الاجتماعي في مواساة الضعفاء والحث على التعليم، وإقامة المشاريع الخيرية، ورعاية جمعية النهضة التعليمية، ومناهضته لحوادث التجنيس فكان نفيه إلى الجزائر، كما تولى الكتابة العامة لشعبه بينزرت رفقة زميله الحبيب بوقطفة ومصطفى القاسمي الجزائري الذي كان يشغل أمانة المالية(5).

---

(1) - علال الفاسي: الحركات...، مصدر سابق، ص- ص. 60 - 61.

(2) - د. مناصرية: الحزب الدستوري، مرجع سابق، ص. 161.

(3) - Kraim (M) : le parti reformiste tunisien (1920- 1926) , (R.H.M) , : 4, juillet 1975, Tunis. p- p. 159-162.

و انظر أيضا: الطاهر عبد الله، مرجع سابق، ص. 56.

(4) - أنظر الملحق رقم ( 28).

(5) - د. شتره خير الدين: الطلبة الجزائريون...، ج1. مرجع سابق، ص. 378.

و انظر الملحق رقم. ( 30 ).

وعمل حسن النوري ومحمد الحبيب بوقطفة على نشر مبادئ الحزب الدستوري بين جميع الطبقات الشعبية لإدراكه بأهمية استقطاب كل الوطنيين الصادقين في العمل الجماعي دون النظر إلى توجهاتهم الفكرية أو انتمائهم الاجتماعي(1).

وبعد الانشقاق الذي حدث في الحزب الحر، كتب أبو اليقظان مقالا بعنوان: تونس في أيام الامتحان: "إن الحزب القديم مؤلف من الشيوخ والمفكرين الكبار المحنكين، والحزب الجديد بمغامراته ومطامحه مؤلف من نخبة الشباب المثقفين، فالأول يعتبر بشيخوخته أو أسبقيته، والثاني يباهي بثقافته العلمية وحيويته الخصبة، الأول يعتمد على قوة إيمانه وإخلاصه وخبرته، والثاني يعتز بفتوته وعلومه الجديدة، فمن أين يجتمع هذان العنصران، ويعملان في صعيد واحد... إذا لم تجتمع بينهما نية صافية وتلحم قوتيهما العقيدة وإرادة حديدية فتوحد خطتيهما وتوجههما إلى هدف الأمة ومقصدتها الأعلى(2).

كما عمل حسن النوري، والطيب بن قايد حسين، ومصطفى القاسمي بمدينة بنزرت التي أصبحت أحد القلاع الهامة للحركة الدستورية فتميز نشاطهم بحث الشباب على الانخراط في الحزب ودفعه إلى تحمل المسؤولية الحزبية والاتصال بكل الطبقات الشعبية في الخيرية وفي المساجد(3)، اقتناعا منهم بأن العمل المثمر هو الذي تكون انطلاقة راسخة في القاعدة الشعبية التي تحركها القناعات الذاتية، والوعي الجماعي للأمة.

---

(1) - حمادي بن حماد: رجالات من زمن الكفاح، منشورات المتوسط، تونس. 2004 ، ص. 30.

(2) - (الأمة): عدد. 02، الجزائر، الثلاثاء 25 سبتمبر 1934.

(3) - الذواوي رشيد: حسن النوري (1905-1939) ، ط1، منشورات محمد بودينة، تونس 1997، ص. 10.

كما هبّ عدد من المهاجرين لتولي مهام إعلامية وتنظيمية في النشاط الحربي، ومنهم الجزائري الجباري محمد العيد (1911-1942) الذي أشرف على جريدة العمل، وهي اللسان الرسمي للحزب الجديد، ورئاسته للشبيبة الدستورية، وتأسيسه لجمعية شمال إفريقيا 1936، ولجنة إسعاف فلسطين، وكتاباتة للقائد والمقاتل السياسية، مما أدى إلى إلقاء القبض عليه سبع مرات من قبل سلطات الاحتلال أدخل خلالها السجن مع التونسيين، ليبعد بعدها إلى الجزائر في ديسمبر سنة 1939 باعتبار أصله الجزائري، لكنه استطاع أن يفر من السجن، ويعود راجلا إلى تونس ليتوفى بها في 12 أكتوبر 1942(1).

وبعد 1938 ذكرت المخابرات الفرنسية بأن المكتب السياسي الذي كان يقوده الحبيب ثامر كانت له خلال شهر فيفري 1940 خلايا في الجزائر لدى مناصلي حزب الشعب الجزائري، فعقدت اجتماعات خلال شهري مارس وأفريل، عمل فيها الناشط الجزائري صلاح الدين أبو شوشة كمنسق بين الخلايا التونسية والجزائرية، اختلط علينا الأمر فيها بين جماعة الدستور والأحزاب الجزائرية، كما أن هناك منشورا متداولاً في تونس موقعا من طرف زعيم حزب الشعب الجزائري مصالي الحاج (1898-1974)(2).

فكتب محمد بن ديبة عن فرع حزب الشعب الجزائري في جريدة العمل التونسية مقالا بعنوان "حي الشمال الإفريقي" منوها بالنضال السياسي، ذكر فيه بأن

---

(1)- الجابري: مرجع سابق، ص- ص. 320-322.

(2)- Ahmed khaled : bulletin d'information général :15, 1940. P. 40.

وانظر: الطاهر عبد الله: الحركة الوطنية...، مرجع سابق، ص. 66.

علي باش حامية من تونس مات بعيدا عن وطنه، لكن الحركة التونسية لم تمت، بل تواصل رفع راية الكفاح من بعده، كما تواصل النضال المشترك بعده بالأقطار الثلاثة بالشمال الإفريقي - تونس، الجزائر، المغرب الأقصى- الذي يعمل على مقاومة الاستعمار الذي سلب مقومات الأمة(1)، كما ذكر الطيب بالحروف أنه سجن سنة 1938م وعمره 15 سنة عقب مظاهرات تضامنية في عنابة مع الإضرابات المنظمة من طرف حزب الدستوري في تونس(2).

كما كان انطلاق الحركة النقابية بتونس في صائفة 1939 التي لعب فيها حسن النوري بجهة بنزرت دورا منذ أن كان تلميذا بالمدرسة، فتأثر بشخصية محمد علي الحامي ومقالاته الصحفية، وشارك في مظاهرات في 11 سبتمبر 1924(3)، كما تابع إضراب عمال شركة أرسان في 4 سبتمبر 1924م، وما تبعها من المنظمات لعمال النقل بسيدي محمد، وعمال جبل خروبة، وتفاعل مع الحركة العمالية التي أسسها علي الحامي، وتابع نشاطاتها عن طريق الصحافة، وسجل مواقفه في مؤتمر الأفخارستي 1930، ومؤتمر قصر هلال المشار إليهما سابقا(4).

---

(1) - قنانش محمد، وقداش محفوظ: حزب الشعب الجزائري، دم.ج، الجزائر. 1985. ص-ص. 87-88.

(2) - محمد عباس: رواد الوطنية ج1، دار هومة، الجزائر. 2004، ص. 161.

(3) - عبد الغفار محمد حسين: الحركة الوطنية في تونس. 1881-1929، رسالة دكتوراه كلية الآداب، جامعة القاهرة، مصر. 1980، ص. 211.

(4) - الذوايدي: حسن النوي، مرجع سابق، ص-ص. 7-8.

فقد عايش حسن النوري كل أحداث عصره، وتفاعل معها وهو يمثل صورة صادقة لنشاط الجزائريين عبر مراحل الحركة الوطنية التونسية، وعلى صلابة المناضل الجزائري المتأثر بواقعه، ففي شهر ديسمبر 1932م حدث ببزرت أن أحد المجنسين كان متزوجا بفرنسية قد مات، فأرادت عائلته أن يدفن في مقبرة المسلمين، فتصدى حسن النوري للمراقب المدني الذي أصدر أمرا بتطويق المقبرة لتسهيل عملية الدفن، فدعى النوري إلى منع هذا المنكر مستجدا بالشيخ إدريس الشريف الجزائري مفتي بنزرت، فأفتى الشيخ في الأمر بأن: " هذا المجنس كافر بالله، وأن دفنه في مقبرة المسلمين إثم عظيم" فأجبرت الجنازة بالتوجه إلى مقبرة النصارى، وتوسعت رقعة الاحتجاج في دفن المجنسين بمقابر المسلمين(1).

وفي 1935 نفذ بيرتون أمره باختطاف حسن النوري ونفيه إلى الجزائر باعتبار أن أصله جزائري، فواصل نشاطه بالجزائر منتقلا من عنابة إلى قسنطينة ومنها إلى باتنة ثم بجاية بحركة نجم شمال إفريقيا التي توسع نشاطها في الجزائر منذ 1936 فبدأ النوري بحضور الاجتماعات والمظاهرات غير مبال بالمراقبة البوليسية، كما قام حسن النوري بتأسيس جمعية " التحرير الإسلامي لشمال إفريقيا" وراسل رفيقه الحبيب بوقفظة بأن جمعيته هذه ينوي نشرها في الجزائر كلها، ومن هذا التحرك شددت سلطات الاحتلال على محاصرته، وسد الاتصال مع رفاقه في بنزرت، وبتعيين "أرمان قبون" في مارس 1936م، استفاد النوري من قرار إطلاق سراح الموقوفين فعاد إلى تونس(2)، وانطلق في النشاط النقابي فأسس في 15 سبتمبر 1937 اتحاد للنقابات ببزرت يزيد عن 17 نقابة من مختلف المهن أضيف

---

(1) - حمادي بن حماد: رجالات...، مرجع سابق، ص. 109.

(2) - نفسه، ص - ص. 112-113.

إلى نقابات تونس العاصمة، ومن أهم ما ورد في تقارير للشرطة حول محاكمة حسن النوري، كان بسبب مشاركته في تنظيم اجتماع عام في 23 أوت 1936م، برحبة الغنم، تجاوز فيه العدد 800 مشارك معظمهم من العمال، وأشرف على تنظيم إضراب عام بتاريخ 1936/07/22 شارك فيه عمال نقابات بينزرت بسبب أوضاعهم المهنية، وحثه على الإضرابات كإضراب شركة هرسان (19-1937/07/24).

ونتيجة لنشاطاته السياسية والنقابية بينزرت أبعده إلى الجزائر في 4 جانفي 1938، وأجبر على الإقامة في قسنطينة ومنها واصل نشاطه مع الشباب الجزائري، فتعرض للاعتقال وسجنه بالحراش فعرف ألوانا من العذاب أدت إلى نقله إلى مستشفى العاصمة مات بعدها في سن لا تتجاوز الرابعة والثلاثين، فهو الرجل الذي يتحلى بخصال الوطنيين الأفاضل (2).

وإلى جانب حسن النوري كان مصطفى القاسمي الذي له مساهمات فعالة في أحداث الثلاثينيات بتونس، ففي هو الآخر إلى الجزائر مسقط رأسه، ومن خارج تونس واصل نشاطه السياسي والنقابي مع إخوانه بداخل تونس وخاصة مع زميله محمد الحبيب بوقفطة وغيره، كان يحثهم على النضال المستميت (3).

وهكذا تميز نشاط الجزائريين بتونس ما بين الحربين بالتأثير و التآثر، فاتخذ أشكالاً قومية واضحة، جمع بين النضال السياسي و النقابي في إطاره المغاربي، وتطورت وتيرته بعد الحرب العالمية الثانية.

---

(1) - الذوايدي: مرجع سابق، ص- ص. 120-121.

(2) - حمادي: مرجع سابق، ص- ص. 130-132.

(3) - بن حميدة عبد السلام: النقابات والوعي القومي مثال تونس، مجلة (المستقبل

العربي)، عدد: 83، جانفي 1983، بيروت، ص- ص. 43-95.

## 2-1-4- النشاط السياسي 1939-1954:

لقد حاول الحزب الدستوري بعد 1938 ربط نضاله السياسي مع بلدان المغرب العربي، وهذا ما أشارت إليه المخابرات الفرنسية في شهر 1940، بأن هناك شعب للحزب الدستوري في الجزائر تعمل بالتنسيق مع مناضلي حزب الشعب الجزائري(1)، حتى اختلط الأمر بين مناضلي الحزب الدستوري والأحزاب الجزائرية وأن هناك منشورا لحزب الشعب الجزائري متداولاً في تونس(2).

وقبيل الحرب العالمية الثانية تكونت هيئة من المناضلين منهم المنجي سليم، علي البهلوان، وخميس الشامخ، والناشط الجزائري، صلاح الدين بوشوشة، وكانوا يلتقون بمقهى الجزائر بباب سويقة، وجهاوا في شهر جويلية 1939 نداء إلى شباب شمال إفريقيا يحثونهم فيه على توحيد النضال والجهاد للتحرير والوحدة، نشر بعدها مفدي زكريا رسالة له في جريدة تونس الفتاة بعنوان عقيدة التوحيد في 09 أوت 1939(3)، جاء فيها:

تونس، و الجزائر اليوم و المغرب شعب لن يستطيع انفصالا  
وحدة أحكم الإله سداها من يرد قطعها أراد محالا تبنت من أب  
كريم و أم وسمت في الحياة عما وخالا

كما كان رفض الحدود المصطنعة بين بلدان المغرب العربي، نصبوا بينها حدودا من الأمواج جهلا، و خدعة و ضلالا

---

(1)- العقاد: السياسة: مرجع سابق، ص- ص.20-24.

(2)-

Ahmed Khalid : Op.Cit. P. 640.

(3)- الجامعة التونسية: بناء المغرب العربي، سلسلة الدراسات الاجتماعية، المطبعة

العصرية، تونس 1983، ص. 19. وانظر الملحق رقم. ( 25 )

فاجعلوا إن أردتم الكون سدا  
نحن روح مزاجه الضاد والد  
و وضعوا البحر بيننا، و الجبالا  
ين، فلن يستطيع فقط انحلالا  
نحن شعب على الزمان عزيز  
عربي، كالنيران اشتعالا  
كلما رمتم افتراقا قرينا  
و عقدنا محبة و اتصالا

ومن نشاط الجزائريين نجد الصادق الزمري(1) الذي عينه الباي محمد في جوان 1942 مديرا للتشريفات، ولقبه بأمير الأمراء، ثم عرف بالجنرال الزمري، ثم الناطق الرسمي للباي، وعضوا في المجلس الخاص للباي، ثم أقيـل في 14 ماي 1943، ونشر كتابا بعنوان "Espoirs et déception en Tunisie" يعتبر مرجعها أساسيا لتاريخ تونس(2).

وبانطلاق حملة القمع والاضطهاد تولى قيادة الحزب الدستوري الباهي الأدغم، ولعب صلاح الدين بوشوشة دورا هاما في تنظيم خلايا لتدمير الجسور وقطع أسلاك الهاتف فاعتقل بوشوشة ورفاقه، وزج بهم في سجن لامبيز بالجزائر، فكانت هذه اللحمة التي جمعت بين المناضلين في كل من تونس والجزائر و وحدت بين قلوبهم ودعمت كفاحهم(3).

وكان لأحداث الحرب العالمية الثانية، دور في دفع حركة عبد العزيز الثعالبي في محاولة منه في استقطاب موقف الحلفاء ضد فرنسا، مما يمكن تونس من نيل استقلالها، فبعث الثعالبي إلى رئيس الشعبة الدستورية بماطر حمودة بن ميهوب الجزائري الرجل الشجاع الجريء، وطلب منه ما كان قد اتفق عليه مع القنصل الأمريكي دوليتل، بأن يختار 20 شابا دستوريا، يتولون القيام بأعمال التخريب

---

(1)- أنظر الملحق رقم. ( 30).

(2)- حمادي الساحلي : فصول...، مرجع سابق، ص. 345.

(3)- الطاهر عبد الله: مرجع سابق، ص. 66.

ضد المصالح الفرنسية، يشكلون بعد الحرب نواة جيش يعمل لنيل الحرية والاستقلال، غير أن حمودة بن ميهوب استاء للأمر وقال لزملائه هل يريدنا أن نكون ديقوليست نتجسس لفائدة الإنجليز والأمريكان(1).

وانتقل النشاط السياسي بعد الحرب العالمية الثانية إلى التنسيق بين الأحزاب السياسية حيث يذكر الشيخ حامد روابحة بأنه التقى جماعة من حزب الشعب يقودهم الأمين دباغين، وعبد الله فيلالي، كانت لها مباحثات أدت إلى توقيع وثيقة ذات طابع مغاربي لتضامن الشعوب الثلاثة وتنسيق الجهود للتفاوض مع الاستعمار الفرنسي لخروجه من منطقة الشمال الإفريقي(2).

وعلى الرغم من تطور الأوضاع بمنطقة المغرب العربي عقب الحرب العالمية الثانية، وانطلاق المقاومة المسلحة المحدودة في مطلع الخمسينيات في كل من تونس والمغرب الأقصى، فإن العمل السياسي بقي في المقام الأول، وبانطلاق المقاومة التونسية كان انخراط الجزائريين فيها بالمساندة والانتساب، فيذكر العقيد مصطفى بن عودة: "... بأن منطقة سوق أهراس تعيش أحداث الثورة مع تونس وفي اتصال مع باجي مختار، ... والتحق بهم الزهر، والسيد العقبي بداخل تونس وهما من مناضلي حزب الشعب والمنظمة السرية"(3).

إن شهادة مصطفى بن عودة تؤكد بأن القواعد الشعبية والنضالية كانت سباقة للتعبير ميدانيا في تكوين جبهة مغاربية تحريرية، وهذا ما كانت تخشاه إدارة الاحتلال وهو ما عبر عنه ميتيران بقوله: "نعم إن حوادث المغرب وتونس خطيرة،

---

(1) - شلبي الحبيب: موقف الحزب الدستوري، (م.ت.م) ، ع.21، 22، ص. 135.

(2) - عباس محمد: رواد، مرجع سابق، ص. 234.

(3) - (مجلة الباحث): نوفمبر 1984، ع. 2، الجزائر. ص - ص. 18-19.

لكن الأخطر منهما هو الهدوء السائد في الجزائر" (1).

فالتفاعل بين الشعبين الجزائري و التونسي كان طبيعيا، بدءا من الروابط الإقليمية والإنتمائية، إلى الدفاع المشترك ضد الاستعمار الفرنسي خلال كل الأحداث والمراحل التي تعرض لها الشعبان منذ بداية احتلال الجزائر سنة 1830، و تونس منذ بداية الحماية سنة 1881، فكانت مساهمة الجزائريين في النشاط السياسي في تونس قوية ومتنوعة، امتزج فيها النشاط السياسي بالعمل المسلح بالدعم والمساندة، والمشاركة الميدانية.

## 2-2- النشاط العسكري (1881-1954):

لقد فرضت الحماية الفرنسية على تونس بمقتضى معاهدة باردو بتاريخ 12 مايو 1881، ووقعها الباي حين كانت القوات الفرنسية تحاصر قصره السعيد(2)، في حين أنكر الشعب التونسي هذا التوقيع بثوراته المتعددة خاصة منها بالمناطق الجنوبية التي لم تقلح القوات الفرنسية في إخمادها إلا في سنة 1883، وهذا ما ينفى رأي جوليان بأن المسلمين التونسيين قد استكانوا حين شعروا بقوة السلطة الفرنسية وتنظيمها(3).

وكان موقف الجزائريين بمختلف فئاتهم وطبقاتهم الاجتماعية ضد الاحتلال الفرنسي لتونس سنة 1881م على الرغم من أن هذا الاحتلال قد انطلق من بلادهم الجزائر، إذ كانوا يعتبرون البلاد التونسية وطنهم الثاني يلتجئون إليه عندما تطاردتهم قوات الاحتلال وتجبرهم على الهجرة والتشرد، والفرنسيون يدركون هذا

(1) - عباس فرحات: ليل الاستعمار، مصدر سابق، ص. 229.

(2) - د. يوسف مناصرية: الحزب الدستوري، مرجع سابق، ص. 16.

(3) - شارل أندري جوليان: المعمرون الفرنسيون، وحركة الشباب التونسي، تعريب محمد

مزالي والبشير بن سلامة، (ش.ت.ن)، تونس. 1985، ص. 14.

الموقف الذي جربوه في صمود وصلابة المقاومة داخل الجزائر منذ نصف قرن قبل احتلال تونس في 1881م، وكانت آخر ثورة مسلحة هي ثورة سكان جبال الأوراس الغربية سنة 1879م، التي استعملت فيها أقصى وسائل البطش ضد الثوار، التجأ بعدها زعيم الثورة "محمد أمزيان بن عبد الرحمان" إلى تونس مع رفاقه الذين زاد عددهم عن 50 مجاهداً، فضغطت سلطات الاحتلال على الحكومة التونسية، فسلم الزعيم مع رفاقه وحوكموا في ربيع 1880م(1).

وقبل أن يشرع الفرنسيون في احتلال تونس، قاموا بحماية ظهورهم بالجزائر، فمارسوا الاضطهاد، وفرضوا المراقبة الشديدة على الجزائريين الذين يظنون فيهم القيام بالثورة، اعتقاداً منهم بأن هذه الأساليب الزجرية سوف تحد من نشاط الجزائريين ومشاركتهم في مقاومة الاحتلال الفرنسي لتونس، غير أن الواقع كان غير ذلك إذ حمل الجزائريون السلاح مع إخوانهم التونسيون في مختلف جبهات القتال على طول المنطقة الحدودية وفي أعماق البلاد التونسية(2).

كما قام سكان المناطق الحدودية في عنابه وسوق أهراس بنشاط واسع لاقتناء الأسلحة والذخيرة بالتعاون مع المهاجرين الجزائريين في تونس خلال شهري فيفري ومارس 1881م، وفي شهر أبريل كانت مشاركة الجزائريين مع التونسيين في مقاومة الغزاة الفرنسيين لمنطقة طبرقة، وجبال خمير، وشتاتة والفراشيش وبني مازن، كما استغل الجزائريون إشاعة مفادها خروج محمد الطاهر الكبلوتي من السجن بحلق الوادي، فانطلق النشاط العسكري بجمع الأسلحة وتكوين فرق

---

(1) - يحيى بوعزيز: دور تونس في دعم حركات التحرر الجزائرية، وموقف الجزائريين من احتلالها عام 1881م، (الثقافة)، ع 70، الجزائر. 1882، ص- ص. 135-145.

(2) - يحيى بوعزيز: مرجع سابق، (الثقافة)، ص. 50، للتوسع أنظر أيضاً:

وكتائب لاستئناف المقاومة التي قام بها من قبل عام 1871 مع صبايحية رجالات الحدود بالطارف وعين قطار وبوحجار، كما قام عدد من الجزائريين في شهر ماي من نواحي نفزاوة، ونفطة بتسريب الأسلحة إلى جبال أولاد سلطان في الأوراس من ضمنهم الحاج خلف، ومبارك بن سعيد ونظموا مقاومة بالتنسيق مع إخوانهم التونسيين خلقت جوا من الرعب والفرع لدى الفرنسيين، أدت إلى استشهاد الحاج خلف(1).

وفي 25 ماي 1881 عندما اقترب الغزاة من منطقة الكاف قام شيخ الطريقة الرحمانية بحث الناس على المقاومة سواء داخل المناطق التونسية أو الجزائرية، كما قام القائد رشيد الجزائري بإعداد 1000 مجاهد للمقاومة(2)، واستطاع أن يؤثر على شيخ الطريقة القادرية " قدور بن محمد الميزوني" وعددا من الأعيان في إقناعهم بالمقاومة ضد الغزو الفرنسي لتونس، غير أن باي تونس أصدر أمرا بعدم مجابهة الغزاة، لكن المقاومين هاجموا الغزاة وأجبروهم على الرجوع، وبعد فرض الحماية انتشر الجيش الفرنسي بكامل البلاد التونسية، بعدد يزيد عن 28000 جندي بتونس(3).

كما ظهر نشاط جزائري تونسي بالجنوب في واحات وادي سوف وتوقرت، وريغ يدعو إلى حمل السلاح لمقاومة جيش الاحتلال تدعيما للمقاومة التونسية،

---

(1)- يحيى بوعزيز: الكفاح المشترك بين الشعبين الجزائري والتونسي ودماء الساقية ، (مجلة

الهداية). ع 158. تونس، ديسمبر. 2003. ص. 86.

(2)- الطويلي أحمد: دراسات ووثائق عن الحركة الإصلاحية بتونس، مؤسسة سعيدان،

تونس 1992. ص. 73.

(3)- نفسه، ص. 74، وللتوسع أنظر: مصدر سابق.

الأمر الذي أدى بقوات الاحتلال إلى تشديد الحراسة على شريط المنطقة الحدودية بدءاً من القالة وعنابة شمالاً إلى جنوب منطقة تبسة بعدد قدر بـ 13000 جندي فرنسي لمراقبة مناطق عمالة قسنطينة ومنطقة القيروان بتونس، لرصد المقاومين ومطاردتهم، كما قام المهاجرون الجزائريون بتونس في الفراشيش، والهمامة، ووشتانة والجريد بتنظيم عمل جهادي واسع، من شراء للأسلحة والذخيرة، وشراء الخيول والجمال والأحصنة، ولوازم الحرب بغرض استعمالها في حركة الجهاد المشترك في كل من تونس والجزائر(1)، فدخلت عدة قوافل خلال شهر جوان 1881م محملة بالأسلحة والذخائر من تونس إلى الجزائر لتدعيم المقاومين، و تمكنت قوات الاحتلال من أسر جملين محملين بكمية من البارود قدرت بـ 330 كغ وأسر زوجة يونس الشعباني الثائر، المتابع من طرف جيش الاحتلال(2).

وبالمناطق الغربية من الجزائر انتشرت خلال شهر أوت 1881م، ظاهرة شراء الأحصنة بأسعار مرتفعة في الأسواق، بعين تيموشنت، وغليزان، والأصنام، وعمي موسى، وغيرها لاستعمالها في المقاومة مع بوعمامة، وتضامناً مع المقاومين في تونس، فقامت سلطات الاحتلال بالتحقيق في الأمر وسعت إلى وضع حد لهذه العملية المدعومة للتنسيق بين المقاومة الجزائرية والتونسية، كما حدثت اضطرابات بالمناطق الوسطى، بثنية الحد، والشلالة، وتيارت، والسرسو، فظهر دعاة من الجزائريين تنقلوا في مختلف المناطق الشمالية، والواحات الصحراوية يبشرون بهزائم الجيش الفرنسي، و طرده في كل من الجزائر وتونس،

---

(1) - المبشر في 20 أوت 1881، وانظر أيضاً: يحيى بوعزيز: (الهداية) ع 158، ص. 86.

(2) - د. يحيى بوعزيز: دور تونس في دعم حركات التحرير الجزائرية التونسية، وموقف الجزائريين من احتلالها عام 1881، الندوة الأولى لتاريخ الحركة الوطنية للبلاد 29-30-31 ماي 1981، (س.ت.ح.و.ت)، عدد 1، (م.ق.ج.ت.ع.ت)، تونس. 1986، ص. 95.

وكان نشاط جماعة "المدقانة" في عين صالح والواحات الجنوبية التي كان من ضمن زعمائها في الستينات، بن ناصر بن شهرة، والشريف بوشوشة، والذين كان لنشاطهما ومقاومتها للغزو الفرنسي وتوسعه إلى المناطق الجنوبية منذ 1860 دورا في تدعيم حركة المبشرين بالمقاومة، والتنسيق مع المقاومة التونسية في طرد المحتل في كل من الجزائر وتونس(1).

وفي شهر سبتمبر 1881، كان الغضب شديدا في جهات مختلفة من الجزائر كرد فعل لما قامت به قوات الاحتلال من اضطهاد ضد المقاومة بتونس، فقام الجزائريون بمنطقة تبسة بعملية تدعيم واسعة للمقاومين في تونس بالأحصنة في توزر، ونفطة، ونفزاوة، كما تحفز سكان وادي ميزاب للمقاومة بسبب تأثير احتلال تونس، وثورة بوعمامة، فقام سكان مدينة بريان بقتل شيخهم الحاج إبراهيم بن حربية الذي كان يميل إلى سلطات الاحتلال، كما نظم الشعانبة دوريات مسلحة في الواحات والقلعية، ونفزاوة وغيرها، فقاموا بشراء الأسلحة والذخائر، ونشر أخبار المقاومة بتونس بغرض الحث على حمل السلاح(2).

وهكذا كانت الجزائر مسرحا للعمليات العسكرية خلال عام 1881، كرد فعل ضد الاحتلال الفرنسي لتونس، كما كانت مشاركة المهاجرين الجزائريين في المقاومة العسكرية بتونس في مختلف جبهات القتال شمالا وجنوبا، غربا وشرقا باعتباره واجبا مقدسا فرضته الأخوة الإسلامية والمصير المشترك، وهو يمثل صورة حية للتضامن الكبير والوثيق الذي يمثل التواصل والترابط الأخوي بين الشعبين والبلدين، خاصة في الظروف الصعبة التي يكون فيها الإعتداء الخارجي الذي يستهدف الأرض و العرض.

---

(1)- يحيى بوعزيز: مرجع سابق، ص- ص. 96-97.

(2)- المبشر: 22 أكتوبر. 1881.

### 3- النشاط الثقافي والاقتصادي والاجتماعي 1881-1954:

#### 3-1- النشاط الثقافي:

لقد شكل النشاط الثقافي للمهاجرين الجزائريين بتونس، خلال هذه الفترة مجالا واسعا بمساهماته المختلفة وخاصة منذ مطلع القرن العشرين.

#### 3-1-1- النشاط الطلابي في تونس 1881-1954:

لقد كان النشاط الطلابي خلال هذه الفترة حافلا خاصة بالصحافة التونسية، وكان في طليعتها جريدتي "الحاضرة" و"التونسي" (1)، مساهمة في حركة الإصلاح والتعريف بالجزائر والمشاركة في الحركة السياسية والفكرية بتونس، ومن أبرز الشخصيات في هذه المرحلة علي بوشوشة.

حيث كان العقد الأخير من القرن التاسع عشر يمثل همزة وصل بين مرحلة الانحطاط الفكري والثقافي في الجزائر وعصر النهضة، قامت فيه ثلة من الشباب بالنهوض الثقافي والعلمي فشكلت بذلك جسرا فكريا وثقافيا وبشريا بين القطرين، يحدوهم النشاط والحيوية، فقام الشيخ الخضر الحسين (2) أحد الذين مارسوا نشاطهم الثقافي بتونس بإلقاء أول محاضرة بنادي قداماء الصادقية سنة 1906م بعنوان "الحرية في الإسلام"، طبعت في كتاب (3)، كما تطوع للتدريس في جامع الزيتونة، ووضع فهارس لكتاباته مع نشاطاته في إلقاء المحاضرات وكتابة المقالات ونظم القصائد في مختلف الشؤون التونسية، إضافة إلى حثه

---

(1)- الخضر حسين: تونس وجامع الزيتونة، المطبعة التعاونية، تونس 1971، ص. 15.

(2)- أنظر الملحق رقم. (30).

(3)- محمد الفاضل بن عاشور: أعلام، مرجع سابق، ص. 42.

للطلبة بإصلاح التعليم الزيتوني حتى أعلنوا إضرابهم في 16 أبريل 1910م، حيث كان عددهم يقارب 700 طالبا(1)، وواصل عمله الفكري و الإصلاحي مع خاله المكي بن عزوز وصديقه الجزائري الشيخ الهاشمي بن المكي، وصاحب جريدة أبو قشة، وأخوه المكي بن الحسين الأديب اللغوي الشهير(2)، فشكل هؤلاء كتلة ذات ثقافة كادحة ثائرة ضد النظام الاستعماري، تدعو إلى النزعة التجديدية في التكوين، إضافة إلى القضايا التي كانت محل نقاش في الأوساط الطلابية منذ بداية القرن العشرين كالحركة النقابية، والأفكار القومية، ومسألة تحرير المرأة، والنهضة الثقافية والدينية التي أدت إلى ظهور تيار فكري جديد متعارض مع النزعة الاستسلامية التي كانت تميز الوسط التونسي التقليدي السابق، كما كان للنشاط السياسي والصحفي، والحضور المكثف للطلبة الجزائريين الذي أعطى دعما معنويا وماديا في تنامي النشاط الثقافي والفكري بتونس.

### 3-1-2- النشاط الجمعي للهجرة الطلابية:

لقد تميز نشاط الطلبة الجزائريين بالانخراط في التنظيمات الثقافية والعلمية التي أسسوها بشكل منفرد أو بالانضمام إلى جانب إخوانهم التونسيين، انطلق نشاط الجزائريين بمشاركتهم في أول إضراب عرفته تونس سنة 1912م، و تطور بشكل كبير ابتداء من عقد الثلاثينيات(3) عندما أسست (جمعية تلاميذ جامع الزيتونة)، التي تولى الطيب بن عيسى الجزائري مع عبد الرحمان الكعك إعداد

---

(1)- بن عاشور محمد الفاضل: أركان النهضة الأدبية بتونس، مكتبة النجاح تونس 1981. ص. 42.

(2)- الخضر الحسين: مرجع سابق، ص- ص20-22.

(3)- عمار النجار: تاريخ الجمعية، (الثمرة الثانية)، 1947- 1948، مطبعة التليلي، تونس. ص- ص. 8- 9. وانظر الملحق رقم (22).

قانونها الأساسي(1)، وفي شهر مارس 1910 وجه الطلبة المتأثرون بالأفكار الإصلاحية عريضة إلى حكومة الحماية تضمنت تحسين ظروف حياتهم العامة، ثم شنوا إضرابا يوم 16 أبريل 1910، تلاه مظاهرات في شوارع المدينة، ثم زارهم بعدها بيومين ثلاثة ممثلين عن حركة الشباب التونسي، من بينهم حسن قلاتي فألقوا خطبا للتوعية والحماس(2)، كما برز الطالب مفدي زكريا بعد الحرب العالمية الأولى مع زملائه في مجلة "الوفاق" التي تحولت إلى جمعية في الثلاثينيات و كانت لها جريدة "الحياة"(3).

وفي 15 ماي 1924م قام توفيق المدني بتأسيس "المجتمع العلمي التونسي" ووضع قانونه الأساسي، أراد من خلاله إيجاد الألفاظ العلمية والتعليمية التي تحتاجها اللغة العربية، والبحث عن الآثار العلمية والتقنية للتونسيين، وتعميم العلم وتنشيطه، كما ساهم المدني في تأسيس الرابطة العلمية في عام 1924م خدمة لرفع المستوى العلمي والاجتماعي(4).

كما تأسست جمعية الطلبة الجزائريين الزيتونيين، حوالي سنة 1933، ومقرها بنادي الشبيبة المدرسية التابع لجمعية قدماء المدرسة الصادقية، وكانت متعاطفة مع الحزب الدستوري (القديم والجديد)(5)، حصلت على رخصتها القانونية في

---

(1) - عثمان الشريف بن الحاج : أضواء على تاريخ تونس الحديث 1881-1924، د.ب.ن.ت، تونس .1982م. ص. 143.

(2) - Khairallah : le mouvement. OP. Cit. p 232.

(3) - محمد ناصر: مفدي زكريا، شاعر النضال والثورة، المطبعة العربية- الجزائر 1984. ص. 12. و انظر أيضا: محمد ناصر، المغرب العربي...، مرجع سابق، ص. 28.

(4) - المدني: حياة كفاح، ج1، مرجع سابق، ص- ص.329-330.

(5) - الجابري: النشاط العلمي، مرجع سابق، ص. 134. وانظر الملحق رقم.(20).

20 جويلية 1934 برئاسة الشيخ المهدي البجائي، ورئاسة الشرفية إلى الشيخ المختار بن محمود (1909-1976) أحد مشايخ الزيتونة، ثم أسندت رئاستها إلى الشيخ عبد المجيد حيرش إلى غاية نهاية 1934(1).

وفي سنة 1935 انعقد المؤتمر الأول للجمعية، أسندت رئاستها إلى الشيخ الشاذلي المكي (1912-1988)، امتدت إلى 4 سنوات تميزت بنشاطها في الأوساط الطلابية والعلمية، فيذكر عمار النجار أن الشيخ الشاذلي المكي كان يعقد الاجتماعات الأسبوعية بهدف تدريب الطلبة على الخطابة والارتجال(2).

ونشاط الطلبة الجزائريين في تونس لم ينحصر في تلقي الدروس والحصول على الشهادات العلمية والعودة إلى الوطن، بل تعدد نشاطهم إلى تأسيس الجمعيات، والانخراط في الأندية الأدبية التونسية والنشاط بها(3)، كجمعية الشبيبة التونسية التي تأسست في جانفي 1937 برئاسة حسين بن عيسى الجزائري، بهيئة مكونة من 13 عضوا منهم عدد من الجزائريين، تبنت احتياجات الطلبة كتحسين الظروف الدراسية و الإقامة، كما أسس محمد العيد جباري "جمعية شبيبة شمال إفريقيا الموحدة" في شهر فيفري 1938 لتوحيد الشباب المغاربي للأقطار الثلاثة حول

---

(1) - د. سعد الله: الحركة الوطنية، ج3، مرجع سابق، ص 106. وانظر أيضا:

رسالة بتاريخ . 1933/09/23 . A.O.M, G.G.A: série D, Dos/01 .

و ( الثمرة الثانية)، مرجع سابق، ص- ص. 9 - 10.

(2) - ( الثمرة الأولى): إصدار جمعية الطلبة الجزائريين الزيتونيين بتونس . (1936-

1937)، مطبعة الشباب. ب.ت.

(3) - أنظر الملحق، رقم.(21).

العمل الوجودي، كما تولى العيد جباري منصب رئيس مساعد للشبيبة الدستورية، التي انخرط فيها أكثر من 100 تونسي منهم 40 عضوا من جامع الزيتونة، لكن سلطات الاحتلال تفتنت لنشاطه فاعتقلته في نهاية 1938م(1).

كما تميز النشاط الطلابي بتونس في استقباله للشيخ عبد الحميد بن باديس ثلاث مرات ما بين 1936-1937م، وإصداره لنشرة الثمرة الأولى سنة 1937م بتونس التي تضمنت مجموعة من الدراسات الدينية بمناسبة الهجرة النبوية سنة 1356هـ بمساهمة من رجال الإصلاح من كلا القطرين، كما اهتمت الجمعية بالاحتفالات الخاصة باستقبال الطلبة وتخرجهم من جامع الزيتونة(2).

وتكونت الهيئة الإدارية برئاسة الشيخ الشاذلي المكي من السادة: السعيد بن مخلوف الحجازي نائبا، أحمد أبي زايد قسبة الأغواطي كاتباً عاماً، محمد العربي بن إسماعيل الصايغي نائب للكاتب محمد بن مبروك السناني (أمين المال) مصطفى بن سعيد الجيجلي نائب أمين المال، الهادي بن أبي القاسم السطايفي مراقب عام، أما المستشارون فهم: أحمد بن محمد حماني الميلي، أحمد البشي يحيياوي، وأحمد بن صالح بن ذياب القنطري، علي بن محمد الشرقي، محمد الأخضر السائحي، عثمان عثمان الصايغي، عبد الحميد التيجاني(3).

وتطور نشاط الجمعية الزيتونية وغيرها من الجمعيات(4) إلى الأبعاد السياسية كالنشيد الذي كان يحفظه الطلبة ويؤدونه في المناسبات المختلفة التي تجمع

---

(1)- هلال عمار: نشاط الطلبة، مرجع سابق، ص- ص. 156-158. و أنظر أيضا:

A.O.M, G.G.A, 15H 41(42), jeunesse libérale néo-destourienne.

(2)- الجابري: النشاط العلمي، مرجع سابق، ص. 108.

(3)- عبد الرحمان شيبان: جريدة الصباح، عدد 53، 30 مارس 1947، ص.4.

(4)- أنظر الملحق، رقم.(24).

الجزائريين كالنشيد الذي أعده محمد الأخضر السائحي الذي جاء في مطلعته:

سندراً بالسيف عنك العذاب      و نرفع بالعلم فيك العلم

فمن للجزائر غير شباب      يجاهد بالسيف أو بالقلم

ومن مظاهر النشاطات الأخرى هو ربط الصلة المباشرة مع حركة العمال الجزائريين، والتحالف مع الجمعية الودادية الجزائرية الإسلامية، التي كان يرأسها " قلش الزين"، تضم أعضاء جزائريين عاملين بتونس بغرض التضامن مع الجالية الجزائرية في تونس(1).

وفي شهر أفريل 1946، أعيد انتخاب الهيئة الإدارية الثانية للجمعية الزيتونية برئاسة أحمد بوروح وبرئاسة شرفية للطاهر بن عاشور شيخ الجامع الأعظم وفروعه، ثم انتقلت رئاسة الجمعية بعد ستة أشهر إلى الشيخ عبد الرحمان شيبان(2)، وفي عام 1947م أسندت رئاسة الجمعية إلى محمد مرازقة، والكاتب العام إلى عمار النجار، ومن (1948-1953) تراجع النضال الطلابي إلى الارتقاء والانكماش، وتجمد في سنة 1957م بعد أن انحصر النشاط في النظام الموحد في الاتحاد العام للطلبة الجزائريين من طرف جبهة التحرير(3).

كما أصدرت الجمعية الزيتونية الثمرة الثانية بإشراف الكاتب العام عمار النجار لسنة (1947-1948)، تضمنت مواضيع منها: نهضة الجزائر الحاضرة، نحن طلاب العزة والكرامة، مبلغ الإحساس الوطني الجزائري، مسؤولية المجتمع

---

(1)-تأسست الجمعية الودادية الجزائرية الإسلامية، بتونس في منتصف الثلاثينات، وقامت بتعزيز العلاقة بين الجزائريين، والوقوف ضد السياسية الإستعمارية ونشر الوعي القومي.

(2)- أنظر: (الثمره الثانية)، مصدر سابق، ص. 14.

(3)- الجابري: النشاط العلمي، مرجع سابق، ص. 124.

الجزائري وغيرها من المواضيع كتاريخ جمعية الطلبة الجزائريين الزيتونيين(1).

ونستخلص مما سبق بأن نشاط الطلبة الجزائريين في تونس كان متنوعا بالجمعيات المختلفة و يعكس واقع النضج السياسي، وعمق التحولات الفكرية والثقافية التي ساهم بها الجزائريون في المجتمع التونسي.

### 3-1-3- النشاط الفكري وأبعاده الثقافية والاجتماعية:

لقد كانت مساهمة الثعالبي في نشر التعليم والثقافة العربيتين كبيرة، ففتح المدارس والكتاتيب، و عمل على تطوير المدرسة الصادقية، وإصلاح التعليم بجامع الزيتونة(2)، كما عمل محمد الميلي على إحياء التراث القومي، فكان إطارا بالبريد، ثم انتدب لتدريس الرياضيات بالزيتونة، فكان من الرواد الأوائل في بعث الشعبة العصرية الزيتونية في تعريب العلوم الصحيحة الأولى(3) في تونس، كما ساهم كل من محمد العود وحسن الزغيدي بتدريس الرياضيات بصفاقص الزيتوني منذ 1952، والطاهر بن الحاج الزواوي في اللغة الفرنسية الذي تتلمذ على يديه أبو اليقظان(4)، والطاهر الحداد رائد التجديد الفكري الذي تتلمذ عليه عدد من الشيوخ الجزائريين بالجامع الأعظم، وتأثر بهم فتميزت كتاباته بروح إسلامية نقية ونجد هنا محمد المرزوقي، الجيلاني بن الحاج قد أعد قائمة بأسماء الشيوخ الذين تتلمذ عليهم الطاهر الحداد و معظمهم من الجزائريين، وهم محمد العنابي،

---

(1)- الثمرة الثانية: مرجع سابق، ص. 95. وانظر الملحق، رقم.(19)

(2)- خيرية عبد الصاحب وادي: الفكر القومي العربي في المغرب العربي، دار الرشيد للنشر بغداد. 1982. ص- ص. 166-167.

(3)- الزيدي علي: بين الصادقة والزيتونة، (م.ت.م)، عدد01، (م.إ.ع.ش.ت) تونس 1974م ، ص- ص. 121-123.

(4)- الزبير سيف الإسلام: التاريخ النضالي، (مجلة الأصالة) ع. 15/1 الجزائر، ص. 182.

مصطفى العنابي، حمادي الفيلاي، سعيد محمد السطايفي، عبد الحميد بن باديس، وعثمان بن مكي(1)، فهذه القائمة كان لها تأثيرها في بناء شخصية الطاهر الحداد وغيره، و هي تدل على مدى وجود النشاط العلمي الجزائري وتغلغله في الأوساط التعليمية بتونس، والمساهمة الفكرية والتعليمية في الحياة التونسية و جلب الهجرة العلمية.

كما عمل الشيخ إدريس الشريف(2) المدرس بالجامع الكبير ببنزرت، والمفتي الأول بها، فدعا إلى الحفاظ على اللغة العربية بفتح مدارس قرآنية لها، فقد عاش الشيخ ادريس في فترة (1866- 1936) عرفت فيها البلاد التونسية ضعف حكم البايات و زاد فيها النفوذ الفرنسي بمقتضى القوانين الجائرة و الأحداث الخطيرة، فناصر كلا من "النديم" و"الزهرة" و "لسان الشعب" بهدف محاربة ثقافة التفسخ والانحلال(3).

كما ساهم في التدريس بجامع الزيتونة لمدة سبع سنوات، واشتغل بالمطبعة الرسمية بتونس، وفي سنة 1920م، عاد إلى بنزرت فواصل نشاطه التعليمي، فانجذب إليه شباب بنزرت، وأسندت إليه إمامتي الخميس والجمعة سنة 1921م، واستمر في نشاطه الثقافي والفكري إلى أن فارق الحياة في نوفمبر 1936م ببنزرت التي كان بها يوما مشهودا في تشييع جنازته، فقد عايش أحداث عصره و تفاعل معها، و تتبع حركة أمتة فتأثر بوقائع جيله، و ترك أثره فيه بنشاطه المتعدد(4).

(1)- أحمد خالد: أضواء من البيئة التونسية على الطاهر الحداد، (د.ت.ن)، ط2، تونس

1979، ص- ص.40-41.

(2)- أنظر الملحق، رقم. ( 30).

(3)- الذوايدي: أعلام بنزرت، مرجع سابق، ص. 55. وانظر الملحق رقم(26)

(4)- نفسه، ص. 56.

أما ابن باديس الذي قضى أربع سنوات دراسية (1908-1912) بجامع الزيتونة، اشتغل خلالها مدرسا في السنة الأخيرة، تعمقت خلالها علاقاته بالشيخين النخلي والقيرواني، ومحمد الطاهر بن عاشور الذي كان بينهما اختلاف في الرأي قائلا: "إنني امرؤ جبلت على حب شيوخي واحترامهم، ولكن ماذا أصنع إذا ابتليت... في الدفاع عن الحق ونصرته"<sup>(1)</sup>، والقضايا التي كان النقاش حولها، قراءة القرآن على الأموات، وقضية التجنيس<sup>(2)</sup> وغيرها، وأخذ ابن باديس يرد على شيخه الطاهر بن عاشور في سلسلة من المقالات على أفكاره بشيء من الحدة والجرأة، ويرى بأن دخوله سلك القضاء كان له تأثيره<sup>(3)</sup>، والحقيقة أن الخلاف بينهما يعود أساسا إلى الاختلاف في الأوضاع السياسية والاجتماعية التي طبعت تفكير كل منهما و ما نتج عنها من رؤية في الإصلاح.

ومن دعاة التأكيد على أهمية التعليم نجد الشريف التيجاني الجزائري، الذي نشر مقالا له في جريدة المنصف (1907-1908) بعنوان "كلمة في التعليم"، حث فيه الأهالي على إنشاء المدارس مقارنة بالأمة المصرية<sup>(4)</sup>.

---

(1)- يراجع البصائر أعداد: (19.17.18.19)، من 20 أبريل إلى 15 ماي 1936،

الجزائر. ومسألة القراءة على الأموات، أنظر البصائر، أعداد: (24.25.27.28.29) لشهري جوان وجويلية- الجزائر. 1936.

(2)- سالم حداد: صراع الهوية بين الأنا والآخر، المغرب العربي نموذجا، الأطلسية للنشر، ط1، 2000. ص-ص. 160-161.

(3)- البصائر: عدد 16، 24 أبريل 1936.

(4)- التليلي العجيلي: أضواء على حياة الشريف التيجاني (م.ت.م) عدد: 55-56 1939م، ص-ص. 55-56.

ومن نشاط الجزائريين بتونس في الحركة الأدبية في جوانبها الشعرية والنثرية والفنية نجد الشيخ المكي بن عزوز الذي أشير بأن له ديوان شعري بلغ ثلاثة آلاف بيت(1)، وكان من الشخصيات التي تركت آثارها الواضحة في النشاط الأدبي والفكري والسياسي، كما أن الشيخ إدريس بن المحفوظ الدلسي (مفتي بنزرت) وهو من أتباع الطريقة الرحمانية، له شعر ديني في قصائد مختلفة(2)، أحب تونس وتأثر بما أصاب شعبها من ظلم الاستعمار، و جاء في قصيدة له:

خطب دهاها تونس الخضراء      حلت للديار فمالها إرجاء  
أسفا عليها حين أظلم أفقها      من بعدما سعدت بها سعادة  
يا ربنا يا ربنا يا ربنا      جد بالزعيم الحر رجاء  
يا ربنا يا ربنا يا ربنا      لطفنا بنا إذ أننا ضعفاء(3)

فكان لانتعاش الطباعة والنشر دوره في ظهور المجلات والصحف، وتأثير الظروف السياسية والثقافية التي أدت إلى قيام النوادي الأدبية والجمعيات الخيرية بتونس، أن زادت كلها من نشاط الجزائريين في عقد الندوات وإلقاء المحاضرات، كما ظهرت رواية إدريس لعلي الحمامي الجزائري(4)، التي أظهر فيها الوطنية المغاربية وهو بذلك أعاد كشف تاريخ منطقة المغرب العربي.

---

(1)- د. سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي، ج8، مرجع سابق، ص. 221.

(2)- النوادي الرشيد: هذه بنزرت...، مرجع سابق، ص. 59.

(3)- النوادي : أعلام ...، مرجع سابق، ص- ص. 57- 58.

(4)- الشيخ بوعمران: علي الحمامي وقصة إدريس، (الثقافة)، عدد 42 ، ديسمبر/جانفي

1978م، ص- ص. 75-79.

وفي الشعر برز مفدي زكريا الذي تعلق شوقه بوحدة المغرب العربي ومصيره ، فانطلق في نشاطه الشعري من تونس وعمره لا يتجاوز الإثني عشر سنة(1)، فشعره كان بمثابة سجل حافل بالأحداث السياسية والثقافية والاجتماعية بتونس، فكانت الصحافة التونسية مجالا مشجعا لنشر قصائده، والبيئة الثقافية المتفتحة بتونس طريقا قويا إلى الإبداع، وعلى منبر الحزب الحر الدستوري كان ينشد قصائده العديدة(2)، وعلى منواله أنور اليقظان الزاهري، والأخضر السائي، ومحمد العيد آل خليفة.

ومن أبرز النشطاء في الحركة الأدبية الشعرية بتونس كان الهادي المدني، شقيق توفيق المدني الذي وصف شعره زين العابدين السنوسي بأن " قصائده للحركة السياسية بتونس بمثابة معاول هدامة على المستعمر وأذنابه"، فكان من شعراء الانقلاب بدعوته إلى نشر ثقافة النهضة التونسية، وتحذيره من ثقافة التقاعس والانتكال(3).

و هكذا فقد كان النشاط الفكري و الثقافي للمهاجرين الجزائريين في تونس يهدف إلى تأصيل الوجود الجزائري و ارتباطه بقضايا الأمة العربية، و الإسهام في معالجة قضايا الوحدة متجاوبا مع الأحداث القريبة و البعيدة.

---

(1)- نشرت له جريدة لسان الشعب التونسية في 1925/05/06، أول قصيدة له ساند فيها جهاد أبناء الريف المغربي.

(2)- محمد ناصر: المغرب العربي الكبير في شعر مفدي زكريا، (الحياة الثقافية)، ع. 32 (ع.خ)، تونس 1984، ص. 26.

(3)- السنوسي زين العابدين: الأدب التونسي في القرن 14هـ، ج1، (د.ت.ن) تونس 1976، ص. 169.

### 3-2- النشاط الاقتصادي الاجتماعي:

لقد كان للسياسة الاستعمارية بالجزائر بعد 1830 تأثيرها البالغ في تغيير الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية التي دفعت إلى الهجرة الخارجية ، و استبدالها بنمط جديد في التفكير الذي كان الهدف منه ترسيخ سياسة الاستيطان، و استغلال الثروات الوطنية بالاستيلاء على الأراضي الزراعية، و سن القوانين الاستعمارية التي تسمح لسلطات الاحتلال باستغلال الثروات وتسخير الإنسان في كلا البلدين الجزائر و تونس على الرغم من الاختلاف الزمني في غزوها بمدة نصف قرن، فالجزائر احتلت سنة 1830 وتونس سنة 1881.

غير أن الجذور التاريخية التي تربط بين البلدين من لغة و دين، و جوار جغرافي و شعور قومي مشترك كلها عوامل ساهمت في الهجرة الجزائرية، و اندماجها في النشاط الاقتصادي بتونس، في الزراعة و الصناعة و التجارة و تكيفها مع تغيرات الحياة.

### 3-2-1 النشاط الزراعي:

استقطب النشاط الزراعي بالبلاد التونسية عددا هاما من المهاجرين الجزائريين الذي كان يمثل امتدادا لنشاطهم السابق قبل الهجرة، فاستوعب عددا كبيرا منهم يشتغل به كل أفراد العائلة ويمكنها من الاستقرار، و مما زاد من عدد المهاجرين الجزائريين في النشاط الزراعي بتونس هو المؤهلات الجغرافية الملائمة للنشاط الفلاحي خاصة منها المناطق الحدودية بين البلدين، و المناطق الشمالية من تونس(1).

---

(1)- برهومي، مرجع سابق، ص- ص. 120- 121. و انظر أيضا:

A.N.T, section d'état, S.A, C278, SD18 /1, 1888- 1938.

(خريطة المنطق الحدودية).

و نشاط الجزائريين الفلاحي بالبلاد التونسية قد أخذ أشكالا مختلفة معروفة لدى الجزائريين قبل توافدهم إلى تونس، كالشراكة، وامتلاك الأراضي، والكراء، والخماسة، والإجارة إضافة إلى تربية الحيوانات كنشاط تابع للنشاط الزراعي.

### 3-2-1-1 امتلاك الأراضي الزراعية:

تمكن الكثير من المهاجرين الجزائريين في تونس من امتلاك مساحات من الأراضي الزراعية بجهات مختلفة من البلاد التونسية، ساعدهم في ذلك انشغال الاستعمار الفرنسي في بداية احتلاله لتونس في البحث عن الثروات المعدنية، و تأخير استغلاله للأراضي الزراعية الأمر الذي مكن العديد من الجزائريين من امتلاك مساحات متنوعة من الأراضي الزراعية منتشرة بمناطق مختلفة من البلاد التونسية حسب ما يبينه الجدول أدناه.

#### جدول رقم (12): امتلاك جزائريين لأراضي زراعية(1)

اسم المالك	المساحة	الجهة	ملاحظة
ابن يزة الشيخ الرزقي بن مصباح بن ثابت الخياري الجزائري	270.80 هـ	تاجر وين	مساحة واسعة ذات تربة خصبة
دبشونة (تضم 19 مالكا جزائريا)	291 هـ	الزعفران (الكاف)	تربتها خصبة، ومناخ رطب، و شبكة مائية هامة

نستخلص من إحصاءات الجدول امتلاك الجزائريين للأراضي و لمساحات واسعة بمناطق ذات تربة خصبة.

(1)- يوسف الجفالي: الجالية الجزائرية بجهة الكاف 1881-1929، إشراف الكراي القسنطيني، جامعة تونس. 1992. ص. 139.

كما أن هناك العديد من الوثائق الأرشيفية تشير بأن الجزائريين كانت لهم عقود ملكية للأراضي الزراعية تتضمن طريقة استغلالها بصورة مباشرة أو غير مباشرة، كالعقد الآتي (1) و هو: " الحمد لله بذمة المكرم محمد بن الحناشي بن العلمي الغربي الهوامي نزيل "بهرة" بالكاف للفقير الشيخ عبد الله بن الشيخ الفضيل الغربي 102.50 فرنكا و 12 قلبة قمح و 10 قلابات شعير، و قبل منه ذلك بعمل مسبق منه يتمثل في الحرث بماشيته بالخمس بهنشير (2) الكائن ببهرة و المؤرخة في 2 شوال 1329 هـ، الموافق لـ 30 سبتمبر 1911 " (3).

نستخلص من هذا العقد بأن المالك من أصل جزائري، وأن ملكيته الواقعة بناحية بهرة، يتم استغلالها بطريقة غير مباشرة باعتماد الخماس الأمر الذي يدل على سعة المالك الشيخ الفضيل، و هي معروفة عند بعض الرواة بناحية الكاف إلى اليوم، فالجزائريون المالكون للأراضي الزراعية يمارسون نشاطهم الفلاحي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة كما تشير إليه الكثير من الوثائق الأرشيفية(4).

### 3-2-1-2 النشاط الزراعي عن طريق الشراكة:

من الطرق التي مارس بها المهاجرون الجزائريون نشاطهم الفلاحي في

(1)- إدارة الملكية العقارية بالكاف، عقد تملك رقم 126، الكاف.

(2)- الهنشير: كلمة تعني مساحة زراعية أو ضيعة أو حقل، و يمكن مقابلتها بلفظ

"Domaine" ذات الأصل اللاتيني، وهي مستعملة في البلاد التونسية.

(3)- الجفالي: مرجع سابق، ص. 140.

(4)- A.O.M, 25H28, Emigration algériens en Tunisie, 1886- 1897.

و انظر أيضا: التيمومي الهادي: الاستعمار الرأسمالي والتشكيلات الاجتماعية ما قبل

الرأسمالية، الكادحون الخماسة في الأرياف التونسية (1861-1943)، دار محمد علي

الحامي، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية . بتونس. 1999. ص- ص. 24- 25.

تونس، طريقة الشراكة و هي طريقة مألوفة لدى الجزائريين الوافدين إلى تونس

ببلادهم قبل الهجرة، و هي معروفة بأنها تتم عن طريق عقد كتابي بين صاحب الأرض و شريكه، كما ورد في كثير من العقود المبرمة بدفاتر المحاكم الابتدائية بتونس، كالشراكة التي تمت ما بين الحاج الصادق بن خليل الكافي، و الحسين بن الحاج بلقاسم الجزائري، شراكة بذور قمح و شعير بتاريخ 23 نوفمبر 1911 بجهة الكاف القبيلية على أن يكون للحاج الصادق الأرض و نصف الزريعة من القمح و الشعير، و ثلاثة من حيوانات الحرث (نصف الماشية) على أن يأخذ الإنتاج عند موسم الحصاد، كما يأخذ الربع من النصف المتبقي مقابل ملكيته للأرض المحددة للحرث، في حين يأخذ الحاج الحسين الربع من النصف الثاني، بعد إخراج خمس الخماسة، و عشر الدولة، كما كان التزام الحسين بن الصادق الجزائري بعلف الماشية من التبن اللازم لها، و ما بقي من مساحة أراضي الشراكة ينتفع بها الطرفان في الرعي بحيواناتهما (1).

نستخلص من هذه الوثيقة مكونات الشراكة، و هي نموذج من النشاط الفلاحي الذي مارسه الجزائريون بتونس، و هي شراكة بين تونسي مالك للأرض، قدم النصف من البذور، و الخماسة و حيوانات الحرث، و شريكه الجزائري الذي كان عليه هو الآخر النصف من البذور، و الماشية و الخماسة، و بعد عملية الحصاد و جمع المحصول يستخرج حق الخماسة، و عشر الدولة، ثم يأخذ صاحب الأرض نصف المحصول مقابل الأرض، كما يقسم النصف الباقي بين مالك الأرض، و الشريك الذي يأخذ ربع النصف الثاني، كما احتوى العقد أيضا على ما بعد الحصاد، فيتم استغلال ما يعرف بالحصيدة مناصفة أما التبن المتحصل عليه

---

(1)- المحكمة الابتدائية بالكاف، عقد شراكة أبرم بتاريخ 23 نوفمبر 1911 بحضور

الشهيد بن العياشي بن الشاذلي الكافي، و محمد الهادي لعروسي.

من مجموع المنتج فيأخذه الشريك الجزائري باعتباره التزم بتقديم العلف للمواشي خلال الموسم الزراعي (1).

فهذا النوع من النشاط في استغلال الأراضي الفلاحية كان منتشرًا و مألوفًا لدى الجزائريين قبل هجرتهم الإيجابية نحو الأراضي التونسية بعد الطرد والتشريد، و القمع و مصادرة الأراضي، و منحها للمعمرين الأوربيين، الأمر الذي نستخلص منه الروابط المشتركة، و التشابه الكبير في النشاط الفلاحي و الاقتصادي و الاجتماعي الذي أدى إلى الاندماج و الشعور بالانتماء إلى الأصل الواحد، و الأهداف المشتركة بين البلدين، فالنشاط الفلاحي الذي يعتمد أسلوب الشراكة عادة ما تكون فيه الملكية ذات مساحة واسعة من الأراضي، يصعب على صاحبها استغلالها بصورة كاملة، فيلجأ إلى الشراكة، و عادة ما تكون هذه الشراكة بالأراضي الفقيرة و المناطق الصعبة بالأراضي التونسية الواقعة بالشمال الغربي من تونس، و هناك مثل شائع يقول: "دير أول من يزرع و آخر من يحصد"، فالقصد من ذلك هو أن يسارع المزارع في حرث الأرض قبل سقوط الثلوج، و تواصل سقوط الأمطار، و التأخر في عمليات حصاد المنتج الفلاحي حتى تتم عملية النضج خاصة منها في المناطق الواقعة في الظل مقارنة بالمناطق الأخرى المعرضة لأشعة الشمس التي تكون بها عملية النضج مبكرة، إضافة إلى صعوبة التنقل في المناطق الجبلية ذات التضاريس الصعبة، كما أن اللجوء إلى اعتماد الشراكة في استغلال الأراضي الفلاحية بين المهاجرين الجزائريين والتونسيين أو بين المهاجرين الجزائريين فيما بينهم يعود أحيانًا إلى قلة الإمكانيات

---

(1) – Claude Liauzu: naissance du salariat et du mouvement ouvrier en Tunisie, travers un demi siècle de colonisation « Thèse Doctorat présentée à la faculté de lettres et sciences humaines de Nice, France. 1977, P 81.

و الحاجة لدى مالك الأراضي و اضطراره للشراكة، أو تشتت مساحات الأراضي و توزعها عبر مناطق مختلفة، أو تغيب صاحب الأرض عن أملاكه لأسباب طوعية أو اضطرارية(1).

و نستخلص من اعتماد أسلوب الشراكة في استغلال الأراضي الفلاحية بالبلاد التونسية ، بأن كان له دورا فعالا في استغلال الأرض من جهة و المحافظة عليها من الإهمال من جهة أخرى، كما كان له دورا اجتماعيا و اقتصاديا مكن بعض الشركاء و خاصة منهم المهاجرين الجزائريين في التخفيف من المعاناة وذلك لما أصابهم من الحرمان والتشرد من طرف قوات الاحتلال الفرنسية التي أجبرتهم على مغادرة بلادهم باتجاه البلاد التونسية و غيرها، كما عملت الشراكة على تمكين بعض الشركاء من تنمية ثروتهم، و عدم التفريط في أراضيهم و اضطرارهم لعرضها للبيع في تلك الظروف الاستعمارية التي يبحث فيها المحتل على الاستيلاء على الأراضي و تملكها للمهاجرين الأوربيين(2)، كما كانت الاستفادة شاملة للطرفين سواء كان صاحب الأرض فيها تونسيا أو جزائريا، وعملت على تعميق الروابط الاجتماعية و الاندماج بين الجزائريين و التونسيين في بعث النشاط الفلاحي و إحياء الأرض من التدهور و النفوس من الفقر، و سد الاحتياجات الغذائية.

### 3-2-1-3- كراء الأراضي:

من الطرق التي مارس بها المهاجرون الجزائريون النشاط الفلاحي بالبلاد التونسية طريقة كراء الأراضي من أصحابها التونسيين، و هو أسلوب معروف

---

(1) - الهادي التيمومي: مرجع سابق، ص- ص. 62- 63.

(2) - قانون 1851 الذي فتح الملكية للمعمرين بالجزائر.

لدى الجزائريين قبل هجرتهم، و اكتراء الأراضي كان منتشرا بجهات مختلفة خاصة في الجهات الغربية من تونس و القريبة من الحدود الجزائرية(1)، و هذا ما تضمنته وثائق كثيرة تدل على عقود كراء الأراضي الفلاحية و منها العقد الذي تم بين التونسي محمد بن الحاج العربي بن عياشي، و أحمد بن العيفة بن الطاهر العربي المقراني الجزائري لكراء مساحة من الأراضي الفلاحية الواقعة بجهة الكاف و المعروفة بهنشير الشيخ أحمد لمدة سنة واحدة ليزرعها حبوبا، تم العقد بينهما بتاريخ 12 سبتمبر 1917 (2) بين صاحب الأرض و هو من أصل تونسي، و المكتري من أصل جزائري على مساحة كبيرة من الأرض الواقعة بهنشير بعبيدة المتميزة بتربتها الجيدة، و هذا ما يوحي لنا بأن المكتري ذا سعة مالية، و أن هذه العملية وقعت خلال فترة الحرب العالمية الأولى، التي في 12 من شهر ديسمبر 1917 كان فيها البلد المستعمر فرنسا يمر بأزمة حادة نتيجة لهذه الحرب التي انعكست آثارها على المستعمرات الفرنسية و منها الجزائر و تونس، فازداد الإهتمام بالنشاطات الفلاحية، فهذا النوع من النشاط الزراعي كان هو الآخر يمثل نوعا من النشاط الذي مارسه المهاجرون الجزائريون في تونس ضمن النشاطات الفلاحية التي تعد امتدادا طبيعيا لدى المجتمع الجزائري(3).

غير أن ما يلاحظ هنا في أسلوب كراء الأراضي الفلاحية هو تشابهها في بعض الأحيان بحالة البيع خاصة إذا كانت مدة الكراء طويلة، يدفع فيها ثمن الكراء مسبقا، كالعقد الذي أبرم بين صاحب الأرض صالح بن الحاج عمار

---

(1)- أنظر الملحق رقم. (32): خريطة استغلال الأراضي بتونس.

(2)- المحكمة الابتدائية بالكاف: دفتر رقم: 21393، عقد كراء بتاريخ 5 سبتمبر. 1917.

(3)- أنظر. د. سعيدوني: دراسات تاريخية في الملكية...، مرجع سابق، ص. 302.

الساحلي التونسي، و عبد الرحمان بن الحاج محمد بن يوسف الغربي(1)، و محمد الصالح بن الحاج علي الغربي الجزائريين على ثلاث قطع أرضية لزراعتها بالحبوب، الواقعة بمنطقة الكاف، و هي منفصلة عن بعضها البعض، تم كراؤها لمدة ثماني سنوات، و حدد مبلغ الكراء بـ 400 فرنك فرنسي تدفع مسبقا، و تم استلامه من المكتري بتاريخ 5 سبتمبر 1917 (2).

غير أن الملاحظ هنا هو مدة الكراء الطويلة المحددة بثمانى سنوات متبوعة بعقد سلفة إحسان حدد مبلغها بـ 1500 فرنك فرنسي قديم عينا على أن يدفع مبلغ السلفة بعد مضي ست سنوات من تاريخ العقد بالتساوي من طرف الجزائريين المكتريين للأراضي الزراعية(3)، فالعقدان يطرحان إشكالية، فعقد الكراء الأول يبدو و كأنه عبارة عن عقد بيع يراد منه تقادي حق الشفعة، فكثيرا ما يقع البيع بالكراء، فكأنه بيع تسويغ ورد في صيغة كراء نتيجة للتدوين، و هذا ما حاول توضيحه في العقد الثاني الذي وقع بين نفس الأطراف تحت اسم سلفة إحسان، و وضع العقدين منفصلين، فالأول يعتبر عقد كراء و الثاني عقد إحسان، و هذا النوع من الإشكاليات يعبر عن مشاكل مطروحة بين أطراف عديدة في ملكية الأراضي في المجتمعات الريفية الجزائرية منها و التونسية، كما أن العقدان يبرزان أحد الأنواع الرئيسية في استغلال الأراضي الفلاحية.

---

(1) - كلمة الغربي: تعني الوافدين من الجهات الغربية لتونس، و المقصود بهم الوافدون الجزائريون نحو البلاد التونسية الذين تطور عددهم بعد احتلال الجزائر واضطرارهم للفرار من الاضطهاد الإستعماري.

(2) - المحكمة الابتدائية بالكاف: دفتر رقم: 19743 عقد كراء أبرم بتاريخ 5 سبتمبر 1917

(3) - نفسه بتاريخ 5 سبتمبر 1917.

و ما يهمننا في هذه المسألة هو أن المهاجرين الجزائريين في تونس كانت لهم نشاطات فلاحية مارسوها عن طريق كراء الأراضي و استغلالها في النشاط الفلاحي، خاصة منها في زراعة الحبوب بمختلف أنواعها، إلى جانب تربية الحيوانات.

### 3-2-1-4 الخماسة:

شكّل عمل الخماسة (1) نوعاً آخر من نشاط المهاجرين الجزائريين في الزراعة بتونس خلال الفترة الاستعمارية، فالخماسة كانت تمثل إحدى قوى العمل الأساسية في النشاط الفلاحي في كل من الجزائر و تونس، و هي تتم بعقد كتابي أو شفوي يتم بين صاحب الأرض و العامل في الأرض الذي يعرف بالخماس لمدة سنة من بداية الزراعة إلى نهاية موسم جمع المحصول يلتزم فيه الخماس بحرث الأرض و زراعتها و رعاية حيوانات العمل، و متابعة خدمة الأرض المحددة المساحة كتتقيتها من الحشائش الضارة، و كان هذا النوع من النشاط الفلاحي منتشرًا خاصة في المناطق الخصبة المتميزة برطوبتها، خاصة في المناطق الشمالية الغربية من البلاد التونسية و المناطق الوسطى التي تقدر فيها المساحة بحوالي 15 هـ، و المناطق الشمالية بحوالي 10 هـ (2)، و هناك العديد من العقود أبرمت بين جزائريين و تونسيين، و عقود بين جزائريين و جزائريين، و حتى عقود أبرمت ما بين جزائريين و معمرين، و من ذلك نجد عقد الخماسة

---

(1)- الخماسة: مأخوذة من الخمس ( $\frac{1}{5}$ )، للمحصول الذي يأخذه العامل (الخماس) الذي قام بعمل الحرث و البذر في فصل اشتهاء و حصاد و جمع المحصول الزراعي في فصل الصيف، بينما يأخذ صاحب الأرض باقي المنتج و هو  $\frac{4}{5}$  المحصول في السنة. وللتوسع: أنظر سعيدوني، دراسات تاريخية، مرجع سابق، ص- ص. 301-300.

(2)- برهومي: الشمال الغربي، مرجع سابق، ص. 213.

الذي جرى بين عامر بن الطاهر الغربي القالمي، و محمد بن الحسيني العرفاوي التونسي على أن تدفع له 250 فرنكا مسبقا مقابل عمل يده في الحرث بالخمس، و يدفع له المبلغ عينا و يعتبر ذلك دينا يعيده في فصل الحصاد بعد جمع المنتج الزراعي، و تم تحرير هذا العقد بتاريخ 26 سبتمبر 1917 الذي يمثل بداية لانطلاق الموسم الفلاحي (1).

و المبلغ الذي استلمه الخماس و هو مهاجر جزائري الأصل يعتبر دينا عليه يجب عليه ارجاعه عند جمع المحصول في فصل الصيف و الدين هنا نقدا و قد يكون في بعض الأحيان نقدا و عينا (حبوب مثلا)، أو عينا فقط، و كثيرا ما يتسبب ذلك في مشاكل ما بين صاحب الأرض الذي يكون ميسور الحال ماديا و الخماس الذي يصعب عليه ارجاع المبلغ المالي الذي دفع له مسبقا(2) و هناك من المهاجرين الجزائريين من مارس عمل الخماسة حتى عند بعض المعمرين الفرنسيين، فنجد منهم عقد الخماسة الذي أبرم مابين باجي بن بوجمعة بن دايرة الغربي العنابي، و المعمر الفرنسي "جورج نوا" للقيام بعملية الحرث و البذر بناحية الساقية، على أن يدفع له المعمر 50 فرنكا و 07 سنتيما، و قلبتين و نصف من الشعير، و نصف قلبة من القمح، يستوجب على الخماس الجزائري القيام بأعمال الفلاحة بصورة كاملة، بدءا من موسم الزراعة إلى نهاية موسم الحصاد و جمع المحصول الفلاحي على أن يعيد الدين الذي دفع له مسبقا، و سجل ذلك في العقد المؤرخ في 15 أكتوبر 1917 (3).

---

(1) - المحكمة الابتدائية بالكاف: دفتر رقم: 19743 أبرم بتاريخ 26 سبتمبر 1917. (2) - الهادي التيمومي: مرجع سابق، ص- ص. 128- 129. و انظر أيضا:

A.O.M : G.G.A, 25H/ 30. Le 13 Février 1897.

(3) - المحكمة الابتدائية بالكاف: دفتر رقم: 21393، عقد بتاريخ 15 أكتوبر 1917.

و الملاحظ هنا بأن التسبقة التي تم دفعها كانت عينا و نقدا، فالمبلغ يبدو هاما مقارنة بالكمية العينية من الحبوب فهي محدودة، و هذا ما يوحي لنا بأن ظروف الحرب العالمية الأولى كان لها تأثيرها على أسعار الحبوب بالبلاد التونسية كما كان عليه الحال بالنسبة للأوضاع في الجزائر فقد سخرت فرنسا كل الطاقات البشرية و الاقتصادية من البلدين لتموين جيوشها في الحرب العالمية الأولى(1).

وهناك من المهاجرين الجزائريين من مارس النشاط الفلاحي بالبلاد التونسية عن طريق الخماسة بين جزائريين و جزائريين و هذا ما ورد في وثائق عديدة، و منها العقد الذي تم بين محمد بن الحناشي بن العلمي الغربي مع الشيخ بن عبد الله بن الفضيل الغربي الذي احتوى على 100 فرنك، و 50 سنتيما، و 12 قلبة من القمح و 10 قلابات من الشعير كسلفة مسبقة مقابل عمله بفلاحة الأرض بحيواناته بالخمس لفترتي الزرع شتاء و الحصاد صيفا مع الرعاية لحيواناته بنفس الناحية، و ما يتطلبه عمل الخماسة، على أن يعيد له تلك السلفة المسبقة عند انتهاء فصل الحصاد، و تم إبرام هذا العقد بتاريخ 30 سبتمبر 1917 (2).

و نجد هنا بأن عمل الخماسة الذي تم بين جزائريين بالبلاد التونسية يؤكد على ملكية الأراضي من جهة، و أن الهجرة نحو تونس قديمة، زاد الاستيطان الفرنسي من دفعها بعد استيلائه على الأراضي و نزعها من أصحابها في الجزائر(3) بعد عام 1830، كما أن السلفة المسبقة كانت نقدا أو عينا، و أن العمل لم ينحصر في الحرث في فصل الشتاء و الحصاد و جمع المحصول في الصيف

---

(1)- أجرون، الجزائريون المسلمون، مرجع سابق، ص. 830.

(2)- المحكمة الابتدائية بالكاف، دفتر رقم: 18466، عقد بتاريخ 30 سبتمبر 1917. (3)-

ابن أشنهو، مرجع سابق، ص. 161، أشار بأن عدد الخماسين في الجزائر بلغ سنة 1914 حوالي 407.050، ثم ارتفع العدد إلى 634.600 سنة 1930.

بل تضمن أيضا رعاية الحيوانات و ما تحتاجه من جهد في التنظيف و العلف و الاعتناء بها، كما يجب على الخماس تنقية الأراضي المزروعة من الأعشاب الضارة في فصل الربيع، و من ذلك نستخلص بأن عمل الخماسة شكّل نوعا آخر في النشاط الفلاحي الذي مارسه المهاجرون الجزائريون بالأراضي التونسية، و كان يمثل عملا هاما بالنسبة لصاحب الأرض في استغلال أملاكه و الاعتناء بحيواناته، و واجبات عامل الخماسة معروفة بغض النظر عن الأطراف سواء كانت بين جزائريين و تونسيين أو غيرهم، فالخماسة نشاط فلاحي زادت من توسيعه السياسة الاستعمارية في كل من تونس و الجزائر(1).

### 3-2-1-5 الإجارة في الأراضي الفلاحية:

المقصود بالإجارة هنا هو العمل في الفلاحة بأجر يومي، الذي شكل هو الآخر إحدى نشاطات المهاجرين الجزائريين في الزراعة، والذي أصبح مفروضا بعد تثبيت الحماية الفرنسية على تونس سنة 1881، و الاستيلاء على الأراضي الزراعية مثل ما فعلت بالجزائر منذ 1830، فهناك العديد من عقود الإيجار تمت بين جزائريين و معمرين بالأراضي التونسية كالعقد الذي أجر فيه المعمر الفرنسي "موزار" الجزائري بوزيد بن مكي بن صالح الغربي سطايفي بوادي الرمل بناحية تاجروين للقيام بعمل فلاحة الأرض التي هي بحوزة المعمر بأجرة يومية

قدرها 12 فرنكا في اليوم، و لا تدفع له أجرة اليوم الذي لا يباشر فيه نشاطا

---

(1)- التيمومي الهادي: الاستعمار الرأسمالي والتشكيلات الاجتماعية....، ص-ص.

136-135. وانظر أيضا: القسنطيني الكراي: أراضي القبائل بتونس والسياسة

الاستعمارية تجاهها 1881-1929، (م.ت.م)، عدد 85-86، ماي-جوان 1997، ص-

ص. 163-164.

في خدمة الأرض، و دفع له مبلغا قدره 600 فرنك كسلفة مسبقة على أن يلتزم المهاجر الجزائري بما هو معروف في خدمة الأراضي الفلاحية، و تمّ تسجيل ذلك العقد بتاريخ 13 نوفمبر 1929 (1).

و نلاحظ من خلال هذا العقد التحول النوعي في العمل بالأراضي الفلاحية، و هو استحداث طريقة العمل بالأجر اليومي الذي يعتبر قوة عمل رأسمالية تقدم أجرا يوميا للعامل نقدا، فهي على العكس من طريقة العمل بالخماسة التي يتلقى فيها العامل الخمس من مجموع المحصول، وغالبا ما يكون الأجر اليومي زهيدا فيرضى به العامل في الفلاحة، و هذا نتيجة للظروف الصعبة التي كان عليها المهاجر الجزائري في تونس، و في الجزائر قبل الهجرة، و العمل بنظام الإجارة فرضه المعمرون بشكل خاص، و توسع بشكل كبير في الربع الأول من القرن العشرين، و قليلا ما مارسه الجزائريون و التونسيون الذين كانوا يمارسون عمل الخماسة، و هذا النوع أصبح يشكل نوعا من المنافسة بين العمل بالخماسة، و العمل بالإجارة بالأراضي الفلاحية بتونس، فالمعمرون الأوروبيون الذين يعتمدون الأجر اليومي في خدمة الأرض، كانت الأجور التي يقدمونها مرتفعة مقارنة بالأجر الذي يقدمه التونسي أو الجزائري إلى العامل في الفلاحة (2).

غير أن هناك مقارنة أخرى، فالأجر الذي يدفعه المعمار الأوربي للعامل الجزائري أو التونسي أقل من الأجر الذي يدفعه للعامل الأوربي، و خاصة منه العامل الفرنسي حيث كان العامل الجزائري أو التونسي يتلقى أجره اليومي ما بين

---

(1) - المحكمة الابتدائية بالكاف: دفتر رقم: 511، المؤرخ في 13 نوفمبر 1929.

(2) - حفيظ طبابي: الحركة النقابية، مرجع سابق، ص - ص. 67 - 68. ذكر بأن أجر العامل الأهلي في المناجم كان بمعدل 8 إلى 9.5 ف/ اليوم، وهي أجرة لم تتوفر للأجير العامل في الفلاحة خلال عقد العشرينات.

5 إلى 6 فرنك في اليوم، في حين كان أجر العامل الأوربي يتراوح ما بين 23 و 44 فرنك فرنسي في اليوم، و زاد اتساع هذا الفارق في الأجر اليومي خاصة عندما اتسع نطاق الاستعمار الفرنسي، و ازدادت سيطرته بعد عقد العشرينات، فأصبح العامل و الموظف الأوربي يتحصل على زيادة تقدر بـ 33 % كمنحة على غلاء المعيشة في حين استقرت أجور العمال العرب في تونس من جزائريين و غيرهم، كما أن التطورات التي عرفها الاقتصاد الفرنسي خلال الربع الأول من القرن العشرين، و انعكاساتها في تغيير الأوضاع الاجتماعية و استيلاء المعمرين على الأراضي الزراعية و إدخالهم للآلة في خدمة الأراضي الفلاحية التي عوضت الخماس و الأجير أدت إلى رفع نسبة البطالة لليد العاملة الجزائرية، فأصبح المهاجر الجزائري يعيش في وضعية اجتماعية و اقتصادية صعبة هو و أفراد عائلته، مهددا بالجوع و التشرد الأمر الذي يفسر لنا قبول و رضا العامل الجزائري بالاشتغال لدى المعمر الفرنسي في تونس بعد أن أجبره هذا الأخير على الخروج من بلده الأصلي بالاضطهاد و التشريد و مصادرة أراضيه، فالرضوخ و الرضا بالاشتغال عند المعمر الأوربي لم تنس المهاجرين الجزائريين الكراهية و العداء للمستعمر، و هذا ما تثبته نشاطات المهاجرين الجزائريين في تونس و التنسيق مع إخوانهم التونسيين في مختلف الميادين الفكرية و السياسية و النقابية خلال العقود التي سبقت انطلاق الثورة الجزائرية سنة 1954(1).

---

(1)- طبابي: مرجع سابق، ص. 32. و انظر أيضا:

Augustin Bernard : la main d'œuvre dans l'Afrique du nord, études et documents, rapport au comité d'Algérie, Tunisie, Maroc. 1930. P. 298.

### 3-3- تربية الماشية:

مثل قطاع تربية المواشي هو الآخر نشاطا أساسيا لدى الكثير من المهاجرين الجزائريين بالبلاد التونسية، و ذلك لارتباطه بالنشاط الفلاحي من جهة، و ملاءمة الخصائص الطبيعية للنشاط الرعوي بالمناطق الحدودية الغربية و الشمالية الغربية من تونس، و خصوصية المتوافدين إلى تونس الذين كان الكثير منهم يمارس النشاط الرعوي و تربية المواشي قبل الهجرة، و تميز نشاط تربية المواشي بعدم الانتظام فكان يخضع للظروف المناخية المتذبذبة التي تعمل على توفر النباتات الرعوية و عدمها خلال فصول السنة بالبلاد التونسية، فالتشابه الطبيعي للمناطق الأصلية للمهاجرين الجزائريين و المناطق التي توافدوا إليها بالبلاد التونسية(1)، و كذا تشابه و تطابق النشاط الرعوي جعل الكثير من الجزائريين يمارسون نشاط تربية المواشي و الحيوانات إما بالامتلاك أو بالشراكة.

### 3-3-1 امتلاك المواشي:

هناك العديد من الوثائق الأرشيفية التي تتضمن نشاط الجزائريين في تربية الحيوانات بالبلاد التونسية، امتلكوا قطعانا كبيرة و أخرى صغيرة و متنوعة في تربية المواشي من بقر و غنم و ماعز و إبل كالعقد الذي تضمن امتلاك جزائريين لحيوانات متنوعة فورد بأن الحاج الكبير بن خليفة الشرفي الغربي، و رابح بن امعر بن مسعود الشرفي الغربي، و الطيب بن الطيب الغربي كانوا يمتلكون 150 رأسا من البقر كبارا و صغارا، و 2 رأسا من الخيل، 2 رأسا من البغال، و هذا العدد يعتبر هاما امتلكه جزائريون في العقد التاسع من القرن التاسع عشر، و له أهميته كقوة عمل تستعمل في الفلاحة (حراثة الأرض)، أو في إنتاج الحليب

(1) - أنظر: برهومي، مرجع سابق، ص. 30. و انظر أيضا: الملحق، رقم. (16).

و مشتقاته، و إنتاج اللحوم، و تربية الحيوانات تعتبر ثروة هامة تدل على النشاط الكبير الذي شغله المهاجرون الجزائريون بالأراضي التونسية (1).

كما أن الاهتمام بنشاط تربية المواشي لم يكن مقتصرًا على نوع أو نوعين فقط بل كان شاملاً لجميع أنواع الحيوانات من بقر و غنم و ماعز و إبل و غيرهم، و هذا ما أشارت إليه الكثير من الوثائق، و منها الوثيقة التي تضمنت 10 أفراد و هم الوحيشي بن محمد الورغي العلوي، و حميدة بن علي العبيدي المالكي، و عمر بن مسعود، و علي بن محمد بن سعد بن عثمان، و أخويه صالح و محمد بن عثمان، و عمار بن عمارة، و إبراهيم بن علي، و سلطان بن سليمان، و عباس بن عبد السلام، و هؤلاء كلهم من المهاجرين الجزائريين، استقروا بجهة الكاف، و كانت لهم ثروة حيوانية تتكون من: 350 رأساً من الغنم و الماعز، و 30 رأساً من الإبل ذكورا و إناثا، و 7 رؤوس من البقر، و 8 رؤوس من الفرس منهم سبعة إناث، و بغل واحد، و 20 حماراً من الذكور و الإناث، و كانوا يتوجهون للرعي في النواحي الغربية بالمناطق الحدودية بين الجزائر و تونس عبر ساقية سيدي يوسف الحدودية، و سجل ذلك بتاريخ 31 مايو 1888 (2).

و من ذلك فإن نشاط تربية المواشي عند المهاجرين الجزائريين في تونس قد شكّل أهمية كبيرة لديهم فامتلكوا أعداداً كبيرة من الحيوانات المتنوعة من أبقار و أغنام و ماعز و إبل و خيول، و كان تتقلهم لمسافات بعيدة بحيواناتهم من أجل البحث عن الكلأ ثم العودة إلى مناطق استقرارهم (3)، و قد يعود ذلك في بعض

---

(1) - المحكمة الابتدائية بالكاف: دفتر رقم. 5 ، بتاريخ 5 مايو 1888.

(2) - نفسه، دفتر رقم: 3، بتاريخ 31 مايو 1888.

(3) -

برهومي: مرجع سابق، ص. 239.

الأحيان إلى الجفاف الذي يصيب مناطق استقرارهم التي تمثل مصدر معيشتهم كأفراد أو جماعات انسجمت مع الحياة الريفية في تونس(1).

### 3-3-2 الشراكة في تربية المواشي:

مثّلت الشراكة نوعاً آخر من نشاط المهاجرين الجزائريين في الثروة الحيوانية بتونس، فهناك جزائريون تشاركوا فيما بينهم في تربية المواشي، و هناك البعض الآخر من أقام شراكة مع تونسيين في تربية الحيوانات، و هذا ما أشارت إليه بعض الوثائق كالشراكة التي تمّت بين عمار بن مسعود العميري الغربي بمنطقة الكاف، و علي بن عمر بن عياشي الفصلاوي في اشتراكهما ببقرتين و عجلين بالنصف فيما بينهما من إنتاج البقرتين و العجلين أو سمنهما يكون بينهما بالتساوي في اقتسام الفائدة (2).

فالشراكة في تربية الحيوانات شكلت أهمية كبيرة عند الكثير من المهاجرين الجزائريين بتونس رغم قلة عدد المواشي المتشارك فيها، و هذا يدل على أن الحاجة و ظروف الحياة الصعبة كانت تدفع بهم إلى البحث عن نشاط تربية المواشي حتى و لو كان المردود منها قليلاً و لا يحقق القدر الكافي من الحاجيات الضرورية للحياة، كما أن هذا النوع من النشاط في تربية الحيوانات كان مألوفاً عند المهاجرين الجزائريين بمناطقهم الأصلية بالجزائر قبل الهجرة إلى تونس(3)، كما كانت مساهمته في تنمية الثروة الحيوانية و المحافظة عليها، و تنويع الأنشطة

---

(1) - A.N.T, série E, D. 13, S/D. 5, 4- 2.

(2) - المحكمة الابتدائية: دفتر رقم: 05، بتاريخ 5 مايو 1888.

(3) - برهومي: مرجع سابق، ص- ص. 236- 237. و انظر أيضاً:

A.N.T, S : E , D. 12 : domaine souk El-Arba du droit d'usage des indigènes en Khromerie.

الاقتصادية و الاندماج في النشاط الاقتصادي بالبلاد التونسية.

#### 4-الصناعة:

شكّل قطاع الصناعة نوعاً آخر من نشاط الجزائريين بالبلاد التونسية الذي تركز أساساً في الصناعات الاستخراجية التي استحوذت عليها الشركات الاستعمارية، فاستقطبت عدداً كبيراً من المهاجرين الجزائريين حين انطلق نشاطها بمختلف المواقع المنجمية عقب فرض الحماية الفرنسية سنة 1881 على تونس، فشكّلت الصناعة المنجمية أول فرصة للوافدين الجزائريين الذين تقطعت بهم السبل في الحصول على رغيف العيش، والاضطهاد الذي أجبرهم على الهجرة من الجزائر، فأعطت سلطات الاحتلال اهتماماً خاصاً للصناعة المنجمية لتحقيق أغراضها الاقتصادية، وكثفت الشركات الاستعمارية من جهودها في استغلال المناجم فجهزتها في فترة وجيزة حتى تدخل مرحلة الإنتاج، ثم بدأ البحث عن الأيدي العاملة الرخيصة، فكان الوافدون الجزائريون إلى البلاد التونسية إحدى هذه القوى العاملة بهذه المناجم الواقعة بالجهات الغربية القريبة من المناطق الحدودية الجزائرية التونسية.

و أطلق على العاملين بمنطقة المناجم إسم القبائل حسب أصولهم الجغرافية، و كانت هذه التسمية معروفة و منسوبة إلى الوافدين من منطقة القبائل بالجزائر، و ربما يعود ذلك إلى أغلبية عدد الجزائريين المنتسبين إلى هذه المنطقة (1)، و الغرض من هذه التسمية يبدو أنه يدخل في السياق العام للسياسة الاستعمارية

---

(1) Shili Ridha : la pénétration du capitalisme dans le secteur mineur en Tunisie coloniale, cas gisement de Kalaat-djerda, depuis la fondation de la 1 ère guerre mondiale (1883- 1918), P. 77.

ببلاد المغرب العربي و التي تهدف إلى تحقيق التفرقة و الصراع بين الجماعات العمالية العربية العاملة بقطاع المناجم، و الحيلولة دون تكتلها و اتحادها ضد سلطات الاحتلال(1).

#### 4-1- اليد العاملة بمناجم قفصة:

شكّل العنصر القبلي بمنطقة قفصة الصفة المميزة للبنية الاجتماعية، التي قدر عدد سكانها بحوالي 14000 نسمة سنة 1890 موزعين بين مختلف القبائل بالمنطقة، مثّل منهم سكان المدن بالوحدات حوالي 4222 نسمة (نسبة 31%)، في حين مثّل سكان القبائل منهم العدد الباقي المقدر بـ 9788 نسمة (نسبة 69%)(2).

و في إحصائيات سنة 1905 قدر عدد سكان قفصة بحوالي 41780 نسمة إضافة إلى سكان أولاد سيدي عبيد المقدر عددهم بحوالي 3500 نسمة سنة 1903(3) الذين سيمثلون إحدى المجموعات الرئيسية من الأيدي العاملة في منجم الرديف، و الملاحظ هنا هو النقص في عدد سكان المنطقة المنجمية الأمر الذي أدى إلى البحث عن الأيدي العاملة التي تتطلبها الشركات المنجمية بالمنطقة، فعدد السكان المقدر بـ 14000 نسمة، لا يوجد من بينهم سوى 4000 نسمة في سن العمل(4)، و هذا العدد القليل من سكان المنطقة كقوى عاملة لم تكن لها

---

(1)- طبابي: الحركة النقابية، مرجع سابق، ص.91.

(2)- تقدير عدد سكان منطقة قفصة كان من عمل ضباط الاستعلامات بالمنطقة الذين قاموا بجمع هذه الأعداد من مختلف المجموعات السكانية للمنطقة. وانظر: طبابي، مرجع سابق، ص. 29.

(3)- Bordereau ( Jean) : la Gafsa ancienne, la Gafsa moderne, éditeur Augustin Challamel, Paris. 1907, P- P. 175- 176.

(4)- Anonyme : mémoire le sud tunisien, le domaine de l'oued el Mellah , Paris .1891, P. 68.

الرغبة في العمل المنتظم و القار بسبب نظرتها و احتقارها للعمل المنجمي تحت سلطة و أوامر الغاصب و المحتل الأجنبي، و قوة ارتباطها بالحياة القبلية المرتبطة بالنشاطات الاقتصادية التقليدية كالزراعة و تربية المواشي، و ممارسة الصناعات ذات الاستهلاك المحلي كصناعة البرانس و الخيم و الأفرشة، و القيام بنشاطات إقتصادية في الشمال و الجنوب و الساحل كزراعة الحبوب و الزيتون و التمور، و من ذلك فلم يبق أمام الشركات الاستعمارية إلا الاتجاه في البحث عن الأيدي العاملة التي تحتاجها خارج البلاد التونسية، فمنها الأيدي الأوربية، و الأيدي العربية من بلدان المغرب العربي من جزائريين و مغاربة، و ليبيين و تونسيين من خارج منطقة المناجم(1).

و بدأت هجرة الأيدي العاملة من خارج البلاد التونسية نحو المصانع المنجمية منذ أن تأسست الشركات المنجمية الأوربية بالمنطقة، فكانت هجرة الجزائريين من منطقة تبسه وسوف، و بلاد القبائل وغيرها، و كثيرا ما كان يتم إغراء السكان و حثهم على العمل في المناجم سواء من طرف سلطات الاحتلال أو من طرف السلطات المحلية التونسية من قياد و مشايخ الزوايا كما كان عليه الحال بالنسبة لسكان منطقة تبسة الذين كان بعضهم يتمتع بتأهيل مهني أو عاطلين منهم عن العمل(2)، واستمر هذا الأسلوب في استقطاب الأيدي العاملة في المناجم إلى غاية بداية عقد الثلاثينات حين وقعت الأزمة الاقتصادية وما نتج عنها من آثار سلبية عملت على انخفاض تصدير الفوسفات، وانعكاس ذلك على الأيدي العاملة بالمناجم.

(1) - Bardin Paul : les populations arabes du contrôle civil du Gafsa et leurs genres de vie, (revue I.B.L.A), 2<sup>ème</sup>, 3<sup>ème</sup>, et 4<sup>ème</sup> trimestre 1944, P.338. وانظر الملحق رقم.(29).

(2) - Augustin (Bernard) : Op.Cit, P. 298.

كما عملت الشركات المنجمية في تفضيلها للأيدي العاملة غير التونسية بادعائها أنها آتية من مناطق منجمية - وخاصة منهم الجزائريون- فهي أحسن تأهيلا، و بعيدة عن موطنها الأصلي، فهي أكثر إنتاجية و لا تستهين بالعمل تحت أوامر المحتل الأجنبي(1)، نتيجة لعوامل الفقر والحرمان والتشريد، والإغراء بأجر قار-حتى و لو كان منخفضا- في استقطاب أعداد هائلة من الأيدي العاملة، ومن جانب آخر فإن مسؤولي الشركات المنجمية كانوا حريصين على هذا التنوع في أصول العمال كالانتماء العرقي، والثقافي وحتى المهني للحيلولة دون أن يكون هناك وعي وطني وعمالي، وذلك في إطار مبدأ سياسة (فرق تسد) التي هي قاعدة السياسة الاستعمارية المنتهجة من قبل سلطات الاحتلال في كل من الجزائر و تونس(2).

و بالتوسع في الاستغلال المنجمي بمنطقة قفصة، ازداد الطلب على الأيدي العاملة، واستحال معها توفير تلك الأعداد المطلوبة من فرنسا، و البلدان الأوروبية الأخرى مع ارتفاع تكاليفها، الأمر الذي أدى إلى جلب اليد العاملة العربية من الجزائر والمغرب وليبيا والتي مثلت خزانة لعمال المناجم في نهاية القرن التاسع عشر و بداية القرن العشرين، وحتى عدد العمال التونسيين لم يرتفع إلا خلال عقد الثلاثينيات من القرن العشرين، فشكّلوا نسبة 39% سنة 1934، و 49% سنة 1938، و 57% سنة 1942(3).

---

(1) - Dougui (N) : monographie d'une grande entreprise coloniale : la compagnie et De chemin de fer de Gafsa ( 1897-1930 ) thèse de doctorat d'état faculté des sciences humaines et sociales, université de Tunis . 1991, p. 238.

(2) - طبابي: مرجع سابق، ص. 91. و انظر أيضا:

A.C.P.G (Metlaoui) : lettre de Max Pellé au M.A.E, en date 06/11/1907.

(3) - Bardin (P) , Op.Cit . P. 440 .

أما الأيدي الأوروبية العاملة بالمناجم فهي تمثل أداة لتدعيم السياسة الاستعمارية، والاستغلال الاقتصادي بتونس، وعلى الرغم من نسبتها القليلة من مجموع العمال، فهم يحتلون قمة الهرم الاجتماعي نتيجة للامتيازات التي منحت لهم من قبل شركات الاحتلال، وفق تقسيم عرقي ومهني من مجموع العمال وحتى ضمن المجموعات الأوروبية نفسها(1) التي كانت تتكون من بلدان أوروبية مختلفة (من إيطاليين، وسويسريين، و إسبان، و تشيكوسلوفاكيين ومالطيين، ويونانيين وغيرهم) وبدأت أعدادهم تتراجع بالعمل في المناجم من بداية القرن العشرين من نسبة قدرت بـ 25 % إلى نسبة 10 % في نهاية الأربعينات، و كانت المجموعة الإيطالية هي أكبر المجموعات الأوروبية المهاجرة نحو البلاد التونسية منذ أن صدر مرسوم سنة 1907 الذي أصبحت بموجبه تنظم الهجرة الإيطالية نحو تونس عن طريق وكالات خاصة، و التي تمّ نقلها مباشرة إلى العمل في المناجم، فشكل حجمها  $\frac{2}{3}$  المجموعات الأوروبية(2) و يعود ذلك إلى كون الوافدين الإيطاليين كانوا يتميزون من حيث العدد المرتفع و التخصص في عمل المناجم، كما دفعتهم الحاجة إلى الهجرة بسبب البؤس و البطالة و خاصة منهم الذين كانوا يعملون بالمناجم الإيطالية سابقا، فتوفرت بذلك أعداد هامة من الأيدي الإيطالية المتخصصة التي ساهمت في استغلال المناجم في السنوات الأولى من انطلاقها(3)، و هذا ما تبرزه بيانات الجدول في تطور عدد العمال الأوروبيين و المسلمين بمناجم قفصة.

---

(1) - حفيظ طبابي، مرجع سابق، ص. 37.

(2) - De Deppen : l'industrie minérale de la Tunisie, édition H, Dumond et E. Pinat, Paris 1914, P. 261.

(3) - A.M.A.E : S13, B586. C159, D2, F120, les mineurs de Gafsa (novembre 1949), mémoire de Lucien Morel, contrôleur civil adjoint à Gafsa. P- P. 24- 26.

جدول رقم (13): العمال الأوربيون و المسلمون بمناجم قفصة 1902-1948(1)

1948	1941	1939	1937	1924	1912	1904	1902	
339	238	284	297	599	800	330	370	الأوربيون
2576	2440	3183	2572	6597	6597	4900	1510	العرب المسلمون
2915	2678	3467	2869	7196	7397	5230	1880	المجموع

5- وضعية الجزائريين العاملين بالمناجم:

انخرط الوافدون الجزائريون في الصناعة المنجمية بالبلاد التونسية بعد الحرمان و التشريد الذي أصابهم في بلادهم قبل الهجرة، و بعد توافدهم إلى تونس، فلم يبق أمامهم سوى العمل فيما توفر لديهم في المناجم و غيرها، و الاشتغال بها لم يكن سهلا بل كان محفوفًا بالمخاطر المتمثلة أساسا في التمييز بين العمال الأوربيين و العمال العرب أو الأهالي كما كان يطلق عليهم في القوانين الاستعمارية المسيرة للعمل، الأمر الذي أدى إلى سوء حالة العمال العرب و تردي أوضاعهم المهنية من الجزائريين و غيرهم، فمنهم من مات و منهم من شوه(2).

(1) -A.C.P.G: S13, C:159, D2, situation des exploitations et de l'exploitation de la compagnie des phosphates de Gafsa.

(2) -A.C.P.G, Metlaoui. Op.Cit .

و انظر أيضا: الملحق رقم (36).

و ما تجدر الإشارة إليه هو أن الأيدي العربية العاملة بالمناجم و خاصة منها الجزائرية و التونسية هو عامل المسافة القريبة من منطقة المناجم للبعض منهم و نمط الحياة التقليدية المرتبط بالأرض الذي جعل البعض منهم يغادر العمل بالمناجم لمدة سنة أو أكثر بغرض الاشتغال في الفلاحة، و خاصة منهم الجزائريون الوافدون من المناطق الحدودية القريبة من المراكز المنجمية، كما هو الحال بالنسبة لمنطقة سوف، و تبسة و سوق أهراس و غيرها، بغرض الاشتغال في الأراضي الفلاحية، أما الجزائريون الوافدون من المناطق البعيدة عن الحدود فيقضون مدة طويلة في العمل قد تصل إلى أربع أو خمس سنوات و قد يصل انقطاعهم عن العمل بالمناجم إلى ستة أشهر(1).

و مما أشرنا إليه سابقا فإن مجموعات العمال المسلمين بقطاع الصناعات المنجمية متكونة من القبائل التونسية و من الجزائريين و الليبيين و المغاربة، في حين كانت القبائل التونسية تنقطع عن العمل في المناجم لمدة تطول نسبيا بغرض العمل في الفلاحة التي كان ارتباطهم بها كبيرا، و غالبا ما كان غيابهم هذا موسميا و ذلك حسب الظروف المناخية المتحكمة في النشاط الفلاحي، فعندما تكون الأمطار متوفرة تكون الأفضلية عندهم للنشاط الفلاحي على الرغم من أن العمل المنجمي يوفر لهم أجرا قارا، عكس ما هو عليه الحال بالنسبة لليد العاملة الجزائرية التي لا تحدد لها المواسم الفلاحية، ماعدا بعض الجزائريين الوافدين من المناطق الحدودية كمناطق تبسة و سوق أهراس و وادي سوف و غيرها، كما

---

(1) Plissard Roger: les conditions des travailleurs de l'industrie minière en Tunisie, 1936- 1939, essai monographique régional, thèse présentée devant l'université de Strasbourg, 12/02/1971. Imprimerie de l'université de Lille. 1972. P- P. 248- 250.

كان لظروف العمل القاسية بالمناجم دورها في الانقطاع عن العمل لفترات مؤقتة أو دائمة و خاصة منها في فترات الحرارة المرتفعة و البرودة القاسية و في شهر رمضان (1).

و سواء كان هذا الانقطاع عن العمل من طرف بعض الجماعات العربية بالمناجم طويلا أو قصيرا فإنه كان يمثل المدخول الوحيد بالنسبة للمهاجرين الجزائريين و المغاربة، كما أن ظاهرة التغيب كانت واضحة من طرف الجماعات العربية ما بين فصلي الحرارة والبرودة، ففي سنة 1921 بلغ عدد العمال الأهليين بالمناجم في شهر جانفي 3683 عاملا، ثم انخفض هذا العدد في شهر جويلية من نفس السنة إلى 2380 عاملا، كما كان عليه الحال كذلك سنة 1924 حيث بلغ العدد في شهر جانفي 7217 عاملا، ثم تقلص هذا العدد في شهر جويلية إلى 3683 من السنة نفسها (2).

فهذا التقلص في عدد العمال العرب بين فصلي البرودة و الحرارة ما بين شهري جانفي و جويلية يعود إلى عوامل كثيرة من أهمها العلاقات المتوترة ما بين رؤساء الشركات و العمال العرب (المسلمين)، و ظروف الحياة المهنية الصعبة و عدم تحسينها، و التمييز الكبير ما بين الأيدي العاملة الأوربية المفضلة و الأيدي العربية المحرومة من كل الحقوق المهنية التي يتطلبها العمل في المراكز المنجمية.

---

(1) - طبابي: مرجع سابق، ص. 54. وانظر أيضا:

Dougui (N) : monographie. Op.cit. P. 257.

A.C.P.G : (Metlaoui). Op.cit. - (2)

## 5-1-حوادث العمل:

انطلقت الشركات الاستعمارية في استغلالها للثروة المنجمية بالبلاد التونسية على اليد العاملة العربية، باعتماد الواقع الاستعماري المفروض بعد عام 1881، و الأسلوب الرأسمالي في تحقيق أرباحها دون إعطاء أية أهمية لتكوين العاملين بالمناجم، أو أن توفر لهم الوقاية من الحوادث المهنية، فاعتمدت في بداية استغلالها للثروات المنجمية على القادة العسكريين، الذين شكلوا ثكنات كبيرة تديرها هيئة أركان مكونة من مهندسين فرنسيين و مسيرين من طرف رؤساء مصالح، و فرق عمالية مختصة، و جيش أجنبي مهمته توفير الأمن و الحماية للشركات الاستعمارية بالقوة (1).

و كان استخراج الفوسفات يتطلب توفير الأيدي العاملة المتخصصة خاصة منها التي تشتغل في عمليات التفجير ( Boute feux ) الأمر الذي أدى إلى إقحام اليد العاملة العربية التي لم تكن مؤهلة في عمليات التفجير، أو العمل داخل الأنفاق، فكثر الحوادث المهنية التي أصابت اليد العاملة العربية غير المؤهلة بأعداد كبيرة، و كثيرا ما كانت الشركات المنجمية لا تصرح بعدد حوادث العمل، ساعدها في ذلك البعد الجغرافي لمنطقة المناجم، و انعدام المراقبة، و جهل الطبقة الشغيلة بحقوقها المهنية و خضوعها للأمر الواقع نتيجة لظروفها المزرية، و الحاجة إلى العمل في ذلك الحين، كالحادث الذي أودى بحياة 200 عامل أخفته شركة المناجم (2)، إضافة إلى الحقوق المهنية التي حرم منها العمال العرب كالتعويضات المهنية و غيرها عكس ما كان عليه الحال

---

(1) - Dougui (N) : naissance d'un prolétariat minier, op.Cit. P.P 65- 66.

(2) - D'coton. Op.cit. 347 .

بالنسبة للعمال الأوربيين، و هذا ما يمكن أن نستخلصه من بيانات الجدول المتعلقة بحوادث العمل والذي تظهر من خلاله الحوادث المهنية التي كان معظم ضحاياها من العمال العرب، احتل فيها الجزائريون المرتبة الأولى في الفترة ما بين 1923-1937. حسب بيانات الجدول.

جدول رقم(14): حوادث العمل المنجمية حسب الجنسيات (1)

السنة	مجموع القتلى	عدد الجزائريين	عدد التونسيين	عدد الليبيين	عدد المغاربة	عدد الفرنسيين	عدد الايطاليين	نسبة الجزائريين (%)
1923	18	-	-	-	-	-	-	28.57
1924	14	04	06	01	01	01	01	42.85
1925	07	03	02	01	01	-	-	46.15
1926	13	06	04	02	01	-	-	46.15
1927	11	06	03	-	02	-	-	54.54
1929	07	03	02	01	01	-	-	46.15
1931	08	-	-	-	-	-	-	-
1933	02	-	-	-	-	-	-	-
1934	06	-	-	-	-	-	-	-
1935	02	-	-	-	-	-	-	-
1937	03	-	-	-	-	-	-	-

نلاحظ من خلال بيانات الجدول بأن مجموع القتلى ما بين 1923-1929 كانت كلها من العمال الأهليين في الحوادث المهنية بنسبة 100 % ماعدا سنة 1924 التي كانت فيها نسبة القتلى الأوربيين 14.25 %، كما نلاحظ أيضا أن نسبة الضحايا من الجزائريين كانت دائما هي المرتفعة عن بقية المجموعات العربية، و يعود ذلك إلى ارتفاع عددهم، وقلة خبرتهم المهنية في المناجم، و عدم تلقيهم تكويننا خاصا يقيهم من ارتكاب الأخطاء المهنية.

فالنسبة المئوية من عدد القتلى في العمل بالمناجم من الجزائريين كانت مرتفعة مقارنة بالمجموعات العربية الأخرى، فقد تراوحت ما بين 28.57 % و 54.54 % في الفترة المسجلة ما بين 1924 و 1929، و ارتفاع هذه النسبة لدى المجموعات الجزائرية له دلالة على نشاط المهاجرين الجزائريين في المناجم، و دفعهم إلى العمل المنجمي الصعب، كما نلاحظ أيضا أن نسبة القتلى كانت 100 % من المجموعات العربية العاملة بالمناجم(1) عكس ما كان عليه الحال بالنسبة للمجموعات الأوربية المتميزة بتكوينها المهني، وامتيازاتها بالحقوق المهنية كالتعويضات و غيرها، كما أن المصابين في حوادث العمل من المجموعات الأهلية ليس لهم قوانين تحميهم أو تؤمن لهم دخلا يحفظ حياتهم، كما أنهم لا يحصلون على نصف الأجر أثناء فترة العلاج مثل ما هو مطبق بالنسبة للعمال الأوربيين، بل كان يتم التخلص منهم بعد منحهم مبلغا ماليا لا يوفر لهم حتى أدنى مستوى من الحياة(2).

---

(1) - طبابي، مرجع سابق، ص.55.

(2) - Plissard Roger : Op.Cit, P. 390 .

خضع ترتيب المهن والأجور إلى مبدأ الأهداف الاستعمارية في استغلال الثروات المنجمية بالبلاد التونسية، فكان ذلك أساسا استراتيجيا في توزيع الأصناف المهنية، و تحديد الأجور، فكانت هيمنة العنصر الأوربي في استحواده على المناصب العليا، و المهن المتخصصة في الصناعة المنجمية كإطارات التسيير، والكهربائيين والعمال المكلفون بتفجير المفرقات... الخ، فالعلاقة بين الرتب الاجتماعية و الرتب المهنية كانت لا تسمح للعمال المسلمين في المناجم بالارتقاء إلى المناصب المهنية العليا(1)، و هذا الأمر لا يعود إلى كون العمال العرب لا يتوفرون على المؤهلات المهنية، و إنما يعود السبب في ذلك إلى النظرة العرقية و العنصرية الاستعمارية التي فرضتها شركات الاحتلال المنجمية كحد فاصل بين المجموعات الأوربية كطبقة عليا متميزة، و العمال الأهليين كطبقة مهنية سفلى محرومة من حقوقها المهنية(2).

وكان المهاجرون الجزائريون يحتلون مكانة الصدارة ضمن مجموعات العمال المسلمين، يليهم الليبيون ثم المغاربة، ثم التونسيون في حين كان الجزائريون الوافدون من مناطق وادي سوف مرتبين في أسفل المهن المنجمية، و كان ارتقاء بعض العمال المسلمين إلى سلم المراتب المهنية الوسطى كرئيس حظيرة مثلا يثير حساسية لدى العمال الأوربيين مما نتج عنه نزاعات فيما بينهم،

---

(1) - Plissard (R) : Op.Cit, P- P. 306- 307.

(2) - محمد لطفي الشايبى: الحركة الوطنية التونسية العمالية- النقابية، 1894-1956،

ج1، (م.ن.ج)، تونس. 2010. ص-ص. 106-107.

وانظر أيضا: الحداد الطاهر: العمال التونسيون وظهور الحركة النقابية، (د.ت.ن)، تونس.

1972. ص-ص. 60-95.

و النظرة إليهم بعين الاحتقار و اتهامهم بالوشاية، و دفع الرشاوى مقابل ترقيتهم إلى المناصب المهنية الوسطى، حسب ما يبينه الجدول الموالي بالنسب المئوية لرؤساء الحزائر للمجموعات العمالية العربية بالمناجم.

جدول رقم (15): التوزيع النسبي لرؤساء الحواضر الممنوحة للعمال العرب ما بين سنتي (1928 - 1930) (1)

أم العرائس		المتلوي، الرديف المظيلة 1930	المنجم، السنة فئات العمال العرب
1930	1928		
% 14	% 15	% 25	الجزائريون
% 19	% 17	% 09	المغاربة
% 32	% 38	% 39	الليبيون
% 35	% 28	% 27	التونسيون

نلاحظ من خلال بيانات الجدول أن نشاط الجزائريين بالعمل المنجمي يحتل مكانة متميزة من حيث العدد ضمن المجموعات العربية، فهذه النسب لرؤساء الحواضر المصنفة كوظائف وسطى لسنتي 1928، و 1930 كانت فيها أغلبية الوافدين من المناطق القريبة من الحدود الجزائرية التونسية، و خاصة مناطق وادي سوف، الذين كان تصنيفهم في مرتبة السلم المهني الأسفل كعمال معاونين،

فقد بقي ارتباطهم بالعمل الفلاحي، عكس ما كان عليه الحال بالنسبة للوافدين الجزائريين عند بداية النشاط المنجمي في نهاية القرن التاسع عشر و إلى غاية الحرب العالمية الأولى حيث تغيرت وجهة المهاجرين بدرجة كبيرة نحو فرنسا.

كما ارتبط تحديد قيمة الأجور بأصناف المهن و بالمجموعات العمالية المصنفة أساسا إلى عمال أوريبيين يتقاضون مرتبات عالية و عمال مسلمين يتلقون مرتبات منخفضة، فالفرق بين الصنفين في الأجر كان يتراوح ما بين 30 إلى 40 % (1)، فأجر العامل الأهلي بالمناجم كان في بداية القرن العشرين يتراوح ما بين 3 إلى 4 فرنكات في اليوم، و ما بين 1 إلى 3 فرنكات في اليوم للعامل الأهلي المصنف كمعاون، ثم أخذت هذه الأجور في الارتفاع بالتوازي مع ارتفاع تكاليف الحياة خاصة ارتفاع سعر المواد الغذائية الواسعة الاستهلاك غير أن ارتفاع هذه الأجور لم يكن يتناسب مع ارتفاع المواد الغذائية، كما كان الهدف من الارتفاع البسيط لهذه الأجور هو امتصاص جزء من نسبة التضخم المالي الذي عرفته فرنسا خلال فترة الحرب العالمية الأولى و ما بعدها، و الانخفاض في قيمة الفرنك الفرنسي الذي عرفه سنة 1919(2)، و بقي الفرق شاسعا بين انخفاض أجور العمال الأهلين و ارتفاع أسعار بيع الفوسفات علي الرغم من التحسن الذي اكتسبته اليد العاملة العربية. (أنظر الجدول رقم 22) .

(1) - Dou gui (N) : Naissance d'un prolétariat. Op.Cit. P 68 .

(2) - قدر ارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية خلال الحرب العالمية الأولى (1914- 1918) بأكثر من أربع مرات في البيع بالجملة، و بأكثر من ثلاث مرات في البيع بالتجزئة في نفس الفترة، أما أجور العمال في المناجم فارتفعت مرتين في الفترة ما بين 1913 و إلى نهاية الحرب العالمية الأولى، كما فقد الفرنك الفرنسي قيمته بنحو  $\frac{2}{3}$  خلال نفس الفترة، فزاد ذلك من المعاناة و توسيع الهوة بين العامل الأوروبي و العامل الأهلي.

كما أن ارتفاع الأجور خلال هذه الفترة الطويلة من بداية القرن العشرين إلى ما بعد الحرب العالمية الأولى لم يكن يراعى فيه الدخل المطلوب للعائلة و لا تكاليف الحياة المطلوبة بالنسبة للعائلة الأهلية.

و بهذه المؤشرات فإن متوسط الدخل الشهري للعائلة الأوربية قدر بحوالي 1000 فرنك، و معدل الأجر اليومي قدر بحوالي 30.33 ف، في حين بلغ المعدل الشهري للعائلة الأهلية بـ250 فرنكا، و ذلك على أساس أن الأجر اليومي قدر بقيمة 12.60 ف.ف، في حين أن الدخل المطلوب للعائلة العربية يتراوح ما بين 450 إلى 500 ف.ف، و الخلاصة من ذلك كله هو أن الدخل الشهري للعامل الأهلي المقدر بحوالي 300 ف.ف لا يوفر له حتى ضروريات الحياة لكل المجموعات العمالية المغاربية(1)، الأمر الذي يفسر لنا الإحساس و الشعور بالغبين و الإجحاف في حق المجموعات العمالية العربية بالمناجم، و نمو الوعي لديهم للمطالبة بحقوقهم المهنية كرفع الأجور و البحث عن الوسيلة الملائمة لذلك خاصة بعد الحرب العالمية الأولى حيث بدأت حركة الاضطرابات تزداد و تتوسع بعد المقارنة بين أجور العمال الأوربيين و العمال العرب الذين يؤدون نفس النشاط المهني كرئيس حظيرة أو معاون و غيرهما (2)، فأدى ذلك إلى الوعي المهني و الانطلاق في النشاط النقابي عقب الحرب العالمية الأولى التي زاداها التهاب أسعارالمواد الأساسية قوة في حين لم يقابلها ارتفاع متكافئ في الأجور، فتدهورت القدرة الشرائية، فكان التحرك العمالي أكثر شمولا وتطورا.

(1) - Plissard (Roger): Op.Cit , P. 316.

(2) - محمد لطفي الشايبى: مرجع سابق، ص. 129. و انظر أيضا:

Kraim Mustapha : nationalisme et syndicalisme en Tunisie 1918- 1929, Tunis, U.G.T.T 1976, P- P. 417- 419.

جدول رقم (16): تطور أجور اليد العاملة الأوربية و العربية في المناجم ما بين (1914-1926) (1)

العمال العرب (الأهليون)			العمال الأوربيون			أصناف المهن
1926	1922	قبل 1914	1926	1922	قبل 1914	
11ف	10.75ف	3.5ف	22ف	13.75ف	5.5ف	رئيس حظيرة
7.20ف	6.30ف	2.85ف	16.5ف	11.5ف	3.85ف	غسال
11ف	12ف	3.55ف	19.5ف	14ف	5ف	واضع أعمدة خشبية
6.2ف	5.25ف	2ف	-	9ف	3.35ف	معاون

تبرز لنا بيانات الجدول من خلال الأصناف المهنية الأربعة، في السنوات المحددة، الفرق الكبير في قيمة الأجور الممنوحة لليد العاملة الأوربية، و القيمة الممنوحة للعاملين العرب بمناجم قفصة، و التي يزيد الفرق في معظمها عن 50 % والبعض منها يزيد عن 100 % كالفرق في سنة 1926 بين الغسال الأوربي و الغسال العربي، إذ يتلقى العامل الأوربي 16.5 ف بينما يتلقى العامل الأهلي 7.20ف (2).

(1) - Groupe 8 :la région ministère de Gafsa, inédit, 1970, P 68.

(2) - محمد لطفي الشايبى: مرجع سابق، ص. 36.

و إذا كان التمييز والأفضلية للعامل الأوربي في إسناد المهن، و في مضاعفة الأجر، والمنح العائلية، فذلك الأمر بالنسبة للترقية المهنية فهي محدودة، و محرمة على المجموعات العربية العاملة في المناجم، فهذه الحقوق المهنية المهضومة للعامل العربي من طرف الشركات الاستعمارية تدخل كلها في نطاق تطبيق مبدأ العرقية و العنصرية لا إلى الكفاءة و المهنية، كما أن التقاعد هو الآخر ظل محرما على العمال العرب في المناجم على الرغم من صدور المرسوم الذي ينص على مبدأ تعميم قانون التقاعد على المجموعات العمالية الثلاثة من الفرنسيين و الأوربيين و العرب، و الصادر بتاريخ 18 أكتوبر 1920 (1).

و بتطبيق قانون التقاعد على المجموعات الأوربية الذي يضمن لهم التأمين لبقية حياتهم، في حين يحرم العمال العرب من هذا الحق فيقضون بقية حياتهم في حالة من البؤس و الحرمان من حقوقهم في سن التقاعد خاصة وأن المنطقة المنجمية كانت منطقة تنتشر فيها الأمراض المختلفة كأمرض الجدري، وحمى المستنقعات، و أمراض العيون و السل، والسعال الديكي و الإسهال وغيرها من الأمراض(2).

### 5-3- أوضاع الحياة في القرى المنجمية:

تميزت حياة المجموعات العمالية العربية في المناجم بالمعاناة في أوقات العمل، و الحياة الصعبة خارجها في القرى المنجمية، فأقيمت الأحياء الخاصة بالعمال الأوربيين الذين بنيت مساكنهم من قبل الشركات المنجمية بتخطيط هندسي على شكل القرى الأوربية المتوفرة على كل التجهيزات الحضرية، والمرافق

---

(1) - حفيظ طبابي: مرجع سابق، ص. 69.

(2) - Brunet (Roger) : un centre minier de Tunisie, Redeyef, in annales de géographie, 1958. P- P. 443- 444.

الضرورية بغرض الاستقرار و الترخيب في الهجرة الأوربية نحو المراكز المنجمية، و صنف المساكين الأوربية المقامة حسب الرتب المهنية، فهناك مساكن خاصة بالإطارات العليا و أخرى بالإطارات الوسطى، و مساكن للعمال المتخصصين(1)، و حول الحي السكني للأوربيين أقيمت وتوزعت الأحياء العربية كمجموعات خاصة بالجزائريين والمغاربة والليبيين، وأصحاب الأراضي من القبائل التونسية المتبعثرة كأولاد بويحي، و أولاد امعر و غيرهما، و بدأ ظهور هذه الأحياء العربية منذ بداية الاستغلال المنجمي، و برزت بشكل واضح فعرفت بحي الجزائريين، و حي المغاربة، و حي الليبيين، و حي السوافة، و تكونت كلها حول الأحياء الأوربية المتميزة بنمطها العمراني الحديث(2)، واستقرار الجزائريين بهذه الأحياء العمالية بمنطقة المناجم كان أقوى من المجموعات العربية الأخرى الأمر الذي ميز نشاطهم في العمل، و خاصة منهم الجزائريون الوافدون من المناطق الجزائرية البعيدة عن الحدود الذين أجبرتهم السياسة الاستعمارية القاسية على الهجرة نحو البلاد التونسية.

#### 5-4- توزيع المهاجرين الجزائريين بالمناجم التونسية:

شكل انتشار الجزائريين بمختلف المراكز المنجمية بالبلاد التونسية احتلالهم للمرتبة الثانية بعد المجموعات الايطالية، و ذلك من المجموع الكلي لعمال المناجم، في حوالي 13 مركزا صناعيا بالمناطق الغربية الشمالية من تونس(3)، إذ كانوا يمثلون نسبة تقدر بحوالي 18.80% من المجموع الكلي

---

(1) Brunet (Roger) : Européens et prolétariat urbain dans le sud tunisien, la ville minière de Redeyef in la pensée 67 (mai- juin) 1956, P.P. 46- 47.

(2) - أنظر الملحق رقم. (36).

(3) - أنظر الملحق رقم. (29).

بهذه المراكز، و كان تركزهم كبيرا في البعض منها كمنجم قلعة سنان بنسبة 44.02 % و منجم ساقية سيدي يوسف بنسبة 28.03 % و منجم بوجابر بنسبة 26.31 % (1)، و مواقع هذه المناجم قريبة من الحدود الجزائرية التونسية الأمر الذي ساعد على توافد الجزائريين للعمل بهذه المناجم من جهة، و من جهة أخرى الهروب من الاضطهاد والمتابعة والحرمان الذي فرضته سلطات الاحتلال على الجزائريين ببلادهم و إصدار القوانين كقانون التجنيد الإجمالي الصادر سنة 1912(2)، و القوانين و القرارات التي فرضتها السلطات الاستعمارية قبله منذ بداية الاحتلال سنة 1830 (3).

و نشاط الجزائريين بالمناجم التونسية كان دائما حاضرا في كل الحركات العمالية المطالبة بتحسين ظروف العمل كالإضرابات الخاصة برفع الأجور التي كانت منخفضة عن أجور المجموعات الأوربية، و هذا ما أشار إليه التقرير الذي صدر عن سلطات الاحتلال في إضراب منجم الجريصة بتاريخ 8 أوت 1922، كان فيه عدد الجزائريين المضربين 59 عاملا من العدد الكلي البالغ 665 عاملا بالمنجم، و من أهم مطالبهم رفع الأجور و تحسين ظروف السكن.

و نستخلص من خلال ما تضمنه التقرير سواء بالنسبة للجزائريين أو لبقية المجموعات العربية الأخرى بالمناجم هو سوء حالة الإقامة التي كانت عبارة عن

---

(1)- أنظر الملحق رقم. (29).

(2)- Bevia (J) : le service militaire obligatoire pour indigènes en Algérie, ( revue africaine), 52, 1908. P. 116.

و انظر كذلك: Prunel (A) : le recrutement des indigènes algériens par voie de l'appel, thèse de doctorat Alger- Jourdan 1913, P-P. 13-14.

(3)- صالح عباد: المعمرون و السياسة الفرنسية...، مرجع سابق، ص. 85.

أحياء قصديرية منعزلة لا تتوفر على التجهيزات الضرورية للحياة العادية كالماء الصالح للشرب، و الكهرباء و التجهيزات الصحية...الخ(1) على الرغم من الدور الذي كانت تقوم به اليد العاملة في استخراج الثروات المنجمية، في ظروف مهنية صعبة، و التي كانت تذهب فوائدها إلى تحريك الصناعة الفرنسية المقامة بالتراب الفرنسي، حيث كانت تعيش المنافسة مع الصناعات الأوروبية الأخرى(2).

و أما النسبة الكبيرة التي كانت تمثلها اليد العربية في الصناعة المنجمية في الفترة ما بين (1900- 1934)، فهي مبينة في الجدول الآتي.

جدول رقم (17): التطور النسبي (%) لعمال مناجم قفصة 1900- 1934(3)

الجنسية السنة	فرنسيون (%)	ايطاليون (%)	جزائريون (%)	تونسيون (%)	مغاربة (%)	ليبيون (%)
1900	04	14.2	46.9	04.2	10.2	20.9
1907	31	10.7	44.1	11	14.7	16.5
1913	01.7	08.7	21	40	06.9	22
1920	01.6	09.8	16.9	49.4	06.6	15.6
1927	06.2	06.5	17.2	51.5	05.2	13.1
1934	06.3	04.7	30.2	35	05.6	18

من خلال النسب الواردة في الجدول للفترة الممتدة من بداية القرن إلى غاية سنة 1934، نلاحظ أن نسبة الجزائريين العاملين بالمناجم كانت مرتفعة، إلى أن ارتفعت نسبة التونسيين في سنة 1913 إلى 40%، وهذا ما يفسر تغير

(1) Octon (Paul vigne) : la sueur du prunous, les crimes de la 3<sup>ème</sup> république, édition la guerre sociale. Paris 1911, P. 345.

(2) - استغلال الأيدي الأهلية انتقل حتى إلى فرنسا، وذلك باستقطاب الهجرة المغربية واستغلالها في المشاريع الصناعية بفرنسا.

(3) Dou gui (N) : monographie, op.cit, P. 258.

وجهة المهاجرين الجزائريين نحو فرنسا التي تزامنت مع فرض سياسة التجنيد الإجمالي على الشباب الجزائري، تلاها انطلاق الحرب العالمية الأولى فانخفضت هذه النسبة، و عوضت بالتونسيين و الليبيين خاصة بعد سنة 1912 لاستعمالهم في الحروب الفرنسية و في الحرب العالمية الأولى، كما نلاحظ ارتفاع نسبة الجزائريين في سنة 1934 إلى أكثر من 30 % مسجلة بذلك المرتبة الثانية بعد التونسيين، و هذا له دلالة على نتائج الأزمة الاقتصادية التي مسّت الجزائريين بدرجة كبيرة كنتيجة للسياسة الاستعمارية المستغلة للثروات الجزائرية (1) في هذه الفترة، الأمر الذي يبين لنا تطور الهجرة الجزائرية نحو الخارج بشكل عام، و ارتفاع نسبة العاملين الجزائريين بالمناجم التونسية الذين كان يتم استغلالهم في تنمية الرأسمال الفرنسي إذا ما نظرنا إلى قيمة الأجور التي يتلقاها العمال العرب بقطاع المناجم منذ بداية استغلالها، فهي لا تمثل إلا نسبة قليلة جدا من الأرباح الكبيرة التي تحقّقها تلك الشركات الاستعمارية من جهة، و من جهة أخرى التمييز و الفارق الكبير في الأجور بين العمال العرب و من ضمنهم الجزائريون، و العمال الأوروبيون(2)، وهذا التمييز مارسه سلطات الاحتلال في كلا البلدين في تشريدها للإنسان واستغلاله كقوة إنتاجية في تحقيق أهدافها الإستعمارية في تحقيق أغراضها الاستعمارية في نهب الثروات، وخدمة اقتصاد وبناء البلد الأم (فرنسا) منذ بداية الحرب العالمية الأولى وما بعدها حين أصبحت الهجرة الجزائرية تأخذ اتجاهها نحو فرنسا.

---

(1)- د. عبد العزيز وطبان: الاقتصاد الجزائري، ماضيه و حاضره 1830-1985، المعهد العربي للثقافة العمالية و بحوث العمل ط 1، الجزائر 1982، ص. 22.

(2)- A.N.T. série du mouvement national, C 7, D6. Surveillance du contrôle civil du Gafsa, direction générale de l'intérieur, sureté publique « Djirissa », le 31 Aout 1922.

جدول رقم (18): عدد العمال الجزائريين بمناجم قفصة سنة 1948 (1)

المجموع	المظيلة	أم العرائس	الرديف	المتلوي	المنجم المجموعة
353	114	48	81	110	الأوروبيون
3315	726	981	908	700	التونسيون
1015 (%18.32)	49 (%04.44)	222 (%15.68)	606 (%31.82)	138 (%12.33)	الجزائريون
175	03	47	55	70	المغاربة
682	210	117	254	101	الليبيون
5540	1102	1415	1904	1119	المجموع

نلاحظ من خلال بيانات الجدول بأن نشاط الجزائريين بالصناعة المنجمية كان منتشرا بعد الحرب العالمية الثانية بالمراكز الأربعة، و أكبر نسبة كانت بمنجم الرديف بنسبة 31.82 %، و أقل نسبة كانت بمنجم المظيلة بنسبة 4.44 %، و بلغت النسبة الإجمالية 18.32 % من مجموع عمال المناجم بمنطقة قفصة، والخلاصة هي أن نشاط الجزائريين في الصناعة المنجمية بقي مستمرا بنسبته المرتفعة عن باقي المجموعات العربية محتلا بذلك المرتبة الثانية بعد العمال التونسيين.

## 6 - الأشغال العمومية:

المقصود بالأشغال العامة هو نشاط الجزائريين الوافدين إلى تونس الذين اشتغلوا في ميدان البناء ، فاشتهر بعضهم في فن العمارة و هناك من اشتغل

في البناء البسيط(1)، و هو ما تضمنته بعض الوثائق التاريخية لعقود تمت بين جزائريين و تونسيين، و جزائريين و أوريبيين و منها العقد الذي أبرم بين الجريدة بن محمد شكير الجزائري المقاول و الأوربي رومانو فردينو الايطالي الأصل المقيم بمنطقة الكاف، و تمت بينهما معاينة العقار و تحديد قيمته من طرف الخبير الجزائري و الايطالي رومانو، فتمّ تحديد قيمة الدار المذكورة بحضورالشهود، و كان تحرير عقد البناء بتاريخ 10 أوت 1928، و هذا النوع من الإجراء في عملية إنجاز البناء له دلالة قوية على الخبرة التي وصل إليها المهاجرون الجزائريون في ميدان البناء(2) إضافة إلى النشاطات التي تتم في أشغال البناء و هي منسوبة إلى الوافدين الجزائريين بالبلاد التونسية في المدن و الأرياف.

نستنتج من ذلك بأن الوافدين الجزائريين إلى البلاد التونسية تمكنوا من خلال نشاطاتهم في ميدان الأشغال العمومية من اكتساب الخبرة، و تطوير مهاراتهم في ميدان البناء الأمر الذي مكنهم من الوصول إلى درجة الخبراء كمقاولين في البناء، و في نفس المستوى حتى مع بعض الأوربيين الموجودين في تونس، و ما وصل إليه الجزائري الجريدة في تعيينه من طرف المحكمة إلا دليل قوي على حصوله على درجة مهنية متخصصة في البناء، و وفق الشروط المهنية الخاصة التي يستوجبها هذا النشاط في ميدان البناء و العمران في العقد الثالث من القرن العشرين، كما أن نشاط الجزائريين في تونس في فن

---

(1) - Monchicourt (Ch) : la région du haut tell en Tunisie (le Kef, Téboursouk, Maktar, Thala), librairie Colin. 1913, P 304.

(2) - المحكمة الابتدائية الكاف: دفتر رقم: 511 بتاريخ 11 أوت 1928.

البناء كان له دورا هاما في قطاع الأشغال العمومية كبناء الطرقات و الجسور و غيرها (1).

غير أن ما يمكن استخلاصه هو أن النشاط في قطاع الأشغال العمومية لم يكن منتشرا مثل ما كان عليه الحال في النشاط الزراعي أو الصناعي، و ذلك بحكم السياسة الاستعمارية التي كان تركيزها منتصبا على استغلال الثروات التي تخدم الاقتصاد الفرنسي في تمويله و توفير ما تحتاج إليه الصناعة الفرنسية من مواد أولية، كما ارتبط تسخيرها للشعوب المستعمرة في فرض الخدمة العسكرية على الشباب و استعمالهم في الحروب في المستعمرات أو في الحربين العالميتين الأولى و الثانية، كما أنها عملت على استقطاب شعوب المستعمرات للهجرة نحو فرنسا لخدمة الصناعة الفرنسية و العمل في الأشغال العمومية و غيرها، و بهذا كان اهتمام الجالية الجزائرية بالبلاد التونسية بالنشاطات التجارية و الثقافية و الزراعية، و هي نشاطات مألوفة لدى الكثير منهم قبل الهجرة (2).

## 6-1- النشاط في ميدان النقل:

مثل قطاع النقل مجالا واسعا للمهاجرين الجزائريين بتونس خلال فترة الحماية، و ذلك للحاجة للنقل و ملازمته لأي نشاط اقتصادي (زراعي أو صناعي أو تجاري أو غيره)، و الحاجة الشديدة إلى كسب لقمة العيش التي كان المهاجر الجزائري في أشد الحاجة إليها، فكان الاهتمام بنشاط النقل و ممارسته بمختلف

---

(1) - Dominique Charpy : situation des algériens résidants en Tunisie, mémoire de stage, école nationale d'administration, promotion (France-Afrique) 1955, P 10.

(2) - Soualah Mohamed : la société indigène de l'Afrique du nord (Algérie, Maroc, Tunisie, Sahara) 2<sup>ème</sup> partie, imprimerie type-litho et Jules carbonel réunies, Alger 1946. P- P. 195- 197.

أنواعه، بالطرق البرية أو السكك الحديدية، فاشتغلوا بالنقل البري الذي كان معروفا باسم الكرارطية، و هذا ما أشارت إليه العديد من الوثائق، كالعقد الذي تضمن اتفاقا أبرم بين عبد الله بن نصر بن عمار الغربي الساكن بناحية الكاف الممارس لنشاط الكرارطي، و علي بن محمد بن حسين السوفي لنقل المحاصيل الزراعية بمبلغ قدره 470 ريال تونسية، عقد بتاريخ 16 جانفي 1888 (1).

و بهذا فقد شكّل قطاع النقل للوافدين الجزائريين بتونس نشاطا استقطب الكثير منهم داخل المدن و خارجها، فالمناطق الريفية كانت تمتاز بوسائل النقل التي تتلاءم مع خصائصها الطبوغرافية، و غياب المواصلات الحديثة منذ 1830 إلى غاية إنشاء وسائل النقل كالسكك الحديدية، و الطرق البرية المعبدة و ذلك للحاجة إلى وسائل النقل و خاصة منها وسائل نقل مواد البناء كالرمل و الحجارة و الأمتعة، و نقل المحاصيل الزراعية في المناطق الريفية كنقل الحبوب و أغذية الأنعام و غيرها، كما استقطب نشاط النقل داخل المدن الكثير من الجزائريين، و في صورته البسيطة كجر العربات الصغيرة بالقوة العضلية في الأسواق اليومية و الأسبوعية أو بين مختلف أجزاء المدينة، و هذا ما جعل المشتغلين بالنقل من المهاجرين الجزائريين يختارون أماكن خاصة كمحطات تسهل عملية الاتصال للذي يبحث عن وسيلة للتنقل، فكانت مساهمتهم هذه في ميدان النقل مساهمة معتبرة عوضت النقائص الموجودة به، و وفروا بها لأنفسهم مناصب عمل قللت من معاناتهم، و حفظت كرامتهم، و ساعدتهم في كسب لقمة العيش، و بعد إنشاء السكك الحديدية (ترامواي) بمدينة تونس، وبالنواحي الغربية منها اشتغل الجزائريون بها(2).

(1) - محكمة الكاف، مرجع سابق، دفتر رقم 5، بتاريخ 16 جانفي 1888.

(2) - صلاح الدين برهومي، مرجع سابق، ص - ص. 102 - 103.

## 6-2- النشاط التجاري:

شكّل قطاع التجارة مجالا واسعا و طرقا عديدة في ممارسته من طرف المهاجرين الجزائريين بالبلاد التونسية منذ 1830، و خاصة منه في النصف الثاني من القرن التاسع عشر حين وضع خير الدين باشا سياسة الإصلاحات الاقتصادية(1) التي ساهمت في دفع وتيرة النشاط التجاري بتونس، واستقطاب المهاجرين الجزائريين إليها خاصة منهم الوافدون من المناطق الشرقية كقسنطينة و تبسة وخنشلة والنمامشة، غير أن الوافدين من نواحي قسنطينة تميزوا بممارستهم للنشاط التجاري الكبير، و ذلك لإمكانياتهم المادية التي مكّنتهم من ممارسة التجارة كتجارة الصوف والحريز، بعد أن استقروا بعائلاتهم بتونس العاصمة و مارسوا بها مهنا ثابتة كالتجارة و المناصب الإدارية في الحكومة التونسية. ومن الجزائريين من مارس النشاط التجاري عن طريق الشراكة، كالعقد الذي أبرم بين عمر بن صالح بن الحسين الغياري من ناحية الكاف، و الزرقي بن عمار العربي من أولاد الشيخ بمبلغ 100 ريال تونسية صغرى فضة بصفة قرض ليتاجر بها فيما شاء من نشاط تجاري على أن يكون الربح المحقق من هذه التجارة مناصفة بينهما بعد انتهاء مدة التجارة، و يستوجب عليه إعادة مبلغ رأس المال الذي استلمه بهدف التجارة و المؤرخ في 24 نوفمبر 1885 (2).

فهذا النوع من النشاط التجاري تمّ بطريقة الشراكة التجارية بين صاحب المال و الإنسان الذي يقوم بالتجارة، فالشراكة هنا شراكة تجارية بحتة تمت

---

(1)- المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية: الحركة الإصلاحية بتونس بين 1815 و

1920، ب. ت، تونس. ص. 9.

(2)- محكمة تيجروين: دفتر رقم: 3026 المؤرخ في 24 نوفمبر. 1885.

بين طرفين أحدهما مالك لرأس المال و هو تونسي، والطرف الثاني جزائري قام بالنشاط التجاري مستعملا المبلغ الذي قدم له دون تحديده لنوع التجارة مع إعادة المبلغ المالي المستعمل في عمليات التجارة لصاحبه، على أن يكون ناتج الربح بينهما مناصفة، فهذه الطريقة التجارية بالشراكة معروفة و مألوفة لدى الجزائريين قبل الهجرة نحو تونس، كما أن هذه الشراكة تدل على الاندماج الاقتصادي بين المهاجرين الجزائريين و التونسيين، و مساهمة الجزائريين في تطور الحركة التجارية بالبلاد التونسية و بمختلف أنواعها من التجارة المتنقلة البسيطة إلى التجارة القارة ذات رأس المال الكبير كامتلاك المحلات التجارية الكبيرة في مدينة تونس أو بالمدن الغربية كامتلاك الدكاكين، و المقاهي و الحمامات و غيرها و ذلك بناء على القانون الصادر سنة 1857(1)، و دستور 1861(2).

---

(1)- نصّت المادة 11 من القانون الأساسي الصادر سنة 1857 على أنه يحق للأجانب الذين ينتمون إلى دول مختلفة، والراغبين في الإقامة بالبلاد التونسية يمكنهم شراء الممتلكات العقارية كالدكاكين و الحمامات، و الحدائق، والأراضي مثل سكان البلاد الأصليين.

انظر: (م.أ.ت.ح.و)، الحركة الاصلاحية بتونس، مرجع سابق، ص. 14.

(2)- صدر في 23 أبريل 1861، و هو وثيقة طويلة تنظم هيئات السلطة و تحدها، قدمت نسخة منه إلى نابليون الثالث بالجزائر سنة 1860 قبل صدوره بتونس، و هو يتكون من 114 فصلا ينص أساسا على الفصل بين السلطات، و يحد من سلطة الباي إلى درجة كبيرة تجعله يملك و لا يحكم، و يمنح الوزير الأكبر سلطات كبرى، و كذلك المجلس الكبير الذي يتكون من 60 عضوا، و له صلاحية مراقبة الباي و عزله عند الضرورة. كما حدد هذا الدستور سلطة القيادة بمختلف الجهات التونسية، و ينص على إحداث المحاكم المدنية، و الجبائية، و المحكمة التجارية و غيرها، غير أن هذا الدستور كان إصلاحا فوقيا تجاهل ظروف البلاد التونسية آنذاك، و مستوى تفكير سكانها الأمر الذي أدى إلى إيقافه سنة 1864 بسبب انتفاضة بن غداهم الريفية الشاملة بسبب تخفيض قيمة المجبي و تعميمها.

كما كانت العقود التجارية تتم حتى في المبيعات البسيطة ذات الرواج الواسع مثل الألبسة، و منها العقد الذي تمّ بين محمد الصالح بن تريعة اليوغانمي، و أخيه النوري السنوسي اللذين باعا إلى سعيد بن أحمد الغربي ثمانية برانس بمبلغ قدره 28 دورو فضة سكة فرنسية، و تمّ البيع بين الطرفين بالرضا و التفاهم على أن يتم دفع المبلغ النقدي عند بداية الخريف القادم من سنة 1888(1).

فهذا النوع من النشاط التجاري كان معروفا و ممارسته كانت بشكل واسع بالبلاد التونسية خاصة منه في أنواع الألبسة الصوفية المعروفة باللفة (البرانيس)، و هو منتج منتشر بتونس مثل الجزائر و خاصة في المناطق الحدودية بين الجزائر و تونس المتميزة بمناخها البارد، كما أن هذه الألبسة الصوفية مرتبطة بتربية المواشي، خاصة منها تربية الأغنام بالمناطق الشمالية الغربية، و تربية الإبل بالمناطق الحدودية الجنوبية، و سكان المناطق الحدودية بين الجزائر و تونس لهم نشاط واسع في تربية الحيوانات، و النشاط التجاري المرتبط بها مارسه الكثير من الجزائريين الوافدين إلى البلاد التونسية، و الذي تضمنته الكثير من الوثائق الأرشيفية (2).

و ما يمكن استخلاصه هنا هو أن نشاط الجزائريين في تربية الحيوانات، و منتوجاتها بالبلاد التونسية انعكست نتائجه على ممارسة النشاط التجاري و تفعيله بالمناطق الريفية و الحضرية للمهاجرين الجزائريين في البلاد التونسية، و لعب دورا هاما في حركة النشاط الاقتصادي بصورة عامة.

---

(1) - محكمة تيجروين، مرجع سابق دفتر رقم: 3064، المؤرخ في 25 جوان 1888.

(2) - صلاح الدين برهومي: مرجع سابق، ص- ص. 158 - 159.

وانظر أيضا: Nantes : B,G8, Archives 54 Bis, frontière Algérie- Tunisie.

## خلاصة

نستخلص مما ورد في هذا الفصل بأن نشاط الجزائريين بتونس كان متنوعا في كل الميادين الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية، والفكرية... الخ ، سبقت بداية الاحتلال الفرنسي للجزائر سنة 1830، ثم تواصل هذا النشاط قبل انتصاب الحماية الفرنسية لتونس 1881 في ظل الحكم التونسي الذي اعتبر فيه الجزائريون كرعايا تونسيون تنطبق عليهم قوانين الإيالة كغيرهم من التونسيين، خاصة بعد صدور دستور 1861 الذي منح الحريات والحقوق في التملك .

ثم توسع نشاط الجزائريين بتونس وتعمق ليشمل الميادين السياسية والفكرية و النقابية ذات النزعة المناهضة للسياسة الاستعمارية الاستيطانية التي شملت البلدين، خاصة بعد انتصاب الحماية سنة 1881، فأصبح الشعور بضرورة العمل على توحيد الجهود نحو الهدف الأسمى والمشارك و الوصول إلى تحقيق الاستقلال لدول المغرب العربي وهذا ما تمخض عنه اندلاع ثورة التحرير بالجزائر سنة 1954، واستقلال تونس سنة 1956.

## الخاتمة

لقد شكل موضوع الهجرة الجزائرية إلى تونس خلال الفترة الزمنية ما بين 1830-1954 ، فترة متميزة كانت فيها البلاد التونسية في مقدمة الأقطار التي توافد إليها المهاجرون الجزائريون الفارين من الضغوطات والممارسات القهرية التي انتهجها الاستعمار الفرنسي بالجزائر منذ بداية انطلاقه في عمليات الغزو والاستيطان، وكان الانتقال والاندماج في المجتمع التونسي تلقائياً دون أن تعتريه أية حواجز، زادها في ذلك وحدة الدين واللغة والمصير المشترك الذي أضاف شريحة جديدة في النسيج الاجتماعي التونسي، فكان لها أدوار متعددة في مختلف مناحي الحياة الفكرية والسياسية والحضارية، والاقتصادية الاجتماعية، وأن هذه الهجرة الجزائرية في تونس لم تنحصر على فئة معينة من المجتمع، بل تميزت بالتنوع، والتطور العددي، فشكل منها فئة العمال العاديون، والفلاحون، العدد الأكبر، كما اشتملت على رجال الفكر والسياسة والأدب والفقهاء، والفن، والتجارة الخ، وعلى الرغم من اختلاف أنشطتهم الحياتية والمهنية، فإنهم شكلوا كتلة واحدة أمام القمع والاضطهاد المسلط عليهم ، وعادة ما تنتقي بينهم الفوارق الاجتماعية والمهنية في الحروب والأزمات حين يصبح الدفاع عن الأرض والعرض هو القاسم المشترك بين أبناء الأصل الواحد، كما تميز نشاط المهاجرين الجزائريين في تونس بالتنوع من حيث نوعية النشاط ومكانه، حيث كان النشاط الفلاحي يحتل العدد الأكبر يليه العمل في الشركات والمناجم، ثم التجارة والصناعة والتعليم وبعض الأعمال الأخرى البسيطة.

أما من حيث التوزيع الجغرافي فإن استقرارهم كان منتشراً بمختلف المناطق بالبلاد التونسية مع التركيز القوي في منطقتي الساحل الشمالي الشرقي والوسط الغربي، ونستخلص بأن هذه الهجرة المتنوعة، إذا كانت نتائجها سلبية على الجزائر، وعامل تشتت في كيان المجتمع الجزائري خلال فترة الاحتلال الفرنسي

للجزائر، فإنها ومن دون شك فقد كانت لها مساهمات إيجابية بالبلاد التونسية، يمكننا أن نستخلص منها النتائج الآتية:

- وجود الجزائريين بتونس قبل 1830 لم يكن مرتبطا بالحركة الاستعمارية، بل هناك عوامل أخرى طارئة دفعت بالأفراد والجماعات من مغادرة موطنها الأصلي إلى تونس كالعوامل الاقتصادية والاجتماعية كما يطلق عليها بأنها هجرة "الفقر والجوع" وينطبق ذلك خاصة علي الوافدين من المناطق الجنوبية بالجزائر (ميزابية- ورقلية- تواتية- سوفية- زاوية).
- توافد الهجرة الجزائرية نحو تونس وتطور أعدادها، فكلما تمكنت مجموعة من تحقيق أهدافها في الاستقرار والعمل ساهمت في جلب عناصر أخرى من موطنها الأصلي، وذلك لما كانت توفره من متطلبات للمهاجر الجديد كالمأوى ومورد الرزق وتواصل هذا النوع من الهجرة لكونه مرتبطا بمجتمع الاستقبال الذي كان راغبا في البحث عن أيدي عاملة توفر له خدمات مختلفة دون أن ننافس في حرفته أو تجارته، وهذا ما تجسد في بعض المهن كتوزيع مياه الشرب في الأسواق والأماكن العامة، والعمل في مهن أخرى كالاغتغال في الحمامات، وتجارة الفخم.
- هذه الهجرات كانت شاملة لكل مناطق الوطن بدون استثناء على الرغم من المشاكل الكثيرة التي اعترضت طريقهم إلى تونس فحاولت سلطات الاحتلال وضع عوائق للحد من هذه الهجرة.
- لقد كان للشعور الديني والوطني والظلم وإجحاف الاستعمار الفرنسي من أهم الخصائص التي ميزت هذه الهجرة غير أن بعض مؤرخي وكتاب الغرب قد حاولوا نفي الكثير من دوافع هذه الهجرة وخاصة منها العامل الثقافي والتعليمي اللذين كان الجزائريون لا يرون أنهما منفصلان عن بقية الأسباب الأخرى التي دفعتهم إلى الهجرة.

- من النتائج الهامة لهذه الهجرة أنها كانت في مرحلتها الأولى قد مكنت الجزائريين بأن يتعارفوا فيما بينهم، ويشكلوا احتكاكا مع الآخرين، وفي مرحلة لاحقة برزت من بينهم نخبة ذات ثقافة هامة مكنتها من استقطاب الأنظار إليها، وأن يكون لها نشاطا فعالا في الحركة العلمية والثقافية والسياسية التي كانت نتائجها إيجابية بالبلاد التونسية، وعند عودة البعض من هذه النخبة إلى الجزائر بعد الحرب العالمية الأولى قد ساهمت في انطلاق الحركة الوطنية بالجزائر.

أما نشاط الطلبة الجزائريين بتونس فقد تجاوز في أغلب الأحيان مجاله الدراسي ليساهم بنشاطه السياسي في صبغته شبه السرية، وذلك عن طريق المعلقات والمناشير، وكتابة المقالات والاجتماعات والمظاهرات، كما كان لنظام الحماية ومضايقاته إلى دفع النشاط النقابي لدى الشريحة الطلابية.

- نلاحظ بأن نشاطات الجزائريين الثقافية في تونس تحولت في الأخير إلى وعي مدرك لقضية الوحدة، فشكلت في فترة زمنية سابقة رهانا حقيقيا في مصير الجزائر انتهت إلى خلاصة في نهايتها باقتران المطلب الوطني القطري بالمطلب القومي الموحد الذي لا تتناقض بينهما.

- على الرغم من الوجود الاستعماري الفرنسي بالجزائر المتميز بطبيعته الاضطهادية وسياسته الاستيطانية الرهيبة التي كادت أن تدمر معظم مقومات الشخصية الجزائرية، فإننا نلاحظ كيف استطاع الجزائريون أن يستوعبوا التحدي، ولعبوا أدوارهم في استعادة ما سلب منهم.

- لقد عرف المهاجرون الجزائريون بتونس بأسماء مناطقهم الأصلية (الأصل الجغرافي)، السبعة وهي: فريق مدينة الجزائر ومحيطها الجغرافي، وفريق وهران، وفريق قسنطينة ومعظم هؤلاء كانت هجرتهم عائلية ونهائية،

والوافدون من المناطق الجنوبية وهم أربعة فرق، الورقليون، والميزابيون، والتواتيون، والسوفيون، ومعظمهم من الرجال وهجرتهم مؤقتة.

- خضوع المهاجرين الجزائريين بتونس إلى القوانين الإسلامية بالإيالة التونسية منذ أن تم إقرار اتفاقية الحدود المبرمة بين الجزائر وتونس سنة 1628م، في عهد يوسف داي، والتي تعني الإقرار بمبادئ القانون الإسلامي ومفهوم السيادة، غير أن هذه المبادئ القانونية لم تصمد أمام القرار المشيخي الصادر في 14 جويلية 1865م الذي اعتبر فيه الجزائريون المستقرون بتونس كرعايا فرنسيين، يمكنهم الحصول على درجة مواطن فرنسي، إذا ما طالبوا حق الجنسية الفرنسية، فتغير بذلك الوضع القانوني للجزائريين المقيمين بتونس و حتى الوافدين منهم قبل ذلك التاريخ وذلك بهدف المراقبة والمتابعة.

- بعد انتصاب الحماية و صدور قانون 27 فيفري 1883م الذي أصبح بموجبه كل منتسب للأصل الجزائري يتقاضى لدى المحاكم الفرنسية متجاوزا بذلك سيادة السلطة المحلية للباي، وكانت الاستفادة من هذه الوضعية القانونية كل من ادعى الأصل الجزائري ،حتى لمن كان قبل 1830م، وذلك بغرض التخلص من الضرائب التي كانت مفروضة من طرف الباي على الجزائريين المستقرين بتونس، واستمر العمل بهذا القانون من 1865م إلى 1919م عندما تم اختيار هيئة المشيخة كهيكل إداري جديد لمراقبة الرعايا التابعين لفرنسا، أضفت عليها الإدارة المركزية المحلية كل من الوزير الأكبر والباي صفة الشرعية القانونية التي عملت على فرض قرارات الإقامة العامة.

أما بالنسبة للتوزيع الجغرافي، فإنها اقتضت في البداية الاستقرار في المناطق الحدودية، لينتشروا فيما بعد بالمناطق الأخرى بتونس، أو يعودون إلى موطنهم الأصلي عندما يزول سبب هجرتهم، وقد تجسد هذا التوزيع الجغرافي خاصة خلال القرن التاسع عشر، بينما عرف هذا التوزيع تغيرات جذرية بعد انتصاب الحماية

الفرنسية، والشروع في استغلال الثروات المنجمية بتونس، وظهور عوامل جديدة في جلب السكان إلى المناطق الوسطى الغربية واستقرارهم بها نتيجة لسياسة التشغيل التي انتهجتها الشركات المنجمية في جلب الأيدي العاملة الجزائرية، غير أن تأثير سلطات الاحتلال كان ضعيفا في مدينة تونس كمركز استقطاب للمهاجرين الجزائريين، فتونس هي العاصمة السياسية والاقتصادية والثقافية، ولهذا بقيت مدينة تونس قطبا رئيسيا في استقطاب المهاجرين الجزائريين من داخل الإيالة وخارجها.

- لقد أقرت سلطات الاحتلال في أواخر القرن التاسع عشر بأن السياسة التي انتهجناها قد تسببت في هدم وتفكيك البنية الاقتصادية والاجتماعية للقبائل الجزائرية، وهي كافية لدفع الهجرة الجزائرية نحو الخارج خلال القرنين التاسع عشر والعشرين إلى البلدان المجاورة وبلدان المشرق العربي وفرنسا، كما أن سياسة مصادرة الأراضي وتجريد الأهالي من ممتلكاتهم التي تشكل قاعدتهم الاقتصادية الأساسية، وكانت الهجرة فيها هي إحدى الحلول للخروج من الأزمة فتدفقوا على البلاد التونسية وغيرها، وهنا نلاحظ ازدواجية الدور الاستعماري في العوامل الطارئة للسكان من جهة والدور الجاذب للهجرة الأوروبية تعويضا للفراغ من جهة أخرى، وتحقيقا للأهداف الاستيطانية بالجزائر.

- لقد حاولت سلطات الاحتلال طمس حقيقة العوامل الدافعة لهجرة الجزائريين وحصرها فيما اعتبرته التعصب الديني، ورفض العيش تحت راية المسيحي بأنه الدافع الأساسي للهجرة، غير أن هذا العامل لا يمكن إنكاره ولا يصح تعميمه، فيمكن اقتصاره في بعض الفترات، كبداية الاحتلال، ونهاية القرن التاسع عشر، والسنوات الأولى من القرن العشرين عند الإعلان عن قانون التجنيد الإجباري، ويعتبر هذا دليل آخر للعامل الاستعماري في دفع حركة الهجرة الجزائرية نحو البلاد الإسلامية عموما.

- نظرا لتعدد عوامل الهجرة الجزائرية وأهدافها واختلاف انتماءاتها الطبقية، فإننا نسجل تعدد ملكيات الأفراد المهاجرين وتنوعها بمدينة تونس ( من مخازن، وحمّامات، وديار، ودكاكين..)، وامتلاك الأراضي المحروثة، والمواشي المتنوعة بأعدادها المختلفة.

وعند استيلاء سلطات الحماية على الأراضي الخصبة تضرر المهاجرون الجزائريون من تداعيات السياسة الاستعمارية وسيطرة الأوروبيين على الأراضي، بدأ العد التنازلي في النمو الاجتماعي للوافدين الجدد بالبلاد التونسية في أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين فاقصر النشاط على فئة العامل كأجير وخماس لدى المعمر أو المنتدبين للعمل في شركة مناجم الفوسفاط.

ولا ندعي هنا بأن ممتلكات الوافدين من ثورات قبل الحماية كان بسبب توفر فرص العمل أو ناتجة عن سياسة البايات الهادفة إلى تعمير البلاد، وإنما يعود ذلك إلى نوعية المهاجرين، فمنهم من كان من الأثرياء فهاجر بثروته وتمكن من تنميتها، وهناك فئة التجار كبعض الميزابيين الذين واصلوا نشاطهم التجاري وغيرها من النشاطات الأخرى كانت من فئة الأثرياء والأعيان.

- مسألة الارتقاء الاجتماعي فهي مرتبطة بالأنشطة الاقتصادية التي مارسها الجزائريون بتونس، فنلاحظ بأن الهجرة قد تمت في فترات زمنية متباعدة وبأعداد قليلة أحيانا ووقتية، فوجد المهاجرون الجزائريون الأراضي الفلاحية وطرق النشاط بها متشابهة كالامتلاك، والشراكة، والخماسة، والكرّاء، فاقصر نشاطهم بالمساهمة في الإنتاج وتوفير نسبة من ضريبة المجابي المفروضة على الزراعات الفلاحية لا نعرف قيمتها بصورة دقيقة.

- هناك بعض النشاطات المعينة ، كانت خاصة ببعض المجموعات ،كاختصاص السوافة في الحمالة داخل الأسواق، ورحبة الحبوب، وتوزيع المياه (القراحية)، والتواتية،والورقلية في حراسة الأسواق والمؤسسات، واختص الميزابيون في تجارة الفحم والعمل في الحمامات ،وبذلك فإن الهجرة الجزائرية قد وفرت بموطن الاستقبال خدمات ضرورية للحركة الاقتصادية والأمن، والرفاهية خاصة بعد إلغاء العبودية بتونس سنة 1846م.

- ظهور مسألة الحماية للمهاجر الجزائري بتونس لكل من يهاجر بصفة شرعية مع نية العودة إلى الجزائر منذ بداية احتلال الجزائر، وبصدور القرار المشيخي في 14 جويلية 1865م ، أصبح الجزائري يحمل صفة الرعايا الفرنسيين، ولم يعد بإمكان الباي مطالبة الجزائريين بدفع المجبي والنزول بالعسكر، وعدم المقاضاة ضمن المحاكم الشرعية ، فيحالون علي المحاكم الفرنسية.

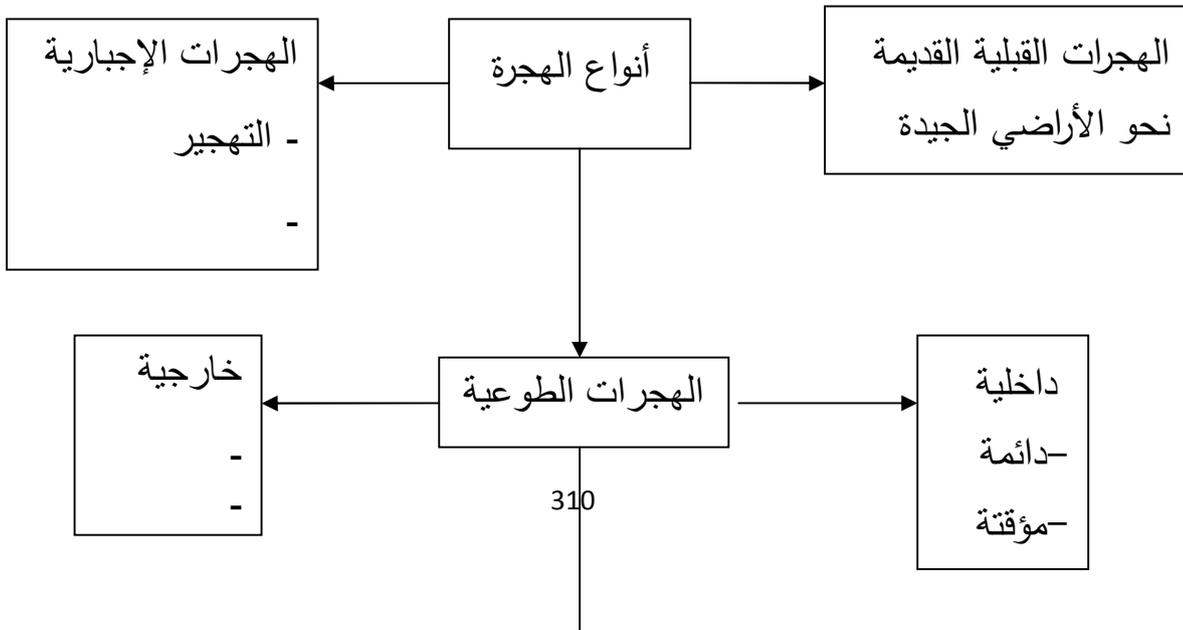
- أحدث في 1919نظام المشيخات للجزائريين في مختلف قيادات الإيالة، يتم فيها تعيين شيخ من طرف المقيم العام باقتراح من المراقب المدني لكل فريق من الفرق الجزائرية المقيمة بتونس، وكثيرا ما كان يقع التنافس للفوز بالمشيخة الأمر الذي كان يتسبب في بعض الأحيان في تصدع العلاقات الداخلية بين الجماعات الذي تستغله سلطات الاحتلال في تحقيق أهدافها الاستعمارية.

- تميزت المشاركة الجزائرية في الهيئات التونسية بالتراجع بعد الحرب العالمية الثانية وذلك لاشتغال الجزائريين بأحزابهم الوطنية التي تميزت بنوع من الحرية النسبية خاصة بعد صدور دستور 1947. وسعي سلطات الاحتلال في جلب التيارات الوطنية ورجالها، والعمل على تدعيم الهوية الجهوية والقطرية، بهدف تشتيت القوى الموحدة.

- وأن الانسحاب التدريجي للجزائريين بالمنظمات التونسية يعود سببه إلى الاختلاف الأيديولوجي والتوجه العلماني اللائكي للدستور الجديد والدعوة إلى تجذير التوجه القطري، وأما ما يمكن تسميته بتونسة الإطارات، فانتهى الأمر إلى إزاحة الوجود الجزائري من مراكز القرار، وإلا كيف نفسر غياب توفيق المدني، والطيب بن عيسى وهما من المؤسسين للحزب في مؤتمر قصر هلال، والعضوان في اللجنة التنفيذية، كما ضيق الخناق على عبد العزيز الثعالبي بعد 1937م، إثر عودته إلى تونس وتعرضه لمحاولة الاغتيال بمدينة ماطر التي راح ضحيتها جماعة من أتباعه.



الملحق رقم (1): أنواع الهجرة وأشكالها العامة .



الشكل: من إعداد الباحث.

(2): طون للمهاجرين الجزائريين بتونس 1876 (1).



الملحق رقم (3): تقرير حول عمليات التشرد والطرْد التي تعرض لها الجزائريون في دفعهم إلى الهجرة نحو تونس والعودة منها.

عن طرد الجزائريين من تونس سنة 1882<sup>(1)</sup>

الجزائر

قسنطينة 22 جوان 1882

عمالة قسنطينة

قسم الشؤون الأهلية

رقم: 332

الموضوع: فيما يخص قبيلة أولاد نايل التي عادت من تونس

حضرة السيد الحاكم العام...

حوالي 16 أفريل الماضي يشير الحاكم العسكري لتبسة ومناطقها إلى وجود أعداد هامة من الأهالي، من قبيلة أولاد نايل، على الحدود الشرقية. وقد كان هؤلاء الجزائريين قد هاجروا إلى القيروان - واستقروا بها مدة من الزمن - وخلال هذه السنة قرر السيد الجينيرال ايتيان Etienne طردهم من تونس.

وفور تلقي الخبر أعطيت تعليمات لتبسة وخنشلة لتسهر السلطات على مراقبة ومرافقة هؤلاء المطرودين - حتى مدينة بسكرة - أين توجد ديارهم -، وبعد بضعة أيام وصلت هذه الجماعة إلى مقرها النهائي وهو مدينة بسكرة، ففضل الحاكم العسكري للمنطقة وزودني بالمعلومات الآتية، عن هؤلاء المهاجرين - الذي استقبلهم بنفسه وحرص على أن يلتحقوا ببلدهم الأصلي -:

إن الخمسة والخمسين (55) عائلة جزائرية التي ألقى عليها القبض في ضواحي القيروان هي أصلا من قبيلة أولاد الساسي التي تتفرغ عن أولاد محلته.

وتتألف هذه العائلات كما يلي: 92 رجلا، 76 امرأة، 124 طفلا، تمتلك ثروة حيوانية تقدر كالاتي: 263 جملا، 1.211 رأسا من الغنم، 375 عنزة، 9 أحصنة و74 حمارا. وقد هاجرت

هذه العائلات إلى تونس حوالي 1853 بعد سقوط توقرت. وبالفعل نلاحظ خلال هذه الفترة أن أولاد الساسي قد تورطوا في التمرد الذي قام به محمد بن عبد الله، فهاجموا أولاد زكري في ضواحي سيدي خالد وهزموا قائد أولاد جلال الحاج ابن بوزيد الذي اقتفى آثارهم محاولا استيراد ما سلبوه منه، ولكن بدون نتيجة، التحق أولاد الساسي بتوقرت، ولكن الإرهاق والتعب نالا منهم نيلا كبيرا، وهم مثقلين بالنساء والأطفال الذين لم يستطيعوا تحمل حياة التشرد والتنقل المستمر فاهتدوا إلى طلب الأمان- من أعدائهم- ليلتحقوا بقبائلهم، وفعلا اتجه فرع منهم نحو الشمال فباغتهم قوم الغرابة والشراقة- حلفاء أولاد زكري وقائد أولاد جلال- وذبوهم عن بكرة أبيهم، ولما علم الخبر الباكون من أولاد الساسي فروا بدون انتظار إلى تونس واستقروا في ضواحي القيروان أين لقوا استقبالا حسنا.

عندما وصلت دورية فيليبير Philbert إلى المنطقة في سنة 1881، تجنبنا لها زحف أولاد الساسي أمامها دون أن يلفتوا الانتباه إليهم، وبعد أن قدموا بعض الخدمات للفرنسيين في تونس طلبوا منهم أن يسمحوا لهم بالعودة إلى وطنهم الأصلي، فوافقوا على ذلك. ويبدو أن قصة أولاد الساسي هذه واقعية ولا مجال للخيال فيها، إذ حتى هذه الساعة هناك جزء من أحداث هروبهم إلى تونس لا تزال تتردد على ألسنة الناس في دائرة بسكرة، ومن جهة أخرى فلو أن هؤلاء الأهالي قد أظهروا عصيانهم أو لم يقدموا خدمات لمستعمراتنا، لكانت القيادة العسكرية الفرنسية العليا في تونس قد طردتهم إلى الجزائر تحت حراسة مشددة، أو على الأقل كانت قد أشعرت مراكزنا في الحدود، وبناء على ذلك يشرفني أن أقترح، أن تؤخذ بعين الاعتبار إرادتهم في الخضوع لسلطتنا وأن لا يقلقوا بسبب حوادث يرجع وقوعها إلى 29 سنة خلت، وهم الآن مستقرين بين قبائلهم الأصلية(1).

---

(1)- عن هلال: الهجرة الجزائرية، ص- ص.(316-318). وانظر أيضا:

الملحق رقم (4): مراسلة تتعلق بالمراقبة والمتابعة لتوافد الجزائريين نحو البلاد التونسية.

عن هجرة الجزائريين إلى تونس سنة 1888<sup>(1)</sup>

### برقية

التاريخ: ختم البريد المركزي، الجزائر العاصمة 27 جوان 1888.

المرسل: نائب عامل عمالة قسنطينة

المرسل إليه: الحاكم العام الفرنسي للجزائر - الجزائر.

ردا على برقيتكم المؤرخة في 19 من الشهر الجاري المتعلقة بهجرة الأهالي من الهضاب العليا ومناطق سكيكدة إلى تونس، يبدو حسب المعلومات التي زودني بها السادة: نائب عامل عمالة قسنطينة في سطيف، والحاكم الإداري لعين مليلة، والعلمة، ومسكينة وتبسة، أنه لم تحدث هناك أية هجرة إلى تونس في المناطق التي يشرفون على إدارتها. والظاهر أن الذي أدى بهجرة سكان هذه المناطق هو البحث عن مراعي خصبة لدوابهم، لما أصابهم من ضرر بسبب اجتياح الجراد لأراضيهم. كما أن التونسيين من جهتهم على الحدود الشرقية يجتاحون مناطق القالة. أخبرني الحاكم الإداري لأم البواقي يوم 24 جوان الجاري أن 13 شخصا بسبب الجفاف الذي أصابهم لمدة ثلاث سنوات متتالية، والفقر الذي يتخبطون فيه، يحاولون أن يغادروا البلاد ليهاجروا إلى سوريا. لقد أعطيت التعليمات اللازمة للسلطات المحلية وللجندرمة لمراقبة سكك الخطوط الحديدية للحيلولة دون ذلك. وفي وقت لاحق سأبعث لكم المعلومات التي طلبتها من نائب العمالة سكيكدة.

---

(1) - عن هلال، الهجرة الجزائرية، مرجع سابق، ص. 321. وانظر أيضا:

الملحق رقم (5): قائمة من المهاجرين الجزائريين بتونس من دائرة المدينة تضم 192 شخصا قبل 1876(1).

Division d'Alger  
Subdivision de Média

Statistique des indigènes de la  
Subdivision de Média qui se sont faits en Tunisie au cours de l'année 1876

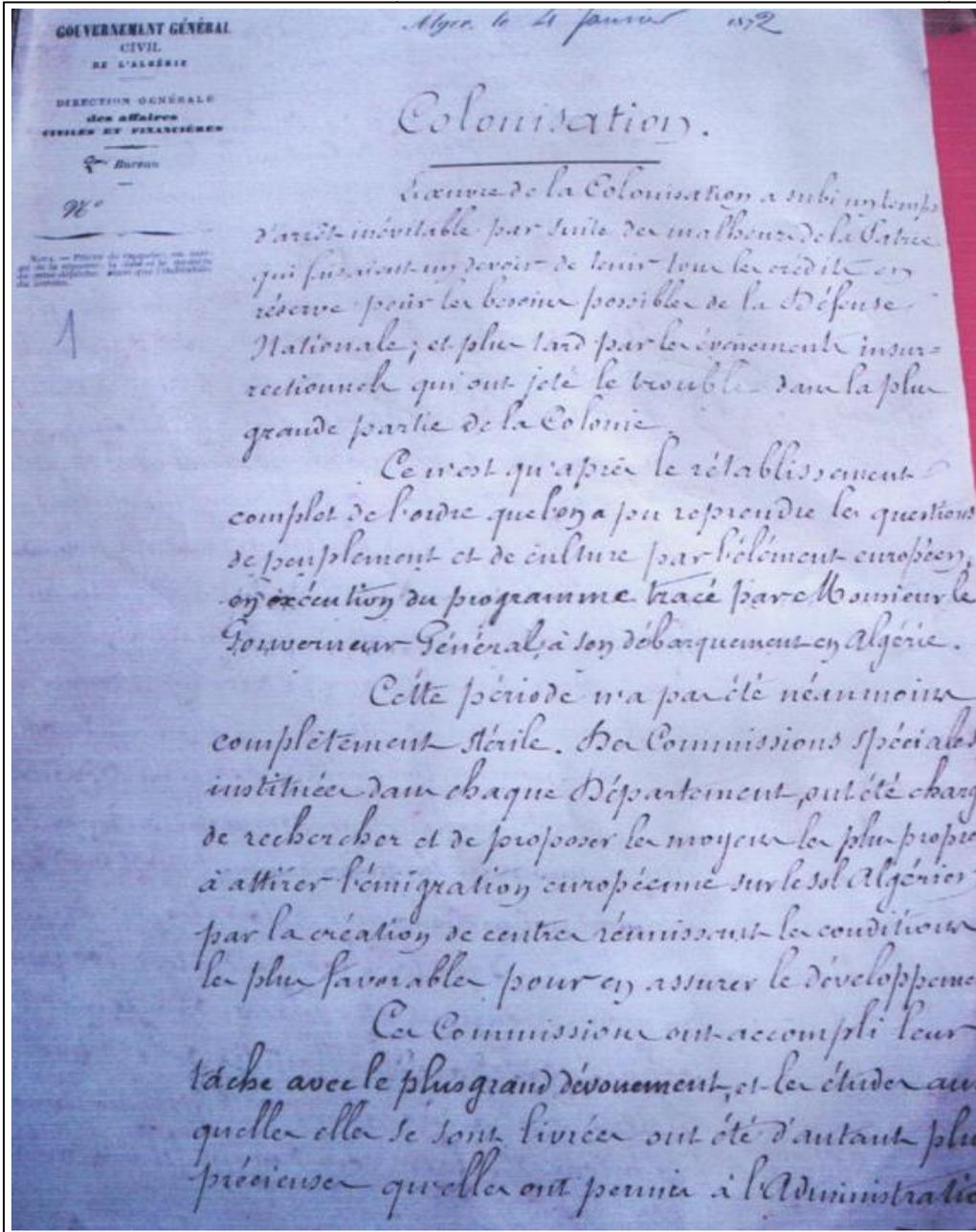
Noms des Civiles	hommes	jeunes hommes	enfants	total	Date de départ	motifs de l'émigration	Observations
<b>Média</b>							
Abel	1			1	1852	motifs religieux	
Agha	8			8	1852	motifs religieux	La composition de sa famille est inconnue
Jhrib	8	2		10	1859	"	La composition de sa famille est inconnue
Gutery	2			2	1855	motifs religieux	"
E. Allam Bechich	1	1	3	5	1855	"	"
E. Allam Zehri	1	1	1	3	1859	motifs religieux	
E. Allam de Jemef	1			1	1856	motifs religieux	La composition de sa famille est inconnue
Reberia	1			1	1856	"	"
Deuar		2		2	1855	motifs religieux	"
Cumury	1	1	2	4	1855	motifs religieux	"
Mouad el Thaga	7			7	1869	motifs religieux	"
<b>Total</b>	<b>31</b>	<b>7</b>	<b>6</b>	<b>44</b>			
<b>Beghar</b>							
Meggan	1			1	1864	motifs religieux	La composition de sa famille est inconnue
Rahman Araba	1			1	1864	"	"
<b>Total</b>	<b>2</b>			<b>2</b>			
<b>Djelfa</b>							
Oulad Comhane	2	2	1	5	1852	motifs religieux	La composition de sa famille est inconnue
Saharyel Athaya	3			3	"	"	"
Oulad Saouar	5	5	4	14	"	"	"
Oulad Sidé Jemis	51	43	3	97	1864	motifs religieux	"
<b>Total</b>	<b>60</b>	<b>50</b>	<b>8</b>	<b>118</b>			

A.O.M, G.G.A, 25h /28. - (1)

Noms des tribus	hommes	femmes	enfants	Total	Date de départ	motif de l'expatriation	Observations
<i>Cercle de Laghouat</i>							
Adjemout	2	"	"	2			Les indigènes ont quitté le pays depuis plus de 25 ans sans paraître en aucun état ni le souvenir de leurs femmes ni celui de leurs enfants
Kacuita	6	"	"	6			
Paraglia	20	"	"	20			
Tchaur	28	"	"	28			
<i>Recapitulation</i>							
h. d. Mirdia	31	7	6	44			
" Bogha	2	"	"	2			
" Djelfa	60	50	8	118			
" Laghouat	28	"	"	28			
Total général	121	57	14	192			
Mirdia le 21 Mai 1875 Le Général Commandant la Subdivision <i>S. Schœnle</i>							

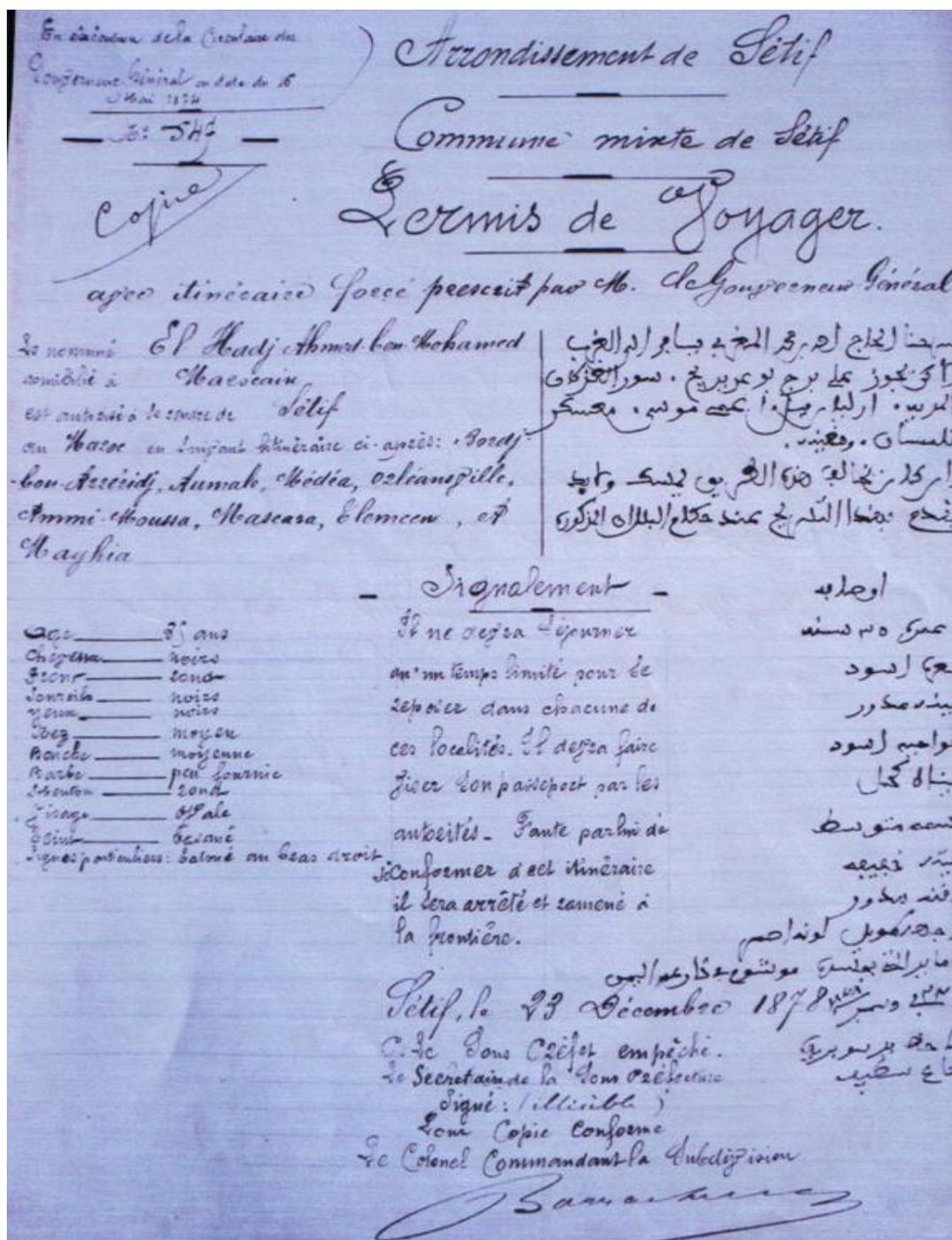
A.O.M, G.G.A, 25h /28. Op.cit.      -(1)

الملحق رقم (6): استقطاب الهجرة الأوروبية نحو الجزائر وتطورها بالعمالات (1)



A.O.M, G.G.A, 25h/30 - (1)

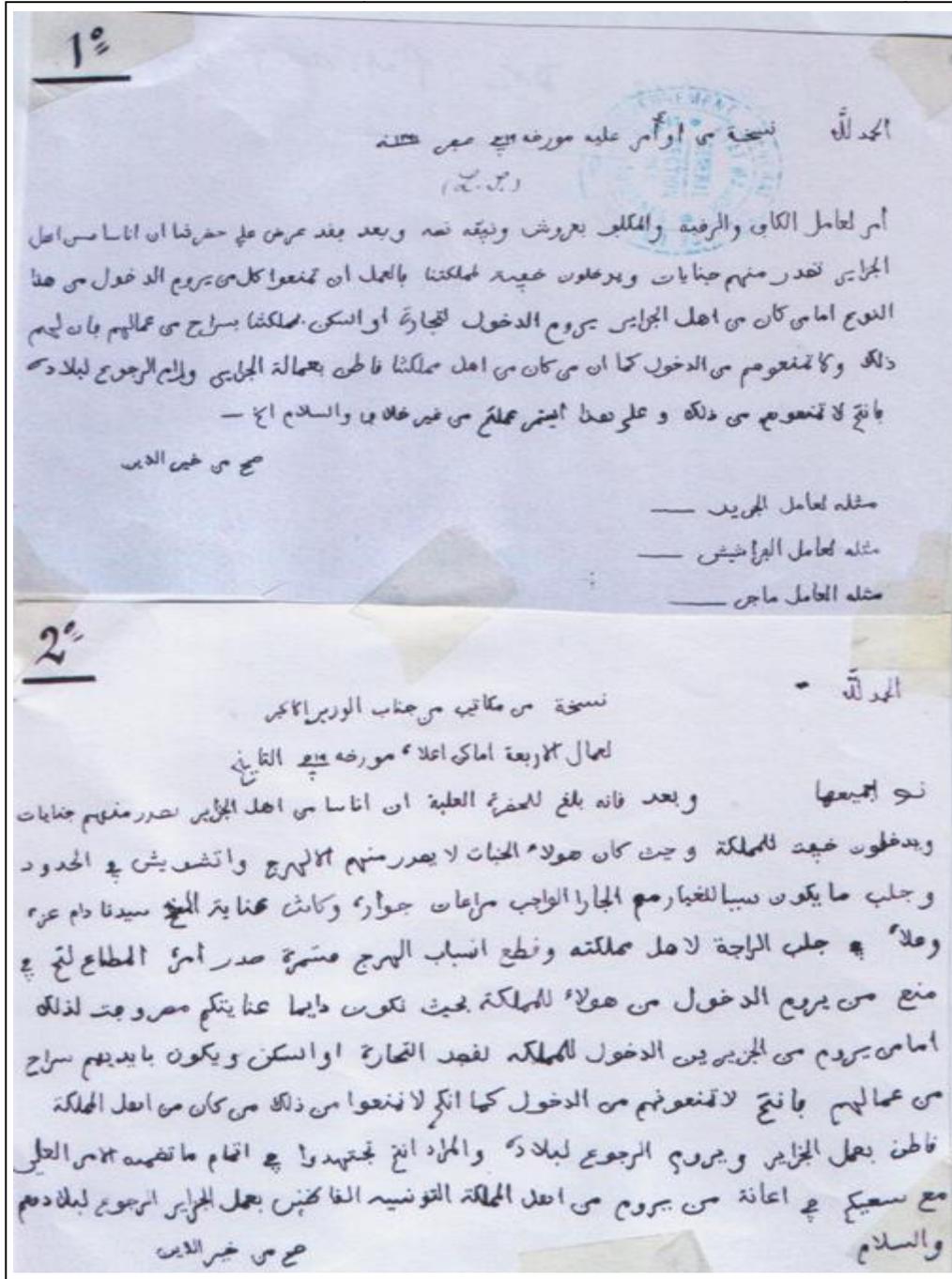
الملحق رقم (7/أ): رخصة السفر (جواز السفر) ومضمونها الخاص بالهجرة الخارجية(1).



A.O.M, G.G.A, 25h/30. -(1)

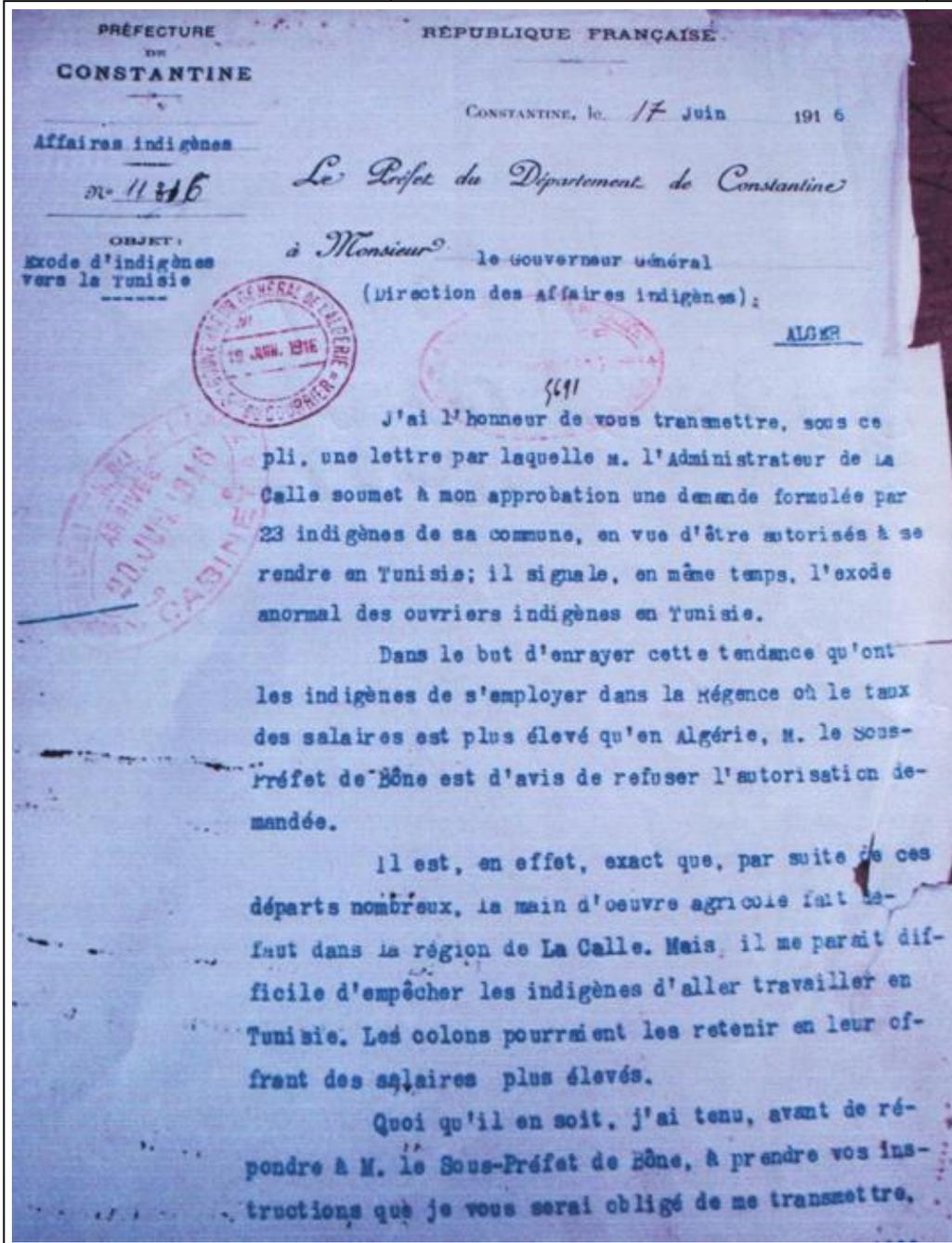


الملحق رقم (8): أوامر من باي تونس لمراقبة الجزائريين (1).



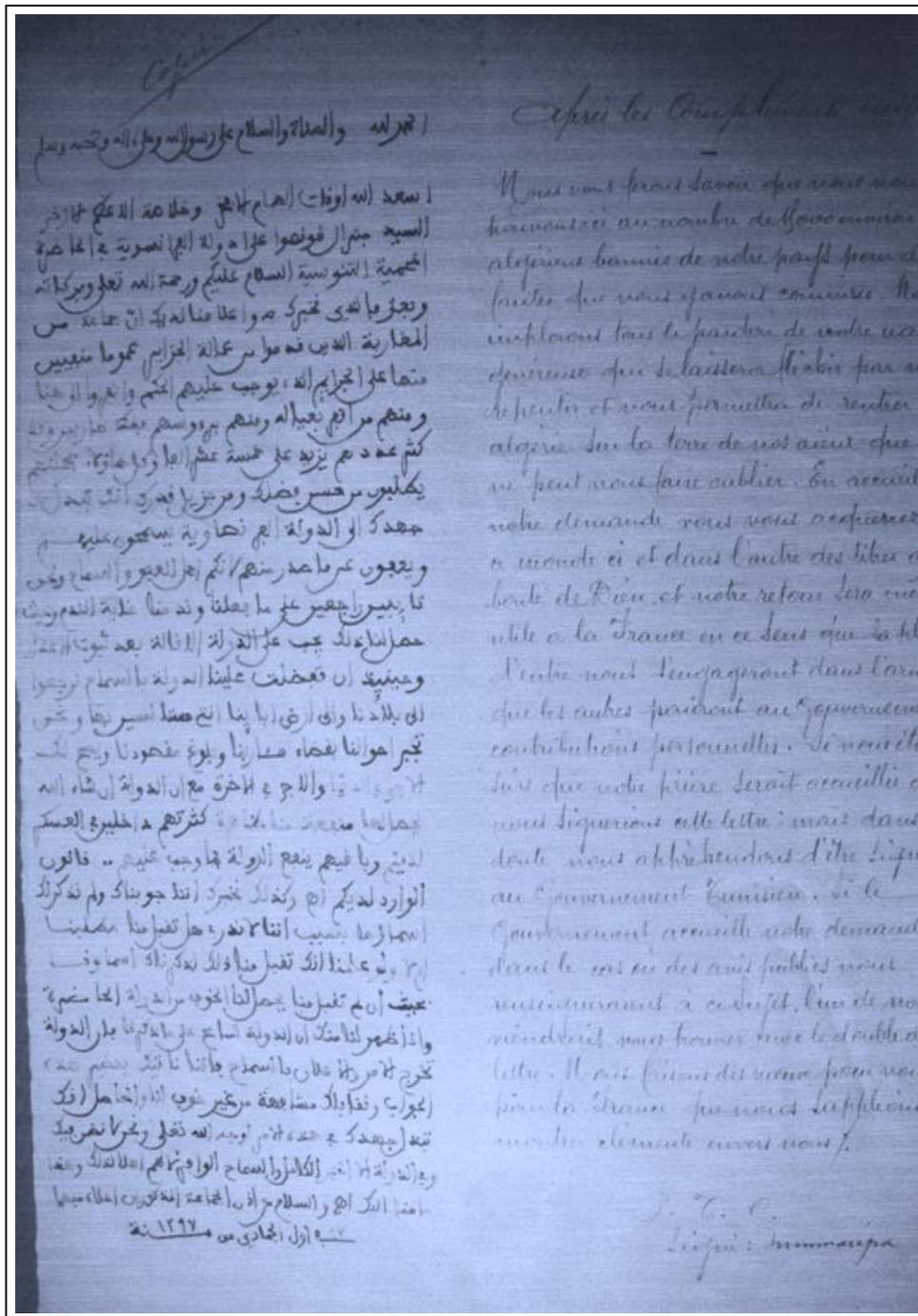
A.O.M, G.G.A, 25H19. - (1)

الملحق رقم (9): مراسلة مراقبة إدارية لمجموعة من الجزائريين في تونس(1)



A.O.M, G.G.A, 9h/101(60). - (1)

الملحق رقم (10): طلب السماح بالعودة لهجرة جماعية تجاوز عددها 15 ألف شخص بتونس متابعون من سلطات الاحتلال بالجزائر (1).



A.O.M, G.G.A, 9h/101(61).

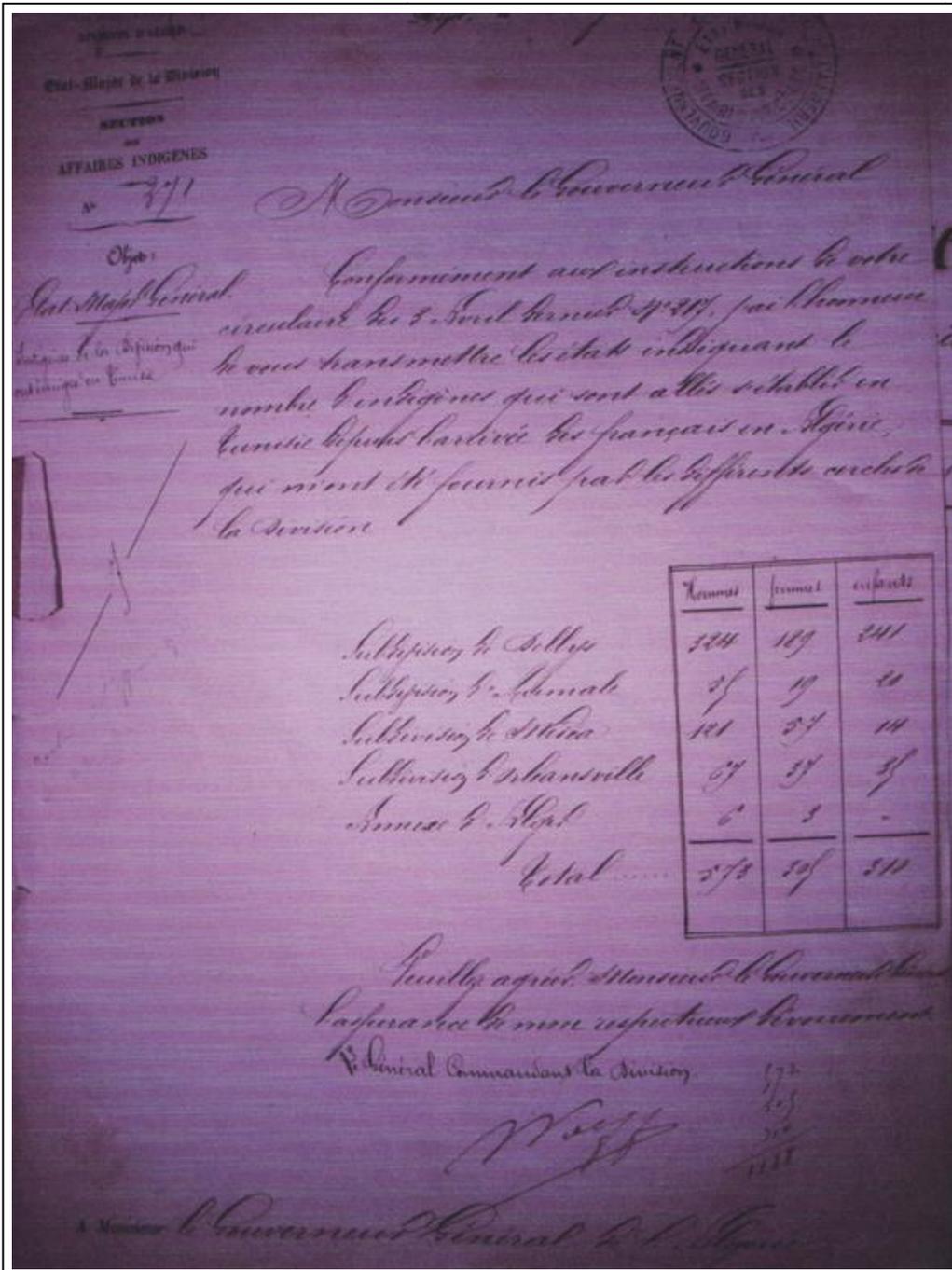
-(1)

الملحق رقم (11): طلب جماعي بالذهاب إلى تونس لاسترجاع الأملاك والأموال(1).

رسمه القدر الاموال المدعى الاربعة اسير العقود نور جنرال والي والي  
 الجزاير الملك التلمح وروبو وياور وروبو عن ستمك انتم كت  
 ما كتبه في رساله يومه الجزاير واليكتلو من عملة فنسطينة تكون الارواح  
 وفسر عشر في عملة انتقلت الا وكفى نور فسرج اعزاز نور فسو  
 وبه العلم الملحق وقعت مشلحي بنيران نور فسرو اناسا -  
 الجزاير بين الاملاك كسبي هناك وعاد الاربعة من كل تلك الفاجية  
 وكمكوا على خمسة وعشرون ارا بالنيق بالارواح من كل  
 نور فسرو اناسا الجزاير بين يلا من جوع والى عملة فنسطينة  
 وما عملة المنصبيين انرا احز فتمح شمع ويدايل فلدايل  
 كمكوا على بالنيق والارواح بالارواح وكفى نور فسرو من  
 في الفاجية الملحق في فسو والارواح في ارضه وفسرو فسرج  
 اكنتم ما وكفى نور فسرو في فسو والارواح في ارضه وفسرو فسرج  
 ووسكول الولد في فسو كلف نور فسرو في فسو والارواح في ارضه  
 في فسو في فسو والارواح في فسو والارواح في فسو والارواح في فسو  
 كلف ما ورايا في حاله الذي يلا وفسرو فسرج في فسو والارواح في ارضه  
 الفاجية والارواح كلف ما حاله ان فسرو فسرج في فسو والارواح في ارضه  
 بالارواح وكفى نور فسرو في فسو والارواح في فسو والارواح في فسو  
 ونفج عاز في ونكوا بالتمك ونكوا وفسرو فسرج في فسو والارواح في ارضه  
 الارواح الارواح التي مات فيها وذلك هم فسو  
 في الارواح في فسو ونفق في تلك الارواح والارواح في ارضه  
 بالكلية والمغوب فسو ان قبلوا كسبنا في فسو والارواح في ارضه  
 بالارواح وكفى نور فسرو في فسو والارواح في فسو والارواح في فسو  
 في ارضه والارواح في ارضه في ارضه في ارضه في ارضه في ارضه  
 الارواح والارواح في ارضه في ارضه في ارضه في ارضه في ارضه

A.O.M, G.G.A, 9H99 (59). - (1)

الملحق رقم (12): هجرة جماعية من الرجال والنساء والأطفال تضم 1188 شخص في تونس(1).



A.O.M, G.G.A, 9H 101 (60). - (1)

الملحق رقم (13): قائمة مكونة من رؤساء الخيم هاجرت من ناحية المسيلة

استقرت بناحية الكاف بتونس 1882(1)

Subdivision de Solif  
Amorce de M'Sila

Liste des Chefs de tente des Braklias de M'Sila (entant ardi) qui sont réfugiés à Siguan, près de Kaf. en Tunisie

Noms des Chefs de Tente	Noms des Chefs de Tente	Noms des Chefs de Tente
Si Ahmed ben Larbi	Moh'ouf ben Ahmed	Si El Meoud ben Ahmed
Seddik ben Larbi	Embarck ben El Hadi	Abrahim ben Ahmed
El Kassim ben Bou Bekher	Si Saadi ben Essaid	Qasja ben Sliman
Essaid ben Larbi	Si Mohamed ben Essaid	Mammer ben Abiallah
Mouja ben Mouja	Si Abiallah ben Essaid	Si Aissa ben Kahar
Qasja ben Mohamed	Si Aissa ben Essaid	Mohamed ben Amor
Ahmed ben Djedjel	Si Mejsoud ben Essaid	Amor ben Taleb
El Kamaeh ben Kama	Si Lakhdar ben Essaid	Rahimi ben Abiallah
Saad ben El Kamouiti	Si Sliman ben Essaid	Elhmed ben Ali
Belgacem ben Ali	Si Zembarek ben Madani	Qasim ben El bou Ali
Belgacem ben Ahmed	Si Abrahim ben Ali	Saad ben Ahmed
Si Qasja ben M'Ahmed	Si Madani ben Mohamed	Zembarek Amor
Si Lakhdar ben El Mokki	Si El Mejsoud ben Mohamed	Derridji ben Chah' talma
Si Lakhdar ben Kahar	Ahmed ben Mohamed	Total 63 chefs de tentes
Si Zembarek ben Kahar	Belgacem ben Abiallah	
Zembarek ben Qasja	Si Seddik ben Belgacem	
Si Mohamed ben El Koufjin	Si El Kassim ben Belgacem	
Si Sliman ben El Koufjin	Si Taieb ben Atman	
El Okhami ben El Housjin	Si Amar ben Belgacem	
Belgacem ben Mahdi	Si El Mokhtar ben Belgacem	
Mohamed ben Sadek	El Amri ben Belgacem	
Said ben Ahmed	Belgacem ben Mohamed	
Mohamed ben Ahmed	Abdeloued ben Mohamed	
Si Mohamed ben Kahar	Si Lakhdar ben Mohamed	
Si ben Hemi ben Ahmed	Si Mohamed ben Ahmed	

M'Sila, le 20 April 1882  
Le Capitaine C. de l'Amor  
signé: Mequese

A.O.M, G.G. A, 9 H100. - (1)

الملحق رقم (14): وصف لمختلف الأوضاع في الجزائر، أدت إلى دفع الهجرة نحو

البلاد التونسية(1).

حي

أشهر ملكات في حوسر الفلاير احمد فانه تبيع بيد مصطفي بوف  
به دار البر يعنى بالجزائر وهو يبلغها ٧٠ بابها واجوبته الراجعه  
في حوسر المذكور تبليغ بيد لازغلي العنبل الفلاير بتونس وهو  
بيد في حوسر كى ٧ تكون باسمه ولا تعيشى للاخبار الوافعة في جلا  
الدولة على مصطفي بوضيرة وفركانت محبة بلانفة بير حوسر  
احمد وفدور الطيب ابنه هو طيب بلدى تونس ١٥٠ مع بوضيرة  
١٠ يوصف يكعبه ان حوسر الفلاير احمد مر عظيم شأنه واظهاره  
عند البلى انه سعى في نيل فتلده تونس لطاهر بوضيرة المذكور  
نسى يمين ٧٠ اهل الجزائر ما هو عليه من الحرمة عند بلدى تونس وليا  
ذلك انه لا يحله الا على مالا في الجامع الا عظم الخليفة ومفتي المالكا  
بالجزائر وهو يعلفه له بنفسه  
وارضا فاه في حوسر الفلاير احمد صديق اخو حبيب فديح بل  
وهو انفاض في محمد بن الطيب فانه يكلتبه ويعظمه بلسان  
عند الفلاس بقوله لعم ان في حوسر في قدر عظيم عند دولته  
ويجعل الخير مع اهل الجزائر

بلغنا خبر من سكة وثقوت وسوق وواك ربح انا من جهة  
كسبهم واموالهم في خير وعافية غير انهم في غاية الضرورة من كلج الوفاة  
في احكامهم لشغل الخطايا المقتزاة فيهم من غير موجب شرعي ولا يساين  
حتى صاروا يجتمعون مع بعضهم ويتشاورون على ترك البلاد والانتقال  
الى بروتونس ولما سمعوا بان دولة تونس تقبل كل من يات اليها  
بالقسيم اخذ ورفقة انما سمعوا في بروتونس وتطرد من يد خلد في تراسها  
هاربا مردون قسما بل تضر به بلانما زاد ان اراد الدخول متعتدا (تبعوا  
على انهم يدخلون الى بروتونس ولو كان بالبارود يوتون ومن تخلص من الموت  
يدخل الى كبرابلس ولا يرضى بالاقامة في بلد النظم والاهانة وهذا الذي  
لنفع حتى اتبعوا على ما اتبعوا عليهم هو كله من الحكمة المتولى عليهم برادريس  
رطرا والناس يضرهون المثل بقولهم لبعضهم بعض انت يا فلان في حكم  
اللبعة الزفان يعنى برادريس واكثر جزعهم ما شاهدوه من تنافس  
بن ادريس مع بوفديح النجاء السير حجر العييد صاحب فاسير والخطاط  
فدوم مع اشتها زاوية من فديح الزمن ومع ان هذا الموضع جميع  
عرب تملك النواحي منحتي للكلام في غاية التوفير عندهم وانه لا يدخل  
في حل واعقد من جميع جهة الامور الخيرية وماذا ك من برادريس  
غيره ونفس حتى راي الناس فيليون النير ويجدونه في اما خير احوالهم  
البلد كسبون وضع اشبه الحماة فستطير في الزمان ولا يبيع اختصار اللان فيهم وانما كان مع كرات  
رما خير تونس فان في حوسر الفلاير احمد تولى فايد اعلم الاجنبية التي  
على الجزائر المهاجر الى تونس وصار يحس العييم ويامرهم بالكتابة الى اعراش  
عنه كراو احمد منهم يكلتبه عرشه وخبره بالنعمة التي مع جيبها ويرغبونم في الخوف  
لم تنفعهم عصمتهم وكذا ذلك سعيهم برود اود فونه ملكات عمالة فستطير

بلغنا وان رعية المدينة خير وهناك مع حكام الدولة غير ان  
 المرض عندهم هذه السنة كثير في ادمي والدواب والصلابة عندهم  
 غاية حامد بن الله شاكربن ٧ كرم بوغار وقع ظلم كبير من جانب  
 فاض القصر وان ياخذ الرشوة من الخما وله يد مع القامد عبد الله بن  
 التجار فاية المبلغة وهذا القامد مع ذلك لم تكن ميرك اجازة  
 الغضار غير اجازة باش عدل والمتسبب في ورايته يوسف  
 شاوش وكيل الراج والترجمان وكثير من ولو امثله باكل الدراهم منه  
 واما باش عدل القامد المذكور فانه كان فاضا وعزل وحرمت  
 عليه التولية بسموه باش عدل عند مر ذكره

بلغنا ان حكم سور الغزوان في هناك وخير غير انه من جانب القامد  
 من العرب بوخانه فانه يظلم الناس ويحكم للتخصير معاً وله يد مع  
 الترجمان الكبير وشاوش البيرو يحيى بن عيسى فكل من تولى وطبق  
 شرعي او مخزن الا وياخذون منه الرشوة واما الترجمان الصغير  
 فبالي فانه تزوج بامرأة باحشة من الجزائر وجمها مع ابن السور  
 وهاتين تفعل اكثر مما كانت تفعله بالجزائر وهو باكل الرشوة لاصروية  
 ومصر وبها ولم يلقه شئ حتى صار يطلب بلبساته الفيلد واما عبد الله  
 وكيل المحابيس الذي في عيسى بلقاسم كل من يبلغ بيده مسجوناً  
 وتحبب لحيته ياخذ منه الدراهم ويترك بلحيته ويسقط عنه خدمة  
 الكورج ويحسب اليه ومرتب ذلك انه يكسب ما يزيد على الف راسرغ  
 وما ينفق بخلاف الدواب والحرف مع انه كان مرشاحي وشهريته مع شهريه  
 خدمته المحابيس لم تبلغه الى هذه المكسب

بلغنا ان فونصل البروس في تونس له رجال من المانيا يعرفون  
 اللغة العربية والكتابة يملكون في الاراضي مثل التجار ومعهم  
 مسلمين من جزاير يريدونهم وعلى الناس الذين يعرفون الدولة  
 ولم تفعل معهم خيرا فيما اخذوا منهم الا اخبار اياما كانت  
 ومثل هذا عند الفونصل الذي في طنجة وملاقات هؤلاء  
 التجار في تيارت يستعادون بالاخبار من بعضهم بعض  
 فلما يبعه تبليغ خبر المشرق الى المغرب ولما يبعه من المشرق  
 الى المغرب وما لا حد من الناس يعرفونهم لتكبرهم والتماسهم بحرية  
 التجارة والسلامة والرفاهية وانما هو يسهل على من جهة المشرق والمغرب

اما فنصل البروس في صجة لما عاب وورد حبيبر -  
 وكان فايد طنجة عزل وتولى دائر مكانه بمجمل زيارة جميع  
 الفوايد غير خلية تونس البرنسي لم يفو عنده لثامته انه  
 لا زيارة له حتى يات الفونصل من غيبته لا كخلية الفونصل استغاث  
 وقال كيعب بالفايد يتكبر على بما سمع الفايد بذلك فدعاه اليه  
 واستغذله وانصلحت ذات البرنسي شرح هذا الخلية في الوصاية  
 على اليهود وقال للفايد ابدان تستوصي بهم خيرا وتغذهم نعم  
 عباد مثلنا فتعجب الفايد من ذلك وقال هذا اما سمعته حقا  
 من فناطل الدول ابدان يعجب يعبوا يكبروا اليهود في المغرب كما علموا  
 في الجزاير وغيرها وهذا الذي يوسع الدولة ويحيط فدها بين الاجناس ولما فرج الفايد  
 مما عثره حكى الاحباب وذا برته ما خذ طبه  
 في خلية الفونصل



الملحق رقم (15/ب): طلب الذهاب إلى تونس من أولاد سيدي عبيد لاسترجاع أملاكهم(1).

العميلة وحده

جناب الصالح البار، العمل المحترم الأخر  
 الشيخ الفوقر نور بالجزائر، إمام حفصه  
 عامين والمتولي لعلير جنابكم اننا اناس من  
 اولاد سيدي عبيد وكنا في بلدنا بعملكم كعم  
 نسبة فحفظنا ضرر كثير من المنو ضيعت في  
 فصول منها زيارة العتق ومنها زيارة  
 الخدم والبرازا وجعلنا الضرورة للخروج للبلاد  
 التونسية حيث لنا بها املاك بالجزيرة  
 ومنها شير باقرية فممنعت عنا الخروج  
 لعمالة الجزائر وفتح من اتماع على  
 كاز العبيد ببلاد ويتشترقنا من اتماع  
 لكنا جعلنا له حرية فضلا على من هو  
 حر لا يملك الا بالمعروف فرجوا من فضلك  
 ان تفضل علينا باخراجنا للعمالة التونسية حيث  
 املاكنا بها من خيل ونا شير ونا عوا العتق  
 ببركة من لنا بطول العمر والعز والامن  
 والسالم من اتماع اسفله  
 وكنت في جاني ١٨٦٤ السلام

محمد بن محمد  
 محمد بن محمد  
 محمد بن محمد

(1) - A.O.M, G.G.A, 9H101 (60<sup>2</sup>).



الملحق رقم (16/أ): أهالي انتقلوا بثروتهم الحيوانية إلى تراب بوغانم بنواحي الكاف(1).

Département  
 de  
 Constantine.  
 Arrondissement  
 de  
 Quetina.  
 Commune mixte  
 de la Séfia.

Etat des indigènes qui sont en  
 estivage dans la Tribu du Bou Jhanem.  
 (Commune du Kef).

Noms.	Bœufs vaches	Moutons	Chèvres	Chèvres mutilés.
Abmed b Hamana & Mohamed b Hadj.	29	71	11	3
Abdelkader b Ali.	21	55	20	2
Ojabballah b Lakhan & Issa b Amar	"	110	8	2
Erabar b M'hammed	12	40	15	2
El Aboud b Hamana	14	35	17	2
Kadj b Akkasi b Amir & Mohamed	15	130	10	2
Abmed b Belkacem & Abdallah	10	60	28	2
Youni b Belkacem & Abdallah.	3	80	30	3
Kadj b Saad	18	60	10	2
Ammara b Cherif & Abmed b Dalab.	25	66	"	3
Erhaini b Mohamed	14	70	"	2
Abmed b Abiss & Taleb.	12	120	"	2
Youni b Mohamed & Ojabballah	17	64	10	2
Mohamed b Ali & Mohamed b Amar.	22	43	3	2
Khiblouti b Erich	12	40	"	2
Ali b Erabar & Hadj Amir b Ali	58	120	"	5
Dalab b Kassem.	14	55	5	2
Amar b Mohamed & Ali b Barbin	5	130	10	2
A Reporter.	300	1453	181	43

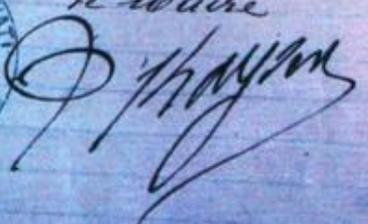
A.O.M, G.G.A, 9H 100. -(1)

الملحق رقم (16/ب): مجموعة من أهالي أولاد زناتي انتقلوا بأهاليهم وثروتهم  
الحيوانية إلى ناحية باجة(1).

DEPT de CONSTANTINE  
COMMUNE  
QUED-ZENATI

Etat resumé des demandes  
d'expatriation en Tunisie  
faite par des Indigènes de la Commune  
de Qued Zenati.

Noms des chefs de famille	Demeures	Composition de la famille			Nombre d'animaux du bétail				Signe	Lieu de destination
		Hommes	Femmes	Enfants	Bovins	Caprins	Porcs	Chèvres		
Sembert ben eloufi	Dir. Bech	6	5	8	40	100	6	1	1000.00	Béja
Abouad ben Sembert	Midi abid	4	5	9	10	80	3	-	1000.00	"
Abou ben abd eloufi	"	3	3	7	4	60	4	-	1000.00	"
Zemar ben nouri	ben jama	2	3	4	4	-	1	-	100.00	"
Abou ben eloufi	Bach Hatet	2	2	5	11	-	4	-	500.00	"
Abou ben Sembert	Jeminet	6	6	7	8	50	4	-	1000.00	"
Abou ben sira	"	2	2	4	10	1	1	-	100.00	"
Abou ben nouri	"	2	6	5	10	50	7	-	800.00	"

Qued Zenati le 16 Avril 1886  
Le Maire  




(1) - A.O.M, G.G.A, 9H 100.

الملحق رقم (17): عرض حال حول مخلفات مستحقات المدينة (1)

الملقح رقم 108  
 16/3/48  
 المملكه التونسيه  
 ادارة المدينة  
 26 فبراير 1948  
 Le Cheikh El Madina  
 à S. A. C. 01, D 14/2

Par lettre n° 3529  
 du 20 octobre 1947  
 vous avez bien voulu nous adresser un état  
 des comptes de la section d'état, cheikh el madina  
 effectués entre le 1<sup>er</sup> janvier 1947 et le 31 décembre 1947  
 et les collecteurs et les contribuables révisés des  
 contributions d'Etat et de la section d'état  
 à 358250.  
 Je vous informe que sur ces chiffres il y a eu des  
 erreurs et que les chiffres sont à réviser.  
 En effet, il a été constaté que les collecteurs  
 ont fait des erreurs dans les comptes et que  
 certains contribuables ont été révisés à tort.  
 Par conséquent, les chiffres ci-dessus mentionnés  
 ne sont pas exacts et doivent être corrigés.  
 Les corrections à effectuer sont les suivantes:  
 - Augmenter de 10000 les contributions d'Etat.  
 - Diminuer de 5000 les contributions de la section d'état.  
 - Réviser certains contribuables à tort.  
 Les chiffres corrigés sont les suivants:  
 Contributions d'Etat: 368250.  
 Contributions de la section d'état: 353250.  
 Total: 721500.

الحالة في تاريخ بيان نتيجة حسابات خلاصة المدينين في المدينين المتغيرين المدينين

مستحقاق	الدين	الدين المدينين المتغيرين	الدين المدينين	ملاحظات
المدينين	57848	101000	41728	
ديون مدينين المدينين	127000	127000	...	
المدينين	50000	50000	10000	
ديون مدينين	25000	25000	...	
المدينين	11224	7000	4224	
المدينين	118217	118000	217	
المدينين	28840	21000	1400	
المدينين	50000	50000	...	
المدينين	18	...	18	
المدينين	29027	28240	787	
المدينين	12187	7000	5187	
	722927	720240	2687	

(1)-A.N.T, S.A, C.01,D 14/2, section d'état, cheikh el madina, cheikhs des Algériens à Tunis ( organisation).

الملحق رقم (18/أ): مراسلة حول مهام شيخ الجزائريين في دفع المستحقات المالية(1).

Tunis, le -1 OCT 1938

REGENCE DE TUNIS  
PROTECTORAT FRANÇAIS  
DIRECTION DES FINANCES

ARRIVÉE  
- 3 OCT 1938  
Cabinet Carton Dossier

N° 21135

Chefks-A.A. des Chefks des Algériens  
à Monsieur le Secrétaire Général du Gouvernement Tunisien,  
à TUNIS

SECRETARIAT GÉNÉRAL  
ENREGISTRÉ  
le - 2 OCT 1938  
N° 14992 A

J'ai l'honneur de vous faire connaître qu'il résulte des écritures tenues à la Direction et des renseignements fournis par le Service de l'Inspection que les Chefks des Algériens, des Constantinois, des Oranais, des Mozabites et des Touats, n'ont effectué aucun versement à la Caisse du Chefkh El Médina depuis plus d'un an; celui des Souafa n'a versé qu'une très faible somme durant la même période.

Sur l'intervention du Service de l'Inspection les 4 premiers collecteurs ont dernièrement versé respectivement 533<sup>f</sup>, 225<sup>f</sup>, 123<sup>f</sup> et 225<sup>f</sup>50.

Les encaissements de ces collecteurs, qui font preuve de négligence, sont manifestement insuffisants.

Il y aurait lieu à mon avis d'infliger une amende à chacun de ces Chefks et de les inviter à s'occuper comme il convient du recouvrement des impôts.

J'attire d'autre part votre attention sur le cas du Chefkh des Ouergmas.

Nommé par arrêté résidentiel du 30 Mai 1938, ce Chefkh n'a pas encore présenté l'acte de garantie réglementaire et partant n'a pas pris en charge les titres de recouvrement concernant son Chefkhat.

J'ai l'honneur de vous prier dans ces conditions de bien vouloir le faire mettre en demeure de présenter des garants dans un bref délai, à l'expiration duquel il serait opportun d'envisager son remplacement.

Je vous serais très obligé de bien vouloir me tenir informé des décisions à intervenir./.

Le Directeur des Finances  
Khan

T.S.V.P.

Les Archives Nationales de Tunisie

*M. A. Novati*  
*Jeune des chefs de*  
*liste de son autorité et*  
*honorables, dans le sens*  
*d'appuyer à Tunis*

*Mme de...*  
*de...*

6/10

A-1-14

taire et partant n'a pas pris en charge les titres de recouvrement concernant son Chefkhat.

J'ai l'honneur de vous prier dans ces conditions de bien vouloir le faire mettre en demeure de présenter des garants dans un bref délai, à l'expiration duquel il serait opportun d'envisager son remplacement.

Je vous serais très obligé de bien vouloir me tenir informé des décisions à intervenir./.

Le Directeur des Finances  
Khan

(1)-A.N.T, S.A, C.01, D 14/2, OP, Cit.

الملحق رقم (18/ب): مراسلة خاصة لتثبيت شيوخ المدينة الجزائريين (1).

Protectorat Français  
 GOUVERNEMENT TUNISIEN  
 ADMINISTRATION  
 DU  
 CHEIKH EL MEDINA

Tunis, le 25 Février 1919

Le Cheikh el Médina,  
 à Monsieur BLANC, Secrétaire Général du Gouvernement  
 Tunisie

SECTION D'ÉTAT  
 ARRIVÉE  
 le 26 FEV 1919  
 No 352  
 Serie / Cartes / Dossier 10

N° 378

En réponse à votre lettre N° 1379, Section  
 d'Etat, du 21 de ce mois, j'ai l'honneur de vous  
 adresser ci-joint, une liste des algériens ressort-  
 issant à mon Administration et sujets français  
 domiciliés dans la ville de Tunis ou hors de ses  
 remparts. /.

*Ch. Rouley*

VOLE CIVIL  
 Consulat de France  
 TUNIS

ETAT DES CHEIKHS DES ALGERIENS

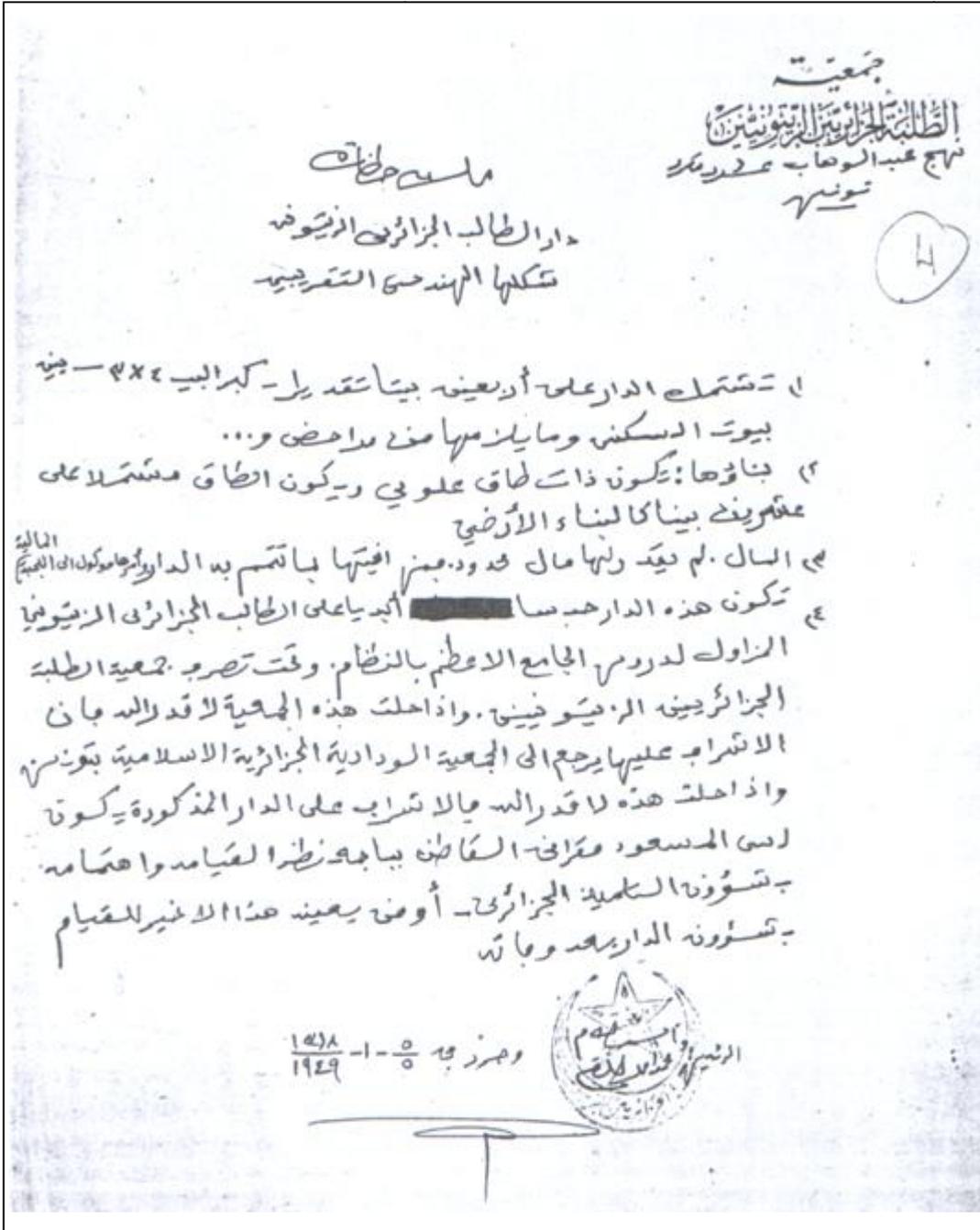
Noms	Ressortissants	Date de naissance	Date de l'entrée en fonctions (Date de la lettre d'investiture)	Domicile
"BOUMMOUA" Ferhat ben Mohamed ben nadj Ahmed	Algérois	1857	10 Novembre 1908	rue du Postier n° 8
Mohamed Salah ben Ahmed Zarruk ben Abdeltader	Constantinois	1860	9 octobre 1907	rue Sidi Kad- day el Raou- adj, impasse el Bahi, 7
Ahmed ben el nadj Zaddour ben Ojnat	Oranais	1869	Novembre 1910	rue de l'hi- ver, impasse Sidi Abdelma- lek n° 5
Ojelloul ben nadj Mohamed ben Abandan	Quarglis	1877	1er Février 1913	rue des Plantations, impasse Aou- dat n° 4
Ali ben Soutan ben Lakacem	Soufis	1886	1er Juillet 1901	rue el Hadj- amine n° 27
Ahmed ben Mohamed Salan	Touatis	1889	en 1904	rue el Bahdi n° 2
nadj Ali ben Amor Lavir	Mozabites	1862	13 Mars 1912	Boulevard bab-Lamat n° 45

Les Archives Nationales  
 Tunisie

Le Contrôleur Civil  
 de Vice-Consul de France  
*Ch. Rouley*

(1)-A.N.T, S.A, C.01, D 14/2, OP, Cit.

الملحق رقم (19): وصف هيكل جمعية الطلبة الجزائريين الزيتونيين (1).



(1)-A.N.T, S.E, C.509,D 126, section d'état, ( association des élèves Algériens de la grande mosquée).

الملحق رقم (20/أ): إنشاء جمعية الطلبة الجزائريين في تونس(1).

PROTECTORAT FRANÇAIS  
RÉGENCE DE TUNIS  
Secrétariat Général  
DU GOUVERNEMENT TUNISIEN  
de l'Intérieur  
Sûreté Publique  
ASSOCIATIONS  
N° Sté - 1264-2

Tunis, le 25 MAI 1936 193

SECTION D'ÉTAT  
AÉRIENNE  
le 28 MAI 1936  
N° 128 10  
C. 509-126

NOTE  
pour Monsieur l'Inspecteur Général des Contrôles  
Civils,  
(Section d'Etat)

Les Archives Nationales  
de Tunisie

M.S

- 2 pièces -

J'ai l'honneur de vous communiquer les  
statuts déposés par le Président de la société en  
formation dite : " association des élèves algériens  
de la Grande Mosquée " qui sollicite l'autorisation  
prévue par le décret du 15 septembre 1888.

Je vous serais obligé si vous vouliez bien, en  
me retournant ce document, me faire connaître les  
observations que sa lecture aura pu vous suggérer./.

LE COMMISSAIRE PRINCIPAL, CHEF DE LA POLICE,

*V. 16*

*Mr. Th.* / *Mr.*  
pour note de relevé.  
- 1<sup>re</sup> délégation algérienne -  
- 4<sup>ème</sup> département: représenter brièvement  
une observation marginale

(1)-A.N.T, S.E, C.509,D 126, , OP. Cit.

الملحق رقم (20/ب): تكوين جمعية المسلمين الجزائريين في تونس وتشكيل هيئتها (1).

PROTECTORAT FRANÇAIS  
RÉGENCE DE TUNIS  
DIRECTION DE LA SURETÉ PUBLIQUE  
N° S<sup>e</sup> 4226-2-G-  
ASSOCIATIONS

Tunis, le 17 avril 1938

ADMINISTRATION GÉNÉRALE ET COMMUNALE  
ARRIVÉE  
13 20 AVR 1938  
N° 214  
Série E Dossier 280

(3)

LE DIRECTEUR DE LA SURETÉ PUBLIQUE,  
à Monsieur LE DIRECTEUR DE L'ADMINISTRATION GÉNÉRALE et COMMUNALE,  
à TUNIS

En réponse à votre lettre n°492-S.D.-section 1 - du 7 mars dernier, j'ai l'honneur de vous communiquer ci-après, les renseignements recueillis par mes services sur les membres du bureau de " l'association générale des musulmans algériens sujets français en Tunisie ", en formation à Tunis .

1/°- PRÉSIDENT - ABDELAZIZ MOHAMED EL HADJ EL MERDASSI, français par naturalisation, blessé de guerre chaouch à la Direction des Travaux Publics, est actuellement en congé de longue durée .

L'intéressé est bien noté par ses chefs, sa conduite et sa moralité sont bonnes . Rien de défavorable n'a été relevé sur son compte au point de vue national.

2/°- Vice-Président .- EL APIF BEN BECHIR BEN ABDELHAFID EL GHARBI, algérien, mais connu comme étant d'origine tunisienne. Il est propriétaire à Ez-Zouarine et domicilié à Tunis, rue Abba n°7 . Sa conduite et sa moralité laisseraient à désirer, il aurait été mêlé dans des affaires d'escroqueries .

Ne fait l'objet d'aucune remarque défavorable au point de vue national ./

21 AVR 38

8 509 280

3/°- Secrétaire Général.-DJENOUHAT BRAHIM, algérien, âgé de 40 ans, facteur mixte à la gare de Tunis.

Rien de défavorable n'a été relevé sur son compte .

4/°- Secrétaire -adjoint .- AMOR HAMDOUCHE, algérien, téléphoniste à la Direction des Travaux Publics . Il est considéré par ses chefs comme étant discipliné et travailleur . Sa conduite et sa moralité sont bonnes . Possède une certaine instruction . Il est estimé dans les milieux algériens . Bien noté .

5/°- Trésorier Général .- TAIEB BEN BECHIR BEN ABDELHAFID el GHARBI, frère du Vice-Président , domicilié rue Abba n°7, est considéré comme tunisien bien qu'il possède une carte d'immatriculation d'algérien .

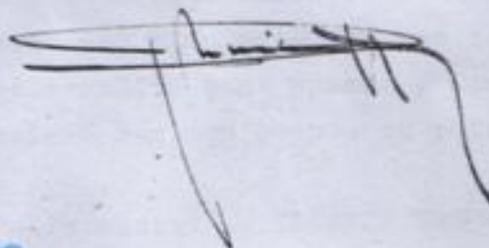
Sa conduite et sa moralité sont bonnes .

6/°- Assesseur .- ABDEMEZIANE SADOK, algérien, employé à la C.F.T.

Il n'a fait l'objet d'aucune remarque défavorable .

Les promoteurs de ce groupement n'ont pas encore fait connaître quels intérêts ils avaient l'intention de défendre en s'associant ./.

LE DIRECTEUR DE LA SURETE PUBLIQUE,



Les Archives Nationales  
Tunis

الملحق رقم (21): مراسلة تتعلق بنشاط جمعية الطلبة الجزائريين الزيتونيين في الحياة السياسية والاجتماعية بتونس.

**SECRET**

Alger, le 19 décembre 1937.

F 874

Source : S.E.A.T

### Renseignement<sup>(1)</sup>

#### Association des étudiants algériens de la zitouna.

Fidèle aux directives du Cheikh ben badis, les étudiants algériens de la grande mosquée de Tunis partisans de l'unité nationale Nord-africain sympathisant avec les deux tendances du destour et participant activement à la vie politique et sociale tunisienne.

A l'occasion du 6<sup>ème</sup> anniversaire de sa fondation, l'association des étudiants algériens zitouniens vient de publier à l'imprimerie de la jeunesse, boulevard bab menara, une brochure contenant des coraniens et articles se reportant à l'islam<sup>(2)</sup>.

Cette publication à été largement diffusé en Algérie et en tunisie, son caractère religieux n'exclut pas une tendance politique nettement nationaliste et panislamique, puisque dans un de ses chapitres, Cheikh ben badis écrit : vous savez mes enfants, que l'Afrique du nord, la Lybie, la Tunisie, l'Algérie, et le Maroc est une même partie et a des aspirations commune.

---

(1)- I.S.H.M.N, ANOM, Bob, A46, C25, H32, Dossier 11, F 874.

(2)- Note du C.I.E, il s'agit du livre intitulé premier fruit dont le journal el bassaier, (n° du 3 DEC 1937) a recommandé la lecture dans un article intitulé manifestation de l'intelligence arabe(C.F) l'analyse de ce journal

(ESP)

destinataire : DAI

A.D.C.T.S

C.I.E

الملحق رقم (22): النشاط النقابي للطلبة الجزائريين بتونس(1).



(1)- جريدة البصائر، عدد: 68، في 21/06/1937 الجزائر. ص 143.

الملحق رقم (23): نداء الطلبة الجزائريين بتونس إلى الاهتمام بالرقى الفكرى والاجتماعى، والاشادة بجمعية العلماء ومشیخة الجامع الأعظم وفروعه (1).

## الطلبة الجزائريون بتونس

بالقطر الجزائرى (وجمة الطلبة الجزائريين الزيتونيين) التى تسهر على مصالح الطلبة وتوجههم الى ما فيه الخير والسداد للأمة والوطن ، تذكر الأمة الجزائرية عموما والمقيمين بتونس الشقيقة منها على الأخص بما يعاينه هؤلاء المهاجرون من ابتائها الذين اصطفتهم المقادير لتلقى رسالة العلم الثقيلة وتحمل آلام الهجرة الطويلة من تب فى المساكن الى نصب فى المعاش ومن غناء فى الكسوة الى وصب فى الفراش .

فاليك أيتها الأمة الجزائرية جماء نرفع هذا النداء المنبعث من وراء الأفق الغربى على أنه من باب التذكير للشعب كله وللهيئات التى لم تشارك قبل فى الأخذ بيد الطلاب الذين ما هم - وان ابوا - الا آلة لتشييد صرح المجتمع الجزائرى الأعلى وهو الغرض الأسمى الذى تتحد عنده جميع المبادئ وتقف أمامه كل الأغراض وتقر فيه كل النزعات .

أيتها الأمة الجزائرية المسلمة العربية ان الواقع يفرض علينا ان نقول انا منك أمة واليك أمة فلتكن مساعدتك لنا أمة أيضا . أما أنت ايها الشعب التونسى الأكرم فقد ادبت الينا ما تراء واجبا حتما وتراء منك كرما وفضلا من عطف وحنان ومساعدة جيلة تذكر لك فتشكر عليها .

ويعلم الله انا ما اردنا من تخصيص هذه الكلمة باخواننا الجزائريين المقيمين بتونس وضواحيها - من بين اخواننا التونسيين - الا لانهم بأحوال الطالب الجزائرى أعلم وواجبهم نحوه أكد .

الظاهر سعدى

نائب الكاتب العام للجمعية

كانت الثقافة القومية ولا تزال من أصح قاييس التى يقاس بها مقدار تقدم الأمم درجات رقيها الفكرى والاجتماعى معا . ونحن اذا نظرنا الى الأمة الجزائرية النبيلة هذه الناحية وجدناها - وان قضى عليها عشرات من السنين الخوالى بخمول عقلى - كود فكرى كان أثرها سيئا جدا فيها ، ت اذا نظرنا الى الأمة الجزائرية من هذه لىة وجدناها على جانب من الاستعداد لميم مما يؤهلها باستحقاق لما تصبو اليه من ومناعة ونعيم حر .

ولا أدل على ذلك من هذا السيل القوى نى يرداد عدده عاما فعاما بل يوما فيوما سارعا الى شتر الشمال الأفريقى الأغر الزيتونة . العامرة فقد فسر رغبته تلك ك اللغز المبهم والمعنى الغامض الذى طالما تلتف فيه الناس وهو ما فى نفس هذه أمة العربية المسلمة من خيرة يقطلة تنبأ أخذت تتحرك بعد سكون وتنبت ركون .

ولقد ساعد على نحو هذه الحركة المباركة شان جليلتان هما (جمعية العلماء المسلمين) جزائر و(مشیخة الجامع الأعظم وفروعه) نس فجمعية العلماء الرشيدة فضل ايجاد روح وتنمية العلوم وللمشیخة العتيدة مل التقوية والتكميل ولعمري ان الطالب منى الحق لا يستثنى عن هذا ولا ذاك .

ولا يعزب عنا ما يسود تلك النفوس لاعرة من الخلاص للعلم وما يرود هذه اشنة البریة من انقطاع الى العمل فى بل تحصيله كان لكل منهما اثره الخاص نى لا يخفى فى انتشار الحركة العلمية

(1) - جريدة البصائر فى 27 أكتوبر 1947، عدد 12، ص 7.

الملحق رقم (24/أ): النشاط الجمعي للمهاجرين الجزائريين واهتمامهم بأوضاع الجزائريين المقيمين في تونس (1).

**جمعية واداديت**  
لملحي الجزائر القاطنين بتونس

استت نخبة من أبناء الجزائر القاطنين بالملكة  
ونسية جمعية تحت الاسم اعلاء غايتها تكوين  
رابط متينة وتبادل عواطف الاخوة والولاء بينهم مع  
يد المساعدة للمحتاج منهم مما تجعبه من اعانات  
برعات واشتراقات .  
والله في عون العبد ما دام العبد في عون  
خيه .  
وقد اسفرت نتيجة انتخاب المجلس الاداري  
جمعية عن السادة :

الزين قلش	رئيس
الحاج صالح الجنادي	نائب رئيس
عمرو خبيري	امين المال
حامد بدير	نائب امين المال
ابورزان الميلي	كاتب عام للقلم العربي
عمار السلطاني	نايبه
محمد الشريف البداوي	كاتب عام للقلم الفرنسي
العربي عدوان	نايبه
محمد دحماني	مراقب
محمد الصالح شعلال	مراقب

اعضاء مستشارون

الحاج احمد بن عيد الكريم ، الطاهر الشرفي  
عمود المسعودي ، العلي بن خليفة .  
اما الرئاسة الشرفية فقد امتدت للسيد حمان  
بو جدره .  
الكاتب العام  
( ابورزان الميلي )

(1) - جريدة البصائر في 29 جانفي 1937، عدد 53، ص 3.

# الملحق رقم (24/ب): مشاركة الطلبة الجزائريين في المظاهرات بتونس الداعية إلى التحرر من الاستعمار (1).



## مظاهرة الطلبة الجزائريين بتونس

فقد كان يوم الأربعاء 6 يوم اثنين من مارس 1956 يوماً فرساناً لأنه ، ربت فيه البلاد التونسية إلى التوحدة ، وطلعت فوقها أعلام الجزائر ، وظهرت في وسطها دن والمجاهدين الأجدد ، بسانية قد فرسا لها بصفا في الاستقلال .

وكان يوجد من بين الأعلام العربية رسالة علم ، فحتى جيل ، سارع إلى ، اعزى العصور فسارعت إلى التي تبنيه ، وحركت الشارع ، في الأيدي التي لها ، الأوهو الجزائر الحريصة التي هي إلى في بحر من الدماء والدموع ، في غاست ، وما تزال تأسى سنوات م ، وأنواع الحرمان .

في هذا اليوم الجديد على حياة من الشفاعة ، ندى الطلبة الجزائريين كتيان - إلى المشاركة في عيد باب التونسي في آخر لحظة من مساء 6 اليوم ، علوا الدعوة سروريين ، حوا إلى طلاء السحن الجديد الذي مكان الفناء ، متفطنين كالليل حسر على في جسمهم دم الأسيار ن المريل ، وانتظوا ثلاثة ثلاثية ، في التي في ركب الشباب جليل ، ت متادة كلامية كبيرة بين الطلبة والذين ، والمترفين على تنظيم عيد يساب ، امتت حتى حشر الطلبة والذين في طرفين : أما المشاركة ، هم المشاركة ، وذلك أهم فالسوا : طمككم نحلته إحدى الطالبات وسيت . لكي يوضع مع الإعلام رية ، لكن الطلبة الجزائريين أورا رفع العلم فوق رؤوسهم لكي يتجهم - التنسي ، ويريد الشخصية الجزائرية خيضم من حية الحرائم التونسيين ، هم الناس أصبحوا يكرهون الإدمان لا يكرهه كل الأخوان الجزائريين ، مروا على ذلك ، وتنادوا في أصراهم خيرا حيدوا على عاقبتهم المتواضعة حملوها في فرح ، وساروا في انتظام قطع النكر ، يتقدمهم العلم ، حامله أب لم يتجاوز عمره خمس عشرة سنة ، هم يرددون صوت جيوري صغيد ، لاقتيد التحية : نيد الرجل الخالد ذكر الذي سيغسى ما بقي الدهسر . تعب الجزائر مسلم الشيد ، وشيد : فداء الجزائر ، وشيد ، من جبالنا للبحر والسماء - رجبالا ونساء - ثلوا في بحر من الوجعان عظيم ،

تم ان المظاهرة لم تثبت ان اعلنت التي مظاهرات متعددة بفضل الجسد والذين حاولوا مع الجند تنسيت الطلبة المتظاهرين ، ذلك ان الطلبة انفسوا الى عدة فرق ، حركت مشاعر الاخوان الجزائريين المنسولين بتونس ، فاندفعوا الى المشاركة في المظاهرة التالية ، كما اندفع بعض من الاخوان التونسيين ، وقد حاول الطلبة المتظاهرون منهم من

مستقلين على حافتي الطريق : الرجال يعشقون ، والنساء يعسرون ، وينادون بحياة الجزائر حرة مستقلة، ولكن التبره الاستمارة تأتي الا ان توجد في كسلي سكان . وتظهر في كل رسالة : فما ان دخل الطلبة الجزائريون ، وسط المدينة ، ومارسوا مركز المحافظة :

كوميديا ، حتى اندفع البوليس نجومهم في جيون ، محاولا فككك العلم من ايديهم فثلا : علم ، والعلاقة ، الطين بقة ، فقد تمالك اصوات الطلبة والجاهير المنطعة على حافتي الطريق والطلقة من طو ، منادية بحياة الجزائر حرة مستقلة استقلالاً كاملاً ، وبسقوط الاستعمار ، واندفع الطلبة انظام رجل واحد ، فصفدوا البوليس من فككك العلم من ايديهم ، كما صفدوا عيسره ، وزعموا ذلك الشاب الصغير الذي يده العلم فوق كواعلهم ، ساويين حله ، وارتفع العلم ارتفاعاً جليله واضحا كالشمس ناسا ، كالتياسي لكسلي دي عين ، واحتيط بسياج من الطلبة حصب ، وساروا متادين بحياة الجزائر حرة مستقلة استقلالاً كاملاً ، وبسقوط الاستعمار ، واقتبعت المشاركة في عيد الشباب إلى مظاهرة عظيمة ، وتمت التامعاً مشادات حيفة بين الطلبة والبوليس حينا وبينهم وبين الجند حينا آخر ، وذلك لأن فرنسا ما لبثت ان امتت بالقوة المدنية ، والإسلحة المتخفية من رشاشات ومدافع وغيرها ، وجامرت الأماكن الرئيسية ، محاولة لتثيت الطلبة المتظاهرين وصدعهم عن التظاهر في تلك الأماكن ، لكن عزم الطلبة المتظاهرين كان أقوى من عزم الجند الرابيط ، إذ أنهم استطاعوا ان يجيروا كل الاحياء التونسية ، وعاصمة منها الاحياء الأروية ، وقد كان - النساء تظاهر الطلبة بالاحياء الأروية - عدد غير قليل من الفرنسيين واليهود ينادون بحياة الجزائر ، يحيى الجزائر يحيى الحيري مع التعصيق الحاد .

المشاركة تالكين لهم ايها مظاهرة طلابية ، خاصة بالطلبة فقط ، لكن الجزائري كان ان اقول له انها طالبة اياب اما طالب والبوليس اذا قيل له انها جزائرية ، اياب الا جزائري . هكذا انقمت جسوع غير قليلة لمشاركة الطلبة المتظاهرين ، في مظاهراتهم . واندفع متادة وتمت بين الطلبة المتظاهرين ومن هم ، والجند المسلح هي المتادة التي

كانت امام المدوية و الاقامة العامة سابقا ، وانه هذه الشادة جرح احد الاخوان ، والسي القيس على ثلاثة ثم لائق سرالهم ، واستمحل الجند لهما القابل الملبدة للدموع ، وحسرت المتظاهرين يؤخر السنادق ، ورتشم المياه الترية . وقد كتب من الاخوان الطلبة امديتهم لانهم اضطروا الى رمي حية من صفته حمصه

(1) - جريدة البصائر في 6 أبريل 1956، عدد.361، ص.2.

الملحق رقم (24/ج): نشاط الطلبة الزيتونيين ونظرتهم البعيدة للمصير المشترك  
للمغرب العربي (1).

قابلته إيطاليا بتحجير الخراج الاموال من  
تراها - فبالرغم من تعالي اصوات النذير والشكوى  
من قبل جماعات الشواشية وغيرها من الهيئات  
فان الحكومة لم تهر المسألة ادى اتمام - وار كانت  
الاموال المحجوزة فرأية اقضي الامر واطلق  
سراحها منذ زمن بعيد -

وانا لتؤكد للحكومة ان التونسيين اذا قبلوا  
بمتها هذا التهاون في مسألة الاموال فانهم لا يمكن  
أن يقبلوه في مسألة لها مساس بشعورهم الديني  
وكلياتهم الدينية التي تلعب بكعبة الشمال الاقريقي -

ان شيخ الجامع الاعظم رجل اخلص كل  
الاغلاص لمأموريته ولكنه يلاقي الحرب الحقيقية  
للمنظمة من جهة خصومه سواء في دائرة الحكومة  
أو خارجها واداتي من الاعانة الحكومية والتأييد  
الرسمي مما لقيه سابقه ا.ا. وصل الامر في الجامع  
الاعظم إلى ما وصل اليه اليوم - ولقد ايننا قبل  
اليوم أن نطرق هذا الموضوع لانا نرى أن مواقف  
صحفنا قد زاد الحلة تصكراً فاردنا أن لا نشارك في  
هذه الخطبة رغم استفراب الكثيرين لسكوننا -

عصرونا ونحن نتحقق أن الحكومة تعلم حقيقة  
الحالة وتعلم الايدي المحركة للفتنة الثامنة وتعلم أن  
التلاميذ مظلومون ومضطربون الجاهل وأن مطالبهم  
الاصلية عادلة - وان كان ظلامهم هذه وقد وقع  
استغلالها استفلالاً قبيحاً وغرر بهم وهم حسنة الدبة  
والذي غرر بهم هو الذي يستفيد من دوام الاضراب  
واستمرار حالة الفلق الفكري في البلاد من اصحاب  
الافتكار الرجعية والاغراض الشخصية -

اذلك فانتنا باسم التونسيين نرفع لملاننا المعظم  
ابقاء الله ان يحيط قضية الجامع المهجور ( بعد ان  
كان العمود ) بعنايته السامية وان يتعطف على ايتامه  
الطلبة ويأسر باتصاتهم واستجابة طلباتهم العادلة فان  
حملة هو المانجا الوحيد الذي تلجأ اليه الامة في  
الملمات وفته الله وايدع بروح منه -

— — —

الاضراب عن التعليم  
في جامع الزيتونة بتونس  
الارادة - تونس

لقد دلت الحكومة بسكوتها الطويل عن  
لاهتمام بمشكلة الاضراب الزيتوني وعن صرف  
فضاية اللازمة للبحث عن اوجه حل مناسبة  
هذه المشكلة التي طال عليها الابد وحدثت قلما  
كبريا عظيما في البلاد - نقول لقد دلت الحكومة  
ذا السكوت على انها لا تعبر كبير اهتمام المشاكل  
تونسية الخاصة الا اذا مارجتها المصالح الفرنسية  
ر اذا عارضتها -

وبدل لذلك ايضا سكوتها عن اموال الشواشية  
لمحجوزة في طرابلس منذ عهد المقربات الاقتصادية  
في حانت بايطاليا بعد قرار جمعية الامم الذي

الملحق رقم (25/أ): تأسيس جمعية البعثة الزيتونية لجمعية العلماء بتونس  
لتدعيم نشاطاتهم (1).

## جمعية البعثة الزيتونية لجمعية العلماء\*

<p>الأكبر الشيخ محمد الطاهر بن عاشور شيخ الجامع الأعظم وفروعه وعرضت عليه الرئاسة الشرفية مع تقديمها نسخة من قانونها الأساسي فقط. ثلاثة الشرف.</p> <p>ويسره ان أعلن في هذه الكلمة الصغيرة ان المرشد لهذه الجمعية هو العلامة الكبير الاستاذ محمد الفاضل بن عاشور وان مراقبها هو الاستاذ الجليل الشيخ محمد انشاشلي بن القاضي مدير المدارس ومتمتع بجمعية العلماء المسلمين الجزائريين بتونس وأنه لتجاح بين بر هذا الذي سوف تسلكه الجمعية على ضوء الارشادات التي يقدمها بها هذا الملمح. وقد تركب مجلسها الإداري كما يلي :</p> <p>رئيس : دايمح بوساد رئيس عبد الحميد حدادوش نائبه محمد ابراهيمي كاتب عام شريف الحسيني نائبه عبد المجيد الشريف امين مال محمد ميفازي نائبه الصغير قناره مراقب اول حسين مفلحوي مراقب ثاني العربي الشريف مراقب ثالث الطاهر وادي مراقب رابع بنسون سليمان ، عمر حجابي ، العربي السعدوني ، عبد الرحمان توار ، عبد القادر بوريشة : اعضاء مستشارون .</p> <p>الكاتب العام : محمد ابراهيمي</p>	<p>جمعية العلماء المسلمين الجزائريين . وقد كان تأسيسها لازما في مثل هذه الظروف المرحمة التي تضع فيها القيم المعنوية وتعمل فيها الاعتبارات الادبية الحاضرة ولهذا رأت هذه البعثة المنتهزة تيسير هذه تكون منارا لتلاميذ الذين سلفهم رابعا ، ولم تخالفه الاعتراض ، مما قد يؤدي بال يحييه عن خطته الاصلية والاجتهاد فيه ، فمن اغراضه على توجيه الغائب الجزائري</p> <p>بحسب خلاص من التواقيع و تعتبر دليلا في الحياة الدراسية الادبية النحس هو الذي بنا وهو الذي يريد ان يتشروا . انه سوف يكون ذا نتائج يلمح الايام هذا التوجيه الثقافي الذي انقول وتسجد حوله الاقصر ، استارا كيفية جعلته في عزلة ، وبنقته الى كثير من القوس في للانوار الطلعة المتقلبة التي الناس على التوجيه الثقافي حتى الايام ، وقلة في الوطنية . فقلنا انه نقص في اتواقكم وخطف في تطركم رايتموه معكوسا على الاشياء فقلتموه اصيلا في تلك الاشياء . ومن هنا يتبين لنا ان انشاء هذه الجمعية شروعة حتمية لا محيد عنها اذا نحن نظرنا الى هذه الظروف المحيطة بنا وهي ظروف انطمست فيها معالم الثقافة وقبرت فيها القيم تحت انقاض من اغراض قريبة المقصد وانبة التفكير لا تقف الا حيث تقف بها المذموم ولا تنتهي الا حيث تنتهي بها المصالح .</p>
--	--

(1) - جريدة البصائر ، عدد: 76 ، في 18/04/1949م الجزائر

الملحق رقم (25/ب): الاهتمام الطلابي بالقضايا العربية(1).

## بريد البصائر

من « تونس »

تضامن جمعية الطلبة الجزائريين بتونس  
في قضية فلسطين

أرسل الطلبة الجزائريون برقتين احدهما  
الى سماحة الشيخ أمين الحسيني مفتي  
فلسطين ، والاخرى الى معالي محمد الرحمان  
عزام باشا أمين سر الجامعة العربية ، يملنون  
فيهما تضامنهم التام في قضية فلسطين .

نص البرقتين  
(١)

لبنان (بيروت عالية) - أمين الحسيني  
مفتي فلسطين :

ان جمعية الطلبة الجزائريين بتونس تعلن  
لسماحتكم تأييدها التام في قضية  
فلسطين العربية المسلحة  
عن الهيئة : عبد الحميد زروق

(٢)

مصر (القاهرة) - أمين سر الجامعة  
العربية عزام باشا :

ان جمعية الطلبة الجزائريين بتونس تعلن  
لمعاليتكم كامل تضامنها في قضية  
فلسطين والعروبة والاسلام .  
عن الهيئة : عبد الحميد زروق

نص جواب أمين سر الجامعة العربية  
تشكراتي الحارة .

الامضاء : عزام

تهنئة جمعية الطلبة الجزائريين بتونس  
لملك المغرب بعيد جلوسه على العرش  
وجوابه عنها

نص التهنئة

ان جمعية الطلبة الجزائريين بتونس تقدم  
الى جلالتيكم مهانها الحارة بمناسبة  
عيد جلوسكم على العرش ، وترجو  
أن تحقق آمالكم وآملك الشمال  
الإفريقي .

عن الهيئة  
نص الجواب

جلالته مسرور جدا بالتهنئة التي  
قدمتموها ، جلالته يكلفني بإرسال  
كل تشكراته اليكم .  
رئيس الهيئة

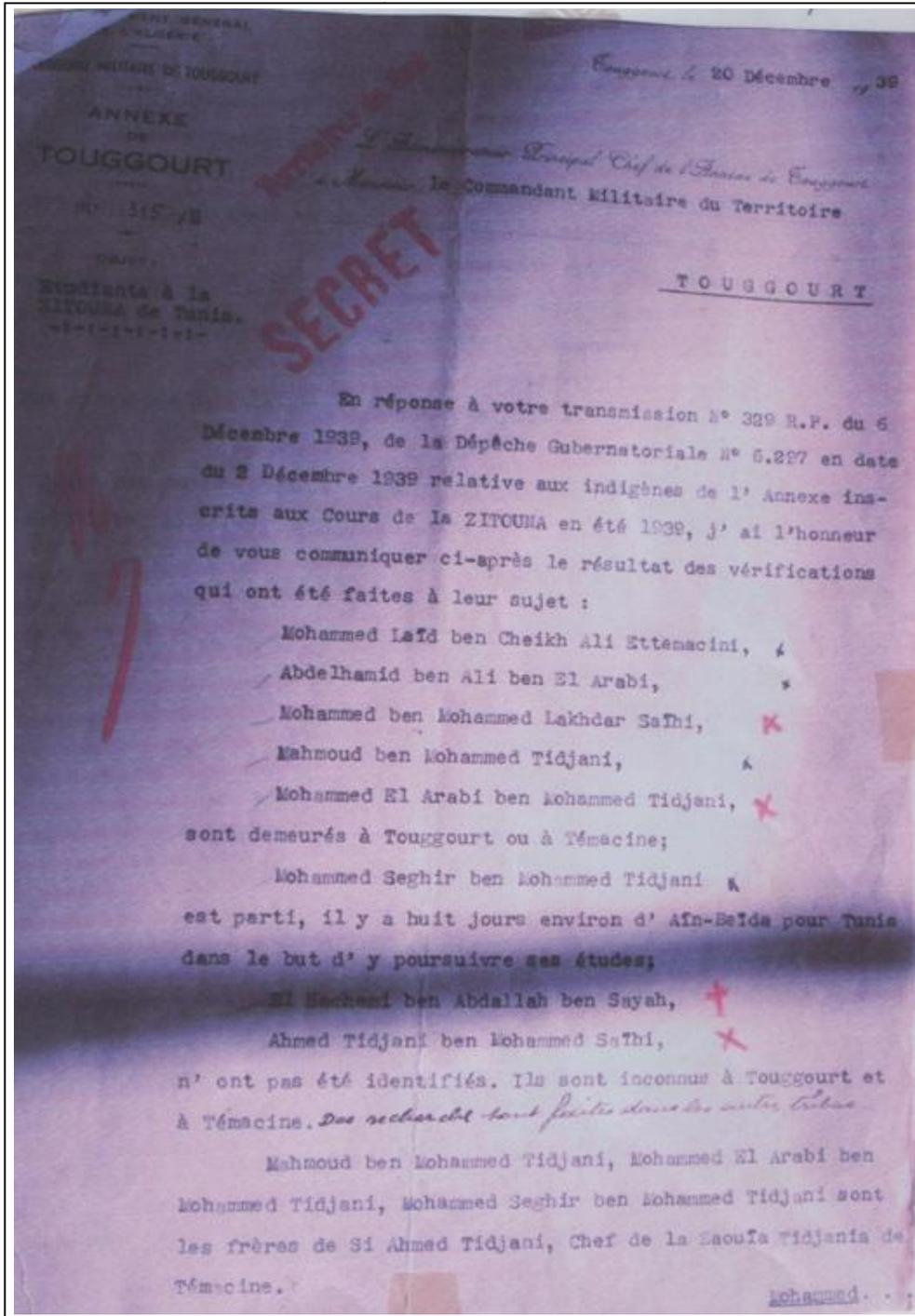
(1)-جريدة البصائر، عدد: 17 في 19/12/1947 الجزائر.

الملحق رقم (26): أهم الصحف التي أصدرها الجزائريون ما بين (1888-1921) بتونس(1).

اسم الجريدة	مديرها	تاريخ صدورها
الحاضرة	علي بوشوشة	1305هـ-1888م
سبيل الرشاد	عبد العزيز الثعالبي	1313هـ-1895م
إظهار الحق	أحمد القبائلي	1322هـ-1904م
السعادة العظمى	الخضر بن الحسين	1322هـ-1904م
تحقيق الأمل	البشير زروق	1323هـ-1905م مجلة
القسطاس	البشير القروي	1325هـ-1907م
المنصف	محمد الشريف المنوبي التيجاني	1325هـ-1907م
التسامح	محمد الشريف المنوبي التيجاني	1325هـ-1907م
منبر العربي الفرنسي	بطراس لاموني وعزوز بن عيسى	1325هـ-1907م
بوقشة	محمد الهاشمي المكي	1326هـ-1908م
الإسلام	محمد الهاشمي المكي	1326هـ-1908م
الثريا	بن عيسى بن الشيخ أحمد	1327هـ-1909م
جحا	بن عيسى بن الشيخ أحمد	1327هـ-1909م
التونسي	عبد العزيز الثعالبي والبشير عز الدين	1327هـ-1909م
الإتحاد الإسلامي	عبد العزيز الثعالبي وعلي باش حامبة	1327هـ-1909م
ججوج	بن عيسى بن الشيخ أحمد	1329هـ-1910م
الضحك	بن عيسى بن الشيخ أحمد	1329هـ-1910م
المشير	الطيب بن عيسى	1930هـ-1911م
صدى الساحل	عبد السلام القلي	1338هـ-1920م
الوزير	الطيب بن عيسى	1338هـ-1920م
لسان الشعب	البشير الخنقي	1339هـ-1921م
البرهان	حسن قلاتي	1340هـ-1921م

(1)- بن قفصية: أضواء على الصحافة التونسية

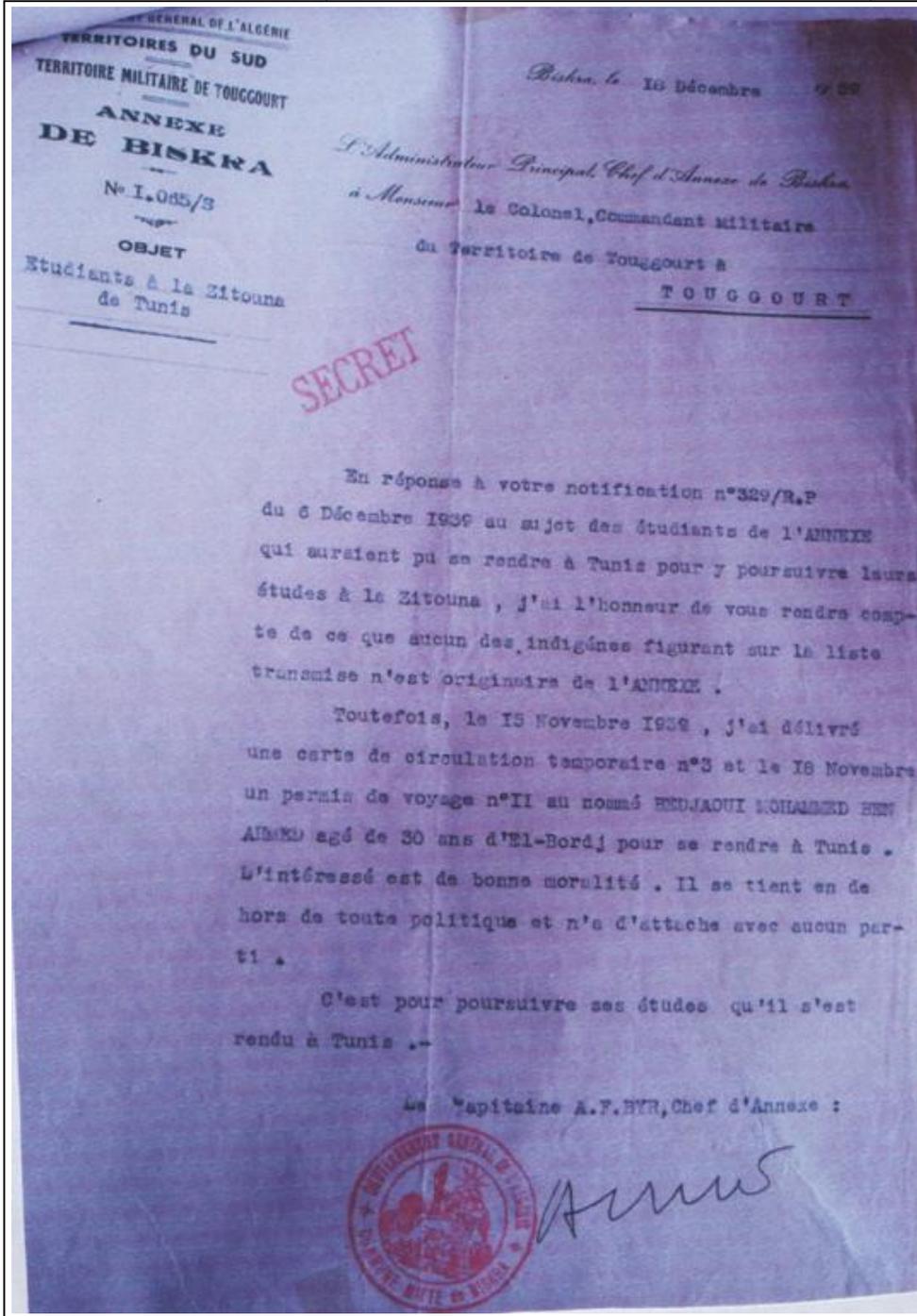
الملحق رقم (27/أ): مراقبة سرية للطلبة الدارسين في تونس(1)



A.O.M, G.G.A, 9h/101(60) .

-(1)

الملحق رقم (27/ب): مراقبة سرية للطلبة الجزائريين في تونس(1).



A.O.M, G.G.A, 9H 100. - (1)

الملحق رقم (27/ج): مراقبة إدارية للطلبة في تونس(1)

Ouled-Djellal, le 14 Décembre 1939

ARRIÈRES DU SUD  
Territoire Militaire  
de Touggourt  
ANNEXE DE BISKRA  
Poste des Ouled-Djellal  
N° 352 / S  
OBJET :

Le Chef de Poste des Ouled-Djellal,  
à Monsieur l'ADMINISTRATEUR-Principal  
Chef de l'Annexe de  
BISKRA  
Commune Mixte de BISKRA  
ARRIVÉE  
16 DEC. 1939  
N° 1012 Case 81

**SECRET**

En réponse à la notification n° 329/RP  
du 16 Décembre 1939, de M. le Commandant Mi-  
litaire du Territoire, objet de votre envoi  
n° I.058/S du 11 du même mois, j'ai l'honneur  
de vous rendre compte de ce qu'aucun des in-  
digènes figurant sur la liste annexée à la  
transmission précitée n'appartient au Poste  
des Ouled-Djellal.

Par ailleurs, d'après les renseigne-  
ments que j'ai pu obtenir, il n'existerait  
actuellement à la Zitouna de Tunis aucun  
étudiant originaire du Poste.-



A.O.M, G.G.A, 9H100. -(1)

الملحق رقم (28): الطلبة الجزائريون المعاقبون من الجامع الأعظم بسبب نشاطاتهم السياسية ( 1933-1939)(1).

السنة	عدد الموقوفين أو المتابعين	أسباب الوقف	نوع العقوبة
1933م	08 جزائريين	- تكوين لجنة الدفاع عن الإسلام - تحريض على الشغب والإضراب - الإنتماء إلى الحزب الدستوري - توزيع المنشائر	- الرفت من الجامع الأعظم - الإقامة الجبرية والمراقبة الإدارية
1937م	العدد غير معروف	- القيام بأنشطة دستورية أثناء حوادث سبتمبر 1934. - تكوين شعبة دستورية.	- الرفت من الجامع الأعظم والإقامة الجبرية. - 15 يوما سجن لـ(4طلبة)
1936م	20 طالبا جزائريا تم إجلأؤهم فيما بعد	- إثارة الشغب في الجامع الأعظم وفرع قفصة وفرع القيروان. - القيام بنشاط في صفوف الحزب الدستوري الجديد. - التحريض على الإضراب عن الدروس. - التحريض على العصيان. - القيام بمظاهرة في الطريق العام ( قفصة)	- الرفت من الجامع الأعظم ومدارس الطلبة. - وسكني الطلبة. - الإقامة الجبرية. - سجن 3 طلبة. - حضر الإقامة في بعض المناطق الخاضعة للمدنية.

(1)- المختار العياشي: البيئة الزيتونية، مرجع سابق، ص- ص. (188-190).

<ul style="list-style-type: none"> <li>- الرفت من الجامع الأعظم ومدارس الطلبة.</li> <li>- الإقامة الجبرية والمراقبة الإدارية</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- تكوين لجان طلابية والتحريض على الإضراب عن الدروس وإثارة الشغب.</li> <li>- تحريض على الشغب والإضراب</li> <li>- الانتماء إلى الحزب الدستوري.</li> </ul>	<p>مجموعة من الجزائريين</p>	<p>1937م</p>
<ul style="list-style-type: none"> <li>- نفس العقوبات.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- المشاركة في التظاهرات.</li> <li>- تحرير وتوزيع المناشير المحرصة للإضراب.</li> <li>- تعليق المعلقات والإنخراط في الحزب الدستوري.</li> </ul>	<p>طالبين جزائريين</p>	<p>1938م</p>

ملحق رقم (29): توزيع المجموعات العمالية بالمراكز المنجمية بتونس 1911 (1)

المجموع	المغاربة	الليبيون	التونسيون	الجزائريون	الايطاليون	الفرنسيون	المجموعة المنجم
328	02	10	132	78 (23.7%)	80	26	قرن حلفاية
494	07	10	110	130 (26.31%)	180	57	بوجابر
348	11	135	41	15 (4.31%)	142	04	سيدي عمر
317	25	105	08	101 (31.86%)	61	17	سلطة حديد
180	00	30	50	00	100	00	سلطة الشمالية
528	00	00	99	148 (28.03%)	230	51	ساقية سيدي يوسف
87	00	02	40	03 (3.44%)	35	07	الطويرف
665	82	185	103	92 (13.83%)	153	50	جريصة
221	20	25	50	25 (11.31%)	86	15	القراصية
960	00	50	200	50 (5.2%)	650	10	القلعة الجرداء
795	20	15	100	350 (44.02%)	300	10	قلعة سنان
228	15	90	20	00	100	03	الرببية
184	06	65	10	02 (1.08%)	81	20	صلصالة
5285	188	722	963	994	2148	270	المجموع
%100	%3.55	13.66 %	%18.22	%18.80	%40.64	%5.10	النسبة المئوية

Monchicourt (ch) : la régence du Haut telle en Tunisie (le - (1) kef .Téboursouk, maktar, Thala), Essai de monographie géographique, thèse pour le doctorat, librairie armont colin, Paris 1913, P 465.

## الملحق رقم (30): تراجم لبعض النشطاء الجزائريين بتونس.

1- **الثعالبي عبد العزيز (1874-1944):** من أصل جزائري، ولد بتونس العاصمة سنة 1874م زيتوني الثقافة شارك في تأسيس وتحرير العديد من الصحف ذات الاتجاه الديني والسياسي منها سبيل الرشاد (1895)، الإتحاد الإسلامي (1909)، بعد تجميد صحفه غادر تونس، وطاف ببعض الدول المشرقية والمغربية ليعود سنة 1904م، حيث أخذ يجهر بأرائه التحريرية، كانت له مشاركات في الحركة الطلابية سنة 1910م، وبعد جولة مشرقية انتهى به المطاف إلى فرنسا سنة 1919م حيث مثل تونس في مؤتمر الصلح، بعدها ترأس الحزب الحر الدستوري، ليتم نفيه إلى المشرق العربي سنة 1923م، ثم عاد إلى تونس سنة 1937م، وكانت له آثار عديدة في شتى النواحي الفكرية والأدبية.

2- **الجباري محمد العيد (1911-1942):** من أصل جزائري ولد بعين عبيد، تعلم العربية وحفظ القرآن الكريم، انتقل بعدها إلى تونس والتحق بجامع الزيتونة، حيث تحصل على شهادة التطويح سنة 1929م، ناضل في الحزب الحر الدستوري، ثم تعرض للسجن والنفي بسبب مواقفه النضالية، انتخب في جوان 1936م كنائب لرئيس جمعية الشبيبة الحرة وكانت له تأثيرات في أوساط الطلبة الزيتونيين حيث قاد اضطرابات طلابية (1936-1937)، أسس سنة 1937م، جمعية شبيبة شمال إفريقيا الموحدة، وفي أواخر سنة 1937 انتقل إلى الجزائر وواصل نشاطه فأسس ثلاثة فروع لجمعياته في كل من عنابة وقالمة وسوق آهراس، وفي نيته التوسع في الشرق الجزائري فألقى القبض عليه، ثم عاد إلى تونس بعد إطلاق سراحه، فواصل نشاطه في تجسيد فكرة المغرب العربي، هذا إلى جانب نشاطاته العلمية والثقافية والأدبية التي نشرها في مجلات تونسية كالعامل، والإرادة، وتونس، منددا بالاستعمار الفرنسي، وله عدة أعمال علمية، كالفرائد في العلم والأدب (1939م) وديوان اللهيبي.

3- **الخضر بن الحسين (1874-1958م):** من أصل جزائري، وأسرته ترجع إلى بيت العمري بطولقة، كان انتقل والده في منتصف (ق. 19م) إلى نفطة صحبة صهره مصطفى بن عزوز، ولد محمد الخضر بن نفطة، ثم انتقل مع والده إلى تونس العاصمة ودخل الزيتونة فتحصل على شهادة التطويح، وفي سنة 1904م أصدر مجلة السعادة العظمى وتولى القضاء في بنزرت حتى عام 1904م، ثم درس بالجامع الأعظم والخلدونية، هاجر قسريا إلى دمشق ثم مصر

عام 1922م، فدرس بجامعة الأزهر، وأنشأ جمعية الهداية الإسلامية ونال عضوية هيئة كبار العلماء الأزهريين كما أصدر عدد من المجلات منها ( نور الإسلام- لواء الإسلام... ) كما اختير عام 1953م إماماً لمشيخة الأزهر، له آثار عديدة، وبقي في المشيخة إلى أن وافته المنية.

4- **الزواوش عبد الجليل (1873-1947):** ولد بتونس من أصل جزائري من عائلة معروفة بخدمتها للعائلة الحسينية، تلقى تربية موافقة للمبادئ التربوية التي كانت سائدة آنذاك لدى الطبقة البرجوازية رفيعة.

وفي مرحلته الثانوية التحق بمعهد سان شارل أين تعلم النظم الأجنبية، وفي عام 1897م التحق بكلية الحقوق بباريس عام 1900م على الإجازة، ويعود إلى تونس حيث مارس أنشطة سياسية واقتصادية متنوعة منها والي على سوسة (1917)، وشيخ مدينة تونس (1934)، ووزيراً للعلم والاستشارة عام (1935) ثم وزيراً للعدل (أفريل 1936) ليستقيل منها عام 1943م مع تشكيل الوزارة الوطنية التي شكلها محمد المنصف باي، وعاش منذ ذلك الحين في عزلة من الناس محاطاً باحترام وتقدير الجميع إلى ان وافته المنية يوم 14/01/1947م.

5- **الزمر لي الصادق (1885-1983):** من أصول جزائرية، ولد بمدينة تونس في حي دار الباشا، وبعد إتمام دراسته الثانوية التحق بالمعهد الصادقي، انخرط في جمعية قدماء الصادقية التي أسسها في سنة 1905م، وكان من محرري جريدة التونسي، والإتحاد الإسلامي، و مؤسس جمعية الآداب العربية عام 1991م، وكان ضمن الشخصيات المبعدة عام 1912م، وبعد تسريحه التحق بالأستانة ولم يرجع إلى تونس إلا بعد اندلاع الحرب العالمية الأولى.

وعقب انشقاق الحزب الحر مال أولاً إلى الشق الإصلاحية بزعامة الجزائري حسن قلاتي لكنه لم يلبث أن اهتم بمهامه الإدارية في وزارة العدل بالإضافة إلى توليه التاريخ والترجمة بالمدرسة العليا بتونس، وبقي بها إلى أن وافته المنية.

6- **السائي محمد الأخضر (1918-؟):** من مواليد قرية العلية بتوقرت في أكتوبر 1918 وبها تعلم على يد الشيوخ: بلقاسم شحتونة ومحمد بن الزاوي، ثم أخذ يعلم الصبيان في قريته لمدة سنتين ونصف، ليلتحق بعد ذلك بمعهد الحياة في القرارة سنة 1933م، حيث تتلمذ على يد

الشيخ إبراهيم بيوض، وفي عام 1935م توجه إلى جامع الزيتونة. وكان له نشاط سياسي بتونس، عاد إلى توقرت فسجن من طرف السلطات الاستعمارية، بعد أن طارده في تونس، جمع بين التعليم والعمل الإذاعي بعد الاستقلال، حيث قدم لفترة طويلة برنامجا إذاعيا بعنوان "ألوان"، من مؤلفاته: همسات وصرخات (شعر)، جمر ورماد (شعر)، ألوان بلا تلوين (نكت وطرائف)، كان عضو با تحاد الكتاب الجزائريين.

7- **الشريف إدريس بن محفوظ (1866-1936م):** من أصول جزائرية، من أبرز أعلام الفكر والإصلاح ببنزرت، وقد وفدت عائلته التي يتصل نسبها بالبيت النبوي، من بلدة دلس بالجزائر، واستقرت ببنزرت، التحق في طفولته بالكتاب على عدة مشايخ أغلبهم من أصول جزائرية أمثال: (محمد بن مالك الشريف الزواوي، ومحمد بن الحاج أحمد الشريف المقراني، وأحمد بن يوسف الملياني).

واصل دراسته بجامع الزيتونة، تحصل خلالها على شهادة التطويع عام 1895م، عمل مدرسا بالزيتونة لمدة سبع سنوات، وفي عام 1920م عاد إلى بنزرت وهناك انكب على التأليف والتدريس وله مؤلفات كثيرة في تخصصات مختلفة، وعين في سنة 1921م، إمامتي الخميس والجمعة بالجامع الكبير ببنزرت، وبقي بها إلى أن توفي، له مواقف مشهودة حول قضية التجنيس بتونس.

8- **الصائغي الشريف (1889-1942م):** من مواليد أم البواقي، تلقى علوم الدين والفقه على يد والده محمد الطاهر الصائغي ثم انتقل سنة 1915م إلى تونس والتحق بالزيتونة لمواصلة تعليمه، فنال شهادة التطويع، ثم عاد إلى الجزائر فحاول إنشاء مدرسة لكنه لم يفلح في ذلك وانتقل إلى قسنطينة وعمل بها مع ابن باديس في تدريس الرياضيات، ثم أسس مدرسة السلام عام 1936م، واستقل بالعمل فيها، توفي 09/07/1942م.

9- **الشريف صالح (1862-1920):** من أصول جزائرية، ولد بتونس، كان جده الشيخ العربي من كبار أدياء جامع الزيتونة ومن الذين أولاهم احمد باشا الأول التدريس بجامع الزيتونة. دخل الشيخ صالح جامع الزيتونة عام 1881م ونال فيها شهادة التطويع سنة 1888م، تولى التدريس في الطبقة الأولى سنة 1894م، ثم ليسمى مدرسا بالمدرسة العصفورية سنة 1897م، ونظرا لنشاطه السياسي المكثف تعرض لمضايقات من طرف سلطات الاحتلال، اضطر إلى

الهجرة إلى اسطنبول سنة 1906م، كانت له أنشطة سياسية وتعليمية مكثفة في المشرق العربي وكان له دور كبير في النضال المهجري الجزائري التونسي بأوروبا أثناء الحرب العالمية الأولى توفي بموفترو وعمره 58 سنة.

10- **ابن الشيخ الحسين زين العابدين (1888-1977م):** ولد بتونس من أصل جزائري، وهو أخ الحسين تحصل على شهادة التطويح سنة 1911م هاجر مع عائلته إلى دمشق في جويلية 1912م وهناك واصل دراسته بمدرسة الآداب العليا، ثم انتقل إلى التدريس في مدارس دمشق وقد كان من أعلام الفقهاء والأدباء العرب المعاصرين له. ترك عدة مؤلفات مخطوطة نشرها من بعده ابنه رضا الحسيني، توفي في 1977/11/04 بدمشق وبها دفن.

11- **الصنادقي عبد الرحمان (1848-1935):** تخرج من الجامعة الزيتونية وشذ عن وسطه، فاشتغل في الإدارة والوظيفة، ونشط في الأعمال الحرة، فكان مستقل الفكر حر الضمير، شارك في تحرير جريدة الاعلام التي أسسها الشيخ بيرم الخامس بالقاهرة، وفي سنة 1889م عاد إلى تونس، وياشر في تحرير وإدارة الجريدة الأسبوعية (الزهرة)، ثم اشترى امتياز مطبعة جريدة الزهرة التي أصبحت في عهده يومية، لمدة 15 عاما.

12- **ابن عزوز المكي (1854-1915):** هو محمد المكي بن عزوز، ولد بنفطه تعلم من الزاوية الرحمانية، التي أنشأها والده ثم انتقل إلى جامع الزيتونة، إلى أن أصبح من كبار علمائها، ورغم إقامته في تونس إلا أنه كان يزور الجزائر كل سنة. يلقي الدروس ويرشد الناس، وبسبب مضايقات الاستعمار له، رحل إلى الأستانة حيث عين مدرسا للحديث والفقہ حتى وفاته عام 1915م، ومن آثاره: قواعد الإسلام، الفتوحات الربانية، هيئة الناسك، ديوان شعري... وكان والده هو مصطفى بن محمد بن عزوز الحساني الإدريسي، ولد بطولقة، رحل إلى تونس حيث نشر الطريقة الرحمانية الخلوتية، وأسس زاوية بنفطه، وكانت له أدوار سياسية وإصلاحية مشهورة بتونس. من مؤلفاته: بهجة العاشقين وروضة الأنوار للعارفين، رسالة في كيفية السلوك في الطريقة الخلوتية.

13- **قلاتي حسن علي (1880-1966م):** من أصول جزائرية، ومن مواليد قصر البخاري، هاجرت عائلته إلى تونس بعد احتلال الجزائر وعمره لم يتجاوز السنة، استقر بتونس بعد انتقال والده علي بن أحمد المترجم العدلي من سوسة إلى تونس حيث أنهى نشاطه المهني، ولم يلبث حسن أن عاد إلى الجزائر لدراسة الحقوق بجامعةها وتحصل على شهادة البكالوريا

من معهد الحقوق بتولوز سنة 1902م، ولما عاد إلى تونس اشترك مع علي باش حامبة في تأسيس حركة تونس الفتاة، وجريدة التونسي 1907م، وكانت له مواقف جريئة من أحداث الزلاج 1911م، ومقاطعة ترامواي 1912م، ترأس جمعية الآداب المسرحية ثم الخلدونية، ساهم في تأسيس الحزب الحر الدستوري، وعندما اختلف مع أعضائه أنشأ الحزب الإصلاحي وجريدة البرهان، ولما فشل في كل مطامحه انكب على نفسه، قال عنه توفيق المدني: "كان قطبا من أقطاب السياسة التونسية في أوائل القرن العشرين، ومن أكبر رفقاء الرعيل الأول من المناضلين السياسيين".

14- **بن مبروك باشا محمد الطيب التبسي (1873-1952):** ولد بقرية مرسط (تبسة)، بعد الانتهاء من حفظ القرآن الكريم سنة 1890م، انتقل إلى زاوية الرحمانية... ثم إلى قرية العوينات وشيد بفضل أهلها مسجدا ومدرسة قرآنية، وكان نائبا للمكي بن عزوز عليها، وبقي إماما فيها من سنة 1893م إلى سنة 1913م ولما اجتمعت لديه جملة من العوامل ليرحل إلى تونس ويلتحق بجامعة الزيتونة في خريف 1913م وظل طالبا به إلى سنة 1917م، حيث نال شهادة التطويع، كان كثير التردد على معهدي الصادقية والخلدونية وكذا النوادي والمجالس السياسية والأدبية، وفي عام 1919م عين قاضيا بأمر ملكي في الحاضرة التونسية، انتقل إلى قضاء مدينة سوسة وبقي بها إلى غاية 1923م، ثم تركها في ظروف غامضة، وعاد إلى تبسة مدرسا وواعظا ومساهما في نهضتها الإصلاحية التي بدأها الشيخ التبسي، ومنذ سنة 1950م، بدأت صحته في التدهور حيث أصيب بمرض الفشل الكلوي وتوفي في 18/10/1952م، وله عدة مؤلفات وفتاوى شرعية منها المطبوع ومنها المخطوط.

15- **محمد المكي (1884-1963م):** ولد بنفطة في زاوية والده، وفي 1886م ارتحل والده وعائلته إلى تونس حيث حفظ القرآن مبادئه العلوم، ثم التحق بالمعهد الزيتوني وحصل على شهادة التطويع، ثم هاجر مع عائلته عام 1912م إلى دمشق لكنه عاد إلى تونس سنة 1921م، حيث تفرغ للدروس والمطالعة والبحث اللغوي وكان ينشر إنتاجه الفكري في مختلف المجالات العربية، ومن آثاره: عادات عربية، نوادر في اللغة، توفي بمدينة تونس ودفن بها يوم 26/01/1963م.

16- **المدني أحمد توفيق (1899-1983):** ولد بتونس، من أصول جزائرية، تخرج من جامعة الزيتونة، لكنه لم يتحصل على شهادة لأنه كان بدون دفتر، ذو ثقافة واسعة، منذ بدأ

حياته بالنضال الوطني والنشاط السياسي في تونس، كان من مؤسسي الحزب الحر الدستوري مع الشيخ الثعالبي، ثم جمعية العلماء المسلمين ونادي الترقى بالجزائر، كان الناطق الرسمي لجبهة التحرير، وعضوا في الحكومة المؤقتة، وبعد الاستقلال تقلد عدة وظائف دبلوماسية، له مؤلفات كثيرة ومتنوعة.

17- **المكي محمد الهاشمي بن عثمان (1881-1942م):** ولد بمدينة توزر في الجريد التونسي وبها حفظ القرآن الكريم ومبادئ اللغة العربية في الكتاب كسائر أبناء عصره، انتقل إلى تونس العاصمة بصحبة والده، عمل كمدرس بجامع الزيتونة. فالتحق بالجامع الأعظم، تم فصله عن الجامع سنة 1904م، قبل إتمام دراسته بسبب روحه المرحة وولعة بالفكاهة كان له نشاط صحفي كثيف حيث أصدر جريدة الإسلام (1908)، ثم أبو قشة (1908)، هاجر بعدها إلى اسطنبول ومنها إلى جاوة بإندونيسيا عام 1913م، وبها أنشأ أول مدرسة عربية كما أصدر جريدته (بورو بودرو) التي أحرزته نجاحا باهرا، وبها تزوج امرأة جاوية وأنجب منها أبناء وبنات منهم قصي وحاتم توفي بتاريخ 1942/08/02م.

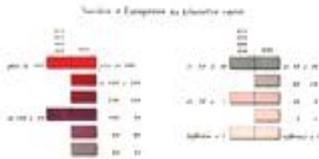
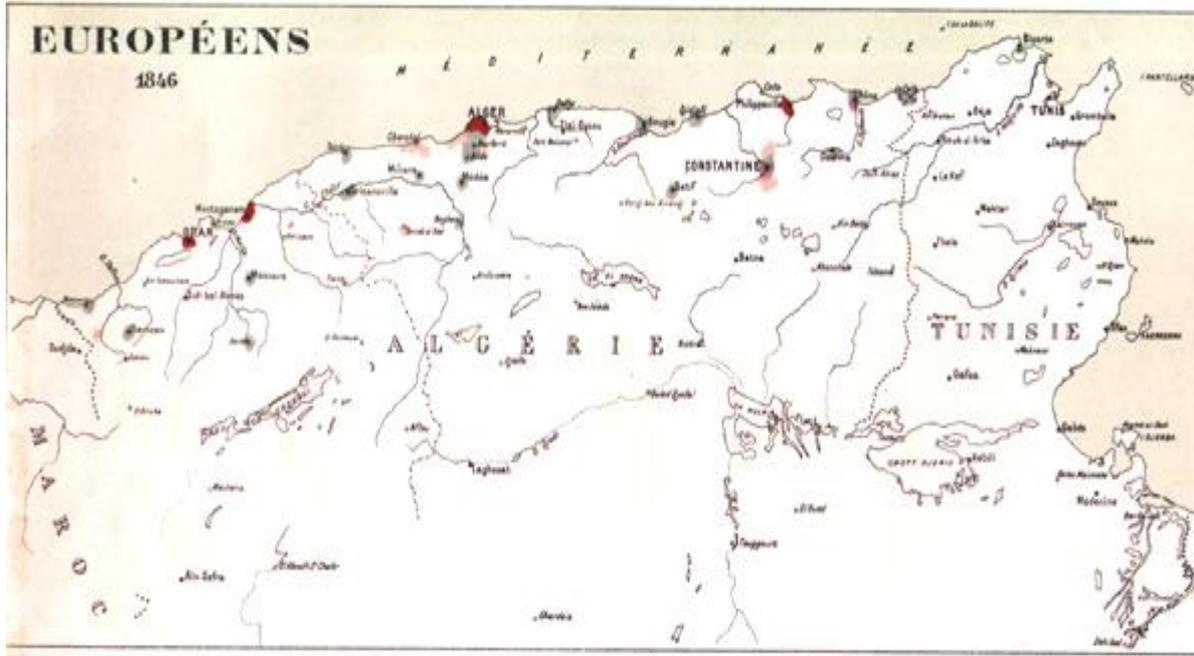
18- **النوري حسن (1905-1939م):** من أصل جزائري، يعود أصل عائلته إلى عنابة ولد ببزرت، ووالده الحاج أحمد بن أحمد النوري وأمه حبيبة اللزّام، وفي بزرت تلقى تعليمه الأول مع رفيقه الحبيب بوقطفة، ثم زاول دراسته بالمعهد الثانوي، وبعد أربع سنوات وقع طرده بسبب مواقفه الوطنية، شارك في مؤتمر قصر الهلال، وبسبب موقفه الراض للتجنيس، طرد من تونس عام 1934م، وسمح له بالعودة سنة 1936م أين أسس الجامعة الدستورية، كما شارك في أحداث الماتلين حيث سجن واتهم بالجنون، وفي جانفي 1938م تم إبعاده إلى الجزائر مرة أخرى، حيث سجن في الحراش ومات به تحت التعذيب.

-

الملحق رقم (31): تطور الهجرة الأوروبية وبوريعها بالجزائر 1846-1926(1).

خريطة ( أ): الهجرة الأوروبية بالجزائر .1846.

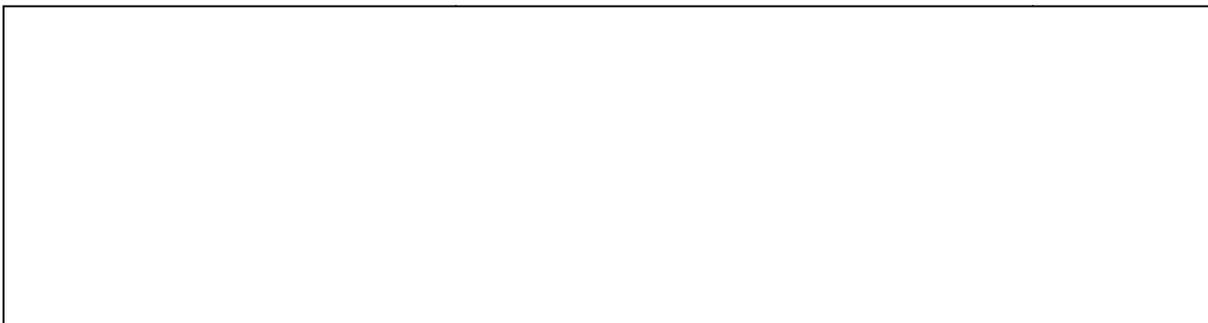




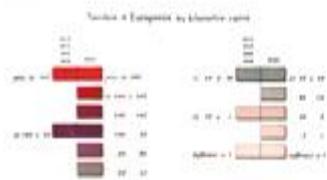
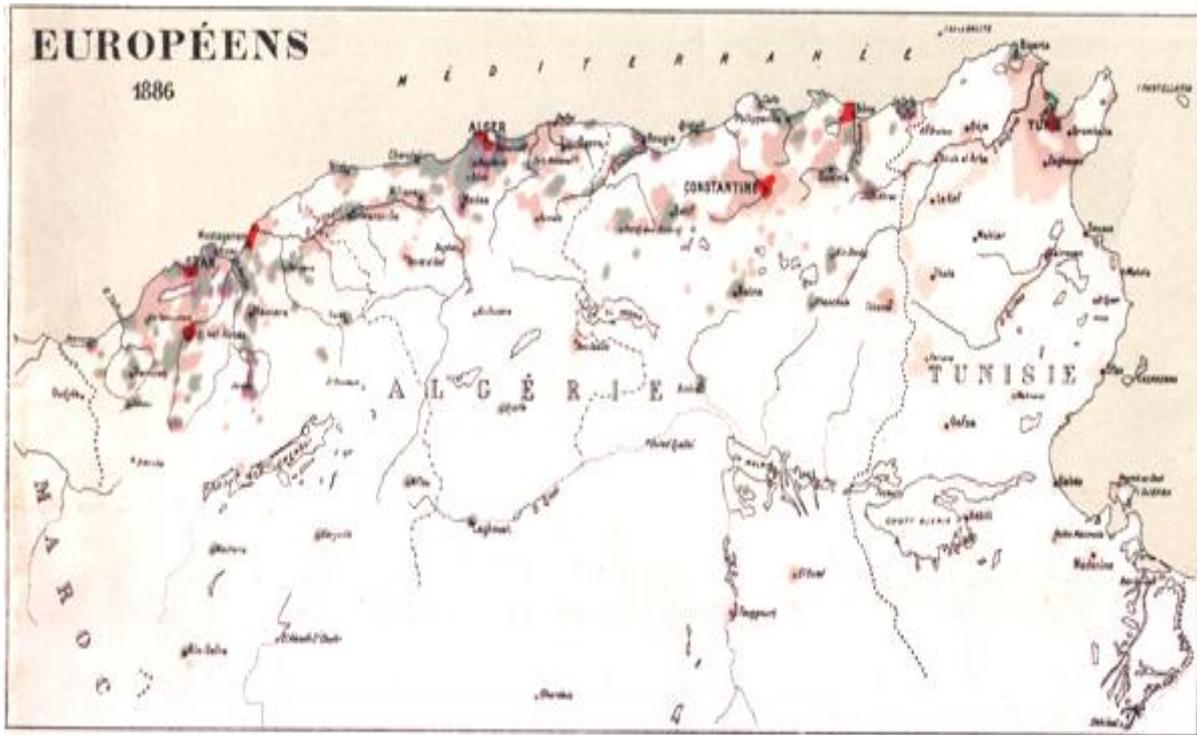
source: AuGustin Bernard et autres, Atlas d'Algérie et de Tunisie, GGA, service cartographie, Fascicule.

Emile la rose, Paris, 1930, P. B.

خريطة (ب): الهجرة الأوروبية بالجزائر. 1866(1).



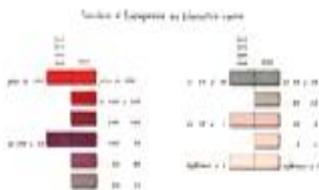
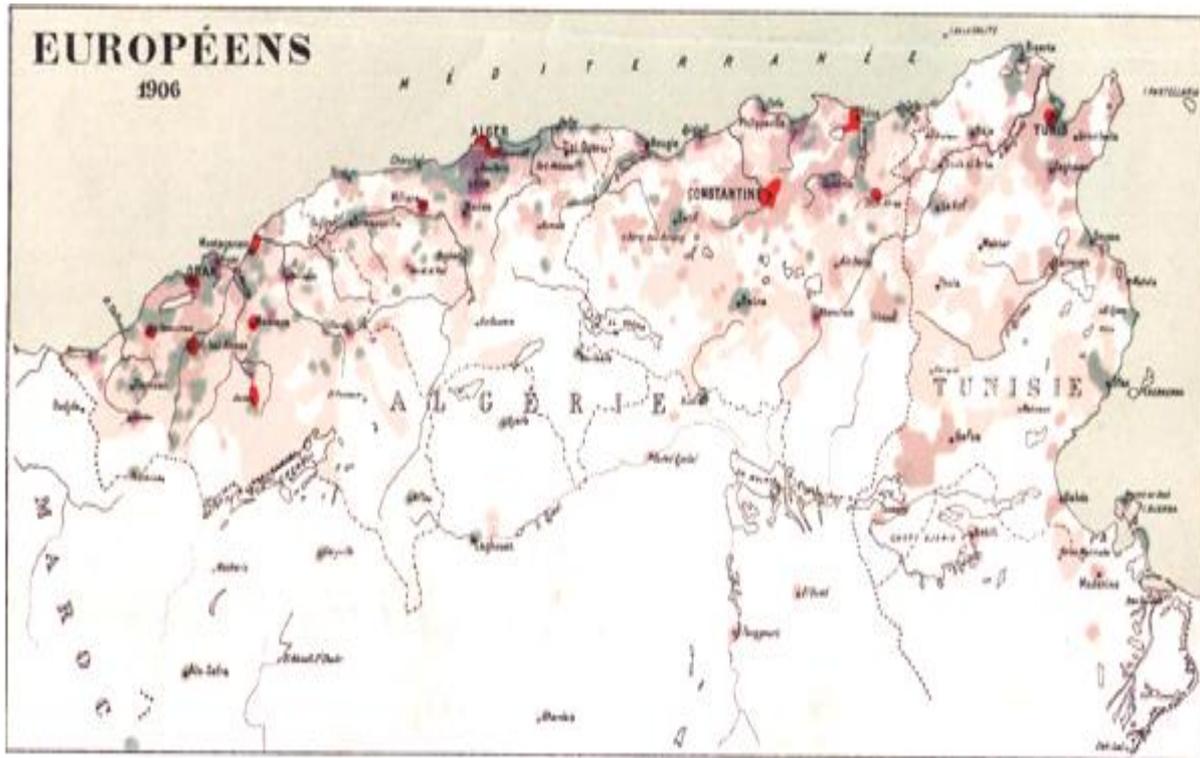




Atlas d' Algérie et de Tunisie. OP. Cit, P. B -(1)

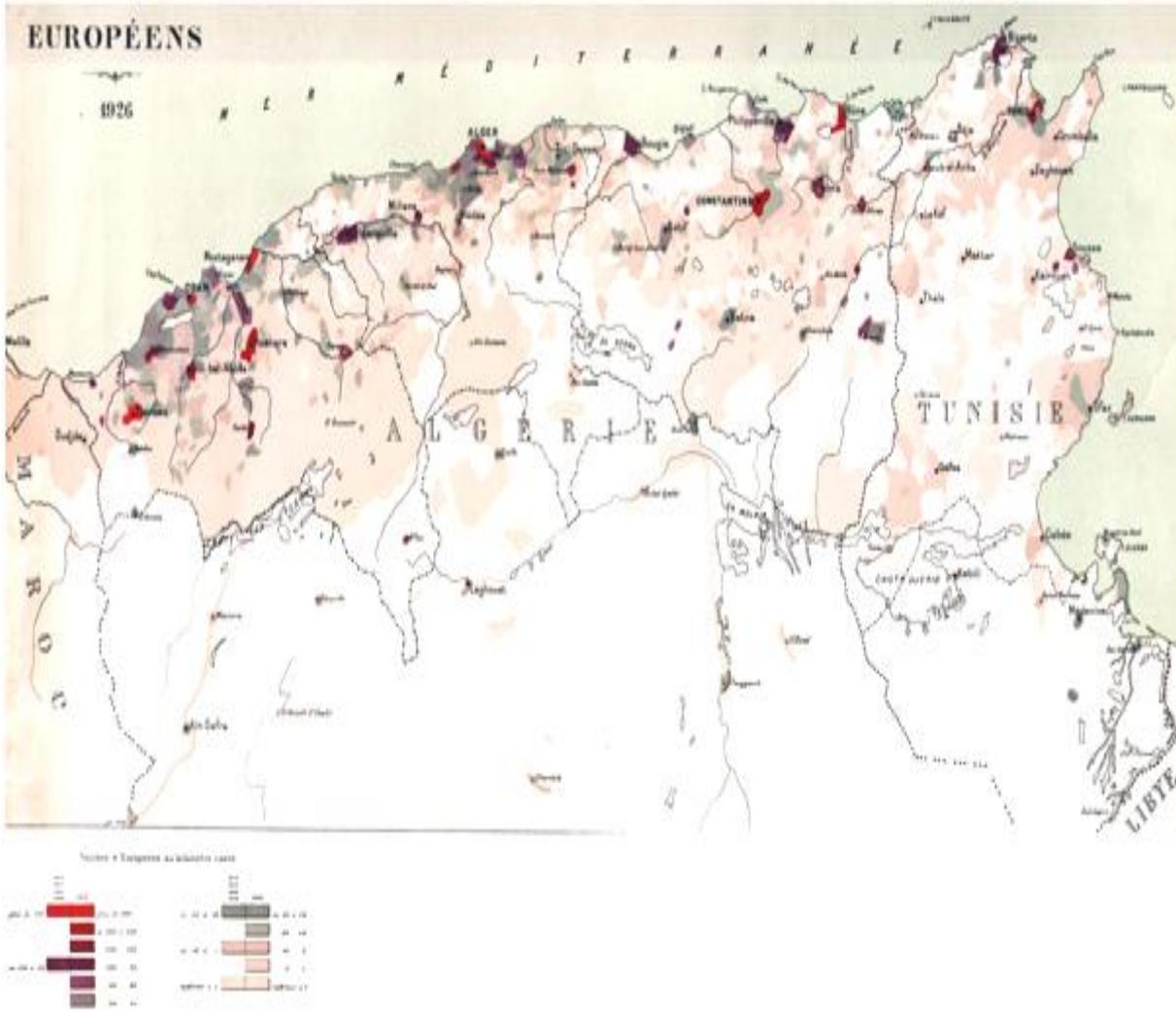
خريطة (د): الهجرة الأوروبية بالجزائر. 1906(1).





Atlas d' Algérie et de Tunisie. OP. Cit, P. B –(1)

خريطة ( هـ ): الهجرة الأوروبية بالجزائر . 1926(1).



Atlas d' Algérie et de Tunisie. OP. Cit, P. B –(1)

الملحق رقم (32): مناطق انتشار الخيام بتونس ومنها الخيام الجزائرية(1).

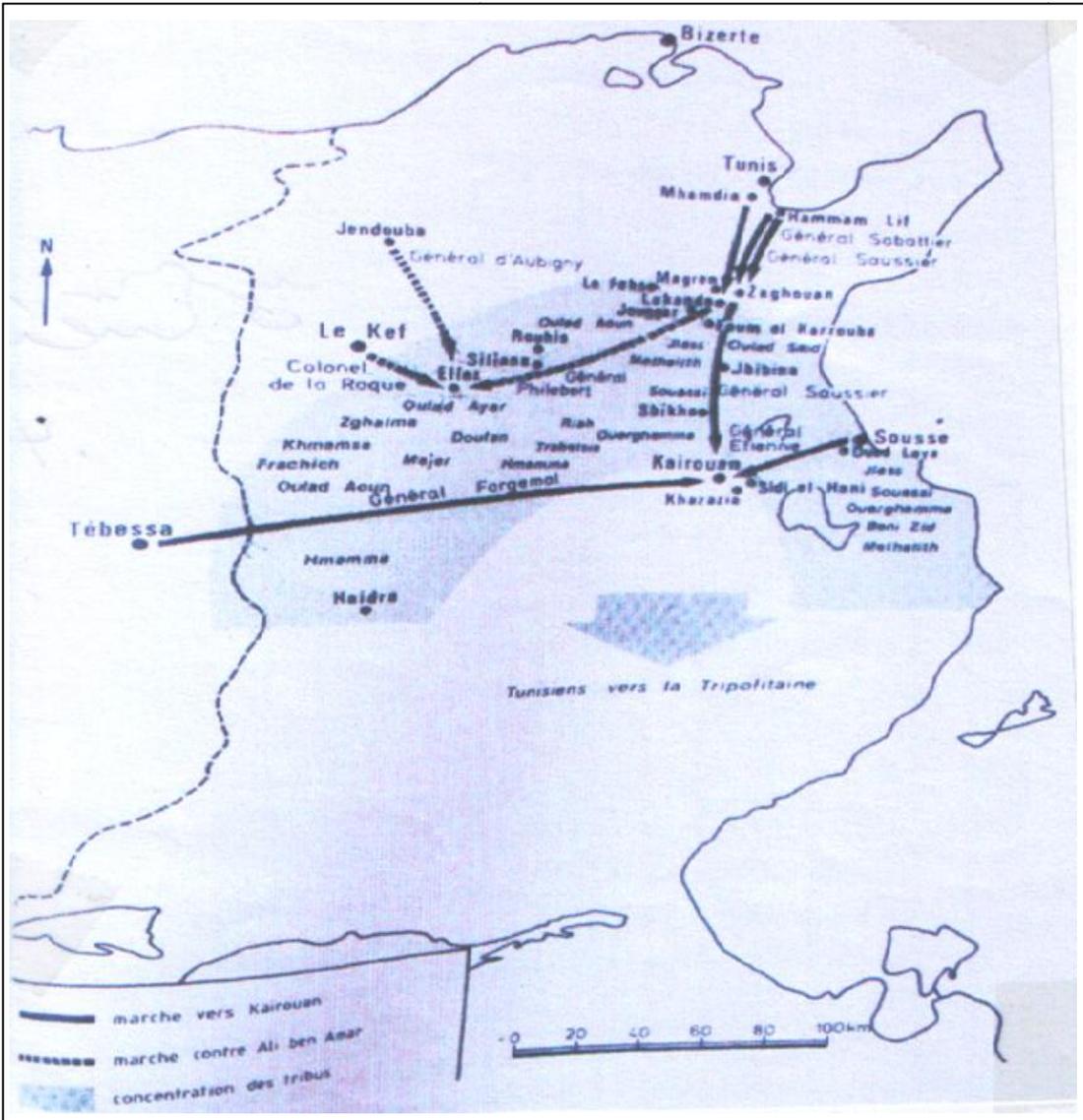


---

(1) - Tunis encyclopédie de l'empire français, Paris .1942.

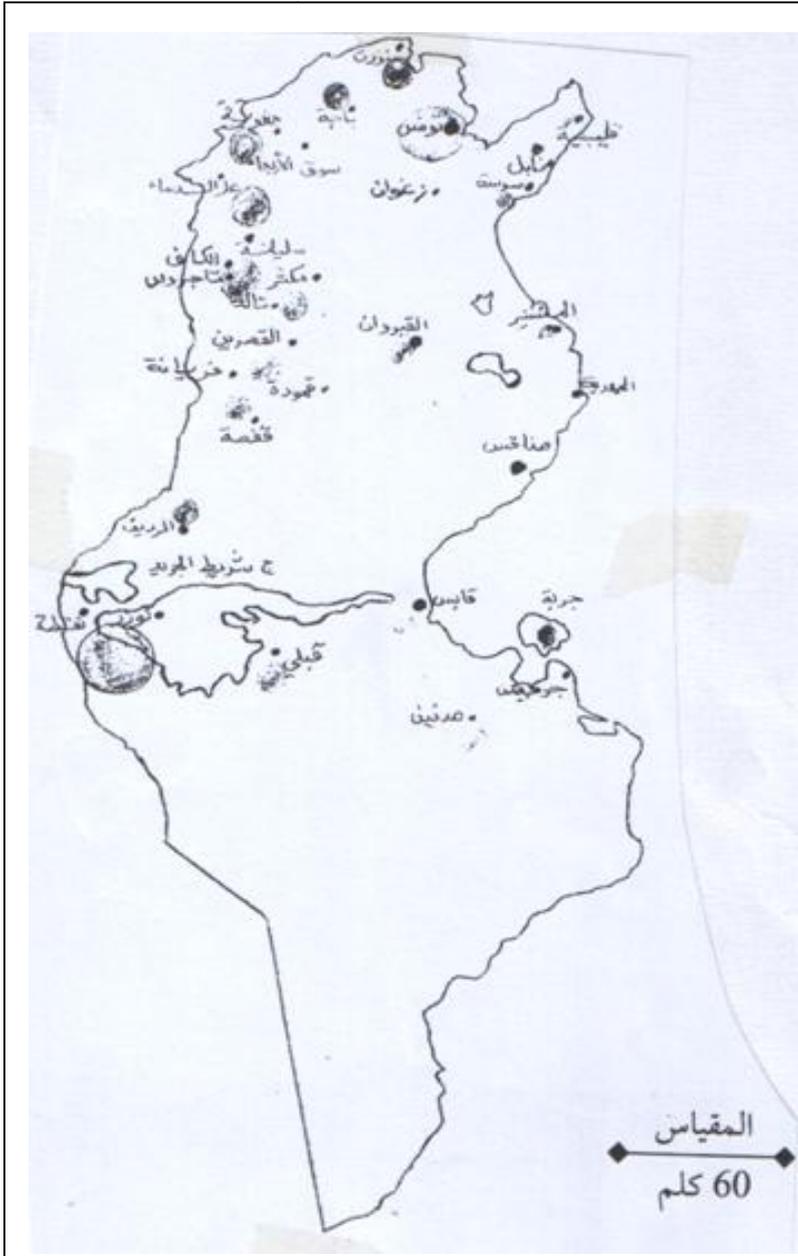
الملحق رقم (33/أ): انتشار ثورة 8 ماي 1864 بالبلاد التونسية(1).





(1)- Karoui (Hachemi), Mahdjoubi (Ali) : Quand le soleil s'est levé à l'ouest, Tunis 1881, l'impérialisme et résistance, Cérès production, Tunis 1983, P. 122.

ما الملحق رقم (أ/34): التوزيع الجغرافي للمهاجرين الجزائريين بتونس بين 1830-1913(1).



(1)- التوزيع الجغرافي المبين علي الخريطة وضع بناء علي التقديرات الإحصائية للفترة المحددة.

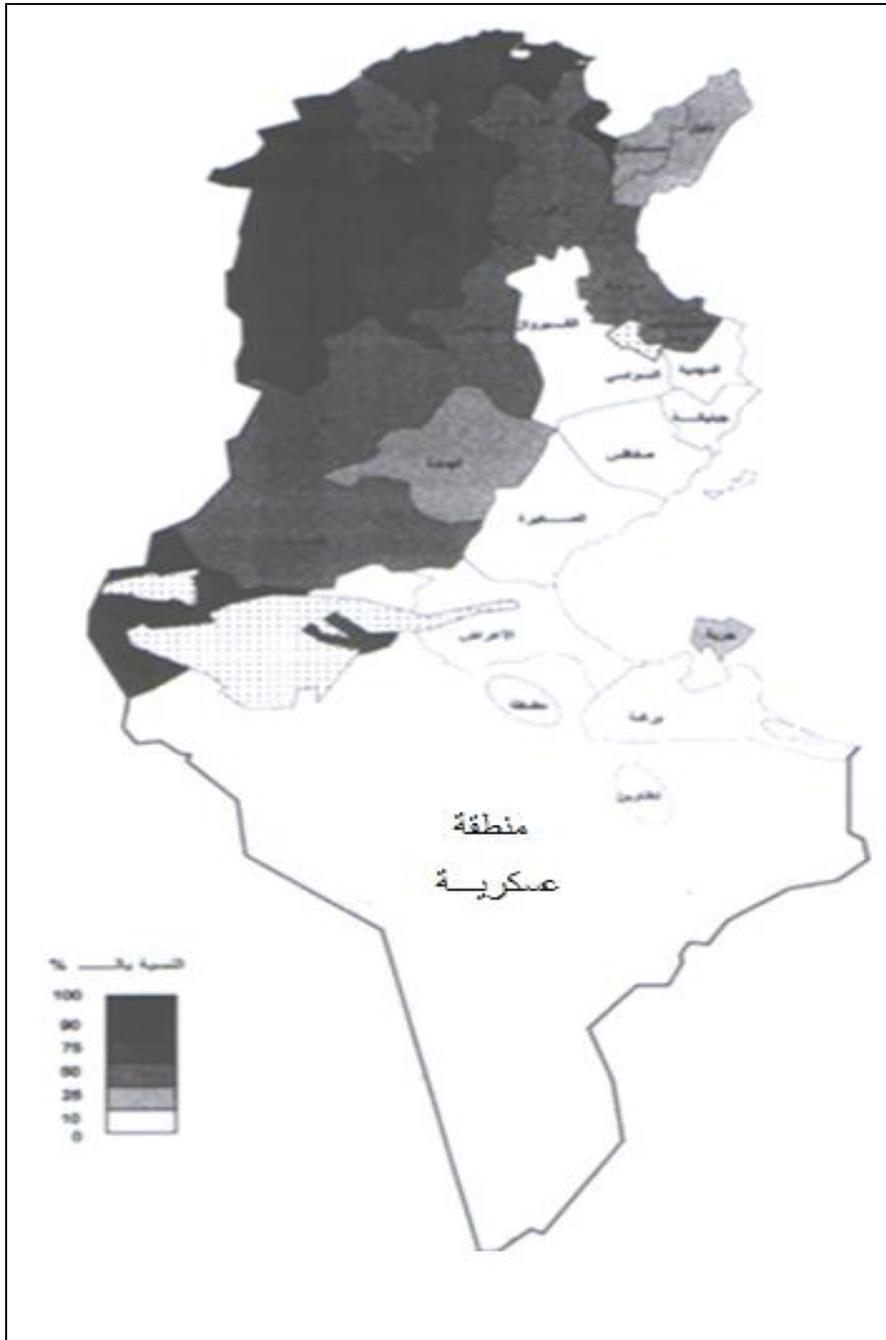
الملحق رقم (34/ب): التوزيع الجغرافي للجزائريين في تونس سنة 1936.





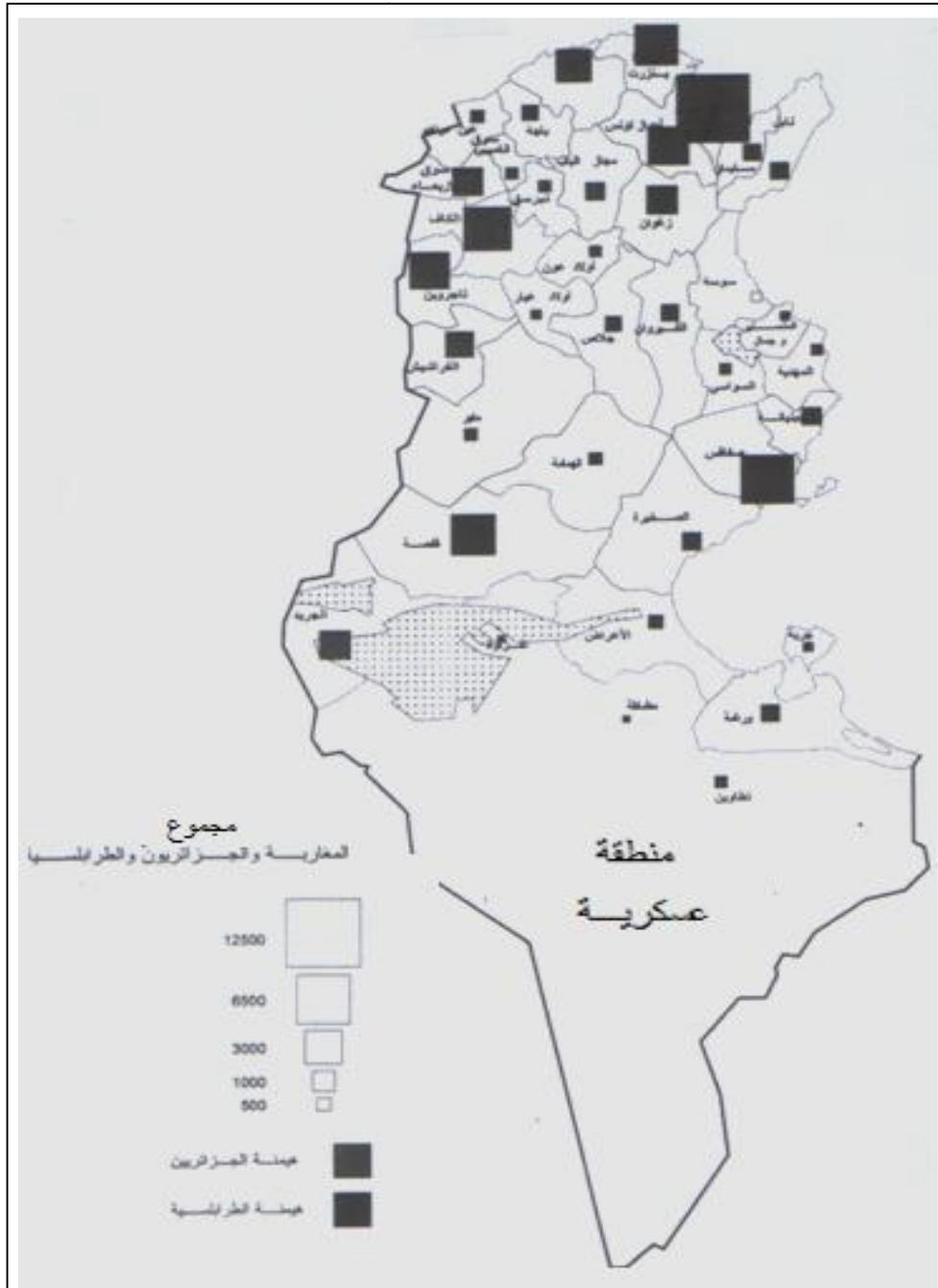


الملحق رقم (35/أ): نسبة الجزائريين من مجموع الجاليات المغاربية بقيادات الإيالة التونسية - تعداد 1936.

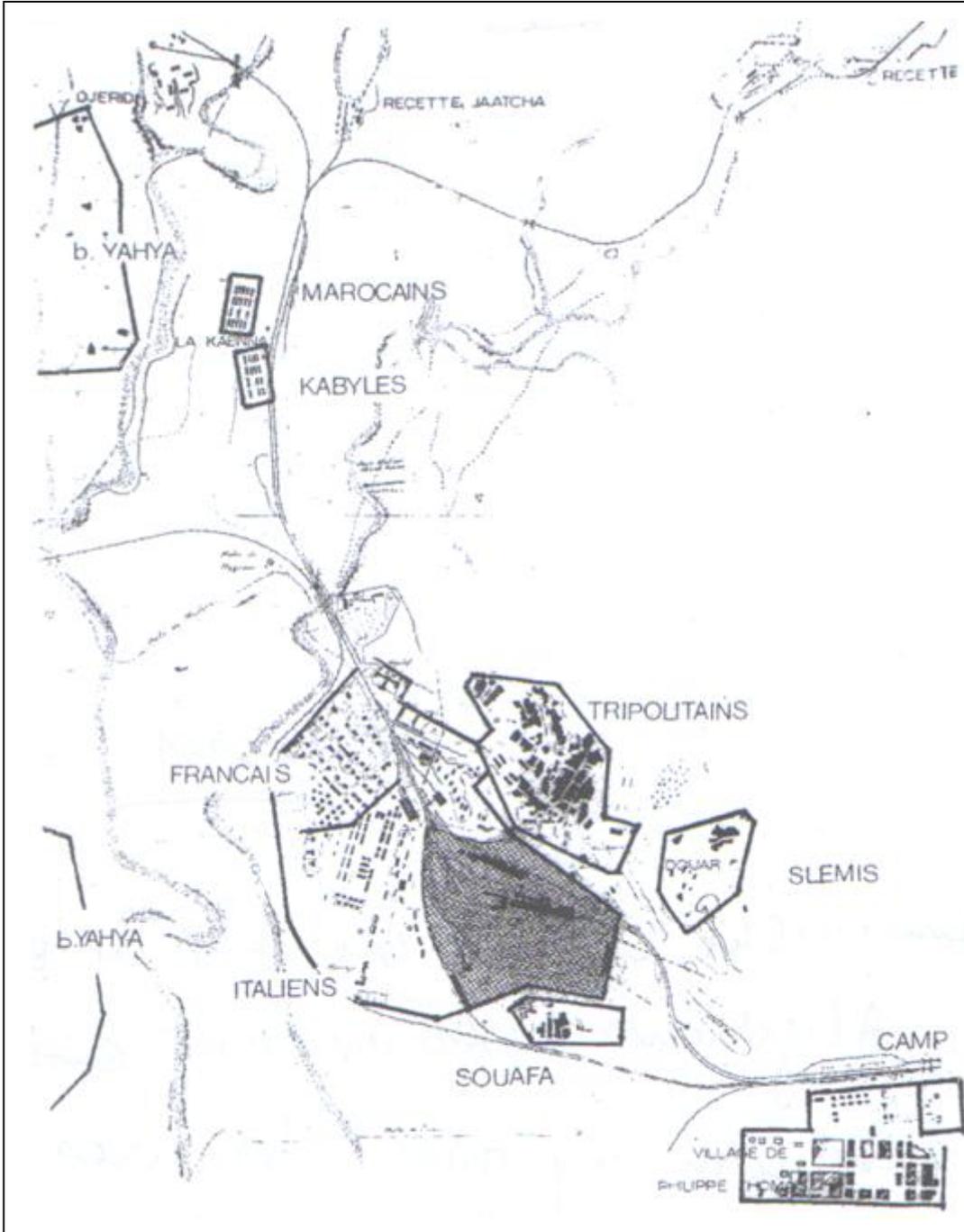


Millieau : les contrôleurs civils en Tunisie (1881-1956)  
Dénombrement de la population tunisienne en 1936.

الملحق رقم (35/ب): الجاليات المغاربية وتوزيعها حسب القيادات بتونس. تعداد 1936.



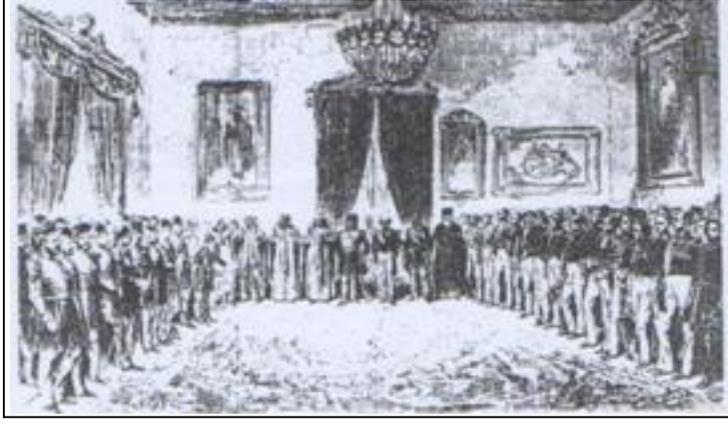
الملحق رقم (36): القرية المنجمية بالمتلوى، ومواقع التجمعات السكنية للأهالي والأوروبيين.



(1)- Village minier de la matlaoui. Groupe 8 : O.P.Cit. p 120

-

الملحق رقم (37): حفل الإعلان عن دستور عهد الأمان، ويوم إمضاء باي تونس بقصره على معاهدة الحماية.



الإعلان عن عهد الأمان



إمضاء معاهدة الحماية

- دستور 1861: أقر الأمان لكل الرعية في أبدانهم وأموالهم وأغراضهم...، وعهد الأمان يعني عدم التفرقة بين سكان الإيالة المسلمين، واليهود، والنصارى، كان قد أعلن عنه من طرف محمد الباي في 9 سبتمبر 1857م.
- إمضاء معاهدة الحماية (باردو) في 12 مايو 1881 بقصر الباي في تونس، بعد تقديمها له بساعتين بحضور القنصل الفرنسي.

الملحق رقم (38/أ): الشيخ الطاهر الجزائري (1852-1920)، قال عنه الخطيب  
عرفته عربي وإسلامي.



1



2

محب الدين الخطيب (1886-1962)

---

(1)- عبد العزيز الثعالبي، من آثاره... مرجع سابق، ص 74.

الملحق رقم (38/ب): الثعالبي ورفيقاه محمد الرياحي، وصالح بن يحيى أثناء إلقاء القبض عليهم وإيداعهم السجن عام 1920. (1)



(1) - الثعالبي، مرجع سابق، ص. 52

الملحق رقم (38/ج): الشيخان إبراهيم أطفيش في القاهرة و عبد الرحمان اليعلاوي  
ضمن الوفد الجزائري في مؤتمر القدس سنة. 1960. (1).



(1) - الثعالبي، مرجع سابق، ص - ص. 354-355

5 الملحق رقم (38/د): الاحتفال بإطلاق سراح المناضل عمر بن قفراش بعد سنوات سجنا، والترحيب بالشيخ أبو اليقظان وأحمد توفيق المدني 1930(1)



---

(1) - جريدة النديم، فيفري 1930.

الملحق رقم: (39/أ) البعثة العلمية لجمعية الاستقامة في تونس (1356-  
1937)(1).



البعثة العلمية لجمعية الاستقامة في تونس، يتوسط الجالسين عميدها الشيخ محمد بن  
الصالح التميني رحمه الله وهو الثالث من اليمين، أخذت الصورة في عام 1356هـ-1937م

---

(1)- دبوز: نهضة الجزائر، ج1، مرجع سابق. ص- ص. (236-237).

الملحق رقم (39/ب): البعثة العلمية البيوضية في تونس لعام (1374هـ-1954م)  
(1).



البعثة العلمية البيوضية في تونس عام 1374هـ-1954م في دارهم الأنيقة الواسعة في شارع ابن خلدون. أوفدتها الجمعيات الخيرية في ميزاب يتوسط الجالسين الشيخ إبراهيم بيوض بلباسه الأبيض وعلى يمينه رئيس البعثة الأستاذ محمد بن عمر العساكر، وعلى يساره السيد الحاجي يحيى بن حمو الو اهج الذي خدم البعثة في نشاط وإخلاص وأشبلى عليها

---

(1) دبوز، نهضة الجزائر، ج1، مرجع سابق. ص- ص(236-237).

# بي بي رافى

التعريف بالبيو جرافيا

اعتمدت في إنجاز هذه الأطروحة علي مصادر ومراجع متنوعة من أهمها الوثائق الأرشيفية التونسية، والفرنسية ،فالأرشيف التونسي المتمثل خاصة في الأرشيف الوطني التونسي ،وأرشيف المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية التونسية ، فهو يتوفر علي رصيد هام يتعلق بالهجرة الجزائرية في تونس ،وهو مصنف ضمن سلاسل مختلفة من أهمها السلسلة (A) (أ) التي يتوفر بها حوالي 16178 ملفا يتعلق بالإدارة المحلية والجهوية ،والمناطق الحدودية بين الجزائر وتونس، ومراقبة السكان ،والهجرة ،والأعوان العاملين كالقائد، والخليفة ، والشيوخ ، وهذه السلسلة بها معلومات هامة حول وضع الجزائريين المقيمين بتونس، كما تتوفر علي ملفات خاصة بالأشخاص ،ومحاضر اجتماعات ،ومراسلات تتعلق بالأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، والعبور وجوازات السفر الممنوحة للجزائريين ،والسلسلة (E) التي تتوفر علي ملفات خاصة تتعلق بجمعيات الطلبة الجزائريين بتونس ، ونشاطاتهم ومراقبتهم المستمرة في إطار السياسة الاستعمارية.

كما اعتمدت علي الدفاتر الإدارية والجبائية ودفاتر المحاكم التي يقدر عددها بحوالي 4069 دفتر من أهمها ( دفاتر القضايا العدلية ، ودفاتر الإعانة، والضريبة والعشر ، ودفاتر تنزيل العسكر).

أما الأرشيف الفرنسي فهو الآخر متوفر علي ملفات هامة تتعلق بأوضاع الجزائريين في تونس خاصة منه أرشيف ماوراء البحار (بأكس . بروفانس) الذي يتوفر علي وثائق هامة تتعلق بأوضاع الجزائريين ونشاطاتهم ومتابعتهم ومراقباتهم بصورة مستمرة خاصة الوثائق التي تتضمنها السلسلة (H) بها ملفات وتقارير خاصة كتقرير لوسيانى المؤرخ في 4 ديسمبر 1899 الذي يتضمن الهجرة نحو المشرق العربي .

غير أن هذه الوثائق الأرشيفية المتنوعة سواء بدورالأرشيف التونسية أوبدور الأرشيف الفرنسية فهي غير مرتبة بالشكل الذي يبتغيه الباحث في اقتصاد الجهد، واختصار الزمن في الوصول إلى المادة التاريخية التي يريدتها في بحثه .

كما اعتمدت على مراجع متنوعة ذات الصلة بموضوع البحث باللغة العربية والأجنبية، وهي مصنفة إلى مراجع أساسية ومراجع عامة، إضافة إلى الرسائل الأكاديمية الهامة، وبعض الصحف والجرائد كالرائد التونسي، والبصائر، وجريدة لسان الشعب التونسي، والمبشر.

أولاً: المصادر

1- الأرشيف الوطني التونسي (A.N.T)

Série	Carto	Dossie	Theme
-------	-------	--------	-------

	n	r	
A	01	20	Section d'état (1892)
	01	14/2	Cheikh el madina, cheikhs des algériens à Tunis (organisation) (1919-1948)
	01	16/2	Cheikh el madina, cheikhs des algériens oranais el Hadj Aouda ben el Hadj El aghouati (1923) à Tunis
	01	18/2	Section d'état (1923- 1935), protectorat française, Régence de Tunis, Secrétariat générale, S/D M'barek ben Abdelkader (1923)
	01	15/3	Cheikhs des constantinois à Tunis, HANNI ben abderrazek, dit Hamou ben Ali (1949)
	112	36	Section d'état, Cheikhs des algériens à Touzeur, Hamdi bacha soltane ben Bouragàa (1946)
	112		Section d'état
	212	23/01	عدد الوثائق: 103
	212	229	عدد الوثائق: 155 (1767- 1888) ,
	212	243	S/D: 2 (1840- 1886), عدد الوثائق: 94
	212	243	S/D: 1 (1863- 1876), عدد الوثائق: 166
	278	16	Section d'état (1922), indigène du contingent, indigènes algériens musers de Police
	278	16	Indigène algériens, réunion du contingent, indigène des algériens musers de Police (recensement des algériens régulièrement inscrits à la patcute)

A	278	14/01	(1914- 1929), Algériens sheikh des algérois, Bounoua farhat Ben houssine benhadj Ahmed
	278	18/01	(1883- 1938), Jaxents frontières algériens – tunisiens, gendarmerie de feriana
	278	03	(1889), indigènes, demandant leur certificat de nationalité algérienne, Mohamed chérif ben Tahar dit Moh jeudi
	278	18/01	Section d'état (1883- 1938), تقارير تتعلق بالحدود التونسية- الجزائرية و خرائط و
	280	88/03	Section d'état (1906- 1907)
	282	02/24	(1914), Maroc- personnages divers, Brahim Ben tayeb
	35	07	Grand mosquée de Tunis, questions générales, étudiants d'origines algériennes et marocaines, liste (janvier 1945-1947) الملف يحتوي على (عدد من قوائم الطلبة).
E	509	92	Section d'état, (1913- 1936), associations société de bienfaisance musulmane algérienne
	509	92	(1913- 1936), associations, société de bienfaisance musulmane algérienne
	509	116	(1934- 1951), op.cit
	509	126	(1934- 1951), association des élèves algériens de la grande mosquée

2- أرشيف ما وراء البحار (اكس- أون- بروفانسو، A.O.M):

Série	Carton	Dossier	Thème
H	3H4	B.1276	les kabyles en France, rapport de la commission chargée d'étudier les conditions des travaux des indigènes algériens dans la métropole 1914.
H	9H/11		Surveillance des indigenes (1927-1938)
	9H18		- Circulation des indigènes avec la Tunisie et le Maroc. - école coranique, étudiants inscrits a la Zitouna. (1938).
	9H/46		Les oulémas (1934- 1939)
	9H/46		Situation politico religieuse dans la commune de Mila, 10 Juin 1936
	9H/82		Surveillance des indigènes, note pour monsieur le directeur des affaires indigènes, 2 mai 1921
	9H/82		Direction des territoires du sud, service des affaires indigènes, propagande bolcheviste au M'Zab, 29 novembre 1920
	9H99 (59)		- Emigration en Tunisie régularisation de situation (1899-1900).
	9H100 (60 <sup>1</sup> )		Emigration en Tunisie ...( 1874-1911)
	9H101 (60 <sup>2</sup> )		Emigration en Tunisie, surveillance des voyageurs (1881-1884),

		Emigration kabyle en France (1923). (1851-1939).
9H102		Emigration au proche orient. ( 1880-1899).
9H/103		Relevé numérique par commune des demandés d'émigration parvenus au gouvernement général
9H/103		Rapport du Luciani, 4 décembre 1899 يتكون التقرير من 31 صفحة
9H/103		Relevé numérique par commune des demandes d'émigrations parvenues au gouvernement général Exode: rapport vernier juin 1910 Articles des journaux arabes: "El mâlomat" et "Thamarat el founoun"
10H		Etude et notice sur l'Algérie el l'Islam (1845- 1940)
10H/88		Politique musulmane en Algérie (1925- 1937)
16H		Questions religieuses (1845- 1940)
16H/72		Préfecture d'Alger affaires indigènes et police générale
25H/2		Indigenes compés du kef (Tunisie) 18 avril 1897. جدول به الاسم و المكان الأصلي، و مكان الإقامة .
25H18		- Statut et fonction de louis algero Imigration de tunisien en Tunisie (1864-1865) (F,1- 17)

			- Tunisie, correspondance du consulat de France : affaire tunisiennes, incidents de frontières, tribus, passeport, douane, commerce, émigration (1870-1874).
	25H19	1	Emigration de tentes Algeriens en tunisie- crimes- beni barbars ouled souk IAS- ouled khiar- demande extradition au bey tunis, (F,1 au F,56) (1874).
	25H19	8	Régence de Tunis, affaires diverse frontière Alger- tunisienne (F,601 au F,744) ( 1876-1878).
	25H/28		- indigènes tunisiens en Algérie et algériens en Tunisie (1895- 1896) - Tunisie, correspondance du consulat de France : affaire tunisiennes, incidents de frontières, tribus, passeport, douane, commerce, émigration (1895-1896).
	25H/30		À noter: état civil des indigènes algériens en Tunisie 1897, assistance médicale. Rapport malinas (1897-1904
	25H/30		Contrôle du Kef, liste des indigènes tunisiens des Ouled Boughanem, passés en Algérie sans permis de voyage et indication de leur résidence actuelle, Décembre 1896. Liste de contribuables résident en Tunisie dans le territoire du contrôle

		civil de Souk El-arbâa, 1 <sup>er</sup> Octobre 1896
25H/33		Renseignements politiques, répercussion algériens (1920- 1923). Renseignements S.E.A (1929- 1931). Notes et renseignements (1935- 1944), aspirations nationales (G.P.R.F) comité d'Afrique du nord (1920- 1944)
27H		Islam, documentation (1912- 1940)
27H/23		Extrait de bulletin de renseignements des questions musulmanes, période du 1 <sup>er</sup> au 31 Janvier 1937

3- C.A.D.N : 1<sup>er</sup> versement. ( 81/ 814 / 817/ 822 ) .

5<sup>ème</sup> versement –ch.148, contrôle civil, nationalite. 1907.

A.N.T : Registre 3968:d'Immatriculation des musulmans et des Israélites Algériens à Tunis 1876

4 - Dénombrement de la population civile tunisienne (musulmane et israélite) en Tunisie de 16/03/1921. Tunis, imprimerie centrale 2192 .

- Dénombrement de la population civile en Tunisie de 12/03/1936. Imprimerie rapide. 1937.

### 3-دفاتر المحكمة:

- المحكمة الابتدائية بالكاف: عقد شراكة بتاريخ 23 نوفمبر 1911

:- دفتر رقم: 21393، عقد كراء بتاريخ 5 سبتمبر 1917

- : دفتر رقم: 19743 عقد كراء بتاريخ 5 سبتمبر 1917 –: دفتر رقم:  
–: دفتر رقم: 18466، عقد 21393، عقد بتاريخ 15 أكتوبر 1917  
بتاريخ 30 سبتمبر 1917. –: دفتر رقم: 511، المؤرخ في 13  
–: دفتر رقم: 05، بتاريخ 5 مايو 1888.  
– محكمة تيجروين: دفتر رقم: 3064، مؤرخ في 25 جوان 1888.  
–: دفتر رقم: 3026، مؤرخ في 24 نوفمبر 1885.

### ثانيا: المراجع:

#### 1- باللغة العربية:

#### 1-1 المراجع الأساسية:

- 1- ابن العقون عبد الرحمن بن إبراهيم: الكفاح القومي والسياسي من خلال  
مذكرات معاصر، ج1، ج2، ج3، م.و.ك. الجزائر. 1986.
- 2- أحمد توفيق المدني: حياة كفاح مذكرات، ج1، في تونس، 1905-1925،  
م.و.ك. الجزائر. 1988.
- 3- إبراهيمي محمد البشير: عيون البصائر، (ش.و.ن.ت)، ط2، ج2، 1971.
- 4- الأشرف مصطفى: الجزائر الأمة والمجتمع، ترجمة حنفي بن عيسى  
(م.و.ك.)، الجزائر. 1983.

- 5- بن أشنهو عبد اللطيف: تكوين التخلف في الجزائر (ش. و. ن. ت) الجزائر، ب. ت.
- 6- بن فرج المنصف: ملحمة النضال التونسي الجزائري، مطبعة مغرب، تونس. 2006.
- 7- بهلول حسن: الغزو الرأسمالي الزراعي للجزائر ومبادئ إعادة تنظيم الاقتصاد الوطني حتى الاستقلال، (م. ج. ط)، الجزائر. 1984.
- 8- الثعالبي عبد العزيز: تونس الشهيدة، ترجمة سامي الجندي، دار القدس، بيروت 1975.
- 9- الجابري محمد صالح: النشاط العلمي و الفكري للمهاجرين الجزائريين بتونس 1900-1962، الدار العربية للكتاب (ش. و. ن. ت) طرابلس 1983.
- 10- -: التواصل الثقافي بين الجزائر و تونس، دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت، لبنان. 1990.
- 11- الجامعة التونسية: بناء المغرب العربي، سلسلة الدراسات الاجتماعية، المطبعة العصرية، تونس. 1983.
- 12- جلال يحيى: السياسة الفرنسية في الجزائر، دار المعرفة مصر، 1959.
- 13- الجندي أنور: عبد العزيز الثعالبي رائد الحركة و النهضة الإسلامية، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1984.
- 14- حمادي الساحلي: تراجم وقضايا معاصرة، دار الغرب الإسلامي بيروت 2005.
- 15- خوجة حمدان: المرأة، تر/ محمد العربي الزبيري (ش. و. ن. ت) الجزائر 1975.

- 16- دبوز محمد علي: نهضة الجزائر الحديثة و ثورتها المباركة، ج1، المطبعة التعاونية، 1965.
- 17- ديسبارمي: الفوائد في العوايد والقواعد والعقائد، مطبعة موجان، الجزائر. 1905
- 18- الزمري الصادق: أعلام تونسيون، تح حمادي الساحلي، دار الغرب الإسلامي بيروت 1986م.
- 19- السراج أبو عبد الله محمد ( المعروف بالوزير): الحلل السندسية في الأخبار التونسية، تحقيق محمد الحبيب الهيلة، جزآن، تونس. 1970.
- 20- شارل أندري جوليان: المعمرون الفرنسيون، وحركة الشباب التونسي، تعريب محمد مزالي والبشير بن سلامة، (ش.ت.ن)، تونس. 1985.
- 21- شارل روبيير آجرون: الجزائريون المسلمون و فرنسا 1871- 1919، ج1، ج2، دار الرائد للكتاب، الجزائر، تر، م. حاج مسعود، ع. بلعربي، الجزائر 2007.
- 22- د.صالح الخرفي: عبد العزيز الثعالبي من آثاره وأخباره في المشرق والمغرب ، خمسون صورة ووثيقة تاريخية ، د.غ. إ. ط 1995 1.
- 23- الطويلي أحمد: دراسات ووثائق عن الحركة الإصلاحية بتونس ، مؤسسة سعيدان، تونس 1992.
- 24- عباد صالح: المعمرون و السياسة الفرنسية في الجزائر 1870- 1900، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1984.
- 25- عثمان الشريف بن الحاج: أضواء على تاريخ تونس الحديث 1881- 1924، د.ب.ن.ت، تونس 1982م.
- 26- العربي البشير: الهجرة الداخلية و التنمية في المجتمع التونسي، دراسة سوسيلوجية، مطبعة دار نهى، صفاقس ط1، تونس 2005.

- 27- العنتري صالح: ذخائر المغرب العربي، مجاعات قسنطينة. تحقيق و تقديم رابح بونار (ش. و. ن. ت)، الجزائر. 1974.
- 28- فرحات عباس: ليل الاستعمار، ترجمة: فيصل الأحمر، مطبعة المسك، الجزائر 2010.
- 29- فرحات عباس: حرب الجزائر و ثورتها، ليل الاستعمار، ترجمة أبو بكر رحال، مطبعة فضالة، المحمدية، المغرب، ب.ت.
- 30- الفاسي علال: الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، مطبعة النجاح الجديدة، ط6، الدار البيضاء، المغرب 2003.
- 31- ليون.ف- بوفير وآخرون: الهجرة الدولية ماضيها وحاضرها ومستقبلها، ترجمة د. فوزي سهاولة، مكتبة الجامعة الأردنية، ب.ت.
- 32- د. الماجري عبد الكريم: هجرة الجزائريين و الطرابلسية و المغاربة الجاونة إلى تونس 1831-1937، الشركة التونسية للنشر و تنمية فنون الرسم (Graphic Sotepa)، ط1، تونس 2010.
- 33- المرزوقي محمد: الجيلالي الحاج يحي، معركة الزلاج 1911، (ش.ت.ن.ت.ف.ر.)، ط3، تونس 2009.
- 34- المطوي عبد المجيد: تونس و فرنسا في القرن التاسع عشر، مطبعة الترقى ط1، تونس 1957.
- 35- النجار عمار: تاريخ الجمعية، الثمرة الثانية، 1947-1948، مطبعة التليلي، تونس.
- 36- الهواري عدى: الاستعمار الفرنسي في الجزائر، سياسة التفكير الاقتصادي والاجتماعي 1830-1930، ت. جوزيف عبد الله، دار الغرب الإسلامي ط1، بيروت، لبنان. 1983.

37- :- الجزائر بين فرنسا والمستوطنين 1830-1930. (د.م.ج) ،  
الجزائر 1999.

## 1-2- المراجع العامة:

- 1- ابن الخوجة مصطفى: مجموع مشتمل على قوانين مفيدة، و تنظيمات شديدة، مطبعة فونتانا، الجزائر . 1903.
- 2- ابن حماد حمادي: رجالات من زمن الكفاح، منشورات المتوسط، تونس. 2004.
- 3- ابن الحاج عثمان الشريف: أضواء على تاريخ تونس الحديث 1881-1924، د.ب.ن.ت، تونس . 1982 م .
- 4- د. أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية 1830-1900، ج1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان 1992.
- 5- : الحركة الوطنية الجزائرية 1860-1900.
- 6- : الحركة الوطنية الجزائرية 1900-1930، ج2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان 1992.
- 7- : تاريخ الجزائر الثقافي، ج3-ج5-ج6، 1830-1954، دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت 1998.
- 8- : أبحاث و آراء في تاريخ الجزائر ج1، ج2، دار الغرب الإسلامي، ط3، بيروت، لبنان 1990.
- 9- : أبحاث و آراء في تاريخ الجزائر ج4، دار الغرب الإسلامي ط1، بيروت 1996 .

- 10- : محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث، بداية الاحتلال، دار نافع للطباعة، القاهرة 1976.
- 11- أبو حاكمة أحمد مصطفى: تاريخ الكويت (ج 1)، مطبعة تاريخ الكويت. 1967 .
- 12-
- 13- د.أبو عيانة فتحي محمد: دراسات في الجغرافيا البشرية، دار المعرفة الجامعية، جامعة الإسكندرية، مصر. 2000.
- 14- برهومي صلاح الدين: الشمال الغربي الجبلي الجبالية و المجال الزراعي من 1856 إلى 1945، دار سحر للنشر، تونس. 2010.
- 15- بقطاش خديجة: الحركة التبشيرية الفرنسية في الجزائر، 1830-1871، منشورات دحلب، الجزائر. 2007.
- 16- د. بلاسي نبيل أحمد: الاتجاه العربي و الإسلامي و دوره في تحرير الجزائر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر 1990.
- 17- بن الحاج عثمان الشريف: أضواء على تاريخ تونس، دار سلامة للنشر، تونس 1981م.
- 18- بن حماد حمادي: بنزرت عبر العصور (م.ش.ف.ر)، تونس 1979.
- 19- بن حميدة عبد السلام: تاريخ الحركة النقابية للشغيلة بتونس، دار علي الحامي، تونس. 1884.
- 20- د. بن صالح ناصر محمد: الصحف العربية الجزائرية من 1847-1954، ط2، الناشر ألفاديزاين، قصر المعارض، الجزائر. 2006.
- 21- بن عاشور محمد الفاضل: أركان النهضة الأدبية بتونس، مكتبة النجاح. تونس. 1981 .

- 22- د. بوحوش عمار: العمال الجزائريون في فرنسا، دراسات تحليلية (ش.و.ن.ت)، الجزائر. 1979.
- 23- -: التاريخ السياسي للجزائر من البداية و لغاية 1962، ط، دار الغرب الإسلامي، لبنان 1997، ص.ص 140-141.
- 24- د. بوعزيز يحيي: دور عائلي المقراني و الحداد في ثورة 1871 (أطروحة) كلية الآداب، جامعة الجزائر.
- 25- -: سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954 (د.م.ج)، الجزائر 1985.
- 26- -: ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر و العشرين، ج1، ج2، ثورات القرنين التاسع عشر، والعشرين، ط2، المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر 1996.
- 27- -: أعلام الفكر و الثقافة في الجزائر المحروسة ج1، ج2، دار الغرب الإسلامي ط1، لبنان 1995.
- 28- د. بوعزة بوضرسية و آخرون: الجزائر الفرنسية و الإبادة الجماعية في الجزائر خلال القرن 19 منشورات (م.و.د.ب.ج.و.ث 1 ن 54)، الجزائر، 2007.
- 29- د. تاوتي الصديق: المبعدون الى كاليديونيا الجديدة، مأساة هوية منفية، نتائج و أبعاد ثورة المقراني، شركة دارالأمة ط1، الجزائر. 2007
- 30- جغام حسن أحمد: الكلمة الحاسمة للمرحوم الشيخ الزعيم عبد العزيز الثعالبي (د.م.ط.ن)، سوسة تونس، سنة 1989

- 31- التميمي عبد الجليل: بحوث و وثائق في التاريخ المغربي، الجزائر، تونس و ليبيا 1816- 1871، مطبعة الاتحاد العام التونسي للشغل، ط2، تونس 1985.
- 32- التيمومي الهادي: تاريخ تونس الاجتماعي 1881- 1956، نشر دار محمد علي الحامي، ط2. تونس، 2001 .
- 33- -: الاستعمار الرأسمالي والتشكيلات الاجتماعية ما قبل الرأسمالية، الكادحون الخماسة في الأرياف التونسية (1861-1943)، دار محمد علي الحامي، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية بتونس 1999
- 34- الجوهري يسرى: جغرافية المغرب العربي، منشأة المعارف، الاسكندرية، 1981.
- 35- خالد أ حمد: أضواء من البيئة التونسية على الظاهر الحداد، (د.ت.ن)، ط2، تونس 1979،
- 36- د. خلف التميمي عبد المالك: الخليج العربي و المغرب العربي، دراسات في التاريخ السياسي و الاجتماعي و الاقتصادي، (د. ش.ن. ت. ت)، قبرص، ط1، 1986.
- 37- خنوف علي : السلطة في الأرياف الشمالية لبايك الشرق الجزائري - نهاية العهد العثماني و بداية العهد الفرنسي . بدون ذكر دار الطبع 1999.
- 38- الخالدي سهيل: الإشعاع المغربي في المشرق، دور الجالية الجزائرية في بلاد الشام، دار الأمة للطباعة و الترجمة و النشر و التوزيع، ط1، الجزائر، 1997.
- 39- الخضر حسين: تونس وجامع الزيتونة، المطبعة التعاونية، تونس. 1971.

- 40-الذواوي زهير: تحولات العمل الوطني التونسي في السنوات الثلاثين 1929-1939، الأطلسية للنشر، ط1، تونس. 2003.
- 41- الذواوي رشيد: هذه بنزرت تونس، منشورات جمعية صيانة مدينة بنزرت، تونس. 1980.
- 42- :- حسن النوري (1905-1939) ط1، منشورات محمد بoudينة، تونس 1997.
- 43- الزبير سيف الإسلام : تاريخ الصحافة في الجزائر ( ش.و.ن.ت ) الجزائر. 1971.
- 44- زوزو عبد الحميد: دور المهاجرين الجزائريين بفرنسا في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين 1919-1939 (ش.و.ن.ت) الجزائر 1974 .
- 45- :- نصوص و وثائق في تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1900، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2007.
- 46- الساحلي حمادي: تراجم وقضايا معاصرة، دار الغرب الإسلامي بيروت 2005.
- 47- :- فصول في التاريخ والحضارة، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1992م.
- 48- سالم حداد: صراع الهوية بين الأنا والآخر، المغرب العربي نموذجا، الأطلسية للنشر، ط1، 2000
- 49- سعدي عثمان: عروبة الجزائر عبر التاريخ، (ش.و.ن.ت)، الجزائر 1982
- 50- د. سعيدوني ناصر الدين: دراسات في الملكية العقارية، (م. و. ك)، الجزائر. 1986.

- 51- -: دراسات تاريخية في الملكية و الوقف و الجباية، الفترة الحديثة، دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت لبنان. 2001.
- 52- -: من التراث التاريخي و الجغرافي للمغرب الإسلامي، تراجم مؤرخين و رحالة و جغرافيين، دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت لبنان. 1999.
- 53- السنوسي زين العابدين: الأدب التونسي في القرن 14هـ، ج1، (د.ت.ن) تونس 1976.
- 54- السويدي محمد: مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري ، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر . 1990 .
- 55- الشابيبي محمد لطفي: الحركة الوطنية التونسية و المسألة العمالية، النقابة 1894 - 1956، ج1. 1894 - 1925، مركز النشر الجامعي، تونس. 2010.
- 56- د. شترة خير الدين: الطلبة الجزائريون بجامع الزيتونة 1900-1956، 3 أجزاء. ج1 الروابط الحضارية بين القطرين و أثر الجامع الأعظم في الوعي الجزائري، ج2 البعد العربي الإسلامي في نضال النخبة الجزائرية الزيتونية، ج3 الملاحق و الفهارس العامة، دار البصائر للنشر و التوزيع، ط خ، الجزائر. 2009.
- 57- -: إسهامات النخبة الجزائرية في الحياة الفكرية و السياسية التونسية 1900 - 1939، دار البصائر، ط . خ، الجزائر. 2009.
- 58- الشروجي محمد محمود: العلاقات الفرنسية من الحماية إلى الاستقلال ، مطبعة المصري القاهرة. ب.ت.
- 59- الشيخ محمد البدوي العامري: تونس الخضراء و الأيدي الحمراء، نشرة سياسية يصدرها صوت الأحرار التونسيين، ب.ت.

- 60- د. صاري الجيلالي وآخرون: هجرة الجزائريين نحو أوروبا، منشورات (م.و.د.ب.ح.و.ث.ن). 1954. الجزائر.
- 61- -: تجريد الفلاحين من أراضيهم، 1830-1962. ترجمة قندوز عباد فوزية، ( منشورات م.و.د.ب.ح.و.ث.ن 54) (ط.خ)، وزارة المجاهدين 2010.
- 62- طبابي حفيظ: الحركة النقابية في مناجم قفصة خلال الفترة الاستعمارية، منشورات المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية التونسية، تونس. 2005.
- 63- الطويلي أحمد: دراسات ووثائق عن الحركة الإصلاحية بتونس، مؤسسة سعيدان، تونس. 1992.
- 64- الطيب عمر يوسف: علم اجتماع السكان و تطبيقاته، دار جامعة إفريقيا العالمية للنشر. 2005.
- 65- عباس محمد: رواد الوطنية ج1، دار هومة، الجزائر.
- 66- عبد الغفار محمد حسين: صفحات من تاريخ العرب المعاصر، د.ق.ط، القاهرة، ب.ت.
- 67- د. عبد الفتاح محمد وهيبة: في جغرافية السكان، دن.ع، بيروت 1972.
- 68- عبد الله الطاهر: الحركة الوطنية التونسية، رؤية شعبية جديدة، (د.م.ط.ن) ط2. تونس، 1975.
- 69- د. عبد المالك خلف التميمي: الخليج العربي و المغرب العربي، دراسات في التاريخ السياسي و الاجتماعي و الاقتصادي، دار الشباب للنشر و الترجمة و التوزيع، ط1، قبرص، 1986.

- 70- عمر يوسف الطيب: علم اجتماع السكان و تطبيقاته، دار جامعة إفريقيا العالمية للنشر. 2005.
- 71- د. عميراي احميدة وآخرون : آثار السياسة الاستعمارية و الاستيطانية في المجتمع الجزائري ( 1830-1954 ) ، سلسلة المشاريع الوطنية للبحث ، منشورات الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 ، الجزائر 2007.
- 72- العجيلي التليلي: صدى حركة الجامعة الإسلامية في المغرب العربي 1876-1918 ، دار الجنوب للنشر، ط1، تونس. 2005.
- 73- -: الطرق الصوفية و الاستعمار الفرنسي بالبلاد التونسية 1881-1939 ، مجلد2، منشورات كلية الآداب بمنوبة، تونس. 1992.
- 74- العلي صالح أحمد وآخرون: تطور الفكر القومي العربي، (م.د.و.ع)، 1986.
- 75- العقاد صلاح: المغرب العربي، مكتبة الأنجلو المصرية، ط5، القاهرة، 1980 .
- 76- د.الغالي وآخرون: العدوان الفرنسي على الجزائر، الخلفيات والأبعاد ، منشورات (م.و.د.ب.ح.و.ث.ن)، الجزائر. 2007.
- 77- غي بيفيرلي: الطلبة الجزائريون في الجامعة الفرنسية، ترجمة، م. حاج مسعود وآخرون ، دار القصة للنشر، ، 2007، الجزائر
- 78- د.فتحي أبوعيانة :دراسات في الجغرافيا البشرية ،دار المعرفة الجامعية ،جامعة الإسكندرية ،مصر 2000.
- 79- -: دراسات في علم السكان، دار النهضة العربية للطباعة و النشر، ط2، بيروت لبنان. 2002.

- 80- قناش محمد، وقداش محفوظ: حزب الشعب الجزائري، د.م.ج، الجزائر 1985.
- 81- د. القصير عبد القادر: الهجرة من الريف إلى المدن، دراسة ميدانية اجتماعية، دار النهضة العربية، بيروت 1992.
- 82- د. قنان جمال: قضايا و دراسات في تاريخ الجزائر الحديث و المعاصر، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر 1994.
- 83- - : دراسات في المقاومة و الاستعمار، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر 1996.
- 84- -: نصوص و وثائق في تاريخ الجزائر الحديث 1500- 1830 المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر 1987.
- 85- ليون فيلس : الجزائر خنف الاستعمار . ترجمة محمد عيتاني ، منشورات مكتبة المعارف في بيروت . لبنان ( مختارات من السياسة العالمية ) . (
- 86- مارستون بيتس: الانفجار السكاني - دراسة في انتشار الشعوب و تكاثرها، ترجمة جلال زريق و مراجعة عبد الملك الناشف، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، 1966.
- 87- محمود حسن سليمان: الكويت ماضيها و حاضرها، منشورات المكتبة الأهلية، بغداد، 1968 .
- 88- د. مناصريه يوسف: النشاط الصهيوني في الجزائر 1897- 1962، دار البصائر، الجزائر. 2007.
- 89- -: الحزب الدستوري التونسي 1919- 1934، دار الغرب الإسلامي ط1، بيروت، لبنان. 1988.

- 90- ممي حسن: القانون الدولي الخاص، نظريات و مبادئ (ش.ف.ر.ن.ص) ، تونس.1994.
- 91- مخلوف محمد بن محمد: شجرة النور الزكية، مصر.1340هـ.
- 92- المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية: الحركة الإصلاحية بتونس بين 1815 و 1920 . تونس. ب.ت.
- 93- ناصر محمد: المقالة الصحفية الجزائرية، 1903- 1931 ، (ش.و.ن.ت) الجزائر. 1978.
- 94- :- مفدي زكريا، شاعر النضال والثورة، المطبعة العربية- الجزائر 1984
- 95- النوري حمو محمد عيسى: نبذة من حياة الميزابيين ج1. دار الكروان، باريس 1984م.
- 96- د. هلال عمار: الهجرة الجزائرية نحو بلاد الشام 1847- 1918، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر. 2007.
- 97- :- أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصرة 1830-1962، (د.م.ج)، الجزائر 1995.
- 98- :- الهجرة الجزائرية نحو بلاد الشام (1847-1919)، دار هومة، الجزائر. 2007.
- 99- وادي خيرية عبد الصاحب: الفكر القومي العربي في المغرب العربي، دار الرشيد للنشر، بغداد. 1982.
- 100- د. وطبان عبد العزيز: الاقتصاد الجزائري ماضيه و حاضره 1830- 1985، منظمة العمل العربي، المعهد العربي للثقافة العمالية و بحوث العمل بالجزائر 1992.
- 2- باللغة الأجنبية :

- 1- Amir Mohamed : **Histoire de la santé en Algérie**, O. P. U Alger. S.D.
- 2- Azan (General) Paul : **conquete et participation de l'Algérie 1830-1852**, librairie de France. paris .1931.
- 3- – : **l'armé d'Afrique de 1830 à 1852**, Plon. paris. 1936.
- 4- Bardin Piere : **les Algériens et Tunisiens dans l'empire ottoman**. 1848 a 1914.Ed C.N.R.S, Paris 1979.
- 5- Benjamin Stora : **Histoire de l'Algérie coloniale 1830-1954**, la découverte, Paris .1991.
- 6- Brahim Rabah : **Démographie. Projections de population 1990- 2010**, in collections statistiques 50, Alger, S.D.
- 7- Bordereau (Jean) : **la Gafsa ancienne, la Gafsa moderne**, éditeur Augustin Challamel, Paris 1907
- 8- Charles André Julien : **Histoire d'Afrique du nord de la conquetes arabe à 1830**. t 2, ED payott. paris .1964.
- 9- –: **Histoire de l'Algérie contemporaine 1827-1871**.la conquete et les buts de la colonisation. P.U.F. paris .1964.
- 10- camille rousset : **l'Algérie de 1830 à 1840, les commencements d'une conquête**, t. 1, librairie, paris. 1887.
- 11- Charles Henri Fafrod : **La révolution Algérienne**, plon, Paris .1959.
- 12- Charles rober Ageron : **Histoire de l'Algerie contemporaine**, presse universitaires de France.paris 1966
- 13- Djilali sari : **le désastre démographique**, société nationale d'édition et de diffusion. Alger. 1982.
- 14- -: **le dépossession des fellah**. S.N.E.D Alger, 1975.

- 15- De peyerimhoff : **enquête sur les résultats de la colonisation officielle. 1871 – 1895.** t. 1 Alger 1906.
- 16- Estoblon (Roger), Adolphe le feber : **code de l'Algérie (1830-1895)**, Adolphe Jourdan. librairie. éditeur. Alger .1896.
- 17- Fanny Colonna : **les instituteurs algériens 1883- 1939**, O.P.U. Alger, 1975.
- 18- Farhat Abbas : **le jeune algérien, parçue 1931** 2<sup>nd</sup>, 1981.
- 19- Falck (filiX) : **l'Algérie. un siècle de la colonisation française notre domination coloniale.** paris 1929.
- 20- Ganiage (J) : **les Européens en Tunisie au milieu du XIX<sup>ème</sup> siècle**, 1840- 1870, cahiers de Tunisie, tome III 11, 3<sup>ème</sup> trimestre 1955, P.P (387- 421).
- 21- : **les origines du protectorat français en Tunisie**, 1881-1956, Paris 1959.
- 22- : **la population de la Tunisie vers 1960**, essaie d'évaluation d'après les registres fiscaux, études maghrébines, mélanges Charles André Julien, Paris 1964.
- 23- Garrot (H) : **Histoire Générale de l'Algerie**, imp. Grescenzo , Alger 1910.
- 24- Gastu (M) : **le peuple algérien, chalamel ainé**, éditeur, Paris 1848.
- 25- G.G.A .Augustin Bernard et autres : **Atlas d'Algerie et de tunisie.** service cattographie, Fascule.Emile larose, paris .1930 .
- 26- G.G.A. direction l'Agriculture et la colonisation 1830-1930, **Cet ans de colonisation française en Algérie.**
- 27- Gauthier (A) : **l'Algérie décolonisation-Socialisme industrialisation**, Bréal éditeur, 1974.
- 28- Guend Abdelghani : **la population de l'Algérie évolution passée et d'avenir.** O.P.U. Alger 1994.

- 29- Groupe interministériel, **maitrise de la croissance démographique**. Bilan, Alger 1984.
- 30- Jean Depois, René Raynal : **géographie de l'Afrique de nord-ouest**, Payot- Paris 1967
- 31- Joëlle Artigau- Hur eau : **les pieds noirs existent-ils en histoire** 140, société d'édition scientifique, Paris, janvier 1991.
- 32- Jules – Gérard : **l'Afrique du nord**. 2<sup>eme</sup> édition. paris e. dentu – éditeur. paris. 1861..
- 33- Kraim (M) : **le mouvement social en Tunisie dans les années trente**, céres, Tunis 1984.
- 34- Karoui (hachemi), Mahdjoubi(Ali) : **Quand le Soleil s'est a l'ouest tunis 1881, l'imperialisme et resisance**, ceres production, tunis 1983.
- 35- Louis Chevalier : **Le problème Démographique Nord Africain**, presses universitaire de France paris 1947.
- 36- Louis de Boudi cour : **Histoire de la colonisation de l'Algérie**. challamel. paris 1860.
- 37- Mac Mahon : **souvenirs d'Algérie, 1830-1870**.paris .S.D.
- 38- Marcel egretaud : **réalité de la nation algérienne** 2<sup>eme</sup> édition .ed. sociales. paris 1960.
- 39- Marchal de Mac Mahon : **souvenirs d'Algerie (1830-1870)**, maison neuve et le ras val monde, Paris, S.D.
- 40- Megerbi Abdelghani : **la paysannerie algérienne face à la colonisation**, A. N. E. P. Alger 1973.
- 41- Monchicourt (Ch) : **la région du haut tell en Tunisie** (le Kef, TébourSouk, Maktar, Thala) librairie Colin 1913
- 42- Nouschi André : **la naissance du nationalisme algérien**, les editions de minuit, Paris. 1962.
- 43- : **note sur les migrations en Algérie dans la première moitié du XIX siècle**, in acte du premier congrès d'études des cultures méditerranéennes d'influence arabo-berbère, publiés par Micheline Galley

avec la collaboration de David R- Marchell, Alger, S.N.E.D 1973.

- 44- Rober Aron : **les Origines de la guerre d'Algerie**, fayar, paris 1962.
- 45- Roger Jean-Jacques : **les musulmans algériens en France et dans les pays islamiques**, université d'Alger, faculté des lettres, année 1950, imprimerie Imbert, Alger 1950.
- 46- Sabatier (E) : **les droits électoraux des indigènes musulmans d'Algérie**. R. D. M. XI. V. march 1938.
- 47- Shili Ridha : **la pénétration du capitalisme dans le secteur mineur en Tunisie coloniale**, cas gisement de Kalaat-djerda, depuis la fondation de la 1 ère guerre mondiale (1883- 1918) .S.D.
- 48- Soualah Mohamed : **la société indigène de l'Afrique du nord (Algérie- Tunisie- Maroc- Sahara) 1<sup>ère</sup> partie**, les types, leurs origines, leurs groupements, leurs caractères. Histoire, légendes, contes, proverbes. Imprimerie la typé-litho et Jules carborel réunies, Alger 1946.
- 49- – : **la société indigène de l'Afrique du nord (Algérie- Tunisie- Maroc- Sahara) 2<sup>ème</sup> partie**, vie, mœurs, coutumes, institutions, descriptions, chants, contes, proverbes, 35 illustrations, imprimerie la typé-litho et Jules carborel réunies, Alger 1946.
- 50- Tableau de la situation des établissements français dans l'Algérie, paris. février. 1938.
- 51- Talha (Labri): **De l'émigration coloniale à l'émigration des coloniaux** : colonisation internationale et mobilité primitive des forces de travail in maghrébins en France, émigrés ou immigrés, C.N.R.S, Paris 1983, P-P. (11-30), extrait de l'annuaire de l'Afrique du nord 1881.

52- Yves Lacoste, et Autres : **l'Algérie passe et présent**,  
paris. S.D.

### الرسائل الجامعية

#### 1. باللغة العربية:

- 1- بخيت شادية الشيخ خضر: الآثار الاقتصادية والاجتماعية للهجرة الداخلية الوافدة لولاية الخرطوم ، رسالة ماجستير . إشراف د. محمد الجاك أحمد، كلية الدراسات التقنية والتنمية ، جامعة الخرطوم – السودان، 2010.
- 2- بلواز براهيمية: كتابات الجزائريين في الصحافة التونسية 1947-1962، بحث مقدم لنيل شهادة التعمق في البحث في التاريخ، إشراف عبد الجليل التميمي، جامعة تونس1، تونس. 1999.
- 3- بن عامر عماد: الهجرة إلى بلاد غير المسلمين، حكمها، ضوابطها، و تطبيقاتها، رسالة ماجستير (مطبوعة)، إشراف د. كمال بوزيدي، كلية العلوم الإسلامية، جامعة الجزائر، دار ابن حزم للطباعة و النشر و التوزيع ط 1، الجزائر 2004.
- 4- الجفالي يوسف: الجالية الجزائرية بجهة الكاف من 1881-1929، قسم التاريخ (الكفاءة في البحث)، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة تونس الأولى، إشراف د. الكراي القسنطيني، تونس. (1992-1993).

- 5- جندي عبد الله أيوب: الاستيطان الفرنسي في الجزائر (1830 - 1919) أطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية الآداب، قسم التاريخ، جامعة القاهرة. 1969.
- 6- الحميدات صباح حسين محمد: دور الصحافة الوطنية في تأطير الحركة السياسية بالمغرب 1912 - 1936، رسالة ماجستير، إشراف د.حميدة سميسم، جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، قسم البحوث والدراسات التاريخية، القاهرة. 1988.
- 7- حسين عبد الغفار محمد: الحركة الوطنية في تونس، 1881-1929، رسالة دكتوراه كلية الآداب، جامعة القاهرة، مصر. 1980.
- 8- رجب علي عبد الولي أحمد العيد: الجامعة العربية ودورها في مساندة قضايا العرب السياسية في الفترة (1945-1967)، رسالة دكتوراه، إشراف د.عاصم الدسوقي، د. عادل مهران، قسم التاريخ، كلية الآداب ، جامعة المنيا، القاهرة. 2000.
- 9- سيد عبد الفتاح علي حسن: سكان الجزائر - دراسة ديموغرافية، رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في الدراسات الإفريقية، ج1، إشراف أ.د.محمد سعودي عبد الغني ، معهد الدراسات والبحوث الإفريقية، قسم الجغرافيا، جامعة القاهرة، 1979.
- 10- شحاتة رضا أحمد: الحركة الوطنية في تونس، منذ الاحتلال الفرنسي وفرض الحماية، ماجستير في التاريخ الحديث، جامعة القاهرة، مصر. 1974.
- 11- ضيف الله عقيلة: التنظيم السياسي و الإداري في الجزائر (1954-1962) أطروحة دكتوراه دولة في التنظيم السياسي والإداري، إشراف أ.د. عمار بوحوش، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 1995.
- 12- طرشون نادية: الهجرة الجزائرية إلى الشرق العربي من منتصف القرن التاسع عشر إلى مطلع القرن العشرين نموذج سوريا، رسالة لنيل درجة الماجستير

في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف أ.د. محمد خير فارس، جامعة دمشق، كلية الآداب، قسم التاريخ، دمشق. 1985.

13- عبد الهادي محمد: الهجرة الخارجية من وإلى سوريا في العصر العثماني 1831-1916. رسالة لنيل درجة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف. أ.د. يوسف جميل نعيصة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم التاريخ، جامعة دمشق. 2002 .

14- قرين مولود: عمر بن قنور الجزائري واهتماماته بالقضايا العربية والإسلامية 1886-1932، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، المدرسة العليا للأساتذة، الجزائر. 2010-2011.

15- معجب نورة سعيد الحامد: نشأة الحركة الوطنية في تونس (1329-1340هـ/1911-1922م) رسالة لنيل درجة الماجستير، قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة الملك سعود، جمادى الثانية 1409هـ.

## 2- باللغة الأجنبية:

1- Dominique Charpy: **situation des Algériens en Tunisie** Mémoire de stage, section affaires extérieures, octobre 1955, école normale d'administration, promotion "France-Afrique".

2- Dougui (Noureddine): Monographie d'une grande entreprise coloniale: **La compagnie des phosphates et de chemin de fer de Gafsa (1897- 1930)** Thèse de doctorat

- d'état, faculté des sciences humaines et sociales, université de Tunis 1, Tunis 1991.
- 3- Dumont Pierre-André: **les algériens dans le contrôle civil de Téboursouk**. Mémoire de fin de stage, Teboursouk, Mars .1949.
  - 4- Haggui Djamel: **les algériens originaires du sud dans la ville de Tunis pendant l'époque coloniale (1881- 1956)**, (Mozabites, souafas et Ouarglia), mémoire de DEA en histoire contemporaine, sous la direction de Mr. le prof. Habib Kazdaghli, université des lettres de Manouba, année universitaire 2003- 2004.
  - 5- Liauzu Claude, “ **Naissance de salariat et du mouvement ouvrier en Tunisie à travers un demi-siècle de colonisation** ” Thèse présentée à la faculté de lettres et sciences humaines de Nice, France 1977.
  - 6- Plissard Roger : **les condition des travailleurs de l'industrie miniere en tunisie (1937-1939)** , Essai monographique regional,these presentee denant l'universite strasborg , 12 /07 /1971, impremirde l'universite de lille 1972 .
  - 7- PRUNNEL (A) : **Le Recrutement des Indigènes Algériens Par Voie de L'appel**, Thèse de Doctorat, Alger-Jourdan.1913.
  - 8- Rager Jean-Jacques: “ **Les musulmans algériens en France et dans les pays islamiques**” Thèse, doctorat d'université d'Alger, faculté des lettres, Alger. année 1950.

## المقالات:

### 1- باللغة العربية:

1- أندري نوشي: استقلالية المقاومات بالمغرب العربي: دور المدن بالجزائر في العقد الثامن ( من القرن التاسع عشر)، المنشورات العلمية التونسية، سلسلة تاريخ الحركة الوطنية، ع. 01، بحوث الندوة الأولى لتاريخ الحركة الوطنية 29، 30، 31، ماي 1981، المركز القومي الجامعي للتوثيق العلمي و التقني، تونس 1986، ص.ص (157- 175).

2- أني راي غولدريغار: (الحدود الجزائرية التونسية والحملة العسكرية بالبلاد التونسية)، المنشورات العلمية التونسية، سلسلة تاريخ الحركة الوطنية، ع. 1، (29، 30، 31-1989)، المركز القومي الجامعي للتوثيق العلمي والتقني، تونس 1986، ص.ص (157-175).

3-د. باناجة سعيد محمد أحمد: (حق الهجرة و حق اللجوء السياسي بين القانون الدولي والتشريع الإسلامي)، مجلة منار الإسلام، ع 03، السنة السابعة، وزارة العدل و الشؤون الإسلامية و الأوقاف، الإمارات العربية المتحدة، يناير، 1982.

4-د. بلقاسمي بوعلام: (مسألة الغابات في السياسة العقارية الاستعمارية في الجزائر خلال النصف الثاني من القرن 19م)، (م.و2) حول العقار في الجزائر. وزارة المجاهدين (ط.خ). 2007.

5- بن حميدة عبد السلام: (النقابات والوعي القومي مثال تونس)، مجلة المستقبل العربي، عدد: 83، جانفي 1983، بيروت. ص- ص 43-95.

- 6- بن خرف الله الطاهر: (التحول الاقتصادي و الاجتماعي و السياسي للريف الجزائري 1830-1962)، مجلة الذاكرة، عدد 02، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، ماي 1995، الجزائر، ص-ص (139-171).
- 7- بن داهاة عدة: (الخلفيات الحقيقية للتشريعات العقارية في الجزائر (1830-1873))، أعمال م.و.1 العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي (1830-1962)، وزارة المجاهدين (ط.خ)، 2007.
- 8- بن عدة عبد المجيد: (الشيخ صالح بن يحيى ودوره في نهضة القطرين الجزائري والتونسي مجلة المبرز، ع 14، المدرسة العليا للأساتذة، الجزائر. 2000.
- 9- بوجلة عبد المجيد: (مصادرة الأراضي وحركة الاستيطان، دراسة في فكر الماريشال بيجو)، أعمال م.و.ث، العقار في الجزائر، إبان الاحتلال الفرنسي 1830-1962. يومي 20-21 ماي 2006. (ط.خ) منشورات وزارة المجاهدين
- 10- د. بوحوش عمار: (الأرض والهجرة)، مجلة الأصالة، ع. 11، وزارة الشؤون الدينية، مطبعة البعث، قسنطينة، الجزائر.
- 11- -: (الهجرة إلى فرنسا: تاريخها...)، مجلة الثقافة، ع. 13، وزارة الإعلام و الثقافة، فيفري، مارس 1973، الجزائر، ص ص (23-38).
- 12- بوشنافي محمد: آثار السياسة الإستيطانية علي المجتمع الجزائري م.و.2. (مظالم الاستعمار الفرنسي في الجزائر) يومي 17-18/04/2007 المدرسة العليا.الجزائر.
- 13- د. بوعزيز يحي: (دور تونس في دعم حركات التحرير الجزائرية وموقف الجزائريين من احتلالها عام 1881)، الندوة الأولى لتاريخ الحركة الوطنية للبلاد التونسية، أيام 29-30-31 ماي 1981، (س.ت.ح.و.ت)، ع. 1، (م.ق.ج.ت.ع.ت) تونس. 1986.

- 14- -: (موقف بايات تونس من ثورة الأمير عبد القادر)، مجلة الأصالة، ع. 23، (و. ت . أ. ش. د) جانفي- فيفري 1975.
- 15- -: (المجاعة بالجزائر أواخر الستينات من القرن 19)، و مواقف و آراء الجزائريين من ادعاءات الفرنسيين حول أسبابها، مجلة الأصالة، ع. 33 ماي 1976، وزارة الشؤون الدينية، الجزائر.
- 16- -: الكفاح المشترك بين الشعبين الجزائري والتونسي ودماء الساقية، مجلة الهدية، ع 158، تونس ديسمبر. 2003.
- 17- بيار بوايي: (الادارة الفرنسية و تنظيم الحج 1830- 1894)، ترجمة د. التميمي (م.ت.م)، ع، 9 ، جويلية 1977.
- 18- د. الجابري محمد صالح: ( من تاريخ التواصل الثقافي بين تونس و الجزائر)، مجلة الحياة الثقافية، ع 32 (عدد خاص)، تونس 1984، ص (13- 23).
- 19- -: (الهوية الجزائرية لدى الشعراء الجزائريين المهاجرين إلى تونس)، مجلة الثقافة، ع 86، مارس، أبريل 1985، الجزائر، ص . ص (207- 221).
- 20- د. الجحاني الحبيب: (حركة التبشير و السياسة الاستعمارية الفرنسية في المغرب العربي في القرن التاسع عشر)، مجلة الأصالة، ع 44، جويلية 1973، ص. ص (23- 37).
- 21- د. حشاد نور الدين: ( فرحات حشاد و تأسيس الاتحاد العام التونسي للشغل)، مجلة الثقافة، عدد 88، مارس، أبريل 1985، وزارة الثقافة، الجزائر، ص. ص (71- 109).
- 22- الخامري شكيب: (الهجرة اليمينية إلى أمريكا ،نموذج ديترويت بالولايات المتحدة الأمريكية)، مجلة الجمعية الجغرافية الكويتية، دورية علمية محكمة تعني بالبحوث الجغرافية، ع 38، فبراير 1982، يصدرها قسم الجغرافيا بجامعة الكويت والجمعية الجغرافية الكويتية، الكويت، ص. (5-13).

- 23- الزبير سيف الإسلام: (التاريخ النضالي)، مجلة الأصالة ع: 15/1 الجزائر
- 24- الزيدي علي (بين الصادقية والزيتونة) م.ت.م، ع01، (م.إ.ع.ش.ت) تونس
- 25- الشابي علي: (صلة النخبة التونسية)، جمال الدين الأفغاني، م.ت.م، ع. (13-14)، جانفي، تونس 1992.
- 26- الشيخ بو عمران: (علي الحمامي وقصة إدريس)، الثقافة، ع. 42، ديسمبر/جانفي 1978م.
- 27- طبابي حفيظ: صيرورة البناء الوطني في تونس في الفترة الاستعمارية، مجلة روافد، عدد 14 2009، م.ع.ت.ح.و.ت، تونس.
- 28- العجيلي التليلي: (أضواء على حياة الشريف التيجاني) م.ت.م، ع: 55-56، 1939م.
- 29- العربي علي: (أصداء جزائرية في جريدة الحاضرة)، مجلة الحياة الثقافية، العدد 32 (عدد خاص)، تونس 1984، ص.ص (70-89).
- 30- د. العيساوي فايز محمد: (الهجرة إلى الدول العربية، وتغير ملامح القرية المصرية رؤية جغرافية تطبيقية على إحدى قرى المنوفية)، مجلة الجغرافية الكويتية، دورية علمية محكمة تعنى بالبحوث الجغرافية، مارس 1993، يصدرها قسم الجغرافيا بجامعة الكويت، والجمعية الجغرافية الكويتية، الكويت ص.ص (8-25).
- 31- الكراي القسنطيني: (أراضي القبائل بتونس والسياسة الاستعمارية تجاهها 1881-1929)، م.ت.م، ع 85-86، ماي-جوان 1997.
- 32- الناصري محمد المكي: (وحدة المغرب العربي في ظل الإسلام)، الثقافة، ع. 15، الجزائر، جوان-جويلية 1973م. ص-ص. 193-203.
- 33- النجار عمار: (تاريخ الجمعية)، الثمرة الثانية، 1947-1948، مطبعة التليلي، تونس.

- 34- رزاقى عبد الرحمن: (الضرائب في الجزائر ما بين 1871-1914)، الباحث، مجلة تاريخية دورية، ع. 4 نوفمبر 1986، المحافظة السياسية للجيش الوطني الشعبي، المطبعة المركزية للجيش، الجزائر.
- 35- أ. شتره خير الدين: (الطلبة الجزائريون بجامع الزيتونة 1919-1939)، مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، العدد: 6 أكتوبر 2006، قسنطينة الجزائر (دورية علمية محكمة تعنى بالدراسات الإسلامية)، ص.ص (205-232).
- 36- شلبي الحبيب: (موقف الحزب الدستوري)، م.ت.م، ع. 21-22.
- 37- طبابي حفيظ: (صيرورة البناء الوطني في تونس في الفترة الاستعمارية)، مجلة روافد، ع. 14، 2009 (م.ع.ت.ح.و)، تونس.
- 38- عبادة عبد اللطيف: (الوقف و مكانته في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية بالجزائر أواخر العهد العثماني و أوائل الاحتلال الفرنسي)، مجلة الأصالة، ع. 89-90، جانفي- فيفري 1981، (و.ش.د)، الجزائر.
- 39- عميرة علي الصغير: (الغرب في فكر عبد العزيز الثعالبي)، روافد، مجلة م.ع.ت.ح.و، تونس، ع. 5، 1999-2000.
- 40- د. عبد الرحمان عبد الرحيم: (الاتصال الثقافي بين الزيتونة و الأزهر و أثره على الحياة الثقافية في مصر و تونس)، م.ت.م، ع. 23-24، نوفمبر 1981، تونس، ص.ص (205-2013).
- 41- قزمير خالد: ( دور الشبان التونسيين في تطوير السياسة و المؤسسات بالبلاد التونسية)، المنشورات العلمية التونسية، سلسلة تاريخ الحركة الوطنية، ع. 01 (الندوة الأولى لتاريخ الحركة الوطنية 29، 30، 31 ماي 1981) المركز القومي الجامعي للتوثيق العلمي و التقني، تونس 1986.
- 42- مالكي محمد: (إشكالية وحدة المغرب العربي (دراسة لمشروع الوحدة بعد الاستقلال))، م.ت.م، ع. 45، 46، تونس. م.أ.ع.ش.ت. جوان 1986.

- 43- مرازقة محمد: (الهجرة و فوائدها، الثمرة الثانية)، النشرة السنوية لـ (ج. ط. ج. ز) 1947-1948، مطبعة التليلي. تونس.
- 44- د. مناصريه يوسف: ( ملاحظات حول دراسة الدكتور عمار هلال الطلبة الجزائريون في الأزهر 1916)، الثقافة، ع. 85، يناير، فبراير 1985، وزارة الثقافة، الجزائر، ص.ص (297-307).
- 45- : ( علاقة جمعية العلماء المسلمين الجزائريين بأقطار المشرق العربي)، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، مجلة علمية محكمة، نصف سنوية، عدد 14، جامعة باتنة، الجزائر، جوان 2006، ص.ص 7-24.
- 46- د. ناصر محمد: (المغرب العربي الكبير في شعر مفدي زكرياء)، مجلة الحياة الثقافية، العدد 32 (عدد خاص)، تونس 1984، ص.ص (24-52).
- 47- د. هلال عمار: (أصداء الهجرة الجزائرية نحو الشرق العربي في بعض التقارير الرسمية الفرنسية)، مجلة الثقافة، عدد 88، يوليو، أغسطس 1988، وزارة الثقافة، الجزائر، ص.ص (139-167)
- 48- : (العلماء الجزائريون في تونس فيما بين القرنين الرابع والرابع العاشر للهجرة والعشرين للميلاد)، ع. 11-12، مجلة الدراسات التاريخية، معهد التاريخ، جامعة الجزائر. 2000.
- 49- د يحيياوي جمال: (محطات من المقاومة التونسية في الجنوب من خلال وثائق أرشيفية)، المنشورات العلمية التونسية، سلسلة تاريخ الحركة الوطنية، المركز القومي الجامعي للتوثيق العلمي و التقني، تونس (63-88).
- 50- الثمرة الأولى: إصدار جمعية الطلبة الجزائريين الزيتونيين بتونس (1936-1937)، مطبعة الشباب. ب.ت.

51- (مراحل التحول الديمغرافي في الجزائر والعوامل المتحكمة فيه)، دون مؤلف، الباحث، مجلة علمية أكاديمية، ع. صفر، المدرسة العليا للأساتذة، ديسمبر 2007، ص-ص (183-205).

## 2- باللغة الأجنبية

- 1- Ali slablab : la population tunisoise durant le periode colonial, Collectif, **la démographie historique en Tunisie et dans le monde arabe**, collection sources Cérès, actes du colloque des 15 et 16 novembre 1991. production institut supérieur de l'éducation et de la formation continue, Tunis 1993.
- 2- Bardin paul : la population arabe du contrôle civil du gafsa et leurs genres de vie , revue **I .B.L.A**, 2<sup>eme</sup>, 3<sup>eme</sup>, 4<sup>eme</sup> trimestre .1944.
- 3- Bevia (J) : Le Service Militaire Obligatoire Pour Indigène. in **revue Africaine N° 52**, Algérie. 1908.
- 4- Marty (G) : les algériens à Tunis. **I.B.L.A.** n° : 43 et 44, tunis. 1948 .p-p .301-334.
- 5- Missimy (A) : Ressources Militaires de L'Afrique du Nord, **Revue de Paris**, Novembre -décembre, 1910.
- 6- Rabah Brahimy : Démographie – Projection de Population **Collection Statistique**, N° 05, Alger. 1990.
- 7- Quoted In Maurice Moissonner : Origine et début de conquête de L'Algerie .**cahier internationaux** .vol.12. N°113 1960.

## الجرائد

- 1- الرائد التونسي، ع5، في 12 جمادى 1282هـ، الموافق لـ 1864/10/02
- الرائد التونسي، ع 23، سنة 25، في 19 أفريل 1883.
- 2- البصائر أعداد: ( 16 17.18.19.)، من 20 أفريل إلى 15 ماي 1936.
- البصائر، أعداد: ( 24. 25. 27.28.29 ) لشهري جوان وجويلية، 1936
- البصائر، ع. 137، أكتوبر 1938.
- البصائر في 19 جانفي 1945، ع. 20.
- 3- جريدة الصباح، عدد 53، 30 مارس 1947.
- 4- جريدة لسان الشعب التونسية في 1925/05/06
- 5- المبشر في: 3 أكتوبر 1853 - 22 أفريل 1865 - 15 ديسمبر 1866.
- 1 أوت 1867. - 23 ديسمبر 1869. - 20 أوت 1881.

## معاجم

- 1- كحالة عمر رضا: معجم المؤلفين، ج 15، دمشق، (ب.ت.ج.)، ج8.
- 2- نويهض عادل: معجم أعلام الجزائر، ط2، بيروت 1980.

# الفهرس

فهرس والأماكن:

أ- الأعلام:

(أ)

- ابن قدور الجزائري: 221.
- ابن رجال: 42.
- أحمد بوضربة: 75 .
- أحمد بن العيفة بن الطاهر: 261،
- أحمد بن خليفة: 163.
- أحمد باي: 86.
- أحمد محمد حماني: 248،
- أحمد البشي يحيياوي: 248،
- أحمد بن رويلة: 108.
- أحمد بن القاضي: 112.
- أحمد توفيق المدني: 69، 221، 224، 226، 227، 246، 254، 309.
- أحمد بوروح: 249،
- أحمد السقا: 222 .
- ابن يزة الرزقي بن مصباح: 256.
- أحمد بوعكاز: 112،
- أحمد بن شيطاب: 76
- أحمد بلعيد: 86.
- أحمد الصافي: 221.

- أحمد أبو زايد: 248. - أحمد بن صالح بن ذياب: 248.
- الباي: 43. - البين روزيت: 43. - ألبير كامو: 53 .
- المقراني: 63، 86، 89، 97، 112، 119، 178، 196، 200، 201
- الحسن البرجي: 86 .
- الأمير عبد القادر: 86، 96، 108، 112. - الأمير خالد: 222، 223.
- إدريس الحاج: 112. - إدريس الشريف الجزائري: 234، 251.
- إدريس بن المحفوظ: 253.
- العابد بن أحمد: 112.
- إبراهيم بن بكير: 162 - إبراهيم طفيش: 224، 226. - إبراهيم بن عيسى: 155.
- إبراهيم بن حربية: 243. - إبراهيم بن علي: 270.
- الحاج المعاطي بن علي: 159 . - الحاج قدور بن التونسي: 157.
- الحاج عوايدية: 157. - الحاج سالم بن مبروك: 156.
- الحاج خلف: 241. - الحداد: 97، 178.
- الكبير بن خليفة: 269.
- الإبراهيمي: 206
- الخيرانى قاسم بن محمد: 207.
- العربي بن عطية الشلبي: 208.
- الكواكبي: 214.
- إيتيان: 198. - إيفنشاك: 217

- الخضر حسين: 216، 221، 244،
- إسماعيل بن الحاج: 156. - إسماعيل الصفايحي: 221. - السعيد بن مخلوف: 248.
- الشاذلي درغوت: 221. - الشريف بوشوشة: 243. - الشريف التيجاني: 252.
- الصادق بن خليل الكافي: 258. - الصادق الزملي: 217، 219، 220، 237.
- الصادق بن مختاش: 86.
- الطاهر بن الحاج الزواوي: 250. - الطاهر الحداد: 250، 251.
- الطاهر خير الدين: 220. - الطاهر الكبلوتي: 240.
- الحسين بن الحاج بلقاسم: 258. - الجباري محمد العيد: 232.
- المكي بن عزوز: 253.
- الطيب بن عيسى: 226، 227، 245، 309. - الطيب بن الطيب الغربي: 269.
- الطيب بن قايد حسين: 231. - الطيب بولحروف: 233.
- أرمان قابون: 234.
- المنجي سليم: 236.
- الوحيشي بن محمد الورغي: 270.
- الجويذة محمد شكير: 294.
- الزرقي بن عمار العربي: 197.
- المكي بن الحسين: 245. - المكي بن عزوز: 245.
- النوري السنوسي: 299.
- المهدي البجائي: 247،

- المختار بن حمودة: 247،
- الشاذلي المكي: 247، 248،
- أبو اليقظان: 224، 231، 250،
- الجيلالي بن الحاج: 251،
- الهادي بن أبي بلقاسم سطايفي: 248.
- الهادي المدني: 254.
- الهاشمي بن المكي: 245،

(ب)

- باجي مختار: 238.
- بيجو: 74، 77، 94، 97، 108.
- بريسون: 133، 135 .
- بول أزان: 80.
- بول كامبون: 215،
- بيتر فان سيفرز: 85
- بواييه: 83
- بيليسييه: 76، 84
- بليس دي رينو: 116
- بريسيي: 132، 133، 135،
- باش آغا فرندا: 112.
- بن ناصر بن شهرة: 243.
- بن عاشور: 112 .
- برينييه: 128
- بشير بن اسماعيل: 157،

- بلخير بن محمد: 154،
- بلحسن بن يوغلاب: 155،
- باكيرين عيسى: 156
- باقلي بن حسين حمو: 163،
- بكير الحاج عيسى: 228،
- باجي بن بوجمعة: 264،
- بوزيد بن مكي بن صالح: 266.
- بيرتون: 234 . - بيڤيا: 44 .
- بوعزة بدة: 156 .

#### (ت)

- ترولير: 83 .

#### (ج)

- جبارة: 27 .
- جلول شلبي: 45 .
- جمال الدين الأفغاني: 214.
- جانتني دي بيبي: 80.
- جورج نوا: 264.
- جوني فرعون: 132.

#### (ح)

- حامد بن ثابت: 156.
- حمادي الفيلاي: 251.
- حمدة بن سليمان: 161.
- حسن قلاتي: 219، 221 ، 226، 229، 230، 246.
- حسن النوري: 230، 231، 233، 234، 235.

- حسن بن علي بن عمر الطولقي: 208.
- حسين بن عيسى: 246، 247،
- حسين الجريدي: 221.
- حسين الداوي: 104
- حمدان خوجة: 75، 76، 81
- حمودة بن الفكون: 85.
- حمودة بن الميهوب: 227، 237،
- حميدة بن القايد عمر: 112.
- حميدة بن علي العبيدي: 270،

### (خ)

- خليفة بن دحمان: 86 .
- خليفة بنت الطاهر: 86
- خير الدين الوزير الأكبر: 168، 169، 170، 206،
- خير الدين باشا: 209، 213، 215، 225،
- خميس الشامخ: 236،

### (د)

- ديبورمون: 75، 76، 104.
- ديبوسي: 132.
- ديتوكفيل: 105، 107
- ديمرمون: 77 .
- دينبيه: 75 .
- دوماس: 129.
- دوماال: 138

### (ر)

- ريفول: 101 .
- روفيقو: 83، 132، 136.
- راندون: 92 .
- روستون: 167، 169، 171، 172، 177.
- رومانو فردينو: 294.
- رابح بن معمر بن مسعود: 269.

(ز)

- زين العابدين السنوسي: 254،

(س)

- سعيد بخوش: 86 . - سعيد محمد سطايفي: 251،

- سعيد بن أحمد الغربي: 299. - سعيد أبي بكر: 229.

- سلطان بن سليمان: 270. - سيدي امبارك: 108.

- سليمان بن سعد: 162 . - سليمان بن علي: 154 .

(ش)

- شعبان بن خميس: 161 . - شرقية الطاهر بن عاشور: 249 .

(ص)

- صالح باي: 122 . - صالح العباسي: 156 . - صالح بن محمد: 157، 158 .

- صالح بن يحيى: 223، 224، 225، 226، 227 .

- صلاح الدين بوشوشة: 232، 236، 237 . - صالح الشريف الجزائري: 221 .

- صالح بن الحاج عمار: 261 . - صالح بن عثمان: 270 .

(ع)

- عامر بن الطاهر: 264 . - عباس بن عبد السلام: 270 .

- عبد الجليل الزاوش: 217، 218، 220 .

- عبد الحميد بن باديس: 56، 248، 251 .

- عبد العزيزالثعالبي: 69، 123، 214، 216، 217، 220، 221، 222، 224، 225، 226، 227، 229، 237، 250، 309.
- علي الشريف ابن سي الحاج أحمد شريف: 108 .
- علي باشا: 79، 214 .
- علي بن أمين السكة: 75 .
- علي البهلوان: 236 .
- علي بن محمد الشرقي: 248 .
- عبد الرحمان اسطنبولي: 76 .
- عبد الرحمان اليعلاوي: 229 .
- عبد الرحمان شيبان: 249 .
- عبد الرحمان الحاج: 155 .
- عبد الرحمان الكعاك: 245 .
- عبد الرحمان بلقاسم: 155 .
- عبد الرحمان بن محمد بن يوسف: 262 .
- عبد الله بن الحاج: 228 .
- عبد الله بن الفضيل: 265 .
- عبد الله فيلالي: 238 .
- عبد الله بن عمار الغربي: 296 .
- عبد المجيد حيرش: 247 .
- عبد المجيد التيجاني: 248 .
- عثمان الكعاك: 225 .
- عثمان عثمان الصايغي: 248 .
- عثمان بن مكّي: 251 .
- عبد القادر بلحاج: 86 .
- عبد القادر بن المنور: 162 .
- عبد القادر بن الجبالي: 156 .
- عبدالله طراشين: 288.
- عبد الله بن الشيخ الفضيل: 257.

- عبد الكريم بن سيدي قاسم: 161 .
- عمارة بن بلقاسم: 156 .
- عمر بن يوسف: 162 .
- عمر بن صالح بن الحسين: 297 .
- علي باش حامبة: 221 .
- علي بن محمد بن عثمان: 270 .
- علي بن محمد بن حسين السوفي: 296 .
- عمار النجار: 247، 249 .
- عمار بن مسعود العميري: 271 .
- عبيد باشا: 121 .
- عمر بن مسعود: 270 .
- عمر بن ابراهيم: 157 .
- علي الحمامي: 253 .
- علي بن عمر بن عياشي: 271 .
- عمار بن عمارة: 270 .

#### (ف)

- فالي: 77 .
- فاطمة لالة نسومر: 86 .
- فرحات حشاد: 83 .
- فاليزي: 116 .

#### (ق)

- قابو: 112 .
- قدير بن أحمد: 86 .
- قدور بن محمد الميزوني: 155، 157، 241 .
- قدور الحاج: 158 .
- قاسي ابن ابراهيم الميزاني: 154 .
- قلش الزين: 249 .

#### (ك)

- كلوزيل: 72، 76، 107، 108 .
- كجك علي: 86 .
- كبير بن عمر: 156، 158 .

(ل)

- لوبيشو: 133 .  
- لافيغري: 98 . - لاموسيار: 83 .  
- لاموريسبير: 76 . - لوسيان سان: 226 .

(م)

- ماكماهون: 73، 93 .  
- مبارك بلعباس: 86 . - مبارك بن سعيد: 241 .  
- محمد بن ديبة: 232 . - محمد بن عبد اللطيف: 76 .  
- محمد بن عبد القادر: 112 . - محمد بن نعمان: 221 .  
- محمد بن الحسين: 246، 226 . - محمد المكي بن عزوز: 215، 214 .  
- محمد بن شروان: 86 . - محمد أمزيان بن عبد الرحمان: 239 .  
- محمد علي الحامي: 233 .  
- محمد السنوسي: 214، 208 . - محمد الصغير بن قانة: 112 .  
- محمد بن العربي: 261، 112 . - محمد بن عبد السلام: 159 .  
- محمد بن حامد: 155 . - محمد بن مسعود: 155 .  
- محمد السيفة: 155 . - محمد الصادق باي: 164، 165، 215 .  
- محمد بن عثمان: 270 . - محمد بن عيسى: 207 .  
- محمد عبده: 214 . - محمد بن أبي قاسم: 215 .  
- محمد بن الحناشي: 265، 257 . - محمد بليدي: 228 .  
- محمد رياحي: 225 . - محمد الحبيب باي: 226 .

- محمد الحبيب بوقفطة: 230، 231، 234، 235 .
- محمد العربي بن إسماعيل الصايغي: 248 .
- محمد بن مبروك السناني: 248 .
- محمد الأخضر السائحي: 245، 248، 249 .
- محمد مرازقة: 249 .
- محمد الميلي: 250 .
- محمد المرزوقي: 251 .
- محمد العنابي: 251 .
- محمد العيد الجباري: 247، 248 .
- محمد الطاهر بن عاشور: 252 .
- محمد العود: 250 .
- محمد الصالح بن تريعة: 299 .
- محمد الصالح بن علي: 262 .
- محمود قبادو: 225 .
- محي الدين بن عبد القادر: 112 .
- مصطفى بن عزوز: 208 .
- مصطفى بن عودة: 238 .
- مصطفى بن سعيد الجيجلي: 248 .
- مصطفى السائحي: 76 .
- مصطفى الكبابطي: 84 .
- مصطفى العنابي: 251 .
- مصطفى القاسمي: 230، 231، 235 .
- مفدي زكرياء: 236، 246، 254 .
- موزار: 266 .
- ميتران: 238 .
- ميسي: 40، 41، 42، 44 .

(ن)

- نابوليون: 93، 112 .

(هـ)

- هيريون: 83 .

(و)

- وارني: 89، 98 . - ويلسن: 227 .

(ي)

- يوسن: 83 . - يحيى بن قاسم باعمر: 216 . - يوسف داي: 305.

ب- الأماكن:

(أ)

- الأغواط: 98، 113، 173 .

- الألس: 97، 119 . - الأندلس: 114، 132 .

- الأوراس: 90، 239، 240 . - اسطنبول: 112، 221 .

- البحرين: 26، 27 . - البليدة: 80، 83، 156 .

- البيض: 113 . - الحجاز: 144 .

- الجزائر: 24، 29، 30، 31، 32، 33، 34، 35، 36، 37، 38، 39، 40، 41، 42،  
43، 44، 45، 46، 47، 48، 49، 50، 51، 52، 53، 54، 55، 56، 57، 58، 59،  
60، 61، 62، 63، 64، 65، 66، 67، 68، 69، 70، 72، 73، 74، 75، 76، 77،  
78، 79، 80، 82، 83، 85، 86، 87، 89، 90، 91، 92، 93، 94، 95، 96، 97،  
98، 99، 100، 101، 103، 104، 105، 106، 107، 108، 109، 111، 113، 114،  
115، 116، 117، 118، 120، 121، 122، 123، 124، 125، 126، 127، 128،  
129، 130، 131، 132، 133، 134، 135، 136، 137، 138، 139، 140، 142، 143،  
144، 145، 150، 151، 153، 154، 155، 156، 157، 160، 163، 164، 168،

، 243 ، 238،236، 232،228،215،199 ،197 ،195 ،184 ،181،176 ،172 ،171  
.309،304،299،275،271،265،255

الخليج: 26، 27 . - الزيبان: 83، 86 .

إسبانيا: 114 . - السعودية: 26 . - السينغال: 44 .

الظهرة: 84 .

إفريقيا: 41، 80، 113، 147، 154 .

القالاة: 146، 156، 174، 241 . - القصبة: 79 .

القيروان: 153، 193، 198، 199، 242 .

الكاف: 147، 148، 153، 179، 181، 185، 187، 188، 190، 193، 199، 241،

. 256، 257، 258، 261، 270، 294، 295، 297 .

الكويت: 26، 27 . - اللورين: 97، 119 . - المارتينيك: 85 .

المدينة: 45، 78، 80، 98، 173، 228 . - المدينة: 81، 115 .

المشرق العربي: 103، 112، 125، 137، 142، 203، 306 .

المغرب: 24، 37، 39، 42، 45، 49، 50، 56، 58، 69، 72، 73، 90، 92، 95،

.96، 112، 113، 124، 142، 143، 156، 158، 160، 233، 236، 238، 274، 275، 276 .

المغرب العربي: 103، 202، 236، 238، 254، 274، 300 .

ألمانيا: 41، 42 . - الهند: 26 .

أوروبا: 37، 38، 41، 43، 44، 46، 50، 51، 52، 53، 54، 57، 58، 62، 70،

،72، 73، 80، 82، 90، 93، 94، 95، 96، 107، 111، 119، 127، 132، 133،

.142، 143، 289 .

- إيطاليا: 216،67 . - المسيلة: 175 . - الميلية: 174 .
- آقبو: 175 . - الجلفة: 173، 228 . - النمامشة: 178، 209، 297 .
- القصرين: 193 . - المهديّة: 193، 195 . - المتلوي: 201، 293 .
- أم العرائس: 201، 293 . - الرديف: 201، 273، 293 .
- المظيلة: 201، 293 . - أم البواقي: 197 .
- المحمدية: 198 . - الفراشيش: 240، 242 .
- الجريد: 242 . - الهمامة: 242 .
- الطارف: 240 . - الحراش: 235 .

#### (ب)

- باجة: 153، 193، 196، 197، 199 . - باتنة: 78، 176، 233 .
- باريس: 42، 77، 91، 108، 217، 218، 219، 224، 228 .
- بجاية: 62، 122، 157، 175، 234 .
- برسكو: 85 . - بروسيا: 97 . - بريطانيا: 84 . - بسكرة: 113، 155، 197 .
- بنزرت: 153، 179، 181، 191، 193، 195، 196، 230، 231، 234، 235، 251، 253 .
- بوغار: 173 . - بوسعادة: 173، 215 .
- برج بوعريريج: 175 . - بريكة: 176 . - بشار: 228 .

#### (ت)

- تبسة: 113، 149، 150، 174، 178، 184، 198، 209، 241، 243، 274،
- . 278، 279 .

- تلمسان: 45، 62، 78، 113، 122، 173، 186 .

- تنس: 84 . - توات: 184، 195، 303، 308.

- توزر: 153، 180، 181، 194، 200 . - توقرت: 155، 156، 172، 241.

- تونس: 24، 34، 37، 39، 42، 43، 44، 45، 49، 50، 51، 56، 58، 59، 62،

63، 64، 66، 67، 68، 69، 72، 73، 86، 90، 92، 95، 112، 113، 120، 124،

140، 142، 143، 144، 145، 146، 148، 149، 150، 151، 153، 154، 156،

157، 158، 160، 161، 162، 163، 164، 167، 168، 169، 171، 172، 177،

178، 179، 180، 181، 182، 183، 184، 185، 186، 191، 192، 194، 195،

196، 197، 198، 199، 201، 202، 203، 206، 207، 210، 211، 212، 214، 215،

216، 218، 219، 224، 225، 230، 232، 233، 235، 237، 240، 243، 247، 254، 259، 266،

271، 276، 293، 297، 300، 305، 309.

- تبرسوق: 179، 181، 185، 189، 190، 193 .

- تالة: 180، 181 . - تاجروين: 191، 256، 265 . - تيارت: 242 .

(ج)

- جربة: 153، 193، 200 . - جندوبة: 196 . - جويانا: 85 . - جيجل: 174 .

(ح)

- حلق الوادي: 153، 240 .

(خ)

- خنشلة: 150، 176، 209، 279 .

(د)

- دلس: 78، 157، 173 . - دمشق: 24 . - ديربي: 85 .

(ز)

- زغوان: 180، 191، 194، 198 .

(س)

- سانت مارقوريت: 85، 86 . - سآن لويس: 85 .

- ساقية سيدي يوسف: 190، 201، 270، 290 .

- سطيف: 38، 78، 98، 175، 197، 201 .

- سكيكدة: 91 . - سوسة: 153، 198 .

- سوق أهراس: 45، 113، 147، 149، 174، 240، 278 .

- سوق الأربعاء: 153، 180، 181، 185، 190، 193 . - سيدي بلعباس: 96 .

(ش)

- شلف: 78، 98، 173، 242 .

(ص)

- صفاقص: 153، 193، 198 . - صور الغزلان: 78، 98، 173 .

(ط)

- طرابلس: 156، 157، 160 . - طبرقة: 193، 199 . - طنجة: 42 .

(ع)

- عمى موسى: 242 .

- عنابة: 62، 78، 86، 89، 90، 91، 99، 122، 127، 241، 146، 155، 156،

157، 161، 174، 184، 186، 228، 229، 234، 240 .

- عين الدراهم: 153 .  
 - عين البيضاء: 113، 122، 174، 197 .  
 - عين الصفراء: 228 .  
 - عين قطار: 240 .  
 - عين صالح: 243 .  
 - عين تيموشنت: 242 .

(غ)

- غار الدماء: 190 .  
 - غروان: 146 . - غليزان: 242 .

(ف)

- فرنسا: 33، 34، 35، 36، 37، 39، 40، 41، 43، 45، 46، 47، 49، 50، 51، 52، 55،  
 56، 60، 61، 63، 68، 70، 72، 79، 85، 86، 95، 96، 97، 99، 101، 103،  
 104، 105، 107، 108، 109، 111، 112، 113، 114، 120، 125، 131، 132، 134،  
 136، 137، 138، 139، 142، 144، 154، 168، 170، 218، 229، 265، 285، 292، 302،  
 305، 306 .  
 - فلسطين: 24، 229، 232،

(ق)

- قابس: 153، 157، 200 .  
 - قالمة: 38، 113، 148، 228 .  
 - قسنطينة: 42، 62، 74، 77، 78، 80، 86، 98، 106، 108، 112، 122، 123،  
 127، 144، 145، 150، 155، 156، 172، 174، 176، 184، 186، 196، 197،  
 198، 199، 201، 209، 234، 235، 242، 279، 304 .  
 - قفصة: 153، 181، 191، 193، 200، 273، 275، 276، 287، 293 .  
 - قرومبالية: 193 . - قصر البخاري: 228 .

(ك)

- كاليدونيا: 63، 86 .

(ل)

- لبنان: 24، 26 . - ليبيا: 26، 216، 227، 228، 274، 275، 278.

(م)

- متيجة: 88 . - مرسليليا: 33، 82 . - مستغانم: 78، 86، 150، 155، 173.

- مصر: 144، 227 . - معسكر: 62، 86، 122، 154 .

- مغنية: 113 . - مكة: 81، 115 . - مكثر: 153، 180، 181 .

- مجاز الباب: 180، 185، 193 . - مختار: 193 . -

ماطر: 191، 196، 237، 309 .

(ن)

- نابل: 153، 198 . - ندرومة: 42، 113 . - نفزاوه: 240، 243 .

- نفطة: 215، 240 .

(و)

- وهران: 42، 62، 74، 77، 78، 80، 99، 112، 150، 155، 172، 173، 176، 184،  
186، 195، 304 .

- ورقلة: 172، 228، 303، 308 . - وشتاته: 240، 242 .

- وادي ميزاب: 184، 211، 224، 225، 243، 303، 308 .

- وادي سوف: 156، 181، 185، 197، 241، 274، 278، 283، 303 .

## فهرس الجداول

الصفحة	عنوانه	رقم الجدول
49	التغيرات السكانية في الجزائر ( 1845-1900).	01
50	نمو سكان الجزائر في الفترة ما بين 1900-1954	02
92	تطور مصادرة الأراضي والمستوطنين في الجزائر 1830-1929	03
155	عينات من المهاجرين الجزائريين الذين منحت لهم رخصة السفر (جواز السفر) ما بين 1831-1864	04
173	إحصاءات روسطون للجزائريين بتونس 1876	05
180	التطور العددي للمهاجرين الجزائريين بتونس ما بين الحربين.	06
181	مناطق الاستقطاب بتونس حسب التعدادات الأربعة.	07
183	استقطاب مدينة تونس للمهاجرين الجزائريين (تعداد 1936).	08
188	تمركز الجزائريين بمراقبة مدينة الكاف 1936.	09
190	انتشار الجزائريين بمراقبة مدينة تيرسوق 1936.	10
194	إحصاءات المهاجرين الجزائريين وتوزيعهم حسب مراكز المراقبة المدنية ( تحقيق شهر أكتوبر 1955).	11

257	امتلاك جزائريين لأراضي زراعية.	12
278	العمال الأوروبيون والمسلمون بمناجم قفصة 1902-1948.	13
282	حوادث العمل المنجمية حسب الجنسيات.	14
285	التوزيع النسبي لرؤساء الحواضر الممنوحة للعمال العرب ما بين سنتي 1914-1930.	15
288	مقارنة تطور الأجور ما بين اليد العاملة الأوروبية والعربية في المناجم ( 1914-1926).	16
292	التطور النسبي (%) لعمال مناجم قفصة.	17
294	عدد العمال الجزائريين بمناجم قفصة سنة 1948.	18

## فهرس المحتويات

### الصفحة

- الإهداء.....
- شكر وعرافان.....
- المختصرات المستعملة.....
- المقدمة.....أ

### الفصل الأول: الإطار النظري للهجرة.....20

- 1- مفهوم الهجرة وأسبابها.....21
- 1-1- تعريف الهجرة.....22
- 1-2- أسباب الهجرة.....25
- 1-3- الأسباب المباشرة.....28
- 1-4- الأسباب السياسية والعسكرية.....35

48.....	1-5- الأسباب الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية.....
60.....	2- أنواع الهجرة ونتائجها.....
60.....	2-1- أنواع الهجرة.....
66.....	2-2- نتائج الهجرة.....
71.....	<b>الفصل الثاني: وضع الجزائر العام 1830-1881.....</b>
72.....	مقدمة الفصل.....
73.....	1- الأوضاع السياسية والعسكرية.....
73.....	1-1- الوضع الإداري.....
78.....	1-2- سياسة التدمير و التخريب.....
82.....	1-3- سياسة الإبادة والتشريد والنفي.....
88.....	1-4- قانون مصادرة الأراضي و إجراءاته.....
93.....	1-5- السياسة الاستيطانية.....
99.....	1-6- القوانين الفرنسية المرسمة.....
103.....	2- الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية.....
104.....	2-1- الأوضاع الاجتماعية.....
109.....	2-2- الأوضاع الاقتصادية.....
110.....	2-2-1- التجارة.....
115.....	2-2-2- الأوقاف.....
117.....	2-2-3- سياسة الضرائب.....
120.....	3- الأوضاع الثقافية والدينية ومؤسساتها.....
126.....	3-1- الحالة التعليمية.....
131.....	3-2- اللغة العربية.....

## الفصل الثالث: هجرة الجزائريين إلى تونس.....141

### مقدمة الفصل.....142

#### 1- الهجرة خلال مرحلة الحكم التونسي (1830-1881).....145

##### 1-1- الهجرة ما بين 1830-1865.....150

##### 1-2- قرار المشيخة 1865.....152

##### 1-3- جواز السفر (رخصة السفر).....154

##### 1-4- حق الحماية قبل صدور قرار المشيخة 1864.....160

##### 1-5- اعتراف الباي بالوضع الجديدة للجزائريين بتونس.....162

##### 1-6- محمد الصادق باي في تطبيقه للقرار المشيخي 1865/07/14.....164

##### 1-7- وضع الجزائريين بتونس ما بين 1865-1881.....167

#### 2- الهجرة خلال مرحلة الحماية الفرنسية 1881-1954.....177

##### 2-1- الهجرة بعد الحرب العالمية الثانية إلى 1954.....192

##### 3- التوزيع الجغرافي للمهاجرين الجزائريين بتونس.....195

##### 3-1- المهاجرون الجزائريون بالمناطق الوسطى والشمالية.....196

##### 3-2- الوافدون بالمنطقة الجنوبية.....200

## الفصل الرابع: نشاط الجزائريين في تونس.....205

#### 1- النشاط الثقافي والاقتصادي 1830-1881.....206

##### 1-1- النشاط الثقافي.....206

##### 1-2- النشاط الاقتصادي.....209

#### 2- النشاط السياسي والعسكري (1881\_1954).....214

##### 2-1-1- النشاط السياسي 1881-1900.....214

##### 2-1-2- النشاط السياسي 1900-1919.....217

- 222.....1939-1920 3-1-2-النشاط السياسي
- 236.....1954-1939 4-1-2-النشاط السياسي
- 239.....1954-1881 2-2-النشاط العسكري
- 244.....1954-1881 3-النشاط الثقافي والاقتصادي والاجتماعي
- 244.....1954-1881 1-1-3-النشاط الطلابي في تونس
- 245..... 2-1-3-النشاط الجهوي للهجرة الطلابية
- 250..... 3-1-3-النشاط الفكري وأبعاده الثقافية والاجتماعية
- 255..... 2-3-النشاط الاقتصادي والاجتماعي
- 255..... 1-2-3-النشاط الزراعي
- 256..... 1-1-2-3-امتلاك الأراضي الزراعية
- 257..... 2-1-2-3-النشاط الزراعي عن طريق الشراكة
- 260..... 3-1-2-3-كراء الأراضي
- 263..... 4-1-2-3-الخماسة
- 266..... 5-1-2-3-الإجارة في الأراضي الفلاحية
- 269..... 3-3-تربية المواشي
- 269..... 1-3-3-امتلاك المواشي
- 271..... 2-3-3-الشراكة في تربية المواشي
- 272..... 4-الصناعة
- 273..... 1-4-اليد العاملة بمناجم قفصة
- 277..... 5-وضعية الجزائريين العاملين بالمناجم
- 280..... 1-5-حوادث العمل

283.....	2-5- المهن والأجور
288.....	3-5- أوضاع الحياة في القرى المنجمية
289.....	4-5- توزيع المهاجرين الجزائريين بالمناجم التونسية
293.....	6- الأشغال العمومية
295.....	1-6- النشاط في ميدان النقل
297.....	2-6- النشاط التجاري
301.....	- الخاتمة
310.....	- الملاحق
387.....	- البيبليوغرافيا
427.....	- الفهارس
428.....	- فهرس الأعلام والاماكن
447.....	- فهرس الجداول
448.....	- فهرس المحتويات

## الملخص باللغة العربية

تعالج هذه الرسالة موضوع هجرة الجزائريين نحو تونس ما بين (1830-1954)، و تتضمن مختلف مفاهيم الهجرة وأسبابها وأنواعها ونتائجها، و الأوضاع العامة التي سادت الجزائر سياسيا وعسكريا واقتصاديا وثقافيا عقب عمليات الغزو الفرنسي سنة 1830، ففي ظل السياسة الاضطهادية الاستعمارية والاستيطانية تدفقت الهجرة الأوروبية التي تسببت في دفع الجزائريين إلى الهجرة باتجاه تونس و غيرها من الأقطار، حيث ازداد عدد المهاجرين إلى تونس . و بعد أن استقروا أسهموا بنشاطات مختلفة في شتى الميادين.

الكلمات المفتاحية : الجزائر . تونس . الهجرة . أوروبا . الاستيطان . النشاطات.

## ABSTRACT

## ملخص بالإنجليزية

This thesis deals with the immigration of the Algerians into Tunisia between (1830 -1954). We discuss the issue and the phenomena of this immigration and its causes and outcome. Also, we look, to the general situation which had affected Algeria, in many ways: political, military, economical and cultural after the French conquest of Algeria in 1830, all the happened during the French colonization and occupation. The French pushed many Algerians to flood to Tunisia and their numbers had risen up by that time. In Tunisia, the Algeria immigrants had been very active within Tunisian's workers class and society.

Keywords : Algeria. Tunisia. Immigration. Europe. Colonisation. Activities.

## Résumé

## ملخص بالفرنسية

Cette thèse a trait à l'émigration des Algériens en Tunisie (1830- 1954). Elle comporte tout d'abord les différentes acceptions de l'émigration, ses causes ses formes et ses conséquences. Puis elle expose le contexte politique militaire économique et culturel de l'Algérie après la conquête en 1830 et sous le système de la colonisation et de peuplement européen qui a poussé les Algériens à émigrer vers la Tunisie. Cette période a vu leur nombre s'accroître et leurs activités se diversifier touchant à différents domaines.

**Motsclés:** Algérie. Tunisie. Emigration. Europe. Colonisation. Activités.